مكتبة
مؤمن قريش

عرب بلا نفط

نظرة مستقبلية في آثار هبوط العوائد النفطية

سعد الدين إبراهيم	محمد محمود الإمام	ن. اندرسيان
ف. باتنين	وليد خدوري	برهان الدجاني
مصعب الدجيلي	جهاد سايح	محمد الرميحي
توماس ستوفر	هارولد سوندرز	فاضل الجلبي
سعاد الصباح	عبد المجيد فريد	عبد الله القويز

مؤسسة الأبحاث العربية

إعداد عبد المجيد فريد

عَرَبٌ بلا نَفْط

عرب بلا نفط

نظرة مستقبلية في آثار هبوط العوائد النفطية

إعداد عبد المجيد فريد

سعد الدين ابراهيم	محمد محمود الامام	ن. اندرسيان
ف. باتنين	وليد خدوري	برهان الدجاني
مصعب الدجيلي	مجاد دساي	محمد الرميحي
توماس ستوفر	هارولد سوندرز	فاضل الجلبي
سعاد الصباح	عبد المجيد فريد	عبد الله القويز

مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م.
ص.ب: ٥٠٥٧-١٣ (شوران) بيروت ـ لبنان

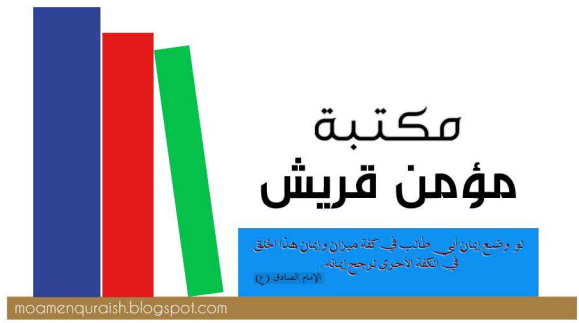

* **عرب بلا نفط، نظرة مستقبلية في آثار هبوط عوائد النفط.**

* الطبعة الأولى، ١٩٨٦.

* جميع الحقوق محفوظة بموجب الاتفاق الخطي مع مركز الدراسات العربية، لندن، ولا يجوز إعادة النشر بأية طريقة إلا بموافقة خطية مسبقة من :
مؤسسة الأبحاث العربية، ش. م. م.
ص. ب ٥٠٥٧ ـ ١٣ (شوران) بيروت ـ لبنان.
هاتف ٦/٨١٠٠٥٥، تلكس ٢٠٦٣٩، دلتا ـ لبنان.

* تصميم الغلاف: **سمر دملوجي.**

المحتويات

تمهيد، د. وليد خدوري ٧
المشاركون ١٣
تقديم، عبد المجيد فريد ١٥
عرض عام للموضوع، د. محمد محمود الإمام ٢١
النفط العربي والمتغيرات، د. فاضل الجلبي ٧١
مصادر الطاقة غير التقليدية، د. باتنين وآخرون من أكاديمية العلوم / موسكو . ٧٧
عوائد النفط في إطار المتغيرات، د. توماس ستوفر ٨٧
الآثار السياسية والاستراتيجية على العلاقات العربية مع الدول الصناعية، هارولد سوندرز ١٠٣
أثر هبوط العوائد النفطية على العلاقات بين الدول العربية والدول النامية والدول الرأسمالية، د. أندرسيان ١١٥
الآثار الاجتماعية والنفسية لتدني سعر النفط، د. محمد الرميحي ١٢٩
المظاهر الاجتماعية لعصر ما بعد النفط، د. سعد الدين ابراهيم ١٥١
تأثير هبوط عوائد النفط العربية على العلاقات الاقتصادية بين الوطن العربي والعالم الثالث، د. مجناد دساي ١٥٧
الآثار السياسية والاستراتيجية والاقتصادية لتناقص الإيرادات النفطية العربية على العلاقات بين الوطن العربي والعالم الثالث، د. مصعب الدجيلي ... ١٦٧
تراجع الفورة النفطية وتأثيراته المحتملة والمتوقعة على البلاد العربية، د. برهان الدجاني ١٩١

تعقيب على البحث المقدم من د. برهان الدجاني، د. سعاد الصباح ... ٢٠٩
النتائج الاقتصادية المتوقعة لهبوط العوائد النفطية على تنمية الدول العربية،
د. عبد الله القويز ٢٢١
تعقيب على البحث المقدم من د. عبد الله القويز، د. سعاد الصباح ... ٢٤٩
التوصيات والمقترحات، مركز الدراسات العربية ٢٧٣
ملاحق:

ملحق أ : **احصائيات اقتصادية ونفطية للدول العربية** ٢٥٧
ملحق ب: **أبرز الدراسات المقدمة لمؤتمر الطاقة العربي الثالث (١٩٨٥)،**
د. وليد خدوري ٢٨٥

تمهيد

د. وليد خدوري

لقد أثار موضوع هذه الندوة «**عـرب بلا نفط، نـظرة مستقبلية في آثـار هبوط العوائد النفطية**» تساؤلات عديدة في حينه وسيبقى يثير استفسارات مستقبليـة حول ماهية هذا الشعار ومدى خطورته، وحول صحة ما يقال بأن جيلنا الحالي أو أجيـالنا المقبلة ستكون بلا نفط ـ المورد الرئيسي والأساسي للشعب العربي في النصف الثاني من القرن العشرين. ومما يزيد من أهمية هذا العنوان أنه طرح في تلك الندوة بالذات قبل انهيار أسعار النفط بستة شهور فقط. ورغم أن عدداً من الباحثين تحدث في الندوة عن انخفاض أسعار النفط منذ عام ١٩٨١، إلا أن أحداً لم يتوقع درجة وسـرعة الانهيـار الذي حدث خلال الربع الأول من عام ١٩٨٦.

إن إثارة «مركز الدراسات العربية» لهذا الموضوع، وفي هذه الفترة بالذات، نابع من حرص القائمين عليه على شرح الأمور المعقدة والمترابطة في هذا المجال الحيوي. فقد استعرضت أوراق النـدوة، من خلال وجهـات نظر مختلفـة، الجوانب المتعـددة للتطورات ذات الصلة على مـدى العقد الماضي ووضعت النقاط على الحروف بالنسبة للاحتمالات المستقبلية وما يجب أن نتوقعه على ضوء تجاربنا الأخيرة.

وقد حاولت الندوة من خلال الأبحاث المقدمة إليها، والنقاش والتعقيب اللذين دارا في أثناء الجلسات، الإجابة عن العديد من التسـاؤلات والاستفسارات التي تشغل بال المواطن العربي والتي لا يجد لها جواباً واضحاً في خضم الأخبار اليومية. ومن هذه الأسئلة:

هل صحيح أننا مقبلون على فترة جديدة ينضب فيها نفط العـرب؟ فإذا كـان هذا غير صحيح، فأين يكمن الخطر إذن؟

هل ستضمحل أهمية النفط؟ فإذا كان الجواب بالنفي أيضاً، فلماذا الذعر؟

وهل استطاعت الدول الصناعية اكتشاف نفط جديدٍ كافٍ أو طاقات بديلة أرخص وأنظف من النفط بحيث تستطيع أن تستغني عن نفط الأوبك؟ فإذا كان الجواب هنا بالنفي أيضاً، فلماذا إذن إثارة الموضوع بهذا الشكل؟

إن النفط، كما هو معروف، متوافر بشكل وافٍ في الوطن العربي، إذ تملك الأقطار العربية مجتمعة حوالي ثلثي الاحتياطيات العالمية من النفط الخام. وإذا استمرت معدّلات الانتاج الحالية على ما هي عليه الآن فيتوقع الاستمرار في انتاج النفط العربي حوالي ٨٩ سنة أخرى، كما سيكون بإمكان بعض الدول مثل الكويت الاستمرار في الإنتاج لما يزيد عن ٢٠٠ سنة، والسعودية والعراق لما يزيد عن ١٠٠ سنة لكل منهما. كما أن هناك كميات كبيرة متوافرة من الغاز الطبيعي، وبالذات في قطر والجزائر. وطبعاً، يمكن جداً إطالة عمر الاحتياطي عن طريق ترشيد معدلات الإنتاج وتكثيف محاولات التنقيب والاستكشاف.

ومن ثمَّ فإن المشكلة، على الصعيد العربي منها على الأقل، لا تكمن في توفر النفط أو عدمه. بل إن المأزق يكمن في الوضع العام السياسي والاقتصادي للأقطار العربية. فقد أكدت الندوة حقيقة معروفة لدينا جميعاً وهي أن الكلام على «نفط عربي» بشكل مطلق هو تعبير غير دقيق لأن الوطن العربي منقسم ومجزأ إلى ٢٢ دولة. والنفط غير متوافر في جميع هذه الأقطار، بل في نصفها تقريباً وبشكل غير متساوٍ. وبما أن النفط هو المورد الأكبر في المنطقة العربية فقد خلق سلسلة متشابكة من حالات عدم التوازن السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وبرزت هذه الظواهر بشكل ملحوظ ومؤثر بعد سيطرة أقطار منظمة الأوبك على سياسات التسعير والإنتاج في عام ١٩٧٣ وما صاحبها من رفع أسعار النفط. وهناك ظاهرتان بارزتان يمكن الاستشهاد بهما في هذا المجال.

أولاً، غياب مبدأ التعاون والتنسيق الاقليمي في الخطط الاقتصادية القطرية جميعاً بدون استثناء. فرغم العشرات من التوصيات والقرارات والمؤتمرات الرسمية، لم تأخذ أي من الدول العربية بشكل جدي أو واقعي مبدأ التكامل الاقتصادي العربي مأخذ الجدية. وتم اللجوء إلى المساعدات الرسمية أو رأس المال الخاص أو العمالة من قطر آخر فقط عندما اقتضت الحاجة ذلك، وليس كجزء متكامل من التنمية الاقتصادية للقطر ودون تبني سياسات طويلة الأمد، تأخذ بنظر الاعتبار الانعكاسات الايجابية

والسلبية على كل من الطرفين. ونتيجة لذلك فإنه في الفترة الذهبية التي توفرت فيها السيولة النقدية والاحتياطيات المالية للعرب لم نتمكن من خلق الأسس المتينة، إلا في أضيق الحالات، لبناء أنماط معينة من التكامل الاقتصادي. واكتفينا بدلاً من ذلك بدعم الاقتصاد القطري المرتبط بدول أجنبية خارج المنطقة العربية.

ثانياً، رسم السياسة النفطية لكل قطر عربي من خلال السيادة المطلقة والمصلحة الذاتية لذلك البلد، وغياب تنسيق عربي فعال في مجال المعلومات والسياسات والصناعات والتسويق. إن تسلم زمام أمور السياسة النفطية في السبعينات، بعد عقود من هيمنة الشركات الأجنبية، لم يدفع العرب إلى تعاون مشترك فعال كما هو الحال في المجموعات الاقتصادية الدولية الأخرى. ونتج عن هذا أن كل بلد عربي أخذ يخطط سياسته النفطية على ضوء كمية احتياطياته البترولية وحاجاته الاقتصادية والاجتماعية والتزاماته الدولية. ونظراً للتباين الواضح في هذه العوامل ما بين قطر عربي وآخر، فقد نشبت الخلافات العديدة والحادة ما بين الأقطار العربية نفسها داخل المنظمات الاقليمية والدولية نتيجة لهذه الفروقات.

إذن، الخطر ليس في نضوب النفط ولكن في غياب التنسيق العربي الفعال. ومن ثم يبرز أمامنا السؤال الثاني: هل يعني هذا اضمحلال أهمية النفط؟

انتهزت الدول الصناعية الفرصة خلال السنوات الخمس الأخيرة للاستهتار سياسياً واعلامياً بأهمية النفط، وبالذات النفط العربي، ولتبيان قدرة هذه الدول على التحكم بسياسات الطاقة الدولية وعلى قلب موازين القوى التي كانت سائدة منذ الحرب العالمية الثانية والمتمثلة بنمط توسعي كبير في الطلب على النفط، وتحويله إلى نمط تقلصي منذ بداية الثمانينات. وقد تمكنت هذه الدول المتمثلة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومن خلال منظمتها المتخصصة (وكالة الطاقة الدولية التي تأسست عام ١٩٧٤) من تحقيق نجاح كبير في مجال ترشيد استهلاك الطاقة وتحقيق استفادة كبرى من استغلال الوقود واستغلال بدائل الطاقة الأخرى من فحم وذرّة بشكل واسع، وتكثيف التنقيب عن النفط واستكشافه في المناطق خارج الأوبك.

وقد ساعد الدول الصناعية في حملتها هذه؛ الارتفاع السريع والجنوني في أسعار النفط الخام خلال السنتين ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، مما دفع بها إلى التركيز على سياسات الترشيد والبدائل والاستكشاف والاسراع بها من ناحية، واستغلال نقاط الضعف في أقطار الأوبك من ناحية أخرى. وقد تمثلت نقاط الضعف هذه بالتضخم الهائل في

الالتزامات السياسية والاقتصادية لهذه الدول والتي كانت مبنية على فرضية وهمية هي أنه لا حدود للقدرة على زيادة الريع المالي السنوي، وذلك إما من خلال زيادة الإنتاج النفطي أو رفع الأسعار، دون أخذ ردود الفعل العالمية والمحلية المحتمل حدوثها نتيجة لهذا النوع من التصرف بعين الاعتبار.

وما نشاهده خلال هذه المرحلة هو الثمن الذي يجب أن ندفعه للتخبط الذي وقعنا فيه خلال السنوات الماضية. فقد انخفض الطلب على النفط وازدادت أهمية بدائل الطاقة الأخرى وارتفعت كميات النفط المتوفرة من خارج أقطار الأوبك، وكانت نتيجة هذا كله انخفاض الطلب على نفط الأوبك وتدهور الأسعار. هذا في الوقت الذي تعودت فيه حكومات البلدان النفطية على أنماط معينة من الالتزامات والخطط، وتعوُّد شعوب تلك البلدان فيه على أنواع معينة من الصرف الاستهلاكي.

ولم تكن هذه التطورات مفاجئة أو سرية كما يحاول البعض أن يفسرها. فقد حاولت الدول الصناعية، منفردة ومجتمعة، قلب موازين القوى بشكل علني وسافر منذ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ عندما أعلنت منظمة الأوبك اتخاذ قرارها التاريخي برسم سياسات الأسعار والإنتاج دون التشاور مع شركات النفط الأجنبية. ومنذ تلك الفترة صدرت العشرات من البيانات والمعلومات والدراسات التي تشير بكل وضوح إلى المنهجية التي ستتبعها الدول الصناعية في كبح جماح منظمة الأوبك وتغيير موازين الطاقة العالمية. ولكن المؤسف في هذا الأمر أن هذه الدول تدرس وتخطط ثم تنفذ ما تعلنه على عكس ما تعودنا نحن عليه في منطقتنا.

وكما يقول المثل رب ضارة نافعة. فرغم كل هذه المحاولات، وهي عديدة ومهمة، فإن الأحداث الأخيرة في صناعة النفط العالمية قد برهنت بما لا يقبل الشك أن النفط سيبقى مصدراً هاماً ورئيسياً في سوق الطاقة العالمية. فقرار منظمة الأوبك في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ باستيفاء حصة عادلة من سوق النفط العالمية ورفضها تحمل المسؤولية لوحدها في استقرار الأسعار، وإصرارها على أن تشاركها الدول المنتجة الأخرى المسؤولية من خلال تخفيض انتاجها، كلها أدت، كما هو معروف، إلى تدهور الأسعار. ولكن هذه السياسة برهنت، رغم كلفتها الباهظة بالنسبة للأقطار الأعضاء في الأوبك، أن أقطار المنظمة تستطيع أن تلعب دوراً مؤثراً في السوق العالمية، إيجاباً وسلباً، وأن الدول المنتجة خارج المنظمة عليها أن تتعاون مع أقطار الأوبك من أجل حماية استثماراتها الباهظة في صناعة النفط. كما برهنت هذه السياسة أيضاً أنه رغم كل

الأبحاث والجهود العلمية التي بذلت حتى الآن، فلا يمكن الاستغناء في المستقبل المنظور عن النفط كمادة أساسية في الصناعة العالمية وبالذات في قطاعي المواصلات والبتروكيماويات، ومن هنا أهمية التعاون المشترك الطويل المدى مع بقية أقطار العالم من أجل خلق سوق مستقرة لهذه المادة الحيوية. ويمكن اعتبار هذه المرحلة أيضاً درساً صعباً، ولكن لا مفر منه، للأقطار العربية لتحديد قوتها السياسية والاقتصادية وما يستطيع النفط أن يقدمه في سياستها الخارجية والداخلية وذلك من خلال رؤية واقعية للأمور بعيداً عن الخيال والتمنيات.

وهكذا نأتي إلى السؤال الأخير: هل هناك نفط بديل وافٍ لنفط الأوبك؟ وهل هناك بدائل طاقوية تجارية كافية لتحل محل النفط؟ وإذا كان الجواب هنا بالنفي أيضاً، فلماذا إثارة الموضوع بهذا الشكل؟

لم يكن النفط يوماً ما مصدر الطاقة الوحيد، كما لم تكن حقول نفط الأوبك الأولى التي تم اكتشافها، ولن تكون الأخيرة. ولكن الذي حدث بعد فترة الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل الثمانينات هو هيمنة نفط الأوبك على سوق الطاقة العالمية نتيجة للكميات الهائلة التي تم اكتشافها في هذه الدول، ولكلفة الاستخراج الزهيدة مقارنة بكميات وكلفة استخراج النفوط في الدول الأخرى. واستطاع النفط أن ينافس كذلك البدائل الأخرى ليس فقط لبخس ثمنه؛ ولكن أيضاً لسهولة نقله وتخزينه وللفوائد العديدة الممكن الحصول عليها من خلال استعماله في صناعات الحضارة الحديثة. واستغلت شركات النفط الكبرى هذه الحقائق، واستغلت أيضاً الأوضاع السياسية في دول الأوبك، فسيطرت على جميع مراحل الصناعة النفطية من الاستخراج والنقل والتصنيع والتسويق. وبهذا حققت أرباحاً هائلة وخلقت سوقاً مستقرة للعالم الصناعي.

ولكن، وكما ذكرنا سابقاً، فإنه نتيجة للتغيرات الجذرية في صناعة النفط العالمية منذ عام ١٩٧٣، استطاعت الدول الصناعية وشركات الطاقة العالمية أن تقلص الاعتماد على النفط، وبالذات على نفط الأوبك، غير أن هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أنه لم يعد منافساً للنفوط الأخرى أو أن بدائل الطاقة قد استطاعت زحزحته عن أهميته الكبرى. فرغم محاولات الاكتشاف خارج دول الأوبك، فلا تزال احتياطيات دول المنظمة تكوّن ثلثي الاحتياطي العالمي، ولا تزال كلفة استكشافه في هذه البلدان أقل بكثير من تلك في المناطق المغمورة أو النائية والتي تجري فيها أغلبية

أعمال التنقيب. كما أن بدائل الطاقة الأخرى باهظة التكاليف ومضرة للبيئة ومعرضة للنكسات والتقلبات نتيجة لخطورتها كما هو الحال في الطاقة النووية. ومن الجدير بالذكر أن معظم الدراسات الصادرة هذه الأيام، ورغم الانخفاض الهائل في أسعار النفط والفائض الحاصل في السوق، تشير إلى العودة الكبيرة للاعتماد على نفط الأوبك، والنفط العربي بالذات، في أوائل العقد القادم.

فالذي حدث خلال المرحلة السابقة هو محاولة لتقليص الاعتماد على نفط الأوبك لأسباب سياسية وأمنية. وعلى الأقطار العربية محاولة الاستفادة من نتائج هذه التجربة، رغم مرارتها، على ضوء المعطيات والثوابت المتوفرة لديها. فمعدلات الإنتاج التي كانت سائدة في السبعينات غير طبيعية ولم تكن مرتبطة بالاقتصاد الوطني، بل كانت ردة فعل للمتطلبات العالمية على النفط. وقد أدت إلى استنزاف هائل للاحتياطيات النفطية العربية ناهيك عن البلبلة والارتباك اللتين خلقتهما، في الاقتصاد القطري والقومي، مما أدى إلى تأخير خلق البدائل الإنتاجية الأخرى. ولكن هذه المحاولات الأجنبية برهنت أيضا أنه رغم كل الجهود التي تم بذلها حتى الآن فإن الاعتماد على نفط الأوبك ـ والنفط العربي بالذات ـ سيبقى هو محور سياسة الطاقة العالمية في المستقبل المنظور. وهذه نقطة أساسية يجب أن نأخذها بنظر الاعتبار مستقبلاً ليس فقط لكي نحافظ على النفط كمصدر قوي تنافسي مع المصادر الأخرى، ولكن أيضاً لكي نخلق أسساً اقتصادية وتجارية صلبة وذات منفعة متبادلة عادلة في التعاون مع الدول الصناعية التي ستبقى تعتمد على نفط الأوبك، وإنْ بنسب أقل، ومع بقية دول العالم الثالث التي سيزيد اعتمادها على النفط الخام مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في بلادها.

إن إثارة هذا الموضوع بالذات من قبل «مركز الدراسات العربية»، وفي الوقت الحاضر، هو محاولة جريئة لكي تتم هناك مناقشة واسعة لهذا الأمر الحيوي على أوسع قطاع ممكن، ولكي يتم توضيح الأمور للجهات المهتمة، ولكي نتبين نحن العرب ما لنا وما علينا وما يمكن عمله من خلال الامكانيات المتوفرة لدينا، وما النفط إلا عاملٌ واحد فقط ضمن الخيارات والبدائل المتوفرة لدينا.

حزيران ، يونيو، ١٩٨٦

المشاركون

رؤساء الجلسات:

سير **دونالد ميتلاند**، سفير بريطاني سابق، الأمين العام السابق لوزارة الطاقة ببريطانيا.
السيد **محمود رياض**، وزير خارجية جمهورية مصر الأسبق، أمين عام جامعة الدول العربية سابقاً.

د. **منصور خالد**، وزير خارجية جمهورية السودان الأسبق. نائب رئيس اللجنة الدولية للبيئة والتنمية.

د. **بهاء حسين عزى**، استشاري في التقنية الصناعية، المملكة العربية السعودية.

د. **عبد العزيز حجازي**، رئيس وزراء مصر سابقاً، رئيس مجلس إدارة بنك الاتحاد العربي.

السيد **سيد ياسين**، رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، دار الأهرام، القاهرة.

د. **لبيب شقير**، رئيس مجلس الأمة السابق بمصر، المستشار بصندوق النقد العربي، أبو ظبي.

الأعضاء المشاركون:

السيد **عبد المجيد فريد**، رئيس مركز الدراسات العربية، لندن.
د. **محمد محمود الإمام**، وزير التخطيط الأسبق بمصر، المستشار بصندوق النقد العربي، أبو ظبي.
د. **فاضل الجلبي**، السكرتير العام المساعد لمنظمة أوبك، فيينا.
د. **توماس ستوفر**، أستاذ غير متفرغ، جامعة جورج تاون، واشنطن.
بروفسور . **ف. م. باتنين**، الأستاذ بأكاديمية العلوم، موسكو.

مستر **هارولد سوندرز**، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الأسبق، حالياً بمعهد الدراسات الأمريكية AEI، واشنطن.

بروفسور ن. **أندرسيان**، رئيس قسم اقتصاد البلاد العربية في معهد الدراسات الشرقية، أكاديمية العلوم، موسكو.

د. **علي الدين هلال دسوقي**، الأستاذ بجامعة القاهرة.

د. **محمد الرميحي**، رئيس تحرير مجلة «**العربي**» الكويت.

د. **سعد الدين إبراهيم**، الأمين العام لمنتدى الفكر العربي، عمان.

بروفسور. **مجناد دساي**، الأستاذ بجامعة لندن.

د. **مصعب الدجيلي**، وزارة النفط العراقية.

الكاتب **فريد هاليداي**، الأستاذ بجامعة لندن.

د. **برهان الدجاني**، أمين عام الاتحاد العربي لغرف التجارة والصناعة والزراعة.

د. **عبد الله القويز**، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، مجلس تعاون دول الخليج العربية، الرياض.

د. **سعاد الصباح**، الكويت.

د. **عبد المنعم المشاط**، الأستاذ المساعد بجامعة القاهرة.

الكاتب **رياض نجيب الريس**، الصحفي العربي.

د. **غسان العطية**، الباحث بجامعة أدنبره، بريطانيا.

د. **حسن نافعة**، الأستاذ المساعد بجامعة القاهرة.

د. **وليد خدوري**، المحرر التنفيذي نشرة «ميس»، قبرص.

د. **حسين سرية**، الباحث غير المتفرغ بمركز الدراسات العربية، لندن.

تقديم

عبد المجيد فريد

إن اختيار هذا الموضوع . . وإطلاق هذا الاسم عليه «عرب بلا نفط» لم يكن مرجعه البحث عن الإثارة أو محاولة تعزيز إمكانيات النجاح لعمل من أعمال المركز بتغليفه بعناصر من التشويق أو المبالغة.

إن ذلك كان أبعد ما يكون عن الذهن أو حتى محاولات التفكير فيه.

لقد دأب المركز منذ إنشائه ـ أكثر من خمس سنوات مضت ـ على التعرف بموضوعية مجردة على أهم المشاكل أو القضايا التي تشغل العقل العربي. . وفي مجتمعات نامية مثل مجتمعاتنا ما أكثر المشاكل والقضايا التي تشغل عقول وخيالات مفكريها وعلمائها. . إن قضايانا متعددة وممتدة على مساحة واسعة من أوجه الحياة.

قضايانا ليست قضايا الرفاهية.

قضايانا ما زالت قضايا الاستقلال رغم رفع الرايات الوطنية.

قضايانا ما زالت قضايا البناء وقضايا الذود عن الحدود.

قضايانا متشعبة ومعقدة وتحتاج دائماً إلى اجتهاد المفكرين بقدر حاجتها إلى اجتهاد العلماء والباحثين.

ولا يستطيع المركز أن يدعي أنه قد وضع يده على تصور كامل لمثل هذه القضايا سواء في عملية الطرح أو تقديم الحلول، وإنما أستطيع القول إن المركز قد حاول وعبر هذه السنوات التي باشر خلالها نشاطه، أن يواكب حركة القضايا التي فرضتها الأحداث المتلاحقة والتي تميزت بها السنوات العشر الماضية على الساحة العربية.

لقد عقد المركز ندوة عن «**النفط والأمن في الخليج العربي**» في عام ١٩٨٠. بعد أن لاحت بوادر الخطر وتواترت مظاهر عدم الاستقرار السياسي وذلك قبيل اندلاع الحرب في منطقة الخليج بأسابيع قليلة، وقبل أن تسفر إيران عن رغبتها في تصدير الثورة وفرض حكومات تقوم بتعيينها في الأقطار المجاورة.

كما عقد المركز عام ١٩٨٢ ندوة عن الأزمة اللبنانية تحت عنوان «**أزمة لبنان... الأبعاد والنتائج**»، ولم تكن الأزمة في لبنان ـ وكما كشفت الأحداث ـ هي العدوان الإسرائيلي.. فالاعتداء الخارجي لا يشكل ذلك الخطر الذي يمكن أن يحدثه الانقسام في الداخل.

لقد تساءلنا ما هي نهايَة المطاف بالنسبة للبنان كدولة يمكن أن تتعرض للتقسيم وهو أخطر من كونها قد تعرضت للغزو. ولقد حاولنا أن نجيب وإنْ كنا نقول إن الخطر ما زال قائماً حتى الآن.

ثم وبعد أن لاحت بوادر التغيير في مصر، في ظل النظام الجديد، عقد المركز ندوة عن «**دور مصر العربي.. نظرة مستقبلية**». والدور المصري بالنسبة للوطن العربي، ليس دوراً تلتزم به مصر في إطار الاتفاقات العربية المعقودة، كما أنه ليس دوراً قد قبلت به مصر طواعية لا تخلو من تفضل، ولكنه دور لا تملك منه في الأصل اختياراً، فمصر العربية بالمكان والزمان يرتبط مصيرها بمصير الأمة العربية.

وتعددت الندوات التي حاول المركز فيها مواكبة الحدث أو استباقه بتسليط الضوء على الخطر.

لقد عقدنا عام ١٩٨٣ ندوة عن «**البحر الأحمر.. اليوم وغداً**» من أجل محاولة استثماره وأيضاً من أجل دواعي الأمن على ضفافه؛ وكان ذلك قبل أن تحمل أمواجه شحنات الألغام التي بثتها أيادٍ خفية شاءت أن تلعب في الظلام.

كما عقدنا عام ١٩٨٤ ندوة عن «**إسرائيل والمياه العربية**». المخاطر على الأرض العربية من إسرائيل معروفة، ولكن يعزز من أحلامها الحصول على المياه ـ شريان الحياة لأي مجتمع ـ ولذلك كانت الندوة تتبعاً لخطط إسرائيل من أجل الحصول على المياه وإعدادها للحروب التي يمكن أن يطلق عليها «حروب المياه».

لست أريد أن أستطرد، فأقدم بما يشبه كشف الحساب بالنسبة لنشاط المركز

وإنما فقط أردت أن أقول إن المركز أراد أن يواكب حركة الأحداث، وأحياناً أن يستبقها.

ولذلك فإن عقد ندوة «عرب بلا نفط» لم تكن فقط لأن العوائد النفطية العربية قد هبطت بالفعل بقدر يتراوح من ٤٠٪ إلى ٥٠٪ عن عوائد النفط العربية لعام ١٩٨١. وإنما أيضاً لأن النفط ثروة معرضة للنضوب المادي أو الاقتصادي سواء قصرت المدة أو طالت، فما قيمة قرن بأكمله في عمر الشعوب. إنها ثروة جادت بها الطبيعة على هذه البقعة أو تلك، ولكنها ليست ثروة خالدة، إنها ليست ثروة الموقع كما أنها ليست ثروة الأراضي الخصبة.. وإن كانت ثروة.. على أية حال، يمكن أن تبقى لو أُحسن استخدام عوائدها في الاستصلاح وفي التنمية.

«عرب بلا نفط» هل هي مقولة تشاؤمية تستبق حركة الزمن وتصادر قدرة الإنسان على الاكتشافات الجديدة بما يمكن أن يعوض النضوب المادي أو الاقتصادي..؟ أم أنها مقولة لها مبرراتها الواقعية وأسانيدها المنطقية..؟

أسارع فأقول إننا نملك أن نخطط لحياتنا وفق ما نملك.. ولكن ليس وفق ما نحلم وحتى إن كان لنا أن نحلم فما هي مقومات تحقيق هذا الحلم حتى لا يتحول الحلم فيصبح مجرد وهم. ولذلك أقول إنه يتعين علينا أن نلتفت جادين إلى كل الدراسات التي تحدد العمر الافتراضي للنفط، وأيضاً لكل الاجتهادات التي تتحدث عن بدائل الطاقة وعن احتمالات التأثير في قواعد العرض والطلب التي يمكن أن تلجأ لها قوى عظمى لفرض نوع من السياسات على الدول المنتجة للنفط، تشاركها في ذلك مصالح الدول المستهلكة.

نحن إذاً أمام أخطار متعددة: خطر يتمثل في النضوب المادي لنفط عدد من الأقطار العربية، وخطر يتمثل في الاكتشافات العلمية ومحاولات البحث عن بدائل الطاقة، وخطر يتمثل في السياسات الدولية التي تريد أن تتحكم في الأسعار وسياساته أو في المواقف السياسية وآثارها. وكل خطر من تلك الأخطار له مردوداته بالنسبة للوطن العربي.

ويزيد من حدة هذه الأخطار أن عصر النفط رتب ألواناً متعددة من المصالح، فالعالم الذي نعيشه أصبح ـ على اتساعه ـ صغيراً بفعل التقدم المذهل في وسائل الاتصال والتنقل.

ولذلك فإن احتمالات النضوب بأشكالها المادية والاقتصادية، سوف تحدث بالطبع قدراً من التحولات والتغيرات في الإطار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بل والنفسي أيضاً في المجتمعات العربية سواء كانت النفطية أو غير النفطية. وعلينا أن ننظر إلى هذه القضية بعقل متفتح وروح استطلاعية دون جمود أو تطرف؛ آملين أن نشهد في ندوتنا هذه نقاشاً مفتوحاً وتحليلاً موضوعياً للقضايا التي تضمنتها الندوة. كما نأمل أن نستخلص في نهاية كل جلسة التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تعاون المفكر العربي وصاحب القرار في رسم خطط المستقبل الاقتصادية والسياسية. وأذكر في ذلك حديثاً جرى بيني وبين الأخ الفاضل الشيخ صباح الأحمد، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت، عندما التقيت معه العام الماضي، وكنا نناقش بعض الموضوعات التي يفكر المركز في القيام بدراساتها، فاتفقنا معاً على أهمية موضوع ندوتنا الحالية وضرورة دراسة الآثار الناجمة عن هبوط العوائد النفطية والمقترحات البناءة لمواجهتها.

جانب آخر أود أن أتعرض إليه، وهو أن مفهوم الثروة في الوطن العربي قد ارتبط فقط بالنفط، رغم أن الوطن العربي يتمتع بثروات طائلة من أراضٍ خصبة صالحة للزراعة تقع في مدارات جغرافية متعددة تكفل له التنوع والتعدد، إلى ثروات معدنية، إلى موقع جغرافي متميز يسّر له في الماضي سبل التجارة وما زال. حتى الصحارى لم نستطع إلى الآن أن نسبر غورها أو نتعرف على أسرارها أو نحسن التعامل معها. ما زلت أذكر محاضرة الصديق العزيز «عالم الفضاء» الشهير فاروق الباز في اللقاء الذي أعده المركز معه عن «**بحوث الفضاء وتنمية الصحراء**» عندما قال: إننا لم نتعرف بعد على ما تحتويه الأرض العربية من كنوز وثروات إلا بنسبة ٦٪؛ بينما لم تمتد معرفتنا بالصحراء التي تشكل ٩٤٪ من مساحة الأرض إلا في إطارات محدودة جداً.

نحن بالفعل نملك ثروة طائلة، ثروات طبيعية ونملك بجوارها البشر وقدرات الإنسان العربي الذي كان ـ وبتاريخ قديم ـ مساهماً أصيلاً في صنع الحضارة. كان الإنسان العربي واحداً من رواد أوائل طرقوا أبواب المعرفة وحملوا مشعل الحضارة وتقدموا به عبر الطريق الطويل للإنسان، وما زالت اجتهاداته تعد المراجع الأولى في ألوان متعددة من المعرفة والعلوم.

كان ذلك في الماضي، وما زال أيضاً في الحاضر؛ فهذه الأسماء العربية الرنانة اللامعة في عالم الطب والهندسة، في علوم الرياضة والفضاء، وفي دنيا المال في أوروبا

والولايات المتحدة وأماكن متعددة من العالم تؤكد قدرتنا على الاجتهاد وعلى مواكبة روح العصر.

ولكن مفهوم الثروة ارتبط بالنفط، ربما لأنه يعد السلعة الاستراتيجية الأولى في هذا العالم، وهو أمر جعل منه عنواناً لعصر بأكمله، «عصر البترول»، وقد حدا ذلك بأحد المعلقين السياسيين أن يقول في نهاية الحرب العالمية الثانية «إن الحلفاء قد طفوا نحو النصر على موجة من البترول».

النفط هذه المادة الاستراتيجية التي تفجرت من الأرض العربية لكي تحمل لها الثروة وتحمل لها أيضاً الخطر بفعل الطلب والحاجة المتزايدة عليها، فازدادت من حولنا حدة الصراع وأيضاً حدة الاستقطاب.

ولقد أمكن لنا في تاريخنا القريب أن نستخدمها استخداماً أمثل في خدمة قضايانا، مرة في عام ١٩٦٧، حين استخدمت عائداتها في تعزيز قدرات دول المواجهة مع إسرائيل، ومرة أخرى بشكل أعمق في حرب ١٩٧٣ في حظر تصدير البترول كعامل مساعد للجبهة العسكرية، ولقد كان لكلا الاستخدامين نتائج وآثار تفرض علينا تحية وتقدير من اتخذوا هذا القرار التاريخي من القادة العرب.

إن مركز الدراسات العربية في لندن قد أسعده أن يكون داعياً لعقد هذه الندوة «**عرب بلا نفط**، نظرة مستقبلية لهبوط العوائد النفطية»، أقول أسعده، لأنه بذلك يكون قد ساهم في دق ناقوس الخطر الذي يمكن أن نتعرض له أو تتعرض له أجيال لاحقة، أكاد أتصورها تنظر إلى الوراء وتقول إن آباءنا أو أجدادنا لم يقدروا أن الحياة مستمرة، وأن من حق أجيال أخرى أن تعيش، وأن الحياة لم تكن فقط قاصرة على عصر قد عاشوه.

لقد حرص المركز أن يوفر لهذه الندوة إمكانات النجاح؛ والنجاح الذي أقصده ليس أن نوفر لها إعلاماً جيداً بقدر أن نوفر لها الدراسة الجيدة المتكاملة. ولذلك فقد حشدنا لها الطاقات المتخصصة من ذوي الإلمام والاهتمام بالموضوع: أكاديميين.. وسياسيين.. وخبراء، وممثلين لبعض شركات النفط.

عرض عام

د. محمد محمود الإمام

إنه لمن دواعي سروري وتشريفي أن يدعوني مركز الدراسات العربية للإسهام في واحد من نشاطاته، وكذلك أن يعهد إلي بأن أبدأ النقاش حول الموضوع الهام الذي اختير لذلك النشاط. وأود في البداية أن أعترف بأنني ترددت كثيراً قبل أن أقبل تلك المهمة، وذلك لعدة أسباب وجيهة.

أول هذه الأسباب الشعور بالعبء الذي تلقيه أهمية الموضوع وحساسيته.

وثانيها هو صعوبة تصور ما يمكن أن يعتبر عرضاً متوازناً يغطي الأوجه العديدة لذلك الموضوع، وما يصحب ذلك من المخاطرة بأن يأتي العرض أقرب إلى السطحية، خاصة بالقياس إلى الإسهامات المرتقبة من الشخصيات المرموقة التي أتشرف بالحديث إليهم الآن.

وأود أن أضيف أيضاً أنه ما من قضية حظيت بمفردها بمثل القدر من الدراسات المستفيضة والمتعمقة الذي حظيت به قضية الطاقة بوجه عام، والنفط على وجه الخصوص. ولقد أدى ذلك الاهتمام إلى نشأة العديد من المؤسسات المتخصصة الجديدة، وإلى ظهور العديد من الدوريات وتدفق كم هائل من الأدبيات، بالإضافة إلى الأنصبة المتزايدة التي خصصت لتلك القضية في القائم منها فعلاً.

ولا يخفى أن وفرة الأدبيات هي ميزة، وهي في نفس الوقت عبء. ولكن دعونا لا نضيع الوقت في رسم كشف حساب للمزايا والأعباء... ولنتجه مباشرة إلى مناقشة السبب الذي من أجله نجتمع في هذا المكان وفي هذه اللحظة. إن الصياغة التي اختيرت لعنوان ندوتنا هذه، والتي استخدمت في البيان الموجز الذي أرفق بخطاب

الدعوة إليها، تثير عدداً من التساؤلات، وتشير إلى مجموعة من الاعتبارات. وتدور التساؤلات حول: **لماذا نخص بالدراسة «العرب» ولماذا هو «النفط» بالذات؟**

لا شك أنه من الطبيعي أن نعالج أموراً تخص العرب في مركز يهتم بالدراسات العربية. وبقدر تعلق الأمر بالنفط نجد هناك العديد من العوامل التي تدعو إلى التركيز على العالم العربي. فمن جانب نجد أن الحملة النفسية التي شنت خلال الفترة التي أسميت «بالرواج النفطي» خلال عقد السبعينات، اختارت لها هدفاً هو العرب تنحي عليهم باللائمة لكل ما شهدته تلك الفترة من مشاكل. ولقد أسهمت الوقائع والادعاءات في إحداث آثار بعيدة المدى على العلاقات العربية، سواء منها البينية، أو مع الأقاليم الأخرى وعلى المستوى الدولي.

من جانب آخر إذا أردنا أن نتخير عاملاً وحيداً على أنه المؤثر في مختلف جوانب الحياة في العالم العربي خلال العقد أو العقدين الماضيين، فإن النفط يتصدر القائمة بلا منافس. غير أننا لا يجب أن نبالغ في مغزى هذا الاختيار... فمن المبالغة في التبسيط أن يعلق مصير منطقة بأكملها على عامل وحيد. ويقودنا هذا الخط من التفكير إلى **ثلاثة أسس** يمكن أن نسترشد بها في مناقشاتنا:

* الأول، أنه من المهم تناول **مختلف أوجه الحياة** في المنطقة العربية: السياسية والاجتماعية إضافة إلى الاقتصادية.

* الثاني، أنه يتعين استطلاع **جميع العلاقات** التي تربط الدول العربية... سواء فيما بينها، أو بينها وبين باقي العالم ومناطقه.

* الثالث، أنه لا بد من إعطاء قدر كاف من الاهتمام **للعوامل الأخرى** عدا النفط، شريطة أن تكون تلك العوامل ذات علاقة، من حيث توفر الآثار المتبادلة والتفاعلات مع الظواهر المدروسة. وهذا الأساس لا يعدو أن يكون تطبيقاً للمبادىء المعروفة في مجال البحث العلمي.

هناك أسس أخرى يمكن الاسترشاد بها، ويمكن اشتقاقها من **طبيعة النفط** ذاته، وهي:

- إن النفط هو أصل قابل للنضوب. فأجله لا يتجاوز سنوات قلائل بالنسبة للعديد من الدول، ويقدر له أن ينتهي على المستوى العالمي خلال حياة الجيل الجديد الحالي.

- إن سعره أصبح من أهم المتغيرات الاقتصادية، سواء بالنسبة للمنتجين أو للمستهلكين، على حد سواء.

- وبحكم كونه مورداً طبيعياً، فإن إنتاجه يتحقق حيث يتوفر وجوده بحدود معلوماتنا وحيث تثبت اقتصاديات استخراجه في ضوء المسيرة المتوقعة للأسعار.

- ورغم أن استهلاكه يتم في مختلف أرجاء العالم إلا أن القدر الأكبر منه يتركز في الدول الصناعية، وإن كان نصيب تلك الدول انخفض من مستواه البالغ ٦٦٪ في سنة ١٩٧٣ إلى ٥٥٪ في سنة ١٩٨٣.

وتختلف الدول العربية اختلافاً كبيراً من حيث أوضاعها النفطية. ويجري عادة تصنيفها إلى ثلاث مجموعات تتفرع عنها بعض المجموعات الجزئية على النحو التالي:

* المجموعة الأولى تضم الدول التي تتمتع حالياً بعضوية منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وهي دول تتجاوز مواردها النفطية احتياجاتها الذاتية لعدد من السنوات المقبلة. وهذه بدورها تنقسم إلى مجموعتين جزئيتين:

- الأولى تضم دولاً لديها قطاع كبير للهايدروكاربونات، ولكنها تتمتع في نفس الوقت بوفرة نسبية في الموارد الطبيعية الأخرى، كما أن لديها قاعدة بشرية أكبر نسبياً من باقي دول المجموعة. وتشمل هذه المجموعة الجزئية كلاً من الجزائر والعراق.
- أما الثانية فتضم دولاً تفتقر إلى الموارد الطبيعية الأخرى، ويعاني أغلبها من محدودية الموارد البشرية، وهي تضم كلا من ليبيا ودول الخليج: الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت.

* المجموعة الثانية تضم الدول التي تعتبر أقرب إلى التوازن بين مواردها واحتياجاتها من النفط، والتي ينتظر لها أن تنضب مواردها النفطية خلال أجل منظور. وتضم هذه كلاً من عُمان والدول الأخرى الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابيك) وهي البحرين وتونس وسوريا ومصر.

* المجموعة الثالثة تضم باقي الدول العربية التي إن وجد النفط في بعضها فإنه يوجد بكميات محدودة، فهي دول مستوردة للنفط ومنتجاته. ويمكن أن تقسم هذه المجموعة من حيث درجة النمو إلى مجموعتين جزئيتين:

- أولاهما متوسطة دخل الفرد وتضم كلا من الأردن ولبنان والمغرب.

- الثانية أقل تقدماً وهي جيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية.

ولا يقتصر الاختلاف في الأوضاع النفطية للدول العربية على تباين الخصائص العامة للمجموعات، بل إن الأوضاع داخل المجموعة الواحدة تتفاوت كثيراً، كما أن الوضع الإجمالي للمنطقة العربية يختلف بصورة واضحة عن الأوضاع خارجها، وهو ما يظهره جدول رقم (١):

فالمجموعة الثانية تأتي، بحكم وضعها الحدي، في مقدمة الدول المرشحة للخروج نهائياً من قائمة الدول المنتجة (والمصدرة) للنفط. وتتصدر هذه المجموعة مصر، وهو أمر قد يكون طبيعياً بحكم كونها أول دولة في المنطقة عرف بوجود النفط فيها ولو أنها لم تدخل ميدان التصدير إلا حديثاً. فمن المعلوم أنها كانت تتجه في المقام الأول إلى الاستخدام الداخلي، حيث شهدت أرضها أول معمل للتكرير في المنطقة (سنة ١٩١٣) كما كانت الأولى في مجال التوجه إلى التصنيع حينما أنشأت مصنعاً للأسمدة في ١٩٥١ (ولو أنه تعرض للتدمير بعد بضع سنوات). غير أن توجهها الحديث للتصدير عن طريق الارتفاع بإنتاجها إلى ما يتجاوز استخداماتها المحلية، وخلال فترة لم تنم فيها احتياطياتها بصورة ملموسة أدى إلى تراجع سريع في العمر المتوقع للنفط عما كان الوضع عليه في ١٩٧٣. أي أن السياسات التي اتبعت أدت إلى افتقاد ٦٤ سنة من عمر النفط، أمكن تعويض ما يوازي ٢٤ سنة منها عن طريق الإضافة إلى الاحتياطيات.

وتتكرر ظواهر مماثلة، وإن كانت أقل حدة، بالنسبة للدول الأخرى في المجموعة، التي تأتي تونس في مؤخرتها. ورغم أن تطور احتياطيات هذه الأخيرة أكسبها ما يعادل انتاج ٣١ سنة وفقاً لمستوى الإنتاج في ١٩٧٣، فإنها فقدت ثماني عشرة سنة منها بسبب تغير معدلات الإنتاج، وتأتي سوريا في وضع وسط حيث كسبت سبع عشرة سنة أضاعت مقابلها اثنتين وعشرين سنة.

والواقع أن دول تلك المجموعة تعطي نموذجاً لما يمكن أن يحدث في المراحل الأخيرة لعصر النفط في الدول المنتجة له تحت ضغط العجز الجاري في ميزان المدفوعات. فالتوسع في الاستخدام المحلي أو في التصدير، أو في الاثنين معاً، يؤدي

جدول رقم (١) العمر المتوقع للنفط في الدول العربية والمناطق الأخرى المتجة للنفط

الدول والمناطق	الموقف في نهاية ١٩٨٤		تاريخ النضوب في ١٩٧٣	صافي زيادة ١٩٨٤ عن ١٩٧٣		
	العمر المتبقي بالسنوات	تاريخ النضوب		الكلية	بسبب تطور الاحتياطيات	بسبب تغير الإنتاج
البحرين	١١	١٩٩٥	١٩٨٩	٦	٠	٦
مصر	١١	١٩٩٥	٢٠٣٥	٤٠ ـ	٢٤	٦٤ ـ
سوريا	٢٣	٢٠٠٧	٢٠١٢	٥ ـ	١٧	٢٢ ـ
عمان	٢٤	٢٠٠٨	٢٠٠٥	٣	١٣	١٠ ـ
قطر	٢٤	٢٠٠٨	١٩٩٧	١١	٠	١١
الجزائر	٣٣	٢٠١٧	١٩٩٢	٢٥	١٤	١١
تونس	٣٥	٢٠١٩	٢٠٠٦	١٣	٣١	١٨ ـ
ليبيا	٥٤	٢٠٣٨	٢٠٠٥	٣٣	٢	٣١
الإمارات	٨٠	٢٠٦٤	٢٠١٩	٤٥	٢٤	٢١
العراق	١٠١	٢٠٨٥	٢٠٢١	٦٤	٢٣	٤١
السعودية	١٠١	٢٠٨٥	٢٠٢٢	٦٣	٢٥	٣٨
الكويت	٢٢٧	٢٢١١	٢٠٣٦	١٧٥	٢٧	١٤٨
المجموعة (١/أ)	٧٦	٢٠٦٠	٢٠١١	٤٩	١٩	٣٠
المجموعة (١/ب)	١٠٦	٢٠٩٠	٢٠٢١	٦٩	٢١	٤٨
المجموعة (٢)	١٨	٢٠٠٢	٢٠١١	٩ ـ	١٧	٢٦ ـ
جملة المنطقة العربية	٨٩	٢٠٧٣	٢٠١٩	٥٤	٢١	٣٣

تابع جدول رقم (١)

الدول والمناطق	الموقف في نهاية ١٩٨٤		تاريخ النضوب في ١٩٧٣	صافي زيادة ١٩٨٤ عن ١٩٧٣		
	العمر المتبقي بالسنوات	تاريخ النضوب		الكلية	بسبب تطور الإحتياطيات	بسبب تغير الإنتاج
باقي دول الأوبك	٣٩	٢٠٢٣	١٩٩٦	٢٧	٧	٢٠
الولايات المتحدة	٩	١٩٩٣	١٩٨٣	١٠	٨	٢
الصناعية الأخرى	١٦	٢٠٠٠	١٩٩٦	٤	٢٤	٢٠ ـ
أمريكا اللاتينية	٣٤	٢٠١٨	١٩٨٩	٢٩	١٠١	٧٢ ـ
دول أخرى	٢٢	٢٠٠٦	١٩٩٧	٩	٣٨	٢٩ ـ
الدول الاشتراكية	١٥	١٩٩٩	٢٠٠١	٢ ـ	١٠	١٢ ـ
العالم غير العربي	٢٠	٢٠٠٤	١٩٩٣	١١	١٤	٣ ـ
جملة العالم	٣٤	٢٠١٨	٢٠٠٢	١٦	١٦	ـ

ملاحظات:

- الدول العربية مرتبة حسب تاريخ النضوب المتوقع.
- صافي الزيادة الكلية محسوبة تطرح العامود الثالث من الثاني. أما الزيادة المنسوبة إلى الاحتياطيات فحسبت على أساس جملة الاضافة للاحتياطيات (مبينة في جدول ٣) مقسومة على إنتاج ١٩٧٣.
- الزيادة المنسوبة إلى تغير الإنتاج حسبت كفرق بين العمودين السابقين.

المصدر: *Arab Oil and Gas*, 1 February 1985.

إلى تسارع في معدلات النضوب. وما لم تحدث اكتشافات جديدة ذات شأن، فإن النضوب يصبح وشيكاً. وفي كلتا الحالتين نلاحظ أن توجه الدولة إلى التصدير أسهم جزئياً في حل مشاكل ميزان المدفوعات، وساعد إلى حد ما في رفع معدل النمو. غير أن الشواهد تشير إلى أن النمو المتحقق لم يكن بالقدر الكافي ولا بالنوع اللازم لتعويض الموارد التي يحققها النفط. فتونس مثلاً تعاني حالياً من تراجع معدلات النمو فيها عما تحقق خلال السبعينات، بينما يتعرض ميزان المدفوعات المصري لضغوط متزايدة، يصحبها اشتداد للدعوات التي تريد للاقتصاد المصري أن ينهج نهجاً خاصاً، تؤمّن فيه العلاقات الخارجية (الانفتاحية) قبل العلاقات الداخلية (بين فئات وشرائح المجتمع).

ويختلف الوضع بالنسبة للمنطقة الجزئية الأولى عما سبق وما بين الدولتين المنتميتين إليها. فالجزائر هي أولى الدول المرشحة في المجموعة الأولى للخروج من النفط، غير أن لها موقفاً متميزاً بالنسبة للغاز الطبيعي، حيث يخصها ربع ما في المنطقة العربية من احتياطياته (أو ٣,٣٪ من الاحتياطي العالمي)، كما تقوم بإنتاج ثلث ما تنتجه المنطقة العربية منه. بينما لا يحصل العراق إلا على نصيب متواضع منه، وبالمقابل تكفي احتياطياته من النفط مدة قرن من الزمان، وفقاً لمستوى انتاجه الفعلي في ١٩٨٤. غير أن هذا الإنتاج متأثر بحالة الحرب العراقية الإيرانية وما صحبها من حظر على منافذ التوزيع. ولو أن العراق حافظ على وضعه النسبي بين دول الأوبك على ما كان عليه في ١٩٧٩ (أي حوالي ١١٪ منه)، لبلغ الإنتاج حوالي مليوني برميل يومياً، الأمر الذي يخفض العمر المتبقي إلى ٦٢ عاماً (ويذهب الفرق كاطالة للعمر المتبقي لدى باقي دول الأوبك).

بالمثل فإن أوضاع دول المجموعة الجزئية الثانية تتفاوت تفاوتاً كبيراً، حيث تقع مدة النضوب ما بين ٢٤ سنة بالنسبة لقطر و ٢٢٧ سنة بالنسبة للكويت، التي زادت المدة فيها نتيجة للطفرة الكبيرة في احتياطياتها التي تحققت في خريف ١٩٨٤، وارتفعت بها احتياطياتها من ٦٦,٧ بليون برميل في نهاية ١٩٨٣ إلى ٩٢,٧ بليون برميل في نهاية ١٩٨٤ (أي بحوالى ٣٩٪). وقد حققت السعودية (جدول ٣) زيادة تعادل نصف احتياطياتها في نهاية ١٩٧٣، وحققت الإمارات نسبة مقاربة هي الأخرى. ولذلك نجد أن الزيادات التي أظهرها جدول (١) في أعمار الاحتياطيات في نهاية ١٩٨٤ عنها في نهاية ١٩٧٣ بلغت أقصاها بالنسبة لكل من الكويت تليها

جدول رقم (٢): احتياطيات الغاز الطبيعي

الدولة	١٠^١٢ قدم مكعب	النسبة ٪	المنطقة	١٠^١٢ قدم مكعب	النسبة ٪
الجزائر	١٠٩,١	٣,٣	العربية (١/أ)	١٣٧,٩	٤,٢
العراق	٢٨,٨	٠,٩	(١/ب)	٢٧٩,٠	٨,٤
الإمارات	٣٢,٠	١,٠	(٢)	٢٥,٢	٠,٧
السعودية	١٢٧,٤	٣,٨	إيران	٤٧٨,٦	١٤,٤
قطر	٦٢,٠	١,٩	باقي الأوبك	١٣٤,٥	٤,١
الكويت	٣٦,٦	١,١	الولايات المتحدة	١٩٨,٠	٦,٠
ليبيا	٢١,٠	٠,٦	صناعية أخرى	٣٢٣,٠	٩,٧
البحرين	٧,٣	٠,٢	أمريكا اللاتينية	١٢٦,٥	٣,٨
تونس	٢,٢	٠,١	باقي آسيا	١٠٢,٢	٣,١
سوريا	١,٣	٠,٠	باقي افريقيا	١١,٥	٠,٤
عمان	٧,٤	٠,٢	الدول الإشتراكية	١٤٩٧,٤	٤٥,٢
مصر	٧,٠	٠,٢	جملة العالم	٣٣١٣,٨	١٠٠,٠

المصدر: أنظر جدول (١).

السعودية فالإمارات. غير أن الكويت تمكنت من تعزيز هذه الزيادة بدرجة كبيرة نتيجة تعديل سياستها الإنتاجية، على عكس الإمارات التي جاءت الزيادة فيها عن هذا الطريق دون ما تحقق عن طريق زيادة الاحتياطيات.

فإذا نظرنا إلى المجموعة العربية التي يضمها حالياً مجلس التعاون الخليجي، وجدنا أن المستقبل ينطوي على مفارقات كبيرة. فالبحرين أول المرشحين للخروج من قائمة الدول المنتجة يليها كل من عمان وقطر. وقد سعت البحرين إلى حل لمشكلتها بإقامة صناعة نفطية تقوم على استيراد النفط الخام، وبديهي، أن استمرار هذه الصناعة يتوقف على استمرار إمدادات النفط لها من جاراتها. من جهة أخرى فإن قطر لديها من احتياطيات الغاز الطبيعي ما يمكنها من تعويض جانب من التراجع في موقفها النفطي. وتبقى عمان، وهي أفقر دول المجموعة، في وضع أسوأ نسبياً، وإن كان هذا قد حفزها إلى أن تنتهج نهجاً خاصاً بها في التنمية، أقل اعتماداً على النفط عما هو حادث في جاراتها. من جهة أخرى فإن السعودية التي تلي الكويت من حيث عمر

احتياطياتها النفطية تتمتع بأكبر مخزون غاز في المنطقة. وبعبارة أخرى فإنه ابتداء من العقد القادم سوف تدخل الأوضاع النسبية لدول منطقة الخليج في حركة دائبة التغير، كما أن تلك التغيرات قد تأخذ مسارات أخرى إذا أدت اكتشافات نفطية جديدة إلى تعديل ملموس في موقف دولة أو أكثر من دول المنطقة.

وهذا يثير تساؤلاً حول مغزى هذه التغيرات المرتقبة على **مجموعة العلاقات القائمة بين كل من الدول العربية المصدرة للنفط**، وبين بعضها البعض، وكذلك بينها وبين باقي الدول العربية ثم باقي العالم.

جدول رقم (٣): تطور احتياطيات النفط (١٩٧٣ ـ ١٩٨٤)

الدولة	الإضافة إلى الاحتياطيات	النسبة إلى احتياطيات ١٩٧٣ (٪)	المنطقة	الإضافة إلى الاحتياطيات	النسبة إلى احتياطيات ١٩٧٣ (٪)
الجزائر	٥,٤	٧١	العربية (١/أ)	٢٢,١	٥١
العراق	١٦,٧	٤٧	(١/ب)	١١٣,٩	٤٤
الامارات	١٣,٤	٥٣	(٢)	٤,٥	٤٤
السعودية	٦٨,١	٥٠	فنزويلا	٢٠,٧	١٤٩
قطر	٠,١	٢	باقي الأوبك	١٢,١	١٣
الكويت	٣٠,٣	٤٤	الولايات المتحدة	٣١,٨	٧٦
ليبيا	٢,٠	٨	صناعية أخرى	٢٥,١	١٠٢
البحرين	٠	٠	أمريكا اللاتينية	٥٩,٠	٦٣٥
تونس	٠,٩	٩٤	باقي آسيا	٧,٢	١٧١
سوريا	٠,٧	٤٣	باقي أفريقيا	٢,٧	١٣٥
عمان	١,٤	٤٢	الدول الاشتراكية	٣٦,٠	٣٥
مصر	١,٥	٣٨			
			جملة العالم	٣٣٥,١	٥٥

ملحوظة:

الإضافة إلى الاحتياطيات = جملة انتاج الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤) + احتياطيات نهاية ١٩٨٤ ـ احتياطيات نهاية ١٩٧٣.

المصدر للإنتاج: المصدر السابق لسنة ١٩٨٤، أما باقي المدة فمن:

Oil and Energy Trends - statistics Review, 1984.

على أن الجداول السابقة تعطي ملخصاً للأسلوب الذي تمت به مواجهة التغير في أسعار النفط، واحتمالات استخدام النفط كأداة للضغط السياسي:

* فخلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤ تمت إضافات إلى الاحتياطيات المؤكدة بلغت حوالي ٣٣٥ بليون برميل، أو ما يعادل ٥٥٪ من مستوى نهاية ١٩٧٣. وخلال نفس الفترة تم استخراج ٢٣٨ بليون برميل أي ما يعادل ٣٩٪ من ذلك المستوى. وبالتالي فإن احتياطيات ١٩٨٤ فاقت احتياطيات ١٩٧٣ بحوالي ١٦٪.

* غير أن حظ الدول والمناطق المختلفة من هذه الزيادات كان متفاوتاً، على نحو ما هو مبين في جدول (٤).

جدول رقم (٤): توزيع الإضافة إلى الاحتياطيات وجملة الإنتاج (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤)

المنطقة	الاضافة للاحتياطيات		جملة الانتاج خلال الفترة		التوزيع النسبي لإنتاج ١٩٧٣
	بليون برميل	التوزيع٪	بليون برميل	التوزيع ٪	
العربية	١٤٠,٥	٤١,٩	٧٠,٠	٢٩,٥	٣٢,٣
فنزويلا	٢٠,٧	٦,٢	٨,٨	٣,٧	٥,٨
باقي الأوبك	١٢,١	٣,٦	٢٩,٧	١٢,٤	١٦,٦
الولايات المتحدة	٣١,٨	٩,٥	٤٠,٨	١٧,٢	١٨,٩
كندا	٤,٤	١,٣	٦,٧	٢,٨	٣,٦
صناعية أخرى	٢٠,٧	٦,٢	٩,٩	٤,١	١,٤
أمريكا اللاتينية	٥٩,٠	١٧,٦	١٢,٣	٥,٢	٢,٨
دول أخرى	٩,٩	٢,٩	٤,٢	١,٨	١,٢
دول اشتراكية	٣٦,٠	١٠,٨	٥٥,٣	٢٣,٣	١٧,٤
جملة العالم	٣٣٥,١	١٠٠,٠	٢٣٧,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: انظر جدول (٣).

* فقد حصلت الدول العربية على ٤٢٪ من المجموع الكلي، بينما حصلت باقي دول الأوبك على حوالي ١٠٪. غير أن حوالي ثلثي زيادة احتياطيات دول

الأوبـك الأخرى تركز في دولة واحدة هي فنزويلا.

* تمكنت الولايات المتحدة من تحسين موقفها النسبي إذ حصلت على ٩,٥٪ من إجمالي الإضافة، وساعـدها ذلـك على مضـاعفة أجـل احتياطيـاتها، ليمتـد إلى ١٩٩٣ بدلاً من ١٩٨٣، دون أن تتخلى كثيراً عن مستوياتها السابقة في الإنتاج.

* والواقع أن نصف الكرة الغربي استحوذ على ٣٥٪ من الزيادة، تركز جانب هام منه في كل من المكسيك وفنزويلا، إلى جانب نصيب الولايات المتحدة. وواضح ما لهذا من مغزى بالنسبة إلى تعزيز قدرة هذه الأخيرة في الحصول على احتياجاتها.

* بالمثل فإن باقي الدول الصناعية ركزت على إمكانياتها الذاتية لا سيما في بحر الشمال. وبذلك تمكنت مجموعة الدول الصنـاعية من تقليص درجـة اعتمادهـا على مجموعة الأوبـك بشكل عام، وعلى الدول العربية بوجه خاص.

* وساعدت هذه التطورات على تعديل هيكل الإنتاج، حيث بدأت الـدول الصنـاعية تعتمـد بدرجـة أكبر عـلى المصادر الـواقعة تحت سيـطرتها، وخـارج نطاق الأوبـك.

* وتعززت نفس الاتجاهات من جانب آخر عن طريق التوسع الذي شهدتـه الكتلة الشرقية، حيث تضـاعف إنتاج الصـين وقام الاتحاد السوفييتي بـزيادة إنتـاجه بحوالي ٤٠٪، متجاوزاً ما أمكن إضافته إلى احتياطياته.

فإذا نظرنا إلى تطور الطلب على النفط وجدنا أن العقد الذي تلى ١٩٧٣ انقسم إلى قسمين. فخلال السنوات الخمس الأولى أمكن للدول الصناعية أن تستوعب جانباً هاماً من الزيادة في السعر والكلفة عن طـريق ما يمكن تسميتـه «بالتضخم المـدار»، وباتباع سياسات تؤدي إلى تقليص الطلب، بحيث انخفض معدل نمو الإنتاج السنوي ما بين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ إلى ٢٪ مقابل المعدلات التي كانت تسود التحليلات المختلفة آنذاك والتي كانت تدور حول ٤,٥٪. وكان لا بد من تصحيح آخر للأسعار أدى إلى إنعـاش مؤقت للفوائض المـالية التي تعـودت الدول النفـطية عـلى تحقيقها. غـير أن المواجهة تمت هذه المرة بتعديل أكثر استمرارية في جانب الطلب، ترتب عليه تراجع الإنتاج في السنوات الأربع المنتهية في ١٩٨٣ بمعدل سنوي يبلغ ـ ٣,٨٪. وهكذا عاد مستوى الإنتاج إلى مستوياته التي كانت سائدة في أوائل السبعينات.

جدول رقم (٥): تطور الإنتاج والاحتياطيات العالمية (١٩٧٣ ـ ١٩٨٤)

السنة	الاحتياطيات العالمية		الإنتاج اليومي		الإضافة إلى الاحتياطيات
	بليون برميل	١٩٧٣ = ١٠٠	ألف برميل	١٩٧٣ = ١٠٠	
١٩٧٣	٦٠٦,٧	١٠٠,٠	٥٧٩٩٠	١٠٠,٠	٠٠
١٩٧٤	٦٣٢,١	١٠٤,٢	٥٨١٧٠	١٠٠.٣	٤٦,٦
١٩٧٥	٦٣٥,٨	١٠٤,٨	٥٥٢٩١	٩٥,٣	٢٣,٩
١٩٧٦	٦٣٤,٧	١٠٤,٦	٥٩٨١٧	١٠٣,٢	٢٠,٧
١٩٧٧	٦٣١,٨	١٠٤,١	٦١٨٩٧	١٠٦,٧	١٩,٧
١٩٧٨	٦٥٤,٠	١٠٧,٨	٦٢٤٨٥	١٠٧,٨	٤٥,٠
١٩٧٩	٦٥٢,٣	١٠٧,٥	٦٥٢١٧	١١٢,٥	٢٢,١
١٩٨٠	٦٥٦,٤	١٠٨,٢	٦٢٢٠٦	١٠٧,٣	٢٦,٨
١٩٨١	٦٧١,٠	١١٠,٦	٥٨٥٣٥	١٠٠,٩	٣٦,٠
١٩٨٢	٦٧٨,٦	١١١,٩	٥٥٥٧٥	٩٥,٨	٢٧,٩
١٩٨٣	٦٧٦,٨	١١١,٦	٥٥٨٤٢	٩٦,٣	١٨,٦
١٩٨٤	٧٠٤,٢	١١٦,١	٥٦١٤٩	٩٦,٨	٤٧,٩

المصدر: نفس المصدر السابق ـ ويلاحظ أننا عدلنا بعض السنوات السابقة في بعض الدول في ضوء التقديرات الأحدث للإحتياطيات وحركة الإنتاج.

فإذا نظرنا إلى أحداث ١٩٨٤، أمكننا رصد عدد من الحقائق ذات الدلالة:

* فقد أمكن للدول الصناعية أن تتحكم في الطلب، سواء عن طريق سياسات الحفاظ على الطاقة، أو عن طريق تنمية البدائل، بما في ذلك مصادر النفط البديلة والتي رأينا أنها أقرب إلى سيطرتها.

* اعتمدت تلك الدول أسلوب بناء احتياطي نفطي تستخدمه عند الحاجة لمواجهة أي نقص طارىء في الامدادات، كما تستخدمه في الظروف العادية لأغراض التأثير في الأسعار موهنة بذلك من قدرة الدول المنتجة، وبوجه خاص دول الأوبك، على إدارة الأسعار عن طريق الإنتاج.

* وقد أمكن ذلك بالرغم من تعطل بعض مصادر الإنتاج، بسبب الحرب العراقية الإيرانية. وطبيعي أن انتهاء حالة الحرب هذه، مع كبر فاتورة أعبائها، سوف

يدفع الدولتين المحاربتين إلى المطالبة بأنصبة أكبر في الإنتاج عما هو سائد حتى الآن. ولقد ذهب البعض إلى القول أن استمرار تلك الحرب ليس مرجعه فقط تجارة السلاح وعمليات الاستنزاف التي تلهو بها الدول العظمى، بل إنه أمر تشتهيه جاراتهما من الدول المصدرة للنفط. وأياً كان مدى صدق ذلك الإدعاء، فإن انتهاء الحرب المذكورة سوف يترك آثاره على سوق النفط.

* كذلك شهد عام ١٩٨٤ تقلبات حادة في أسعار النفط كادت تحدث تصدعاً كبيراً في منظمة الأوبك. ولا تزال الأسعار الفورية تظهر تقلبات محصلتها في النهاية نزولية، الأمر الذي دعا بعض الدول المنتجة إلى تخفيض أسعارها المعلنة.

وهكذا فإننا ندخل النصف الثاني من عقد الثمانينات والدلائل تشير إلى بدء عهد من التراجع في كل من الأسعار الإسمية والحقيقية، وإلى أن هناك اتجاهاً إلى ثبات الإنتاج الكلي عند حوالي ٢٠ بليون برميل سنوياً. فإذا استمر متوسط الإضافة إلى الاحتياطيات المحققة عند مستواه المشاهد في الفترة السابقة وهو ٣٠ بليون برميل سنوياً، فإن هذا يعني إضافات سنوية تبلغ عشرة بلايين برميل في المتوسط. وعلى سبيل المثال فإن استمرار هذا النمط لمدة عشر سنوات أخرى، أي حتى مطلع ١٩٩٥، يعني أن ترتفع الاحتياطيات إلى حوالي ٨٠٠ بليون برميل وهو ما يكفي (بمعدل الإنتاج المفترض) لمدة ٤٠ سنة أخرى. وهكذا يتأجل تاريخ النضوب من سنة ٢٠١٨ إلى سنة ٢٠٣٥، أي لمدة سبع عشرة سنة أخرى. ولا يوجد في هذا الفرض ما ينفي أن يخص المنطقة العربية جانب من الزيادات في الاحتياطيات، وإن كان الأرجح أن تتركز تلك الزيادات في الدول ذات الآجال الأطول للنضوب. وقد يكون موقف الدول الصناعية الأوروبية أسوأ نسبياً، لعدم وضوح إمكانيات يعتد بها للتوسع في أهم مناطق الإنتاج الحالية وهي بحر الشمال. غير أن هذا لا ينفي السعي إلى تطوير مصادر أخرى، لا سيما في أمريكا اللاتينية. ويكون الفرق عما هو حادث حالياً أن تصبح أوروبا وخاصة بريطانيا في موقف أضعف نسبياً بينما تستمر الولايات المتحدة في التمتع بموقف أفضل، يتعزز إذا ما استمرت في تنمية احتياطياتها الذاتية المؤكدة على نحو ما حدث في السنوات العشر الماضية.

إذن فنحن عندما نتحدث عن **انقضاء عهد النمط فإننا لا نعني بالضرورة النضوب المادي**. فمن ناحية تتمتع بعض الدول العربية باحتياطيات تكفي لحياة أكثر من جيلين أو ثلاثة أجيال. ومن ناحية أخرى فإن التطورات المتوقعة تشير إلى استمرار

تأجيل تاريخ النضوب بإحداث مزيد من الاكتشافات للاحتياطيات. ولعلنا نذكر هنا أن أهم إمكانات الاكتشاف والتطوير هي بيد الدول الصناعية، وقد تعززت مؤخراً بالتقدم السريع في مجال الاستشعار عن بعد من الفضاء. كما لعلنا نذكر أن الإعلان عن الاكتشافات ليس متغيراً فنياً خالصاً، وإنما هو متغير سياسي كذلك. ومن ثم فإن تطور ذلك الإعلان، سواء من حيث مواقع الاكتشافات أو حجومها، سوف يكون له دور غير صغير في التأثير على أوضاع السوق النفطية.

من هنا كانت أهمية الإشارة في عنوان ندوتنا هذه إلى أن المقصود ليس هو النضوب الفعلي بقدر ما هو هبوط العوائد النفطية، أي **تراجع الدور الاقتصادي للنفط**. ويتحقق هذا في المقام الأول باستمرار ما بدأ مؤخراً من **اتجاه نزولي في الأسعار**، سواء كانت الأسعار الإسمية أو الحقيقية. ويقتضي الأمر مناقشة لقضية السعر وما يكتنفها من اختلافات في الرأي. فهناك من يقول بأنه سوف تستجد خلال التسعينات متغيرات جديدة تجعل الاتجاه النزولي للسعر ينقلب إلى صعود، اعتماداً في الأساس على تصاعد تكلفة الاستخراج للمصادر العديدة التي يقارب أجلها الانتهاء، بالإضافة إلى انتهاء الأجل الفعلي للبعض الآخر. من جهة أخرى فإن بعض الدول النفطية منخفضة الدخل، مثل نيجيريا، ستظل مندفعة في طريق التوسع في الإنتاج بمعدلات تتزايد كلما انخفضت الأسعار، رغبة منها في المحافظة على عائد مقبول. ويعني هذا أن تستنفد تلك الدول احتياطياتها في وقت أقصر مما هو مقدر لها (وقد ذكرنا مصر كمثال لذلك). أي أن المحصلة أن قلة من الدول ذات الوفرة في الاحتياطيات سوف تبقى على المسرح، وأنها بالتالي ستكون أقدر على ممارسة السيطرة على حركة الإنتاج والأسعار.

إن مثل هذا الأسلوب للتفكير ساد في الماضي في منتصف السبعينات، ولعل مرجعه أن الولايات المتحدة كانت تتوقع أجلاً لا يجاوز منتصف الثمانينات لنفطها. وأن العديد من المصادر المقاربة الإنتهاء سوف تتصاعد كلفتها بسرعة كبيرة. يضاف إلى ذلك أن كلفة البدائل للنفط لا تزال تجاوز ضعفي سعره. غير أن ما حدث أن منتصف الثمانينات بدأ مرحلة نزولية، تصاحبها تبريرات مماثلة لما ساد سابقاً لتوقع ارتفاعات في الأسعار.

وفي رأينا أن مثل هذه التوقعات غير مبررة:

* فهناك ما يشير إلى جمود في المستوى الكلي للإنتاج مصحوب بقدر أكبر من

التحكم في الطلب لدى الدول الصناعية، حتى بعد تحرك اقتصادياتها من نطاق الركود الذي ألم بها خلال العقد السابق.

* رغم عدم النجاح في إيجاد بدائل تؤثر على موقف النفط بصورة جذرية، إلا أن حركة بطيئة ولكنها منتظمة قد بدأت في ذلك الاتجاه. فقد نمت المصادر غير النفطية للطاقة الأولية خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٣) بمعدل سنوي يبلغ ٢,٧٪ . ولذلك انخفض نصيب النفط إلى مجموع تلك المصادر من ٤٧,٥٪ سنة ١٩٧٣ إلى ٤٠٪ سنة ١٩٨٣. ولو استمر الأمر على نفس الوتيرة لانخفض نصيب النفط إلى أقل من الثلث بعد عشر سنوات أخرى.

* تغيرت موازين القوى بين الدول المنتجة والدول المستهلكة. فقد نظمت الدول الصناعية صفوفها بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة. وبينما نجد الطفرة الأولى للأسعار استنفدت خلال خمس سنوات حيث تراجعت الفوائض النفطية في ١٩٧٨ فإن الطفرة الثانية استغرقت وقتاً أقصر ليس فقط لتقليص الفوائض، بل ولتحويل مسيرة الأسعار. من جهة أخرى فإن ضغوط التدهور في موازين المدفوعات تركت معظم الدول المصدرة في موقف دقيق، الأمر الذي أحدث انقساماً في صفوف الأوبك لا ينتظر له تصحيحاً في وقت قريب.

* وقد أصبحت الدول التي نجحت في تركيم فوائض كبيرة لها في الخارج أشد عرضة للضغوط التي تفرضها الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة. بل لعلها أكثر قلقاً على سلامة اقتصاديات تلك الدول منها نفسها، حرصاً منها على قيمة تراكماتها التي أصبحت ذات أهمية متزايدة بالنسبة لها نتيجة تراجع فوائضها الجارية بل وانقلابها إلى عجز في معظم الأحوال.

* يضاف إلى ما تقدم أن هيكل العملاء في طريقه إلى التغير، حيث يتزايد نصيب الدول النامية التي لا بد لها من الاستمرار في الاعتماد على الطاقة المستمدة من النفط لتدخل في بدائله في مرحلة لاحقة لبلوغ الدول الصناعية لها.

ويدعونا هذا إلى تأمل قضيتي الاستهلاك والأسعار. ففيما يتعلق **باستهلاك الطاقة** يشير جدول (٦) إلى عدد من الحقائق الملفتة للنظر:

* فالتفاوت كبير بين مجموعات الدول العربية وداخل كل مجموعة، سواء من

حيث متوسط نصيب الفرد أو من حيث المعدل الذي نما به ذلك المتوسط خلال السبعينات.

* استطاعت المجموعة الجزئية الثانية من المجموعة الأولى (أي دول الأوبك الخليجية) أن تحقق مستوًى مرتفعاً في الاستهلاك يفوق ذلك السائد في أوروبا الغربية، رغم الفارق الكبير في كثافة النشاط الاقتصادي بين المجموعتين. ويكاد الوضع في تلك المجموعة، من حيث عدد السكان وجملة استهلاك الطاقة، يعادل الوضع في استراليا (التي يعادل ناتجها المحلي ٧٠٪ من ناتج تلك المجموعة).

* وبوجه عام حققت الدول العربية معدلاً للنمو خلال السبعينات يفوق ما تحقق في المناطق الأخرى. وتأتي المجموعة الثانية الوشيكة الخروج من قائمة مصدري النفط في المرتبة الثانية من حيث سرعة النمو، وإن كان متوسط الاستهلاك فيها لا يكاد يعادل ١١٪ من نظيره في الدول الخليجية الأخرى.

* ورغم سرعة النمو المحققة، فإن متوسط نصيب الفرد العربي يعادل حوالى نصف المتوسط العالمي. ولذلك نجد أن جملة استهلاك الطاقة في المنطقة العربية بأسرها يبلغ ١٩٩ بليون كجم مكافىء فحم وهو ما يعادل ٩٥٪ مما تستهلكه إيطاليا مثلاً رغم أن هذه الأخيرة لا يتجاوز سكانها ثلث سكان المنطقة العربية.

* ويقتسم العالمان الصناعي والاشتراكي فيما بينهما ٨٥٪ من استهلاك الطاقة (٥٥٪، ٣٠٪ على التوالي). تاركين للعالم الثالث (بما فيه دول الأوبك) ١٥ ٪ فقط.

* ومن المتوقع أن تسعى الدول النامية جاهدة إلى زيادة معدلات استهلاكها، سواء لتطوير اقتصادياتها وهياكلها الإنتاجية أو لتحسين مستويات العيش فيها.

وقد يكون من المفيد في هذا الصدد أن نذكر بقصة إعلان ليما الذي نجح «اليونيدو» من خلاله في الحصول على تأكيد لحق الدول النامية في أن ترتفع مساهمتها في الإنتاج الصناعي إلى ٢٥٪ من الإجمالي العالمي. فعند ذاك فجّرت كل المشاكل التي تعصف بذلك الإعلان: أثيرت قضية الطاقة وقضية ندرة المواد الأولية وقضية التلوث، وكأن الإضافة التي يسعى إليها العالم الثالث هي التي ستؤدي إلى كل تلك الكوارث. كذلك أثيرت قضية السكان وقضية الغذاء والجوع، رغم أن العالم الثالث كانت تتهدده مشاكل المجاعات منذ عهد الاستعمار. وكأن الحل الأوحد هو أن يتجه

جدول رقم (٦): نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في ١٩٨٠

الدولة	كجم مكافىء فحم	معدل النمو ٧٠ ـ ٨٠	المنطقة	كجم مكافىء فحم	معدل النمو ٧٠ ـ ٨٠
الجزائر	٨١٤	١١,٣	العربية (١/أ)	٩٨٠	٨,١
العراق	١ ٢٢١	٥,٨	العربية (١/ب)	٧ ١٧٩	٣,٥
الإمارات	٩ ٢٨٩	١٣,٦	العربية (٢)	٧٧٤	٥,٨
السعودية	٦ ٧٦٤	٤,٠	العربية (٣)	٤٨٠	٢,٦
قطر	٣٢ ٤٢٢	٩,٤	جملة العربية	١ ٢٠٦	٥,٤
الكويت	١١ ٩٧٧	٥,٢ ـ			
ليبيا	٣ ٥٤٩	١٧,٤	أمريكا الشمالية	١١ ٧٧١	٠,٤
البحرين	١٦ ٩١٢	١,٧ ـ	أوروبا الغربية	٥ ٢٧٤	٠,٩
تونس	٦٥٢	٦,١	صناعية أخرى	٤ ٩٣١	٢,٠
سوريا	٩٦٤	٧,٩	جملة الصناعية	٧ ٤٩٥	٠,٨
عمان	١ ٩٧٤	٧,٥			
مصر	٥٩٥	٦,٧	باقي أوروبا	١ ٥٢٦	٤,٥
الأردن	٦٢٧	٧,٤	باقي الأوبك	٥١٤	١,٣
لبنان	١ ١٥٣	٠,٢ ـ	جنوب افريقيا	٣ ٢٠٤	٢,٠
المغرب	٣٦٨	٤,١	باقي أفريقيا	١٥١	٠,٧ ـ
السودان	١٠١	٥,١ ـ	باقي آسيا	٢٨٨	٣,٢
الصومال	٨٥	٩,٣	أمريكا اللاتينية	١ ٢٥٢	٣,٧
موريتانيا	١٩٩	١,٨	الصين	٦١٨	٣,٨
اليمن العربية	٦٢	١٥,٢	الاتحاد السوفييتي	٦ ٢١٧	٣,٧
اليمن الديمقراطية	١٠٩٤	١,٠ ـ	أوروبا الشرقية	٥ ٧٣٢	٢,٩
			جملة العالم	٢ ٢٤٣	١,٣

المصدر: World Bank: *World Tables*, 3 rd Edition.

العالم الثالث إلى الزراعة مع تقييد لمعدل نمو سكانه، ويترك للعالم الأول زمام الصناعة. ولعلنا نشير هنا إلى أن فترة ما بعد الحرب قد أظهرت أن ما يسمى بالدول الصناعية هي في الواقع دول صناعية/ زراعية، وأن الزراعة قد أصبحت في الواقع امتداداً للصناعة: ليس فقط لامدادها بالمستلزمات، الجارية والرأسمالية. أو لتجهيز

وتصنيع منتجاتها، بل وأيضاً ولاتباع أسلوب الإنتاج الصناعي في العمل، بما في ذلك ضبط جودة الإنتاج وما يلزمه من أبحاث.

ما نود استخلاصه هنا هو أن الدول النامية سوف تتعرض إلى عدد من العوامل التي ستحفزها على زيادة استهلاكها من الطاقة، فهي إن عاجلاً أو آجلاً لا بد أن تتوسع في عمليات التصنيع، وفي التحول نحو الزراعة الحديثة، وذلك بالإضافة إلى ما يتطلبه تطور مستويات المعيشة وأنماط الاستهلاك. وبدون ذلك فإنها ستظل شديدة الاعتماد على العالم الصناعي في جل احتياجاتها، بما في ذلك الغذائية. كما أن الدول المصدرة منها للغذاء سوف يتضاءل إسهامها النسبي مع الزمن. وسوف نعود إلى مغزى ذلك فيما بعد بالنسبة لقضية الغذاء. وهذا التوسع في الطلب على الطاقة، الذي ينتظر أن يستمر إلى فترة ضمن الصور التقليدية لمصادر الطاقة الأولية بما فيها النفط، سوف يصحبه تحول تدريجي في الدول المتقدمة نحو بدائل تمكنها من تحويل التثبيت الحالي لحجم الطلب المطلق إلى تقلص تدريجي فيه. وبالتالي فإن التوزيع الحالي للطلب على الطاقة (مثلاً في ١٩٨٣، جدول ٧) يوضح مدى اعتماد العالم الثالث على النفط كمصدر للطاقة الأولية، وأن طلبه الكلي على مصادر الطاقة (وهو ١٧٪ من المجموع) أقل من نصف طلب الدول الصناعية والاشتراكية على النفط (وهو ٣٧٪) وبالتالي فإن تقليص هذه الأخيرة لطلبها بمعدل ١٪ يكفي لتوسع إمدادات

جدول رقم (٧): توزيع الطلب على المصادر الأولية للطاقة، ١٩٨٣

المجموعة	النسب إلى جملة الطلب العالمي			نسبة النفط ٪ إلى جملة المصادر	التوزيع النسبي للنفط
	نفط	أخرى	الجملة		
الدول الصناعية	٢٧	٢٢	٤٩	٥٦	٥٥
الدول الاشتراكية	١٠	٢٤	٣٤	٣٠	٢٠
الدول النامية	١٢	٥	١٧	٧٠	٢٥
العالم	٤٩	٥١	١٠٠	٤٩	١٠٠

المصدر: أنظر جدول (٣).

العالم الثالث بأكثر من ٢٪ (إذا ما استبعدنا المصادر البديلة). وبعبارة أخرى فإن من المنتظر تصاعد وزن طلب الدول النامية على النفط، الأمر الذي سوف يعمل كحاجز دون ارتفاع أسعاره مستقبلاً سواء بسبب ضعف قدرات الدول النامية على مواجهة أعباء الواردات التي ينتظر تزايدها كمّاً، أو لما بين تلك الدول والدول المنتجة للنفط من مصالح مشتركة ومن فرص لمزيد من التبادل التجاري.

غير أن الفيصل النهائي سيكون هو كلفة البديل. وهنا أود أن أعود إلى قصة **الأسعار** من بدايتها، وأن أشير إلى عدد من الملاحظات:

* فالتصحيح الذي حدث في ١٩٧٣ لأسعار النفط جاء متأخراً سواء من حيث أهميته لترشيد استخدام الطاقة خاصة في الدول الصناعية، أو من حيث أحقية الدول المنتجة به.

* غير أنه لم يكن ممكناً دون تحقيق الدول المنتجة لسيطرتها على مواردها النفطية. فالشركات المحتكرة الإنتاج لم يكن يهمها رفع السعر على مستوى الخام، طالما يجري تعويض فارق السعر في مراحل النقل والتصنيع والتوزيع.

* ولقد كان تأخر الإرتفاع عن ذلك التاريخ مهدداً لمصالح الولايات المتحدة التي كانت مواردها الذاتية منه على وشك النفاد. وكان لا بد لها من أن تحدث تصاعداً تدريجياً في كلفة النفط بتوافق نسب مقبولة من النفط المحلي والنفط المستورد، إلى أن تصل الكلفة إلى مستوى البدائل المحتملة، والتي لا بد لها من وقت: لتطويرها ثم بدء إنتاجها ثم نشره على نطاق واسع.

* ويتفق مع هذا أن المحاولات السابقة لرفع الأسعار حمل لواءها دول تسير في فلك الولايات المتحدة، وفي مقدمتها إيران (آنذاك).

* ولعل ما يكمل الصورة أن الرفع الحاد للأسعار لا يتسنى لباقي الدول الصناعية أن تستوعبه بنفس قدرة الولايات المتحدة، لاعتمادها بدرجة أكبر على النفط المستورد ولارتفاع كلفة استخراجه من المصادر الذاتية المتاحة لها. ومثل هذا التفاوت في الأعباء كان مطلوباً لإيقاف التدهور الحاد والسريع في أوضاع الدولار والذي أدى إلى إنهاء نظام «بريتون وودز» ثم تخفيض قيمة الدولار أكثر من مرة.

وبعبارة أخرى، إن حركة السعر كانت في الأساس حركة مطلوبة لانقاذ مستقبل

الاقتصاد الأمريكي. ولم يكن ليسمح بها لو لم تكن كذلك. ولعلنا نذكر أن كيسنجر طلع على العالم بعد حدوثها بقليل ببيان حدد فيه حدين يسمح لسعر النفط بالحركة بينهما: سبعة دولارات كحد أدنى، وأربعة عشر دولاراً كحد أعلى. وأشفع ذلك بالتهديد باحتلال منابع النفط (وكلها في أيدي دول تعتبر أمريكا صديقة لها) إذا ما حدث إخلال بموازين الأسعار عن تلك الحدود. صحيح أن بعض الاقتصاديين الأمريكيين عارض تلك الفكرة، غير أن المعارضة قامت أساساً على عدم الرغبة في الظهور بمظهر القائل بفرض أوضاع معينة على السوق، وعلى احترام قدسية قوى السوق وتركها تؤدي عملها داخل ذلك النطاق أو خارجه.

غير أن المهم فيما تقدم هو أن المنظور الأمريكي كان من ورائه الوكالة الدولية للطاقة التي أنشئت كرد فوري وفعال على الحركة المفاجئة للأسعار، ولو أن إنشاءها كان أيضاً مطلوباً للإعداد لمرحلة عصيبة في تاريخ الطاقة. ذلك المنظور كان يرى وجوباً لتأمين حد أدنى للأسعار، إذ بدون ذلك يصعب الوصول إلى بدائل: سواء من مصادر نفطية مرتفعة الكلفة، أو في شكل أنواع أخرى للطاقة الأولية. وكلما ارتفعت الأسعار كان ذلك أفضل لتوسيع قاعدة البدائل. غير أن الارتفاع لم يكن يسمح له بأن يتجاوز الحد الذي يكون بعده العبء على الاقتصاد الرأسمالي أكبر من احتماله... ودون ذلك الحرب السافرة.

في ضوء ذلك نستطيع أن نناقش المقولة التي ذهبت إلى أن العرب قوة سادسة بيدها سلاح هو **سلاح النفط**. فقد بنيت تلك المقولة على ثلاثة اعتبارات:

أولها أن العرب أمكنهم تحقيق انتصار عسكري خلص الضمائر من عقد الهزائم المتكررة التي منوا بها.

وثانيها أن ذلك صحبه حجب النفط عن الدول التي وقفت منهم موقفاً عدائياً سافراً خلال معركتهم في مواجهة العدو الذي غرس في أرضهم.

وثالثها أنه أمكن في نفس الوقت إيقاف الإهدار الذي تعرضت له ثروتهم الأولى وهي النفط في شكل ابتزاز لها بثمن بخس. وسرعان ما جوبهوا بالتلويح **بسلاح الغذاء** في مواجهة سلاح النفط. فأين نحن الآن من تلك المجابهة.

الحقيقة الأولى أنه مع تصاعد الثروات النقدية المستمدة من إنتاج النفط وتصديره زادت حدة **تباين توزيع الدخل** ما بين الدول العربية وبعضها البعض. ففي ١٩٧٠

كانت النسبة ما بين أدنى ناتج محلي للفرد (اليمن العربية) وأعلاه (الإمارات) هي ١ إلى ٧٨. وفي ١٩٨٣ شغلت الصومال أدنى القائمة بينما ارتفعت النسبة إلى ١ إلى ١٣٤. على العكس من ذلك قلت حدة التفاوت داخل دول الخليج حيث تشغل عمان أدنى القائمة فقد أصبحت النسبة ١ إلى ٤ بعد أن كانت ١ إلى ١٠. وفي نفس الوقت تحسن الوضع النسبي للمملكة العربية السعودية التي تلي عمان في نهاية القائمة بسبب ثقلها السكاني النسبي.

هذا التباين أحدث نوعاً من التباعد بين الدول العربية زاد من وقعه تعرض الدول غير النفطية لأعباء متزايدة بسبب التضخم العالمي الذي اندلع في الدول الصناعية منذ بداية السبعينات واستمر لفترة ليس لها نظير في التاريخ الحديث، وما صحب ذلك من تزايد أعباء المديونية الخارجية التي غذاها ارتفاع أسعار الفائدة إلى حدود لم يكن أي اقتصادي يتخيل بلوغها. وتحولت المنظومة العربية إلى فئتين: دول مانحة وأخرى تنتظر العون وتركض وراءه. وأخطر من ذلك حدوث أزمة ثقة ما بين الفئتين. فالأولى ترى في مواردها مختزنا بنته من المبالغة في إسالة ثرواتها المادية تحت ضغط الطلب العالمي على النفط، فهي وأجيالها القادمة أحق به من غيرها. وهي على كل حال قدمت من إيراداتها نسباً تفوق بمراحل ما اتفق العالم على ضرورة أن تقدمه الدول الصناعية من عون. والثانية ترى تلك الثروات تتسرب إلى الخارج وكان الأجدر بها أن تبقى في حدود الوطن الواحد. ومما عزز ذلك الشعور أن من بين الفئة الثانية دولاً تحملت أعباء الحروب المستمرة من أجل القضية القومية الأولى، قضية تحرير فلسطين، وشعرت أنها وقد ضحت بدماء أبنائها وبمواردها المحدودة كان لها أن تنتظر من شقيقاتها مزيداً من الاسهام المالي، لا سيما وأن القضية تعنيها بنفس القدر إن لم يكن أكثر.

ومن ثم انفرط عقد الأمة الواحدة، بل وسارع الكثيرون إلى تحطيم ما تبقى من آمال بتحقيق وحدة شاملة. وبالتالي لم يعد هناك يد واحدة تمسك بسلاح النفط، وتحول ذلك السلاح، أو بالأحرى تلك الأداة، إلى قضية خاصة تهم مالكيها.

فإذا انتقلنا إلى أسلوب استخدام تلك الأداة، وجدنا أن أسلوب المنع عن أعداء القضايا العربية، العام منها والخاص، قد ولى عهده إلى غير رجعة. فالدول الصناعية أمنت نفسها سواء بتنمية مصادر نفطية غير عربية أو بتكوين احتياطيات تكفيها للفترة التي تلزمها لمعالجة المنع إن حدث. ويلاحظ أن تلك الفترة لا تتجاوز

بضعة أشهر مما يعني أنه في تقديرها لن يتيسر للدول التي تقوم بالمنع أن تستمر فيه أكثر من ذلك. بالمقابل فإن الدول النفطية وضعت ثرواتها المسالة في خدمة تسيير الاقتصاد الرأسمالي بحيث أصبح رادعاً لها يحملها على التفكير أكثر من مرة قبل أن تقدم على ما من شأنه أن يضر بذلك الاقتصاد. ولسنا بحاجة إلى التذكير بما حدث للأرصدة الإيرانية عندما شقت ثورتها عصا الطاعة على الولايات المتحدة. وبينما تمضي هذه الأخيرة في تحديها للعرب فتساند إسرائيل إلى حد عقد تحالف استراتيجي معها، نجد ما يسمى بالدول العربية المعتدلة تؤيدها في مختلف المواقف السياسية والاقتصادية مهما كان مغزاها بالنسبة لقضايا العرب بوجه خاص ولقضايا العالم الثالث بوجه عام.

ومن المهم أن نذكر أن هناك شروطاً لازمة لإنجاح عملية المنع. فالحالة الأولى التي حدث فيها المنع، وهي حالة العدوان الثلاثي على مصر تزعمت حركة المنع الجماهير العربية التي كانت تؤمن بوحدتها وبأهمية تحرير إرادتها من قوى الاستعمار، وبجانبها حكومات لم تكن تخضع للنفط بحكم محدودية ثقله في اقتصادياتها. أما الحالة الثانية وهي حالة حرب أكتوبر ١٩٧٣ فقد كان لمباغتة النصر العربي وقعه في استرداد احترام العالم، كما أن المنع كان فيه اسناد لعملية رفع السعر التي صحبته والتي كان مقدراً لها أن تكون أكثر استمرارية من المنع ذاته.

وقد أدى تصاحب المنع ورفع السعر إلى الاعتقاد بأن أداة النفط هي أساساً رفع السعر. والواقع أنه إذا أريد للسعر أن يكون أداة فإن استخدامها **لا يكون برفع السعر وإنما بخفضه:**

* فالخفض (مع تحكم في الإنتاج) يهدد مشاريع البدائل.

* وهو قد يدفع باقي المنتجين، خاصة من الدول النامية محدودة الدخل، للضغط رغبة في سرعة انهائه حفاظاً على إيراداتهم.

* أو هم قد يزيدون من إنتاجهم لتعويض النقص المترتب على تخفيض السعر في إيراداتهم. وهذا يسارع باستنفاد المصادر الأخرى وحفظ المصادر العربية لمدة أطول وظروف أفضل.

* ويلقى الخفض صدى أفضل لدى الدول المستهلكة، مما يجعل تعاطفها مع المواقف العربية خلوا من الشوائب التي تصاحب زيادة الأعباء عليها عند رفع السعر.

* وعلى العكس من رفع السعر، فإن الخفض يمكن أن يدار لمدة أطول،

شريطة أن يكون هناك استعداد لمواجهة آثاره على الإيرادات النفطية.

* من جهة أخرى فإن الرفع أصبح من السهل مواجهته بالتأثير في أسعار وكميات العرض من المصادر البديلة.

* ومن المناسب هنا أن نشير إلى أنه أصبح في وسع الدول الصناعية، ومن خلفها الدول النامية التي تعاني من عجز، أن تستخدم أسلوب خفض السعر، وأن تستمر فيه رغم محاولات تخفيض الإنتاج من جانب الدول العربية حفاظاً على السعر.

* بل إن هناك مقولة بأن الدول الصناعية على استعداد لفرض أسعار أكثر تدنياً حتى ولو أدى بها الأمر إلى أن تدبر فيما بينها إعانة لمنتجي بحر الشمال.

الخلاصة إذن أن أداة (أو كما تسمى أحياناً سلاح) النفط لم تكن أبداً في رفع السعر، وإنما في خفضه. وأن استخدامها بهذه الكيفية انتقل زمام المبادرة فيه إلى يد الدول الصناعية. ويبدو أن الاستراتيجية المستهدفة هي وضع الدول شديدة الاعتماد على تصدير النفط في مأزق بسبب الضائقة التي تعانيها نتيجة نمو انفاقها إلى حد قلص حدود الفوائض، بل وقلبها أحياناً إلى عجز. وبذا يمكن امتصاص أكبر قدر من نفط الأوبك بأسعار غير مجزية، واستبقاء المصادر الواقعة تحت سيطرتها المباشرة لفترات أطول أمداً، تكون فيها متاحة لاستكمال التحول التدريجي إلى بدائل الطاقة الأخرى. وقد يدفع ذلك الدول المتضررة إلى استنفاد جانب من أرصدتها الخارجية لدى تلك الدول، وبالتالي تزايد شعورها بضرورة الاعتماد على الدخل الجاري من النفط. وبعبارة أخرى فإن ما يشهده سوق النفط حالياً لا يمثل مرحلة عابرة أو خطوات تكتيكية، وإنما هو مقدمة لمرحلة جديدة بعيدة المدى.

وإذا كان سعر النفط له مغزاه بالنسبة لكلفة البدائل التي يمكن أن تحل محله، فإنه على الأجل الطويل يكون من صالح العرب الحد من المبالغة في رفع السعر. فالنفط هو أهم ما لديها من المصادر الأولية للطاقة. وتنمية البدائل لا تسير بالضرورة في اتجاه تطوير مصادر تتمتع المنطقة العربية بأية ميزة فيها. فإذا ذكرت الطاقة الشمسية كان من المهم التأكد أن أسلوب التطوير يتفق ومتطلبات الكفاءة الاقتصادية لتدبيرها في ظروف المنطقة العربية، وأن العلم به والتحكم فيه سينال العرب منه قدراً مناسباً.

نعود الآن إلى الشق الثاني من المجابهة وهو **سلاح الغذاء**. هناك نجد أن السلاح جرد وشحذ واستخدم، بل إن بعض أوجه استخدامه سبق ظهور ما يسمى

سلاح النفط. فالبرميل من النفط كان خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ (ولنقل في ١٩٧١) يعادل دولاراً وستين سنتاً، وهي (تقريباً) نفس قيمة البوشل من القمح في تلك الفترة. فإذا تتبعنا مسيرة الأسعار (جدول ٨) بالنسبة لثلاث سلع لها أهميتها بالنسبة للاقتصاد الدولي وهي النفط والقمح والذهب، باعتبارها عناصر أساسية للطاقة والغذاء والنظام النقدي، على التوالي. لوجدنا مثلاً أن القمح ارتفع سعره ثلاثة أضعاف في خلال ثلاث سنوات. وأن الزيادة في أسعار النفط في ١٩٧٤ لم تكن

جدول (٨): تطور الأسعار (١٩٧٠ ـ ١٩٨٣)

السنة	الأرقام القياسية للأسعار			ما يعادله برميل النفط من القمح بالبوشل
	النفط	القمح	الذهب	
٧٠ ـ ١٩٧٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١,٠٠
١٩٧٣	١٥٨	١٤٢	٢١٦	١,١١
١٩٧٤	٥٣٨	٢٩٩	٣٥٤	١,٨٠
١٩٧٥	٥٦١	٢٧٤	٣٥٨	٢,٠٥
١٩٧٦	٥٨٨	٢٣٥	٢٧٨	٢,٥٠
١٩٧٧	٦٤٠	١٦٩	٣٢٨	٣,٧٨
١٩٧٨	٦٤٩	١٨٤	٤٣٠	٣,٥٣
١٩٧٩	٩٣٤	٢٣٦	٦٨٢	٣,٩٦
١٩٨٠	١٥٢٢	٢٩٢	١٣٥٢	٣,٢١
١٩٨١	١٧٤٠	٣١٢	١٠٢٢	٥,٥٨
١٩٨٢	١٦٩٧	٢٧٠	٨٣٦	٦,٢٨
١٩٨٣	١٤٧٥	٢٦٨	٩٣٩	٥,٥٠

المصدر: IMF: *International Financial Statistics, 1984.*

الرقم القياسي لأسعار النفط يمثل خارج قسمة مجموع صادرات المنطقة العربية بالأسعار الجارية على القيم بأسعار فترة الأساس المحسوبة من النشرة المذكورة. الرقم القياسي للقمح هو متوسط أسعار التصدير للأرجنتين واستراليا وكندا. الرقم القياسي للذهب يمثل أسعار لندن.

تتجاوز نسبة الزيادة في ارتفاع أسعار القمح بأكثر من ٨٠٪. ومع ذلك لم تثر حول ارتفاع أسعار القمح مثل الضجة التي أثيرت حول ارتفاع أسعار النفط. كل ما حدث أن تحولت المشكلة إلى مشكلة عامة للغذاء تعقد حولها المؤتمرات، وسرعان ما تراجعت القضية في الأهمية. ذلك أن المستفيد الأول من ارتفاع أسعار القمح كان هو الولايات المتحدة التي لها الهيمنة على تصديره؛ والتي تملك أن تستخدمه سياسياً تجاه الآخرين، بما في ذلك الاتحاد السوفييتي، دون تردد أو ملامة. أما الذهب فقد تسلق سلم الصعود حتى قارب مستوى صعود النفط في ١٩٨٠، ولم ينظر إلى الأمر إلا على أنه ظاهرة مثيرة للاهتمام، فالمستفيد هنا جنوب أفريقيا ومن خلفها الدول المتخصصة في سباكة الذهب وتجارته، والخاسرون هم أولئك الذين استدرجوا إلى المضاربة بمدخراتهم، فإذا التراجع الفجائي في الأسعار يعصف بجزء هام منها، وهكذا ذهب جانب من عوائد النفط أدراج الرياح.

ولن أحاول هنا تلخيص الدراسات العديدة التي أجريت حول قضية **الانكشاف الغذائي العربي**، والتي أشارت إلى أن استمرار الأنماط السائدة سيتصاعد بحصة العرب من الاستيرادات الغذائية إلى الحد الذي لا يجدون فيه حاجتهم في الأسواق حتى ولو كان لديهم المال الذي يشترون به. وسأكتفي بمؤشر واحد في هذا الصدد. فخلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢ تزايدت واردات المنطقة من الحبوب بمعدل ١٢٪ سنوياً، حيث ارتفع نصيب الفرد بمعدل ٩٪. (جدول ٩). وذلك في الوقت الذي ظل فيه الانتاج بدون تغير تقريباً. وتحقق نتيجة لذلك رفع نصيب الفرد بحوالي ٢٪ سنوياً جاءت جميعها عن طريق الاستيراد. فإذا استمر كل من الإنتاج والاستهلاك بنفس النمط حتى ١٩٩٠ (أي لثماني سنوات أخرى) فسوف ترتفع احتياجات المنطقة إلى ٧٥ مليون طن يوفر الإنتاج منها ٢٤ مليوناً فقط. أي أن حجم الواردات سوف يصل إلى ٥١ مليون طن، وهو يعادل ضعف ما استورد في ١٩٨٢، وبالتالي تغطي الواردات ٦٨٪ من الاحتياجات، ويتراجع نصيب الإنتاج المحلي إلى ٣٢٪ فقط. ولنا أن نتصور عبء هذا الاستيراد إذا ما أخذنا في الاعتبار الاتجاه الصعودي للأسعار. ثم ما يعقب ذلك إذا ما استمرت نفس الأنماط خلال التسعينات.

جدول رقم (٩): تطور الواردات والإنتاج من الحبوب في العالم العربي

المنطقة	الاجمالي بألف طن		نصيب الفرد بالكيلوجرام		١٩٨٢ إلى ١٩٧٤ ٪	
	١٩٧٤	١٩٨٢	١٩٧٤	١٩٨٢	الإجمالي	نصيب الفرد
المجموعة (١/أ)	٢٦٨٦	٦٣٤١	٩٩	١٨٥	٢٣٦	١٨٦
المجموعة (١/ب)	١٣٥٧	٧٢٥١	١٢٥	٤٥٨	٥٣٤	٣٧٥
المجموعة (٢)	٤٦٢٤	٨٤٣١	٩٢	١٣٥	١٨٢	١٤٦
المجموعة (٣)	٢٠٠١	٤٩٠٧	٤١	٧٩	٢٤٥	١٩٣
جملة الواردات	١٠٦٦٨	٢٦٩٣٠	٧٨	١٥٥	٢٥٢	١٩٨
جملة الإنتاج	٢٣٧٢٩	٢٣٩٤٤	١٧٣	١٣٧	١٠١	٧٩
مجموع الموارد	٣٤٣٩٧	٥٠٨٧٤	٢٥١	٢٩٢	١٤٨	١١٦
الواردات إلى المجموع ٪	٪٣١	٪٥٣	٪٣١	٪٥٣	٪١٧١	٪١٧١

المصدر: الإنتاج ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٢، ١٩٨٤.

الواردات ـ تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم، ١٩٨٤.

ويلاحظ أن المجموعة النفطية الخليجية (١/ب) شهدت أكبر تطور، إلى جانب أنها أصلاً أكثر اعتماداً على الاستيراد. ولعل مما ساهم في ذلك الارتفاع السريع في واردات المملكة العربية السعودية التي كان نصيب الفرد من الواردات فيها حوالي ٩٠٪ من المتوسط العام، فإذا به يقارب أربعة أمثاله في ١٩٨٢. من جهة أخرى فإن باقي الدول، لا سيما المستوردة للنفط، كان من الممكن أن تتوسع في الاستيراد أكثر مما تحقق لو لم تكن موازين مدفوعاتها معرضة لضغوط نشأ معظمها عن عدم القدرة على تنمية القاعدة التصديرية في وقت زاد اعتمادها فيه على الخارج لتلبية احتياجاتها الإنتاجية والاستهلاكية، وتصاعدت قيم تلك الاحتياجات بسبب استمرار حدة التضخم في الدول الصناعية. وصحب ذلك تزايد في أعباء ترتبت على تطور أسعار النفط، نورد لها أمثلة من بعض الدول الواقعة في المجموعة الثالثة.

جدول رقم (١٠): تطور نسب الواردات النفطية إلى جملة الصادرات في بعض الدول العربية المستوردة للنفط (٪)

الدولة	متوسط الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٢	متوسط الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦	متوسط الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣	نسبة الفترة الأخيرة إلى الأولى
موريتانيا	٢,٢	١٠,٠	١٨,٧	٨٣٠
المغرب	٥,٤	١٥,٥	٤٧,١	٨٧٥
السودان	٤,٢	٢٠,٨	٥٧,٦	١٣٦٤

المصدر: IMF: *International Financial Statistics, 1984.*

وواضح ما لهذا التطور من وقع على إمكانية تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى، بما في ذلك متطلبات التنمية، التي كان جانب منها سيذهب بطبيعة الأحوال إلى تنمية القدرات الإنتاجية الغذائية.

على أن هذا لا يعفي الدول العربية من مسؤوليتها منفردة ومجتمعة عن اتباع سياسات أدت إلى جمود الإنتاج الغذائي بل وتدهوره في كثير منها. ولندع جانباً قضية الجفاف التي تفاقمت في السنوات الثلاث الأخيرة. ولنقف قليلاً عند الظاهرة التي تكررت في أكثر من دولة عربية واجهت مشكلة التصاعد الحاد في أسعار المواد الغذائية المستوردة بتثبيت أسعار الأساسي منها للمستهلك المحلي، فإذا العبء يتصاعد مع نمو الواردات على النحو الذي بينا جانباً منه، ومع استمرار الارتفاع في الأسعار العالمية وعدم تراجعها كما كان يؤمل.

هذه الظاهرة لها شقان. الشق الأول هو قيام الولايات المتحدة عن طريق برامج معونتها الغذائية بتطويع أنظمة عربية لسياساتها ودفعها إلى التخلي عن قضاياها الوطنية والقومية. ومن ثم إحداث الفرقة بينها وبين باقي الأمة العربية إنهاءً لحركة الوحدة العربية التي أقلقتها.

أما الشق الثاني فهو تقدم صندوق النقد الدولي، موجهاً بالقوى التي تملك أغلبية أصواته، بسياسات تلبس مسوح إزالة كل ما يعترض عمل قوى السوق وكل ما يؤدي إلى نمو غير مشروع في كتلة النقود، وتترك جانباً معالجة القصور في أجهزة الإنتاج وما يتطلبه من موارد ومن تقويم للعوامل المؤثرة في قوى السوق ومن ضرورات الزيادة

في الإنفاق لحين استكمال البناء الداخلي، متجاهلاً معالجة القضايا العالمية من منابعها والتي تفجرت أساساً بتداعي أسس النظام الاقتصادي العالمي، واشتعال موجة ارتفاع الأسعار بدءاً بالغذاء والمنتجات الصناعية وما عناه ذلك من تحويل موارد متزايدة من العالم الثالث إلى العالم الأول. وقد ترتب على النصح بتلك السياسات تفجر براكين غضب الجماهير، وانتهى الأمر في بعض الأحوال إلى تقويض أنظمة قائمة، وهو ما يشير إلى مدى خضوع السلطات الوطنية لضغوط تمليها قوى خارجية.

وهكذا فإن المنطقة العربية بددت جانباً من مواردها في تدبير حاجات غذائية متزايدة عن طريق الاستيراد المباشر بدلاً من التكاتف على تطوير قدراتها الإنتاجية. بل لقد تنافس البعض مع البعض الآخر من أجل تدبير احتياجاته فخسر الجانبان. وصحب ذلك تغلغل سطوة القوى الخارجية المعادية وإحداث مزيد من الفرقة بين أقطار الوطن العربي. ومن ثم تصفية القضايا التي ظلت تعمل من أجلها لجيلين أو أكثر، وهي قضايا التحرر السياسي والاقتصادي، والتنمية الاقتصادية الجادة، وإعادة فلسطين إلى أبنائها.

وأود أن أطرح هنا تساؤلاً لم أستطع أن أجد له جواباً يستند إلى حجج مدعمة. فمن المعلوم أن الدول الثلاث السودان والعراق والمغرب تملك فيما بينها حوالي ٦٠٪ من الأراضي القابلة للزراعة في الوطن العربي وحوالي ٥٠٪ من الأراضي المزروعة فعلاً. فإذا أضفنا إليها الجزائر والصومال ارتفعت النسبة الأولى إلى أكثر من ٧٥٪، والثانية إلى حوالي ٦٠٪. السؤال الذي يشغلني هو: لماذا تجد تلك الدول نفسها منقادة إلى حروب تستنفد مواردها أو مجابهة لانقسامات داخلية تهدد كيانها؟ ولماذا نجد أموال النفط تمول طواعية تلك الحروب ويغذي بعضها تلك الانقسامات؟ هل هو مجرد طيش من جانب بعض الأنظمة؟ أم أن هناك يداً تخطط وتطلق محركات التنفيذ؟ أضيف هذا التساؤل إلى ملاحظاتي السابقة وأترك لكم شاكراً مهمة الإجابة. كما أرجو أن نمتد بإجاباتنا إلى احتمالات تخبأ لنا في المستقبل.

كل ما أود أن أسجله هنا أن **عمليات الاستنزاف لثروات المنطقة العربية قد** كللها النجاح:

* فالاستنزاف الأول كان في تشويه شروط التبادل، وما ترتب عليه من تسعير المواد الأولية، ومنها النفط، بأقل من قيمتها الحقيقية.

* ثم ترك التضخم يأكل جانباً هاماً من الثروات، وفي نفس الوقت يحد من إمكانات التنمية.

* وأطلق سلاح الغذاء بمختلف أوجهه في صمت فأتى أكله.

* وحدث عبث بأسعار الذهب عصف بجانب هام من الموارد بعد أن غرس بذور حمى المضاربة لا من الاستثمار المنتج.

* واقتيدت المنطقة العربية إلى حروب وانقسامات لا يعلم خواتمها إلا الله.

* والأدهى من ذلك أن أموال النفط استخدمت بأساليب مباشرة أو غير مباشرة لدعم تلك الخطوات.

هناك استنزاف آخر كثر الحديث عنه، وهو **تآكل الثروات المالية** التي ترتبت على إجبار الدول النفطية على إسالة قدر من ثرواتها الحقيقية بأكثر من حاجاتها الآنية استجابة لاحتياجات العالم من النفط. فقد عصف التضخم المستمر بقيم تلك الثروات. فما بين ١٩٧٣ - ١٩٨٠ تصاعدت أسعار صادرات الدول الصناعية (والتي تستمد منها الدول النفطية معظم وارداتها) إلى أن بلغت حوالي ٢٢٥٪ مما كانت عليه، وهو ما يعني أن الأصول المالية التي تراكمت في الماضي هبطت قوتها الشرائية إلى أكثر من النصف. غير أن هناك جانباً آخر للتآكل قلما يذكر رغم أن تأثيره هو في الغالب أكبر من تآكل الفوائض.

فإثر تزايد موارد الدول النفطية تصاعدت الاتهامات لتلك الدول بما يسمى ضعف طاقاتها الاستيعابية. وتزايدت الضغوط عليها لكي ترتفع باستيراداتها بما يضيف الفارق بينها وبين القيم المتصاعدة لصادراتها. وقد استجابت تلك الدول لهذه الضغوط سواء بإحداث توسع كبير في إنفاقها الانمائي أو بترك الاستهلاك المحلي ينقاد إلى الأنماط التي أفرزها عصر الإفراط في الاستهلاك. وأدى ذلك إلى حدوث تزايد في حجوم الاستيراد في وقت تميز بصعود حاد في كلف السلع المستوردة، ومعظمها يأتي من الدول الصناعية، بسبب حدة التضخم في هذه الأخيرة واستمراريته. أي أن الحجوم الأكبر من الواردات اشتريت بأسعار أعلى وترتب على ذلك خسارة في قيم الواردات بسبب توسعها بأسرع من التصدير.

ولتوضيح هذا النوع من الخسائر نأخذ مثلاً حالة الجزائر، ليس فقط بحكم كونها تأتي (أبجدياً) في مقدمة المجموعة الأولى، وإنما لأنها لم تكن تتمتع بفائض يحدث

تداخلاً بين القضيتين. وفقاً للبيانات المعطاة في جدول (١١)، نجد أنه بعد أن تدعمت المستويات الجديدة لأسعار النفط في ١٩٧٤، إتجهت الجزائر إلى التوسع في

جدول رقم (١١): تحليل عناصر ميزان السلع والخدمات للجزائر (١٩٧٤ ـ ١٩٧٨)

(مليون دولار)

البيان	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	المجموع
الصادرات بأسعار جارية	٤٨١١	٤٩١٦	٥٤٨١	٦٣٤٧	٦٦١٠	٢٨١٦٥
الواردات بأسعار جارية	٤٦٨٣	٦٦١٣	٦٦١١	٨٨٠٧	١٠٥٥٩	٣٧٢٧٣
الصادرات بأسعار ١٩٧٤	٤٨١١	٤٨٢٣	٤٩٩٠	٥٢٤٦	٥٥١٥	٢٥٣٨٥
الواردات بأسعار ١٩٧٤	٤٦٨٣	٥٣٩٤	٥٢٢٩	٦٣٢١	٦٧٦٨	٢٨٣٩٥
الواردات بأسعار الصادرات	٤٦٨٣	٥٤٩٧	٥٧٤٢	٧٦٤٨	٨١١٤	٣١٦٨٤
أسعار الصادرات	١٠٠,٠	١٠١,٩	١٠٩,٨	١٢١,٠	١١٩,٩	١٧٢,٣
أسعار الواردات	١٠٠,٠	١٢٢,٦	١٢٦,٤	١٣٩,٣	١٥٦,٠	١٧٥,٨
الواردات المعدلة(*):						
ـ بأسعار ١٩٧٤	٤٦٨٣	٤٦٩٥	٤٨٦٢	٥١١٨	٥٣٨٧	٢٤٧٤٥
ـ بأسعار الصادرات	٤٦٠٣	٤٧٨٤	٥٣٣٨	٦١٩٣	٦٤٥٩	٢٧٤٥٧
ـ بأسعار جارية	٤٦٨٣	٥٧٥٥	٦١٤٦	٧١٣١	٨٤٠٥	٣٢١٢٠
الكسب في التصدير	ـ	٩٣	٤٩١	١١٠١	١٠٩٥	٢٧٨٠
عناصر الخسارة:						
(أ) زيادة حجم الاستيراد	-	ـ ٦٩٩	ـ ٣٦٧	ـ ١٢٠٣	ـ ١٣٨١	ـ ٣٦٥٠
(ب) الأسعار دون الحجم	-	ـ ٣٦١	ـ ٩١٧	ـ ٨١٠	ـ ١٦٣٧	ـ ٣٧٢٥
(جـ) الأسعار لزيادة الحجم	-	ـ ٨٥٨	ـ ٤٦٥	ـ ١٦٧٦	ـ ٢١٥٤	ـ ٥١٥٣
الخسارة في حالة تغير أسعار الواردات بنفس تغيرات أسعار الصادرات:						
(أ) زيادة حجم الاستيراد	-	ـ ٦٩٩	ـ ٣٦٧	ـ ١٢٠٣	ـ ١٣٨١	ـ ٣٦٥٠
(ب) الأسعار دون الحجم	-	+ ٦١٠	ـ ١٠٩	+ ١٢٨	+ ٣٠٩	+ ٩٣٨
(جـ) الأسعار لزيادة الحجم	-	ـ ٧١٣	ـ ٤٠٤	ـ ١٤٥٥	ـ ١٦٥٥	ـ ٤٢٢٧

(*) الواردات المعدلة بأسعار ١٩٧٤ = الصادرات بأسعار ١٩٧٤ ناقصا الرصيد المشاهد في ١٩٧٤ وهو ١٢٨ مليوناً.

المصدر: World Bank: *World Tables*, Third Edition.

الاستيراد مما ترتب عليه أن فائض الميزان البالغ ١٢٨ مليون دولار في ١٩٧٤ تحول إلى عجز بلغ ١٢٥٣ مليوناً في ١٩٧٨ (بأسعار ١٩٧٤) أو ٣٩٤٩ مليوناً بالأسعار الجارية.

فلو أننا افترضنا أن الجزائر حافظت على وضع ميزانها في حالة لم تتغير فيها الأسعار لكانت وارداتها تقل دائماً عن صادراتها بمقدار ١٢٨ مليوناً. وهو ما بيناه تحت اسم «الواردات المعدلة بأسعار ١٩٧٤». وبالتالي فإن الزيادة في حجم الاستيراد هي الفرق بين هذا المقدار وقيمة الواردات الفعلية بأسعار ١٩٧٤، وهذا هو المبين تحت بند الخسائر بالعنوان «(أ) زيادة حجم الاستيراد». غير أن تلك الواردات دفع فيها فعلاً مبلغ أكبر يقدر بقيمتها بالأسعار الجارية. ولذلك تحدث خسارة أخرى (ب) تمثل الفرق بين قيمة الصادرات الفعلية بأسعار ١٩٧٤ وقيمة الواردات المعدلة بالأسعار الجارية. ومجموع هاتين الخسارتين هو الزيادة في قيمة الواردات المعدلة بسبب تغير أسعار الاستيراد. غير أن ما دفع فعلاً في الواردات تجاوز ذلك بسبب زيادة الواردات الفعلية عن المعدلة. وحيث أننا استبعدنا الزيادة الراجعة إلى الحجم في (أ) فإن المتبقي هو (جـ) يقاس بفارق قيمة الواردات الفعلية بالأسعار الجارية عن الواردات المعدلة بالأسعار الجارية.

وقد ينشأ اعتقاد بأن الوضع لم يكن ليأخذ تلك الأبعاد لو أن أسعار الواردات والصادرات تحركت معاً (وهو ما نودي به أحياناً تحت اسم التأشير indexation). ولذلك أعدنا الحساب بافتراض أن أسعار الواردات كانت هي نفسها أسعار الصادرات، كما هو مبين في الجزء الأخير من الجدول. وفي أي الحالتين نجد أن الاتجاه الصعودي لأسعار التصدير زاد حصيلة الدولة من العملات الأجنبية عما لو كانت أسعار التصدير ثابتة. ويقاس هذا الكسب بفارق القيم الجارية للصادرات عن القيم بأسعار ١٩٧٤.

وهكذا فإن الوضع الكلي للكسب والخسارة يمكن تلخيصه لفترة السنوات الخمس المدروسة، على النحو التالي:

البيان	الفعلية	حالة تطابق الأسعار
(١) الكسب بسبب تزايد أسعار التصدير	+ ٢٧٨٠	+ ٢٧٨٠
(٢) الخسائر الراجعة إلى:		
أ ـ زيادة حجم الاستيراد دون تغير السعر	ـ ٣٦٥٠	ـ ٣٦٥٠
ب ـ ارتفاع أسعار الاستيراد قبل زيادة الحجم	ـ ٣٧٢٥	+ ٩٣٨
جـ ـ ارتفاع أسعار الزيادة في الاستيراد	ـ ٥١٥٣	ـ ٤٢٢٧
(٣) صافي الكسب الكلي أو الخسارة	ـ ٩٧٤٨	ـ ٤١٥٩

أي أن ما حدث هو أن الدولة وجهت قدراً يفوق ما جنته من تحسن أسعار صادراتها إلى زيادة الاستيراد. وهذا يمثل الوضع الذي كان يمكن أن ينشأ لو أن ارتفاع أسعار الصادرات قابله ثبات لأسعار الاستيراد. غير أن الذي حدث عملياً هو أن أسعار الواردات ارتفعت، ولذلك فإن كلفة الاستيراد زادت. فإذا استبعدنا الأعباء التي ترتبت على زيادة الحجم لوجدنا أن فارق الكلفة كان يعادل تقريباً قيمة الزيادة نفسها. أما لو كانت الأسعار تحركت مع أسعار التصدير فإن الصافي يمثل مكسباً بحيث يقترب مجموع الخسائر من مجموع المكاسب. ثم تأتي الخسائر المترتبة على ارتفاع الأسعار مع تزايد حجم الاستيراد، وهذا هو العنصر الذي أردنا الإشارة إليه. والملاحظ أنه يمثل أكبر العناصر ويمثل خسارة صافية، حتى عندما تتحرك أسعار الواردات بنفس حركة أسعار الصادرات.

بعبارة أخرى فإنه عندما يجري تدهور في وضع الميزان الجاري إما بالاتجاه إلى تقليص الفائض، أو بالتمادي في زيادة العجز، فإن الدولة تعاني من خسائر، حتى لو ظلت شروط التبادل ثابتة، وتزيد تلك الخسائر إذا تحركت شروط التبادل لغير صالحها. هذا هو ما حدث في الماضي، ونجم عن التوسع في حجوم الاستيراد مع تعرض شروط التبادل إلى التدني. وهذا ما يحدث الآن بسبب:

* اتجاه أسعار التصدير إلى النزول.
* الحد من حجوم التصدير حتى لا تتزايد حدة هبوط الأسعار.
* وبالتالي الهبوط الكبير في عوائد التصدير.
* صعوبة الحد بسرعة من حجوم الاستيراد.
* في الوقت الذي يستمر فيه التضخم العالمي، وإن كان بمعدلات أقل مما سبق، مما يرفع كلفة الاستيراد.

أي أنه إلى جانب مشكلة تحول الفائض الجاري إلى عجز، فإن هناك **مزيداً من التحويل للموارد الحقيقية للدول النفطية إلى الدول الصناعية**.

وأياً كان موقفنا من التغيرات المتوقعة في أسعار النفط فإننا لا بد وأن نواجه الموقف التالي الناشيء عن **تغير موقف مجموعات الدول بالنسبة لرصيد الميزان الجاري**:

* فالمتوقع (في رأي منظمة التنمية والتعاون الأوروبي OECD) أن تتمتع دول المجموعة الصناعية بفائض خلال العقدين المقبلين. وإذا كان الاقتصاد الأمريكي يستمرىء حالياً حالة العجز الضخم التي يشهدها، فإن ذلك لا يمكن أن يستمر إلى الأبد.

* أما الدول النامية غير النفطية الغارقة حالياً في الديون فأمامها أحد خيارين:

- الأول أن تعمل جاهدة على التخلص من تركة الديون. وهذا يتطلب منها تحقيق فائض في الميزان الجاري لخدمة تلك الديون.

- الثاني أن تظل في حالة عجز جارٍ يضيف إلى مديونيتها إضافات تؤثر سلبياً على الاقتصاد العالمي.

* تبقى الدول النفطية. وبحكم متطلبات التوازن العالمي فإن هذه الدول تتحمل عبء الموازنة. فبالنسبة للخيار الأول للدول النامية نجد أن معناه أن ينضم فائض الدول النامية إلى فائض الدول الصناعية ليصبح عجزاً مركباً تتحمله الدول النفطية.

أما بالنسبة للخيار الثاني فإن استمرار عجز الدول النامية، وإن ساهم في تخفيف حدة المشكلة السابقة، إلا أنه سوف يزيد من مصاعب الدول المدينة والدائنة. وهو يعني أساساً تخلف عملية التنمية في الدول المدينة، مما يحدث آثاراً عكسية بعيدة المدى. تصيب في النهاية الدول النفطية.

* وطبيعي أنه بالنسبة للمنطقة العربية فإن الموقف الكلي يتوقف على مصير الفئتين النفطية وغير النفطية. ومعلوم أن حجوم الديون العربية وإن كانت محدودة بالقياس إلى المجموع العالمي، إلا أن وقعها كبير على الدول المستدينة. وما لم يوجد حل لتلك المشكلة فإن قدرة هذه الأخيرة على تنشيط تعاملها مع المجموعة النفطية

ستظل محدودة، الأمر الذي يحد من قدرة الأخيرة على إيجاد منافذ بديلة لاقتصادياتها.

ولقد انتهت المنطقة إلى أن تصبح منطقة عجز لأول مرة في تاريخها الحديث، وهو ما يقصه علينا جدول (١٢):

جدول رقم (١٢): رصيد الميزان الاقليمي للسلع والخدمات كنسبة من الناتج الاقليمي الاجمالي

السنوات	المناطق				العالم العربي ٪
	(١/أ)	(١/ب)	(٢)	(٣)	
١٩٧٠	٢,٣	٣٤,٥	٢,٨-	٦,٣-	٨,٥
١٩٧١	٣,٥	٤١,٨	٣,٨-	٨,٠-	١١,٦
١٩٧٢	١,٢-	٤٠,٨	٤,٤-	٧,٤-	١١,٣
١٩٧٣	١,٩	٤٢,٦	٤,١-	٨,٧-	١٤,٥
١٩٧٤	١١,٢	٦١,٣	٣,٥-	١٠,٣-	٣١,٤
١٩٧٥	٤,١-	٥٠,١	١١,٢-	١٧,٨-	٢٠,٦
١٩٧٦	٤,٣	٤٢,٠	١٠,٠-	٢٢,٨-	١٨,٣
١٩٧٧	١,٤	٣٣,١	١٠,٢-	٢٣,٥-	١٢,٨
١٩٧٨	١,٨-	٢٢,٦	١١,٩-	٢٠,٨-	٦,٠
١٩٧٩	١١,٠	٢٦,٥	٩,٥-	٢١,٥	١٢,٣
١٩٨٠	١٥,٣	٣٥,٨	٥,٥-	٢٢,٦-	٢٠,١
١٩٨١	١٤,٩-	٣٦,٠	٦,٨-	٢٤,٢-	١٥,٠
١٩٨٢	١٨,٢-	٢٦,٢	٦,٢-	٢٨,٤-	٨,١
١٩٨٣	٢٠,١-	١٠,٢	٦,٠-	٢٩,٢-	٢,٣-

المصدر: الصندوق العربي للإنماء: الحسابات الاقتصادية للوطن العربي.

IMF: *International Financial Statistics, 1984.*

* فبالنسبة للمنطقة العربية تحول الحد الأعلى الذي بلغته النسبة في ١٩٧٤ إلى حد أدنى في ١٩٧٨. وقد احتاج التصحيح الثاني للأسعار إلى سنتين لرفع النسبة إلى حد أعلى آخر، غير أن القصة. انتهت إلى عجز في ١٩٨٣.

* حدث تبادل في الأدوار بين دولتي المنطقة الجزئية الأولى: فقد حولت الجزائر أرصدة ميزانها من عجز ساد في السبعينات إلى فائض في الثمانينات بينما نابت عنها

العراق في العجز نتيجة لظروف الحرب.

* ولقد كان الحد الأعلى لفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ متواضعاً بالنسبة لذلك الذي تحقق في ١٩٧٤. صحيح أن الناتج الاقليمي ارتفع بما يجعل النسبة تميل إلى النقص، غير أن انخفاض أرصدة الميزان جعل النسبة في النهاية دون المستويات التي بلغتها في مجمل الفترة السابقة.

* ولقد ظلت المجموعة الثانية (٢) منطقة عجز طيلة الفترة. ويبدو أنها تأثرت بالتضخم العالمي بدرجة أكبر. ويجعلنا هذا نتساءل عن مصيرها في المستقبل القريب عندما تواجه كلا من النضوب والتراجع في عوائد النفط.

* أما المجموعة الثالثة فقد عانت من اتجاه عام مستمر وصل بها إلى أوضاع يتعذر استمرارها. فقد بلغ مجموع العجز في السنوات الأربع الأخيرة إلى ما يعادل ١٠٤ ٪ من متوسط الناتج الاقليمي السنوي لنفس الفترة. والواقع أن ناتجها الاقليمي مال نحو التناقص، ليس فقط في قيمته الحقيقية، بل وأيضاً الإسمية.

ويثير موقف المجموعة الأخيرة تساؤلاً حول الكيفية التي تمكنت بها من الاحتفاظ بمثل تلك الأوضاع لبعض الوقت، ثم تلك التي ستواجه بها الموقف مستقبلاً. ففي الماضي كانت أمامها عدة سبل:

* فقد كان الاقتراض أيسر نسبياً، فلم تكن جدارتها المالية قد اهتزت، كما أن الارتفاع في تكاليف الاقتراض حدث في أواخر الفترة.

* كانت الدول ذات الفائض سخية في مساعداتها. فإلى جانب ما قدمته لتمويل بعض المشروعات، فإنها قدمت منحاً من أجل دعم موازين المدفوعات. وقد غطت هذه المعونات المجموعة (٢) كذلك.

* إن معظم دول المجموعتين الثالثة والثانية تتمتع بوفرة في اليد العاملة. وقد صدرت جانباً منها إلى دول المجموعة الأولى خاصة المجموعة (١/ب). وأصبحت تحويلات العاملين في الخارج من أهم بنود ميزان المدفوعات في بعض تلك الدول. صحيح أن العمال المغتربين عادوا ومعهم أنماط استهلاكية غريبة على مجتمعاتهم مما كان له أثر عكسي على ميزان المدفوعات. كما أن حركتهم أدت إلى رفع معدلات الأجور في الداخل، لعدد من الأسباب. وتحول من عاد نهائياً منهم إلى إنفاق جانب

من مدخراتهم السابقة بحيث تجاوز استهلاكهم دخلهم الجاري. غير أن الدول المصدرة للعمالة تعتقد أن الغنم يفوق الغرم.

والسؤال هو: ما الذي سيحدث لحركة **تلك التحويلات مستقبلاً؟** من الممكن أن يستمر تمويل المشروعات بعض الوقت، ولكن ربما بمعدلات أبطأ تعتمد أساساً على إعادة استثمار المسدد من تمويل سابق. غير أنه من الأرجح أن يتضاءل التمويل الموجه إلى دعم موازين المدفوعات. فنجد أن دولة كالأردن مثلاً أصبحت تتجه أكثر فأكثر إلى الأسواق المالية العالمية. كذلك فإن تحويلات العاملين سوف تبدأ في التناقص. فهناك اتجاه في دول الخليج لإحلال مواطنيها محل الوافدين. وفي بعض الأحوال، لا سيما في القطاع الخاص، يجري تفضيل استخدام غير العرب. ويؤدي تراجع العوائد إلى تناقص الانفاق الحكومي، الأمر الذي يكون له انعكاسات على باقي قطاعات الاقتصاد. وكل هذا يؤدي إلى انكماش الطلب على العمالة الوافدة.

ولقد كثر الجدل حول مصير هجرة اليد العاملة داخل المنطقة. الأمر الذي يمكن قوله بقدر من الاطمئنان هو أن النمو الذي شهدته تلك الحركة قد توقف. يضاف إلى ذلك أنه مع الوقت، ومع إدراك ضرورة تحقيق قدر أكبر من القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، لا بد للأجور الحقيقية والاسمية كذلك من الهبوط إلى حدود لا تجعلها بنفس القدر من الجاذبية. والنتيجة هي أن كثيراً من الدول ذات الوفرة في اليد العاملة سوف تواجه مشكلة مزدوجة: تناقص تحويلات العاملين وضرورة تدبير متطلبات المعيشة والتوظيف للعمال العائدين. فإذا كانت الدول من المجموعة الثانية فإن المشكلة تأخذ بعداً ثالثاً بسبب التناقص في العوائد النفطية. وتعتبر مصر مثلاً بارزاً لذلك.

إذن ما هي المصادر الأخرى؟ قد يتجه التفكير إلى **تدفقات الاستثمار الخاص.** والواقع أن تلك القضية ظلت تشغل الأذهان منذ إنشاء جامعة الدول العربية. والذي حدث هو أن المستثمرين ظلوا دائماً يتذرعون بالتخوف من التأميمات وما يدعى بالقوانين أو الاجراءات الاشتراكية. ولقد بلغ الأمر بالدول التي تعاني عجزاً حد التنازل عن السيادة دون أن تجني من وراء ذلك شيئاً. بل إن الدلائل تشير إلى أن التدفقات الاستثمارية الخاصة تأخذ المسار العكسي. فالأفراد الذين تمكنوا من تركيم مدخرات، حذوا حذو زملائهم في دول الفائض بتوجيه تلك المدخرات إلى مناطق أكثر «أماناً»، هي عادة دول الفائض نفسها.

بعبارة أخرى فإن دول العجز سوف تجد أنها لن تحصل على موارد كافية إذا ما ظلت ملازمة لشقيقاتها التي كانت تتميز بأنها دول فائض. وطبيعي أن تدير وجوهها نحو الخارج. ونظراً لسوء أوضاعها فسوف تكون أكثر استسلاماً للضغوط السياسية الخارجية. وهنا قد نتساءل: هل تعتبر مصر كامب ديفيد مثلاً مبكراً لمثل هذا التحول؟ وهل الثمن الذي حصلت عليه، إن كانت حصلت على شيء، يغري بأن يحذو آخرون حذوها؟

ومما لا جدال فيه أن الغنى الوافر الذي حققته بعض الدول العربية قد أعطاها وزناً أكبر على المستويين الاقليمي والدولي. فالنصيب من القوى التصويتية لدى المؤسسات التي تنسبه إلى مقاييس مالية (كما هو الحال في صندوق النقد الدولي مثلاً) قد ارتفع وإن ظل في نهاية المطاف أصغر من أن يلحظ. ومع تناقص العوائد سوف تتغير الصورة. وسوف تشعر دول العجز أنه من الأفضل لها أن تتعامل مباشرة مع تلك الدول التي تملك بالفعل غالبية القوى التصويتية. ولا بد أن يحدث ذلك أثره على الموازين داخل المنطقة. ويكفي أن نشير إلى أنه لم يعد في إمكان دولة أو حتى مجموعة من الدول أن تفرض عقد مؤتمر قمة كذلك الذي عقد في ١٩٦٧ مثلاً لمناقشة أمور لعلها أخطر شأناً من تلك التي ناقشها ذلك المؤتمر.

ويقودنا هذا إلى استبيان الوضع الذي بلغه **العمل المشترك ومصيره**. ولنلاحظ أولاً أن الاصطلاح ذاته قد صيغ فوق جثة الوحدة العربية. وهو ينطوي على شيء يتجاوز التعاون المألوف ولكنه يعترف صراحة بالخصائص الذاتية للأطراف المشاركة فيه. ولعل بداية ما يسمى بالعمل المشترك كانت هي قمة ١٩٦٧. وقد يكون مما يسترعي الانتباه هنا أن إنشاء الصندوق العربي للإنماء تقرر في ذلك الاجتماع. وبعبارة أخرى فإن العمل المشترك بتلك الصورة قد ولد مع الهزيمة. غير أن إحياءه بعد ١٩٧٣ جاء على أمل أن يجعله النصر أكثر إيجابية، فرؤي أن الأمر تجاوز حدوده!! فقد وضعت استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك أقرتها القمة، كما أقرت ميثاقاً للعمل القومي، وجرى إعلان عقد للتنمية العربية المشتركة ووضعت خطة للعمل المشترك. وحدث ذلك كله بقيادة من الأردن والعراق، وعلى مضض من دول أخرى كثيرة، وفي غيبة مصر.

وكان في ذلك نهاية المطاف. فقد ترجمت دول الفائض تلك الوثائق إلى نقود واعتقدت أن الأمر سيتحول إلى تدفق في اتجاه واحد. وفي نفس الوقت تأزمت

الأوضاع بشكل بارز في منطقة الخليج. واتجه العمل المشترك إلى التركيز في تلك المنطقة وانشيء مجلس التعاون الخليجي. ولنا أن نتساءل: هل التطورات المستقبلية المتوقعة والتي سبق لنا ايضاحها ستعمل على تحقيق مزيد من التداعي في العمل المشترك أم هل سيتحقق قدر أكبر من الإدراك للعواقب فتحدث عودة إلى الصواب؟

وإذا كنا قد أشرنا إلى مجلس التعاون الخليجي فإن علينا أن نذكر بما يسمى «**اعتبارات الأمن**» التي تعمق من الطبيعة المحلية لذلك التجمع وتحمله بعيداً عن باقي العالم العربي. ولنعد مرة أخرى إلى قصة عمليات **الاستنزاف** ونفكر قليلاً فيما هو حادث:

* فهناك تخوُّف من اتساع نطاق حرب الخليج.

* وهناك ادعاءات بخطر شيوعي.

* ومن ثم تسارع أموال النفط إلى شراء أسلحة، ومن خلفها تكاليف الصيانة والتجديد.

* وقد يوضع جانب من القوة البشرية المحلية موضع التأهب. وهؤلاء تستهويهم طبيعة الوظائف التي تعرض عليهم.

* ولا يبدو أن أحداً يتذكر أن لبنان مثلاً التي أعلن عن أنها محمية من قبل الغرب، تتمزق اليوم شر ممزق نتيجة أفعال من الغرب وأسلحة منه.

* كذلك لا يبدو أن أحداً يلاحظ أن اسرائيل لم توجد لتبقى فقط وإنما لتتوسع وتتغلغل، يؤيدها في ذلك مورِّدو السلاح إلى المنطقة.

أود أن أتساءل فقط: ماذا سيصبح عليه الحال إذا أعلنت دول الخليج أنها دول مسالمة وإنها **لن تشتري أية قطعة سلاح**؟ ما الذي يكون عليه امتداد الاتجاه الذي بدا واضحاً من جدول (١٢)؟ وماذا سيصيب تجار السلاح ومثيري الحروب في الغرب؟

يقودني ذلك إلى نقطة أخرى أكدت عليها استراتيجية العمل المشترك. فأخطر من الاحتلال السافر للأراضي حدوث طغيان ثقافي حضاري. ولعل هذا من الأسباب التي تجعل اسرائيل تقيم الدنيا ولا تقعدها حول قضية تطبيع العلاقات. لنفرض جدلاً أن السلام أمكن تحقيقه في المنطقة. إن اسرائيل السلام غير قادرة على البقاء، فهي لا تستطيع أن تستمر في التذرع بخطر الحرب لتبتز مزيداً من المعونات حتى من الولايات المتحدة ذاتها. وسوف تعمل على ابتزاز الموارد من مكان آخر. أحد الموارد هو المورد

البشري. ومع حدوث الهجرة المعاكسة من الخليج سوف يتوفر الكثير منه، خاصة في الدول المجاورة لها. كذلك هناك حاجة في المنطقة للاستثمار ولتطويع التكنولوجيا، وهنا فرصتها بما لها من صلات وثيقة مع الشركات عابرة الجنسيات. ولقد كانت لبنان تقوم بدور الوسيط، تفتح فرصاً للاستثمار داخل المنطقة وتقوم بتدوير جزء من الأموال إلى الخارج خاصة نحو أوروبا. ولكن لبنان خرجت من الصورة (أم أن ما أصابها كان لإخراجها؟).

لنعيد مرة أخرى تجربة حركة الفائض والعجز بين مجموعات الدول. فاسرائيل هي أساساً دولة عجز كبير وليس في متناولها أدوات تمويل ذلك العجز، (ولنلاحظ أنها لا تدفع شيئاً من أجل التسليح) وحولها دول تراكمت لديها أصول مالية وفيرة وقد تحقق فائضاً من حين لآخر. فالحل الأمثل هو اختصار عملية التدوير الحالية لتصبح من العرب إلى إسرائيل مباشرة بدلاً من مرورها عبر الولايات المتحدة. ما هي الأساليب التي ستستخدم لذلك وما هي المحصلة؟

لكي نعطي بعض النقاط التي تساهم في بعض عناصر الإجابة نعود مرة أخرى إلى قضية **أنماط التنمية** في المنطقة واحتمالاتها المستقبلية. فبالنسبة للدول المصدرة للنفط عولجت القضية من منظور: ما هو أفضل استخدام لأموال النفط حال وجودها، وما هي الكيفية التي يتم بها تقليص الاعتماد على قطاع وحيد ضعيف الصلة بباقي الاقتصاد الوطني؟ الذي حدث أن تغير أسعار النفط أثر في تلك العلاقة. ففي بداية السبعينات كان نصيب قطاع النفط الخام من الناتج المحلي الاجمالي في المجموعة (١/ب) يقارب ٦٠٪ (مقابل ٢٧٪ كنصيب لقطاع المناجم والمحاجر في جملة المنطقة) وقد تجاوزت تلك النسبة ٧٥٪ (أو ٥٢٪ للمنطقة) في ١٩٧٤ ثم تراجعت إلى ٥٥٪ (وأقل من ٤٠٪) في ١٩٧٨. وعادت فصعدت إلى ٦٠٪ (أو ٥٠٪) في ١٩٨٠ ولكنها هبطت بحدة إلى حوالى ٤٠٪ (أو ٣٣٪) في ١٩٨٣.

وقد جاءت تلك التطورات أساساً نتيجة لتغيرات أسعار النفط وليس بسبب تغير أوضاع القطاعات الأخرى. والذي يلفت النظر في عنوان اجتماعنا هو أن السؤال الواجب طرحه هو: ما الذي نود أن تكون عليه المنطقة بدون النفط (أو على الأقل بدون عوائد مرتفعة منه) ـ هذه الصياغة ليست مجرد تنقيح للمنظور سابق الذكر. ذلك أن البحث في سبل استخدام عوائد النفط هو شرط لازم ولكنه غير كاف للاجابة على هذا التساؤل. فهناك العديد من أساليب معالجة الفوائض، وقد جرب أغلبها.

غير أن النظر في القضية في غيبة من النفط يعني أمراً واحداً: ضرورة **وضع استراتيجية بعيدة المدى للتنمية**. وبالمناسبة، فقد كان هذا من بين الأمور التي أقرتها استراتيجية العمل المشترك.

وليس هذا هو المكان الذي يجري فيه وضع مثل هذه الاستراتيجية. ولكن لنتفحص بعض الأمور. فمن الواضح من الظواهر التي عالجناها حتى الآن أن مختلف مجموعات دول المنطقة تعاني من **خلل في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية**. فقد وجدنا أن أداء **القطاعات الأولية** وهي الزراعة والصناعات الاستخراجية غير مرض. وقد قدمت بعض اقتراحات للتعاون في مجال الغذاء إذ تستطيع الدول الفقيرة في الأراضي الزراعية تطوير صناعات للأسمدة يستخدم ناتجها في دول أخرى أكثر تأهلاً للزراعة، على أن تقوم هذه الأخيرة بتسديد القيمة من منتجاتها الغذائية المتزايدة. بالمثل يمكن أن يجري التعاون عن طريق انشاء صناعات للآلات الزراعية وإقامة صناعات زراعية. ولكن ما هو مصير امدادات الأسمدة إذا انتهى أجل النفط؟ ثم هل تبلغ تكاليف الانتاج ومعدلات الانتاجية المستويات التي تؤمن كفاءة المبادلات التجارية؟

إن من خصائص المنطقة العربية أنه ليس من دولها دول غير مطلة على البحار. ولدى المنطقة ثلاثة أنهار رئيسية كما أنها تحظى بالآف أميال من السواحل البحرية. ومع ذلك فإن قلة من دولها هي التي أقامت نشاطاً لصيد الأسماك، وما تم إقامته تعرض لممارسات سيئة من جهات خارجية. من جهة أخرى فإن ندرة **الموارد المائية** تعتبر من المحددات، ليس فقط بالنسبة للزراعة بل ولاحتياجات السكان أيضاً. ويتطلب تدبير موارد مائية إضافية مزيداً من استهلاك الطاقة، كما أنه مرتفع التكلفة. ولقد أشرنا من قبل إلى التباين في معدلات استهلاك الطاقة وأن المنطقة بأكملها تحتاج إلى مضاعفة إمداداتها من الطاقة إذا أرادت أن تبلغ المتوسطات العالمية، كما أنها سوف تحتاج إلى المزيد من أجل مواجهة تزايد السكان ورفع مستويات المعيشة.

وهكذا نعود مرة أخرى إلى **قطاع الطاقة**. وكما ذكرنا سابقاً فإن النفط هو المصدر الأساسي للطاقة الأولية. وقد شارفت المصادر المائية حدودها. ولعل الطاقة الشمسية تلائم ظروف المنطقة، ولكن هذا يتطلب تطويرها أولاً. وعلينا أن نأخذ في الاعتبار أن الاحتياجات من الطاقة هي احتياجات لكل من الكهرباء والوقود السائل. والمهمة أكبر من أن يتولاها دولة أو عدد محدود من الدول. ولا بد هنا من عمل مشترك جاد.

ولقد كان أكثر القطاعات رواجاً، لا سيما في دول الفائض، **قطاع التشييد**. غير

أنه كان شديد الاعتماد على الاستيراد من الخارج، وأحياناً من دول نامية أخرى. وجاءت المحاولات لاقامة قطاع مقاولات محلي، ناهيك عن قطاع تصديري، محدودة. كذلك لم تجر محاولة لإقامة نشاط يمده بالآلات والمعدات. كذلك لم تفكر الأيدي العاملة المواطنة في دول الفائض في أن تعمل بهذا القطاع، بل إن هذا النشاط قام على العكس من ذلك بانتزاع عمال من الانتاج الزراعي في الدول ذات الوفرة في العمالة. واعتاد العمال المهاجرون حياة المدن نظراً للتركيز الحضري الكبير الذي يسود دول الفائض وفقرها في الأراضي الزراعية. وترتب على ذلك ارتفاع معدلات الأجر في دول الموطن، وتزايد الهجرة من الريف إلى الحضر لدى عودة المهاجرين. ورغم المؤشرات بانتهاء الرواج الإنشائي فإن التحولات تبدو ذات طبيعة أكثر ديمومة.

ولقد تركز النشاط الإنشائي على **البنية الارتكازية**. وبلغ أحياناً حدود التبذير فيها، كما أدى إلى تزايد في تكاليف التشغيل والصيانة. والميزة الأساسية التي جنتها تلك الدول هي أنها أصبحت في وضع أفضل بالنسبة لمتطلبات إنشاء الهياكل الاقتصادية العلوية. فهي لن تعاني من العبء المضاعف الذي تتحمله جاراتها الأفقر، التي عليها أن تنمي كلا من البنية الارتكازية والعلوية في نفس الوقت. بل إن هذا قد يعطيها ميزة نسبية من اجتذاب أنشطة انتاجية بسبب ما يتوفر لديها من وفورات خارجية. غير أنه ما لم يجر تعاون من أجل تحسين البنية الارتكازية في باقي المنطقة فلن يتيسر تدبير بنية علوية تكفي لاحداث قدر ملموس من المبادلات الاقتصادية داخل المنطقة، وهو الأمر الذي يكتسب أهمية حيوية بالنسبة للدول المعتمدة على تصدير النفط. فتدفقاتها التجارية عليها أن تطرق أبواباً جديدة إذا ما أرادت أن تقلص اعتمادها على النفط، ولذا فإن التجارة داخل المنطقة تعني الكثير بالنسبة لها. والقضية ليست مجرد قضية تمويل التجارة أو إزالة العراقيل من أمامها. فعلى سبيل المثال نجد أن تنمية المساحات الزراعية الشاسعة في السودان تتطلب أولاً القيام بنشاط ضخم في البنية الارتكازية، قد لا يكون مدراً لربح بطريق مباشر، غير أن ما يترتب عليه عظيم العائد بالنسبة لكل الأطراف المعنية.

وإذا كنا نتحدث عن **التجارة** فإننا يجب أن نلاحظ أن التجارة الداخلية ظلت تجتذب الكثير من مواطني الدول المصدرة للنفط. وقد يرجع ذلك إلى عوامل تاريخية، غير أن العامل الأكثر تأثيراً في الوقت الحاضر هو سرعة العائد وارتفاعه. وهذه التجارة ذات لون خاص: فهي تقوم على استيراد مختلف السلع الاستهلاكية وبيعها إلى

الوافدين. فإذا ما كانت حركة العمالة الوافدة بسبيلها إلى التباطؤ، فإن مستقبل تلك التجارة يكون مظلماً، وهناك ما يشير إلى بداية في ذلك الاتجاه فعلاً. غير أن النوع الأكثر أهمية في رأينا هو التجارة البينية. وهنا نجد أنه إلى جانب الحاجة إلى تنمية الطاقات الانتاجية من أجل إيجاد السلع التي يجري تبادلها، فإنه لا بد من حل لمشكلة **النقل** سواء من حيث الكلفة أو من حيث احتياجاتها إلى الطاقة. ولنا أن نتساءل ما الذي كان يمكن أن تصبح عليه المنطقة لو أنها تمتعت بشبكة نقل تضاهي تلك التي لدى كندا ولا نقول الولايات المتحدة. ففي غيبة هذه نرى أقاليم المنطقة ترتبط بمناطق أخرى تصلها بها طرق مواصلات أفضل. وبوجه خاص نرى شمال أفريقيا يجد من الأيسر عليه أن ينضم إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط عن أن يتجه إلى المنطقة العربية.

ووفقا للتقسيم الدولي للأنشطة الاقتصادية فإن **قطاع المال** ينتمي إلى نفس المجموعة التي تضم قطاع التجارة. ويبدو أن «الحل المالي» اعتبر أحد المنافذ الواعدة. فمنطقة الخليج مليئة بالثروات المالية ومن الطبيعي أن يتجه الفكر إلى الأسواق المالية. وقد انتهزت البحرين هذه الفرصة، كما أن بيروت لعبت دوراً هاماً لبعض الوقت. غير أن الأسواق المالية لا تقوم على جانب واحد، فهي لا تستطيع أن تستمر لمجرد توفر العرض. فإذا تأملنا الطلب وجدنا أنه ينشط إذا كان الجهاز الإنتاجي في نماء. لذلك نجد أن التناقص في العوائد النفطية وما صحبه من ركود في النشاط الاقتصادي أدخل النشاط المالي في مرحلة جديدة، ويبدو أن ذلك الحل لم تعد له فاعليته، ولا يتوقع أن يقوم ذلك القطاع بدور قائد بصورة مستقلة. كل ما يمكن أن يحدث هو أن ينمو وفق الأنماط التقليدية. حيث ينمو قطاع المال مع نمو النشاط الاقتصادي باعتباره قطاعاً خادماً لذلك النشاط.

فإذا استكملنا جولتنا بين القطاعات الخدمية وجدنا أن القطاعات الخدمية الأخرى صادفها شيء من التوفيق. فالدول التي حصلت حديثاً على استقلالها كان عليها أن تبني جهازها الاداري. وفي بعض الحالات حل التوظيف في **قطاع الإدارة العامة** محل التقديم الصريح لإعانة البطالة. ونرى مواطني الدول الغنية يحبذون العمل في ذلك القطاع، فهو يحقق لهم مكانة ولا يقتضيهم نصباً. ومع هذا القطاع نما قطاعا الخدمات التعليمية والصحية في تلك الدول. وقد يكون ذلك مصحوباً بشيء من الإهدار، غير أن النتائج جاءت بالكثير من الايجابيات. وفي الماضي كان تقديم تلك

الخدمات بالمجان، أو حتى مصحوباً بحوافز، يعتبر وسيلة مثمرة لانفاق الأموال. غير أن الأمور وصلت حداً يجعل من المحال استمرار الحال على نفس المنوال. فقد أصبح الانفاق جامداً، ومع تناقص الايرادات بدأ العجز في الميزانيات العامة يطل بوجهه غير المرغوب فيه، لذلك فإن الأمر يقتضي معالجات تفوق مجرد فرض رسوم رمزية على تلك الخدمات. كذلك فإن نوعية ناتج النظام التعليمي يجب أن ترتقي إلى ما يوازي جودة الأنظمة التعليمية ذاتها. ولقد اجتذبت تلك الخدمات اعداداً كبيرة من العمالة الوافدة، فأصبحت الآن تجتذب جانباً من اليد العاملة الوطنية، التي تجد فيها نوعاً من المهرب من مهن أخرى تتطلب قدراً أكبر من الجهد.

ولقد سعت بعض الدول التي شعرت بالحاجة إلى إيجاد أنشطة تصديرية متنامية، إلى إقامة صناعة سياحة. ومثل هذه الصناعة تتطلب ظروفاً مناخية وحضارية ملائمة، لا تتوفر في دول عديدة أخرى. غير أن المشكلة بالنسبة لقطاع السياحة هي أنه ليس قطاعاً تصديرياً خالصاً، بل هو في الواقع قطاع منافس للاستهلاك النهائي المحلي. فإذا لم تتوفر للدولة المعنية طاقات وافية لإنتاج المزيد من طيبات الاستهلاك (الغذاء والمسكن والنقل) فإن السياحة لن تعني إلا ارتفاعاً في نفقات المعيشة بالنسبة للمواطنين. من جهة أخرى فإن فرص اجتذاب سياح من داخل المنطقة قد تضاءلت نتيجة المنافسة من الخارج، وبسبب تضاؤل عوائد النفط.

نأتي الآن إلى القطاع الرئيسي الآخر الذي تعمدنا تأجيل الحديث عنه حتى هذه اللحظة، ونقصد به **قطاع الصناعات التحويلية**. فالدول شديدة الاعتماد على النفط لا تجد مجالاً يذكر لتوسع أنشطتها الزراعية والخدمية. فإذا كانت تريد أن تنتج المزيد وأن تجد بديلاً للتصدير يحل محل صادرات النفط، فإن عليها أن تتوجه إلى التصنيع. ويقتضي هذا معالجة خمس نقاط:

* جانب الطلب، المحلي والكلي.
* قاعدة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الطاقة، ومصادر السلع الوسيطة.
* قاعدة الموارد البشرية.
* قاعدة المعرفة الفنية، بما في ذلك تطويع التكنولوجيا.
* هيكل التكاليف، بما في ذلك الحوافز.

فبالنسبة لتلك المجموعة من الدول (أي المجموعة ١/ب) هناك عدد من الاعتبارات الجديرة بالتأمل:

* فالقطاع الزراعي متواضع، ومن ثم تأتي مساهماته التقليدية متواضعة. ونقصد بها: توفير المواد الأولية ـ إمداد العاملين في الصناعة بالغذاء ـ تدبير التمويل (وإن كان يمكن تحقيقة عن طريق النفط) ـ توفير أيدٍ عاملة ـ وتوفير سوق لمنتجات الصناعة.

* وحتى لو توفرت إمكانيات زراعية، فإن هناك عوائق تحول دون التوسع في ذلك النشاط، منها: صعوبة اقناع المواطنين بالابتعاد عن المناطق الحضرية التي جرى تطويرها ـ وبالاقتناع بالعمل في مجال بطيء العائد مرتفع المشقة ـ ويتميز عادة بانخفاض الدخل العائد منه خاصة إذا كان مستوى التكاليف اللازمة مرتفعاً.

* وتحظى تلك الدول بموارد وفيرة من الهايدروكاربونات، وفيما عدا ذلك فإن حظها من الموارد المعدنية متواضع.

* ورغم ارتفاع دخل الفرد فيها، فإن أسواقها الداخلية شديدة المحدودية.

* وتنخفض فيها معدلات الاسهام في القوى العاملة، خاصة بين الاناث، كما أن هناك عزوفاً عن اقتحام بعض المهن.

* قصر الخبرات السابقة اللازمة لبناء أساس لاستيعاب المعرفة الفنية.

* نقص قاعدة البحث العلمي اللازم، بالاشتراك مع الخبرة، لاستيعاب وتطوير القدرات التكنولوجية.

* والاعتقاد السائد بأن أقصر الطرق الى التكنولوجيا هو مقايضتها بالنفط.

* النزعات التي غرست بالتوجه نحو العائد السريع، بما في ذلك الانغماس في المضاربات المالية والعقارية.

* وترتب على تلك النزعات ارتفاع في هيكل التكاليف: فضيق الأسواق أدى إلى الاستعاضة عن كبر حجم الأعمال برفع لهوامش الربح. ولقد اقتضت ضرورة

استيراد الأيدي العاملة تقديم أجور مرتفعة عملا على اجتذابها، بحيث تقارب الأجور المرتفعة التي يرنو إليها المواطنون. وأشعلت عمليات تحويل الثروات المالية عن طريق العقارات نار التصاعد في الايجارات. وإلى جانب الآثار المباشرة لهذه الايجارات على التكاليف، فإنها أدت إلى زيادات أخرى في معدلات الأجور والأرباح.

* بالمقابل نجد العديد من الحوافز التي تقدم. وهذه تتراوح بين تقديم مواقع لإقامة المنشآت الاقتصادية بكلفة زهيدة وتوفير الطاقة بأسعار رمزية، وبين الاعفاء من الضرائب سواء على الدخل أم الإنتاج أو المستلزمات المستوردة. يضاف إلى ذلك الخدمات المجانية التي يتحمل كلفتها المجتمع والتي كان لا بد من اضافة مقابل لها عند تحديد معدلات الأجور النقدية والربحية لو لم توفر بتلك الصورة.

* ويلاحظ أن نظام الحوافز يتبع الأطر التقليدية التي تسود في دول تتميز بندرة في رأس المال. وكان من الأجدر بهذه الدول أن تفكر في حوافز توجه إلى العمالة الوطنية لتغريها بدخول سوق العمل ثم بالبقاء فيه.

* غير أن شعور قطاع النفط بغناه أدى إلى منحه العاملين فيه أجوراً مرتفعة وامتيازات عديدة تتضمن الإسكان والعديد من عناصر المعيشة.

* ومما يلفت النظر أن دعاوي الصناعة الوليدة بدأت تتصاعد، حتى في مواجهة تحويل منطقة الخليج إلى سوق مشتركة. وقد يكون في ارتفاع معدلات الربحية في التجارة في المستوردات ما يعتبر نوعاً من الحماية للصناعات الناشئة. غير أن واقع الأمر أن هذا معناه بقاء قطاع التجارة أكثر ربحية من قطاع الصناعة.

* وقد يكون من المهم أن يعاد تقييم جدوى المشروعات بافتراض حدوث تغير في سياسات الحوافز والسياسات الضريبية.

وحتى الآن تركز الجانب الأكبر من النشاط الصناعي في أيدي القطاع العام، ذلك أن معظمه تم في قطاعي المنتجات البترولية والبتروكيماوية. وقد صادف هذا التوجه عدداً من الصعاب:

* كان لا بد من تمشي تسعير النفط كمادة أولية مع سعره في الأسواق العالمية، وإلا فإن القطاع يؤدي إلى إحداث قدر كبير من تحويل للموارد، خاصة إذا كان ناتجه موجهاً إلى الأسواق الخارجية.

* ولقد استغلت أوروبا الموقف، فأقامت العراقيل في وجه صادرات المنطقة إليها سعياً إلى خفض الأسعار. وهذا يعتبر في الواقع دليلاً على أنه من الوهم أن يظن أنه من الأفضل أن تصدر المواد الأولية المحلية في شكل مصنع عن أن تصدر في صورتها الخام، طالما كان في الامكان تحقيق سعر عادل لهذه الأخيرة. فالطاقات الإنتاجية الصناعية تعني نفقات ثابتة تجبر على استبقاء حد أدنى من الإنتاج ولو بخسارة بينما يسهل التحكم في مستويات إنتاج الخامات، كما أثبتت التجارب، لا سيما في قطاع النفط الخام.

* وإذا كان أجل النفط دون الأربعين عاماً فإن لنا أن نتساءل عن مصير الشباب الذين يتجهون بتعليمهم وتدريبهم نحو مهن لا يتوقع لها أن تضمن لهم استمرار التوظف حتى سن التقاعد.

* ويلاحظ أن هذه الصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال وللطاقة. (وهو ما ينطبق أيضاً على صناعة الألومنيوم). وهناك اعتقاد سائد بأن هذه المنطقة، نظراً لافتقارها إلى الأيدي العاملة، يجب أن تركز على مثل تلك الصناعات. ويتضح الخطأ في هذه الدعوى من كون المنطقة تفتقر إلى كل من العمل ورأس المال العيني، فالمال يشتري الاثنين. والصناعات كثيفة رأس المال تعني استيرادات كبيرة من المعدات الرأسمالية ومن متطلبات الصيانة والتجديد ومن الخبرات الفنية. وتفرض متطلبات تشغيل الطاقات المقامة أعباء عالية لإبقائها موظفة. ويلاحظ أن العمالة المستوردة لهذه الصناعات أكثر ديمومة، كما أن نسبة الإعالة لديها أعلى. وعلى هذا فإن هذه الصناعات قد تكون أقل كثافة عمل، ولكن أكثر كثافة سكانية. وأخيراً فإنه إذا كانت المنطقة سوف تنتهي لأن تكون فقيرة في موارد الطاقة فإنه من المشكوك فيه أن يكون في مصلحتها التوجه إلى نشاطات كثيفة الاستخدام للطاقة.

والواقع أن عنصر العمل يحتاج إلى شيء من التأمل. فكل من السلطات والعمال الوطنيين في الدول المستوردة للعمالة يرغب في الاستمرار في استيراد اليد العاملة، شريطة أن يكون ذلك ضمن حدود مأمونة. إذ لا يبدو أن السلطات تحبذ أن ينشأ لديها ما يمكن اعتباره «بروليتاريا» وطنية، لأن هذا سوف يؤدي إلى إحداث تغير في الهيكل السياسي/ الاجتماعي. بينما نجد أنه ليس من حق العمالة الوافدة أن تظهر على المسرح السياسي من خلال نقابات عمالية قوية. من جهة أخرى فإن العمالة الوطنية ترغب في المحافظة على مكانتها الاجتماعية المتميزة. كذلك نلاحظ أن

محاولات تطوير قطاع الزراعة ولو على حساب تكاليف وإعانات مرتفعة تستهدف تجنب تزايد العمالة في قطاع الصناعة، وإقامة مشروعات شديدة الاعتماد على الإدارة الحكومية، ومن ثم حريصة على المحافظة على الأوضاع القائمة.

ويعني التصنيع ضرورة الانتقال إلى فروع جديدة. ويؤدي إتباع الأنماط التقليدية إلى ترويج الصناعات المستعيضة عن الواردات من السلع الاستهلاكية. ولكن هذا التوجه يؤدي إلى مزيد من الواردات من السلع الوسيطة. من جهة أخرى فإن ضيق السوق لا يفسح المجال للعديد من الاختيارات. وسرعان ما تتضح ضرورة الحركة في اتجاهين: إدخال صناعات لمنتجات وسيطة، والسعي إلى الإنتاج بكلف تنافسية من أجل السوق الخارجية.

وفي نفس الوقت يتزايد الطلب على السلع الرأسمالية ولكن إنتاجها يتطلب إحكام السيطرة على التكنولوجيا كما أنه يشترط اتساع السوق. ومن الصعب فتح أسواق لهذه المنتجات في الدول الرأسمالية. كما أنه يتعذر ضمان أسواق في الدول النامية ما لم يحدث نوع من التخطيط المشترك. ونتساءل كم من الوقت يلزم لإدراك مغزى هذه الحقائق.

ويستدعي الدخول في صناعة المنتجات الرأسمالية إقامة صناعات معدنية وهندسية. ومن المؤسف أن الخلافات السياسية أجهضت الصناعات الحربية الناشئة (وهو ما أثلج صدور أولئك الذين دبروا الظروف التي أدت إلى تلك الخلافات). ومن سخرية القدر أن تلك الصناعات، رغم كونها كريهة، إلا أنها تعتبر بمثابة معسكر تدريبي لصناعات هندسية أكثر جدوى. كذلك فإنه مما يدعو للسخرية أن العرب لم يستغلوا حروبهم الداخلية في تطوير حتى تلك الصناعات.

ولا تعاني المجموعات الأخرى من كثير من المشاكل سابقة الذكر غير أن الصعوبة الأساسية التي تواجهها هي شحة الموارد المالية. وقد دفعها ذلك إلى اتخاذ تدابير من أجل استجلاب تلك الموارد من الخارج بما في ذلك الدول العربية الغنية. غير أن الحاجة إلى التكنولوجيا اقتضت مزيداً من التعامل مع العالم الصناعي، بما في ذلك الشركات عابرة الجنسيات. ولقد أدى تباطؤ الإنتاج الزراعي وضعف الموارد المعدنية إلى استيراد المزيد من السلع الوسيطة والرأسمالية. كما أن ارتفاع معدلات الأجور في وقت ظلت خلاله الإنتاجية منخفضة حال دون نمو صناعات تصديرية أو تحقيق كفاءة في الصناعات المعوضة عن الاستيراد.

وقد استدعت صعوبات ميزان المدفوعات في تلك المجموعة إتباع سياسات تصحيحية معينة. وبضغط من صندوق النقد الدولي وأساليبه التقليدية جرى إفراط في استخدام أسلوب تخفيض قيم العملات المحلية، الأمر الذي أشعل وقوداً في موجات التضخم الداخلي. ولنا أن نتساءل: هل قرب الوقت الذي تجد الدول التي ظلت غنية حتى الآن نفسها مضطرة فيه إلى أن تلحق بقافلة تخفيض العملات؟ وما هي العواقب بالنسبة لعملية النمو؟

أي أن المتوقع حدوث تغيرات في الأنظمة النقدية والمالية والاقتصادية. وسوف يكون لها انعكاسات على الأنماط التي غرست مؤخراً في استهلاك السلع والخدمات وعلى أسس تسعيرها. وسوف يعقب ذلك آثار اقتصادية واجتماعية.

* * *

أعتقد أنني مدين لكم باعتذار تأخر تقديمه لهذه الجولة التي تناولت العديد من الجوانب والتطورات الاقتصادية وانعكاساتها السياسية والاجتماعية. غير أن هذا ما أملته طبيعة الموضوع الذي نحن بصدده. وإذا كان نصف مشاكل العالم يعود إلى تشويه الحقائق، فإن القول يصدق بأن النصف الآخر للمشاكل إنما يعود إلى الحقائق ذاتها. ومهمتنا هي أن نواجه الحقائق مواجهة صريحة، وهي والحق يقال مهمة ضخمة.

ويبدو أن الصورة التي رسمناها قاتمة. غير أننا يجب أن نأخذ في اعتبارنا أن العالم العربي له سماته المميزة:

* فهو ذو تاريخ عريق حافل بأقدم الحضارات التي شهدها العالم.

* وقد استطاع أن يصهر هذه المواريث جميعاً في إطار ثقافي موحد، لا يلزمه سوى شيء من الصقل ليعود إليه بريقه.

* ولقد اختار الله سبحانه وتعالى هذه المنطقة لتكون مهبط الرسالات السماوية ولكي تقوم بنشرها على العالم. ولقد أثبت أهل المنطقة أنهم جديرون بالاختيار.

* توصل علماء الجغرافيا إلى أن المناطق التي تتلقى ٢٠٠ كيلو كالوري للسنتيمتر المربع الواحد، أو أكثر، من الاشعاع العضوي، تشمل الصحراء الكبرى

ومصر وشبه الجزيرة العربية، بالإضافة إلى جنوب إيران وغرب باكستان وأقصى شمال الهند، وشمال المكسيك والأجزاء الجنوبية الغربية من الولايات المتحدة. وهذا يمكن من استنبات محصولين أو أكثر خلال السنة الواحدة. كما أنهم يؤكدون أن أنسب المناطق للحياة البشرية هي تلك التي تجمع بين الاشعاع العضوي العالي والموارد المعدنية. ولا شك أن هذا يعطي ميزة للعالم العربي على المدى شديد البعد.

غير أن تذليل الصعاب التي تواجه المستقبل القريب يقتضي نظرة جديدة إلى الأمور. ولا مناص من توحيد الصفوف، ومن التخلي عن قصر النظر الذي أدى إلى صم الآذان حتى من الدعوات المتواضعة للعمل المشترك. إن الوحدة العربية ليست مجرد حلم جميل أو كابوس ثقيل، إنما هي المخرج الوحيد من المآزق العديدة التي تترقب خطواتنا المقبلة.

النفط العربي والمتغيرات

د. فاضل الجلبي

أطلقت التطورات الثورية في المجال النفطي خلال السبعينات ـ ولا سيما تلك التي أعقبت الحظر النفطي العربي في شهر أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٧٣ ـ أحداثاً تاريخية غيّرت هيكل الطلب على النفط وعلاقاته بالنمو الاقتصادي مما أدى بدوره إلى انخفاض كبير في الطلب العالمي على النفط.

واتخذت الدول المتقدمة والمستهلكة للنفط عدداً من الاجراءات لمواجهة نشاطات أوبك، وذلك كرد فعل «لثورة الأوبك» التي عبرت عن نفسها في مظاهر كثيرة من بينها الزيادة الكبير في الأسعار وتحرير النفط العربي من سيطرة الشركات الدولية. وكان هدف الدول المستهلكة للنفط هو الحد من اعتمادها على نفط الأوبك ـ ولا سيما النفط العربي. وجاء تأسيس وكالة الطاقة الدولية خطوة أساسية للتوصل إلى تلك الأهداف الاستراتيجية، ومن ثم فقد نجحوا في قلب النمط التاريخي لصناعة النفط الدولية من نمط توسعي في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية إلى نمط تقلصي، حيث انخفض الطلب العالمي على النفط بشكل كبير، ونجحت الدول الصناعية في التوصل إلى نجاح عظيم في مجال ترشيد استهلاك الطاقة وتحقيق الاستفادة الأكمل من الوقود.

وأدى التغير الهيكلي في الطلب العالمي على النفط إلى انخفاض معدل استهلاك الطاقة بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي، وذلك على العكس مما كان عليه الحال قبل ثورة النفط، حيث كان تحقيق نسبة مئوية من النمو الاقتصادي يتطلب زيادة في استهلاك الطاقة بنسبة مئوية أكبر، بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي كان أقل من معدل الزيادة في استهلاك الطاقة، وانعكست زيادة الكفاءة في استعمال الوقود في

انخفاض كمية الطاقة المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج القومي، ومع ذلك فإن الزيادة في كفاءة استخدام الطاقة واستعمال الوقود تحققا في المجالات التي يتم فيها استخدام النفط بأكثر مما تحققت بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى.

وجاء تطور تاريخي آخر لكي يساعد في زيادة معدل التناقص الهيكلي في الطلب العالمي على النفط. فبعد أن وصل اقتصاد الدول الصناعية إلى درجة عالية من الرفاهية، بدأت أنشطة التراكم الاقتصادي تتحول نحو قطاعات يقل فيها استخدام الطاقة بشكل محدود مثل الخدمات وصناعات التكنولوجيا المتقدمة. وتقلص نصيب الصناعات الثقيلة من الناتج القومي الإجمالي في الدول المتقدمة. ويتناقض ذلك تماماً مع ما كان عليه الحال في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، حيث كان تراكم الاستثمار المالي يتجه أساساً نحو الصناعات التي تستعمل الطاقة بكثافة مثل صناعة الصلب والبتروكيماويات.

ونتيجة لذلك؛ إنفصمت العلاقة بين معدل استهلاك الطاقة ومعدل النمو الاقتصادي على العكس من النمط السابق، حيث كانت الزيادة في استهلاك الطاقة تتوافق مع النمو الاقتصادي. وكان ذلك يعني أن النمو في الناتج القومي الإجمالي بالدول الصناعية مستقبلاً لن تترتب عليه زيادة ملموسة في استهلاك الطاقة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن التطورات النفطية في السبعينات أدت إلى إحلال مصادر الطاقة الأخرى محل النفط ـ بدرجة كبيرة ـ ولا سيما الفحم والطاقة النووية، حيث طرأت زيادة كبيرة في استهلاك الطاقة الناتجة منهما بعد عام ١٩٧٩، (فقد تم استبدال ما يعادل ٢,٧ مليون برميل فقط بطاقة أخرى ناتجة من الفحم أو الذرة منذ ذلك التاريخ). وأدت الزيادة في الأسعار خلال السبعينات إلى قلب التوازن في التكلفة النسبية للنفط مقابل الفحم والطاقة النووية، حيث أصبح النفط أكثر تكلفة، وأصبح ذلك يعني أن مستقبل النمو في استهلاك الطاقة، سوف يتحقق اعتماداً على مصادر الطاقة الأخرى وليس اعتماداً على النفط. ومن ثم انخفض نصيب النفط من إجمالي إمدادات الطاقة العالمية ـ باستثناء مجموعة الدول الاشتراكية ـ من ٥٥ ٪ إلى ٤٥ ٪ منذ عام ١٩٧٣، ونتيجة لذلك انخفض استهلاك النفط العالمي خارج مجموعة الدول الاشتراكية من ٥٢ مليون برميل/ يومياً عام ١٩٧٧ إلى ٤٥,٥ مليون برميل/ يومياً حالياً.

وكانت الضحية الوحيدة لهذا الانخفاض الهيكلي في الطلب على النفط هي نفط

أوبك، ولا سيما نفط الدول العربية الأعضاء في المنظمة. فقد أدت الزيادة في الأسعار خلال السبعينات إلى زيادة كبيرة في الاستثمار في استكشاف النفط خارج أوبك، لدرجة أنه منذ عام ١٩٧٣ تم إنتاج نحو سبعة ملايين برميل جديدة يومياً من بحر الشمال والمكسيك وماليزيا وغيرها. وبدأ المشترون يفضلون النفط المنتج من خارج الأوبك ـ على أساس أنه يباع بشكل مستمر بأسعار تقل عن أسعار أوبك، وإلى جانب ميزة السعر، فإن هناك عوامل أخرى ذات طبيعة سياسية لعبت دوراً في الوفاء بالاحتياجات الاستراتيجية للمشترين، وأدت إلى انخفاض كبير في نصيب أوبك من عرض النفط العالمي. فبعد أن كان نصيب أوبك من عرض النفط العالمي عام ١٩٧٣ يبلغ ٦٦ ٪ انخفض في عام ١٩٨٤ إلى ٤٤ ٪، وكان الضحية الأساسية هو النفط العربي ولا سيما نفط الخليج ـ بدرجة أكبر من نفط أوبك بوجه عام، فبينما ينتج غير الأعضاء في أوبك كمية تعادل طاقتهم الكاملة، فإن أعضاء أوبك من غير العرب ينتجون بنحو ثلثي طاقتهم، وينتج العرب بنحو ثلث طاقتهم فقط.

أدت هذه التطورات إلى إيجاد حالة من وفرة العرض في السوق، ونتج عنها ضغط كبير لتخفيض الأسعار. فاضطرت أوبك إلى تخفيض إنتاجها ـ بدرجة كبيرة ـ دفاعاً عن هيكل الأسعار، فقل إنتاجها من ٣١ مليون برميل/ يومياً في عام ١٩٧٩ إلى نحو ١٦ مليون برميل/ يومياً في الفترة الحالية. وبالإضافة إلى ذلك فإن أوبك اضطرت إلى اتباع برمجة الإنتاج عن طريق حد أعلى للإنتاج الاجمالي ثم توزيعه في صورة حصص على الدول الأعضاء. وكان ذلك يعني أن العائدات المالية لأوبك قد انخفضت كثيراً. فبعد أن كانت تبلغ ٢٨٠ بليون دولار أمريكي عام ١٩٨١، تدهورت إلى ١٥٦ بليوناً في عام ١٩٨٤. وهنا أيضاً فقد عانت الدول العربية من انخفاض عائدات النفط بأكثر مما عانت غيرها، فقد انخفضت العائدات المالية للنفط العربي من ٢٠٤ بليون دولار أمريكي إلى ١٠٢ بليون في نفس الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٤)، ومن ثم انخفض نصيب النفط العربي في إطار إنتاج أوبك من ٧٣ ٪ إلى ٦٥ ٪.

ونتيجة للموقف الحالي من زيادة العرض وضعف هيكل الأسعار، فإن الاتجاه إلى العائدات المالية للنفط في العالم العربي، سوف يستمر لسنوات ـ على الأقل حتى نهاية الثمانينات. وليس من المتوقع أن يزيد الطلب على النفط بشكل ملحوظ ـ نتيجة للتغيرات الهيكلية التي سبقت الإشارة إليها، وكذلك نتيجة لحقيقة أن زيادة معدل

النشاط الاقتصادي لن يصل إلى معدلات عالية. وفي نفس الوقت، فإن هناك استثمارات كبيرة تمت في السبعينات لزيادة طاقة الإنتاج خارج أوبك ـ على الرغم من انخفاض معدل النمو عما كان عليه الحال من قبل. ومن ناحية أخرى فإنه ما دام الفحم والطاقة النووية يتمتعان بميزة سعرية بالمقارنة بالنفط، فإن عوامل النمو في استهلاك الطاقة سوف تركز على المصادر الأخرى غير النفط، وقد يؤدي ذلك إلى تجمد الطلب على نفط أوبك ـ وهو أمر يستمر حتى ما بعد التسعينات.

ومع ذلك فإن الموقف قد يتغير، ليس من ناحية العرض وإنما من ناحية الطلب، بحيث يصبح النفط العربي مرة أخرى خلال التسعينات محور الاهتمام في التوازن العالمي للطاقة، فهناك حالة كبيرة من عدم التوازن بين الأقطار المنتجة الأعضاء وغير الأعضاء في أوبك بالنسبة إلى معدلات الإنتاج وعلاقتها بعمر الاحتياطي، فالدول المنتجة غير الأعضاء في أوبك ـ بما فيها دول المجموعة الاشتراكية ـ تنتج حالياً نحو ثلثي إنتاج النفط العالمي، بينما لا يزيد الاحتياطي المؤكد لدى تلك الدول عن ثلث الاحتياطي العالمي. في حين أن أقطار أوبك ـ على العكس من ذلك ـ لديها ثلثا الاحتياطي العالمي المؤكد، ولا تنتج أكثر من ثلث الإنتاج العالمي الاجمالي. ويعني هذا أن معدل النضوب في الأقطار المنتجة للنفط من غير أعضاء أوبك مرتفع للغاية وسوف يؤدي إلى تقصير عمر الاحتياطي لديهم.

ومن ثم فإن نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج في الدول غير الأعضاء في أوبك ـ خارج المجموعة الاشتراكية ـ قد انخفضت من ٢٢ عاماً بمعدلات إنتاج ١٩٧٣ إلى ١٦ ـ ١٧ عاماً بمعدلات الإنتاج الحالية، وذلك على الرغم من تحقيق احتياطيات إضافية خلال السنوات العشر الماضية. وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض معدل الإنتاج في أقطار أوبك أدى إلى زيادة عمر احتياطياتهم الهائلة من ٣٧ عاماً طبقاً لمعدلات إنتاج ١٩٧٣ إلى ٨٥ عاماً طبقاً لمعدلات الإنتاج الحالية. وفي إطار أوبك نفسها يظهر تفاوت كبير بين الأقطار العربية والأقطار غير العربية، ففيما عدا إيران لا تتمتع احتياطيات دول أوبك غير العربية بعمر طويل نتيجة لزيادة معدل النضوب بالمقارنة بنفس المعدل في الدول العربية الأعضاء، حيث ازدادت نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج في الدول العربية من ٤٧ عاماً عام ١٩٧٣ إلى ١١٣ عاماً عام ١٩٨٤، بينما كانت الزيادة في تلك النسبة في الدول الأعضاء غير العربية من ٢٣ عاماً إلى ٤١ عاماً في نفس الفترة.

ومن ثم فإنه إذا استمر الموقف الحالي ـ وهناك كثير من الأسباب التي تدعو إلى ذلك ـ فإن نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج في العالم خارج أوبك ـ بما فيه مجموعة الدول الاشتراكية ـ سوف تقل إلى ٦ ـ ٧ سنوات في عام ١٩٩٥، حتى إذا ـ افترضنا أنه لن تكون هناك زيادة في الطلب على إنتاجهم من النفط، وإذا افترضنا حدوث زيادة في الطلب العالمي على النفط بنسبة ١ ٪ فإن نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج في تلك الدول سوف تنخفض إلى خمس سنوات ونصف فقط. وفي ضوء هذه النسبة المنخفضة فإن الدول المنتجة غير الأعضاء في أوبك سوف تواجه مشكلات صعبة في التوصل إلى احتياطيات جديدة بسبب المخاطر وارتفاع التكلفة.

وإذا كانت الدول غير الأعضاء في أوبك تنظر إلى فترة عشر سنوات على أنها الفترة المعقولة فنياً؛ فإن الاحتياطيات المطلوب إضافتها خارج إطار أوبك حتى عام ١٩٩٥ يجب أن تكون في حدود ٤٥ بليون برميل ـ هذا إذا لم تحدث زيادة في الطلب على نفط تلك الدول. وإذا ما حدثت زيادة في إنتاج تلك الدول بنسبة ١ ٪ حتى عام ١٩٩٥. فإن كمية الاحتياطي المطلوب اكتشافه يجب أن تزيد إلى ٦٥ بليون برميل.

وقد ارتفعت تكلفة اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة خلال العشر سنوات الأخيرة. وإذا استثنينا منطقة الشرق الأوسط، فإن تكلفة اكتشاف برميل واحد جديد من النفط تبلغ ثمانية دولارات أمريكية في المتوسط مقابل ١,٠ من الدولار فقط تكلفة اكتشاف برميل جديد في منطقة الشرق الأوسط. وفي ضوء تزايد صعوبات اكتشاف النفط في المناطق الصعبة الأخرى، وكذلك التكلفة العالية لإضافة احتياطيات جديدة من مصادر ثانوية من الاحتياطي الموجود حالياً ـ فإن تكلفة اكتشاف برميل جديد من النفط خارج نطاق أوبك سوف ترتفع لأكثر من ذلك.

ويتناقض ذلك بحدة مع الموقف بالنسبة إلى النفط العربي، حيث أن الاحتياطيات كبيرة وتكلفة اكتشاف برميل جديد منخفضة للغاية، فنسبة الاحتياطي إلى الإنتاج حالياً في الكويت ـ على سبيل المثال ـ طبقاً لمعدل الإنتاج الحالي، يجعل الاحتياطي المؤكد كافياً للإنتاج لمدة ٢٤٠ عاماً، بينما لا يزيد ذلك المعدل في دولة مثل الولايات المتحدة عن ثمانية أعوام ونصف، وفي الاتحاد السوفييتي عن ١٤ عاماً.

ويعني ذلك أن تجارة النفط العالمية قد تستمر محدودة بسبب الركود في الطلب العالمي على النفط، ولكن الاعتماد على النفط العربي في منتصف التسعينات سوف

يكون أكثر، ونتيجة لذلك فإن القيمة الحقيقية للأسعار سوف ترتفع مع زيادة تكلفة اكتشاف برميل جديد من الاحتياطي خارج أوبك.

نتيجة للتحليل السابق يمكن التوصل إلى خلاصة أساسية هي أن العائدات المالية للنفط العربي قد تستمر في الانخفاض خلال السنوات الخمس القادمة نتيجة لضعف هيكل الأسعار والركود في الطلب على النفط أو تناقصه. ومع ذلك فقد تتغير الصورة في منتصف التسعينات، ولن يكون ذلك نتيجة لزيادة كبيرة في حجم الإنتاج العربي ولكن نتيجة لزيادة أسعار النفط (على أساس العائد المالي للبرميل). وقد يحدث هذا نتيجة لزيادة تكلفة اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة وانعكاس ذلك في صورة ارتفاع القيمة الحقيقية للأسعار. كما أن حقيقة أن النفط العربي سوف يظل مطلوباً لسد الاحتياجات العالمية من النفط، سوف تؤدي إلى تغيير هيكل عرض النفط العالمي نحو مزيد من الاعتماد على النفط العربي في المستقبل.

مصادر الطاقة غير التقليدية

د. باتنين وآخرون من أكاديمية العلوم بموسكو

إكتسبت مشكلة الامداد بالطاقة أخيراً أهمية خاصة سواء بالنسبة لاقتصاد العالم النامي بشكل عام أم، عملياً، بالنسبة للاقتصاديات الاقليمية كلها في أنحاء العالم. وهذا ناجم بالدرجة الأولى عن نمو استهلاك الطاقة ومحدودية الموارد المتوفرة من وقود الهيدروكربونات الأعلى درجة، أي النفط والغاز الطبيعي. ونتيجة لذلك (وبغض النظر عن الأسباب الاقتصادية المعروفة) حصل ارتفاع حاد في سعر هذا الوقود. والواقع أن الإنتاج الإجمالي للموارد الأولية للطاقة إزداد منذ بداية القرن العشرين حوالي عشرة أضعاف، ووصل إلى مستوى يوازي حوالي ١٠ مليارات طن من مثيله من الفحم في السنة، في حين أن الامداد بالموارد الأولية للطاقة قد يصبح خلال السنوات العشرين المقبلة أكبر بمرة ونصف المرة من مجموع كمية الطاقة المستهلكة خلال فترة تطور هندسة الكهرباء بطولها[1].

ويقود تحليل الوضع الراهن لنمو الطاقة إلى استنتاج واضح يقول بظهور سريع لثغرة بين الطلب المتزايد على الطاقة وإمكانات تلبية هذا الطلب، في وقت لا يتجاوز التسعينات من القرن الحالي إلا إذا أجريت تعديلات كبيرة جداً في البنية الشاملة لمركب الوقود ـ الطاقة، وإذا أدخلت إلى توازن الوقود ـ الطاقة مصادر طاقة أولية جديدة وتغير بموجب ذلك نموذج استهلاك الطاقة المستخرجة من المصادر التقليدية، وتغيرت أيضاً فاعلية إنتاج الطاقة وتحويلها والافادة منها.

ومع استنفاد مصادر الطاقة المتاحة حالياً (وأولها النفط والغاز)، يركز الإنسان اهتماماً متزايداً باستمرار على إمكانية ضم موارد جديدة للطاقة إلى توازن الوقود والطاقة. واستخدام الطاقة النووية مثال حي على ذلك. وهذا هو أيضاً الهدف الذي

يسعى إليه الباحثون والمهندسون الذين يكافحون لتسخير طاقة الاندماج النووي في توليد الكهرباء. وبالرغم من أن المشاكل الفيزيائية المتعلقة بهذا الموضوع تبدو محلولة إلى حد بعيد، فإن مما يعيق التطور الأبعد في هذا المجال هو الحجم الكبير المطلوب من الإنفاق المادي والمالي.

أما فيما يتعلق بمصادر الطاقة الجديدة التي أصبحت تقنياتها متقدمة بما فيه الكفاية حتى الآن، فإننا سنتطرق بالتفصيل إلى مشكلة استخراج النفط العالي اللزوجة، ومشكلة إنتاج الوقود التركيبي السائل من المعادن الصلبة القابلة للإشتعال، ومشكلة استخدام حرارة الأشعة الشمسية. ومصادر الطاقة هذه، التي تنتمي إلى المجموعة التي يشار إليها عادة بتسميتها مصادر الطاقة «غير التقليدية» أو «البديلة»، يمكنها ـ في رأينا ـ أن تقدم مساهمة قيمة إلى توازن الطاقة العالمي في نهاية هذا القرن.

ويحتل حل مشكلة استخراج النفط من الطبقات النفطية أهمية خاصة في مجال زيادة الموارد النفطية التي يمكن الحصول عليها. فالاحتياطيات المتوقعة من النفط والبيتومينات التي يصعب استخراجها تقرب في أنحاء العالم من ١٠^١٢ متر مكعب، ولا تبلغ حصة النفط المنتج أكثر من ٢,٠ بالمئة من هذه الاحتياطيات[٢].

في الخمسينات بدىء بتطوير مكثف لتعزيز استخراج النفط من الطبقات النفطية بالطريقة التي أصبحت تعرف بطريقة «الغمر» (Flooding). وفي هذه الطريقة يضخ الماء تحت ضغط كبير إلى باطن الأرض عبر آبار حقن لدفع النفط إلى الخروج من المستودع الحاوي للنفط، وعبر ثقب التشغيل، إلى سطح الأرض.

في المراحل الابتدائية، أثبتت طريقة الغمر كونها ذات فاعلية عالية، وأدت إلى زيادة ملموسة في مستوى إنتاج النفط. وكان بالإمكان زيادة استخراج النفط من الطبقات النفطية بنسبة تتراوح بين ١٠ ـ ٢٠ بالمئة و ٣٠ ـ ٤٠ بالمئة. أما فيما بعد، فقد أظهرت هذه الطريقة تراجعات جدية. ونظراً لأن للماء لزوجة تقل عن لزوجة النفط، فقد كان يمكنه أن يتسرب عبر الشقوق من بئر الحقن إلى بئر استخراج النفط، مما يجعل من الصعوبة بمكان، إن لم يكن مستحيلاً، استخراج النفط من المنطقة الواقعة بين البئرين. ويبدو هذا أكثر ما يكون صحة في حالات المكامن التي تحتوي على النفط عالي اللزوجة أو متوسطها.

لهذا، فقد تم اقتراح طرق أخرى جديدة لتعزيز استخراج النفط من الطبقة

النفطية، وتم تطوير هذه الطرق إلى حد ما. ومن بين هذه الطرق لا بد من ملاحظة الطرق التالية:

* **الطرق الحرارية (الحرارة الفيزيائية)، وهي تضم:**

أ ـ تأثير البخار.
ب ـ الإشعال في الموقع.
ج ـ حقن المياه الساخنة.
د ـ حقن الغاز المضغوط، بما في ذلك ثاني أكسيد الكربون وخلائط الماء والغاز.

* **الطرق الفيزيوكيميائية، وهي تضم:**

أ ـ حقن حامض الكبريت.
ب ـ الغمر المتعلق باستخدام المواد ذات الفاعلية السطحية (Susfactants).
ج ـ الغمر المتعلق باستخدام القلويات.
د ـ حقن المحاليل البوليميرية بما في ذلك محاليل الجزيئات الغروية (Micellar).

* **الطرق الميكروبيولوجية المختلفة:**

وتتميز الطرق الحرارية بأن تسخين نفط الطبقات النفطية يؤدي إلى خفض ملموس في لزوجة النفط، وزيادة في حجمه النوعي، وتقليل في توتره السطحي، مما يسهل عملية دفع النفط لإخراجه من مكمنه. وبإشراك الطريقة الحرارية بعمليات أخرى ترافقها، مثل تذويب ثاني أكسيد الكربون ومنتجات الاشتعال وعناصر أخرى في النفط، تثبت الطريقة الحرارية كونها فاعلة جداً، وخصوصاً في حالة النفط عالي اللزوجة.

ويعتبر الاقتصاديون استخدام الطرق الحرارية لتعزيز استخراج النفط مجدياً إقتصادياً؛ إذ لم تستخدم هذه الطرق أكثر من ٠,٣ طنٍ من الوقود لاستخراج طن واحد من النفط.

أما الطرق الفيزيوكيميائية لتعزيز استخراج النفط فتقوم على أساس قدرة عدد من المركبات الكيميائية على:

ـ خفض التوتر السطحي في سطحي تلامس النفط والماء والنفط والمادة الصلبة، (ولتحقيق هذا الغرض يستخدم عدد من المحاليل ذات الفاعلية السطحية ومحاليل الجزئيات الغروية).

ـ زيادة لزوجة العنصر الدافع لتقريب مواصفاته من الخواص الهيدروديناميـة للنفط، وبالتالي لزيادة فاعلية عملية دفع النفط إلى خارج المستودع (ولتحقيق هذا الغرض تستخدم محاليل البوليميرات المختلفة).

ـ وأخيراً، لدخول تفاعل تأكسد مرحلة السيولة للمركبات العضوية التي تؤدي إلى تشكل غازات وإطلاق للحرارة، وهو ما يسهل دفع النفط إلى خارج الصخور.

أما الطرق الميكربيولوجية المذكورة آنفاً لتعزيز استخراج النفط فهي ما زالت ـ في الحقيقة ـ في مرحلة تطويرها الأولية. وهذه الطرق تعتمد على قدرة بعض الأجسام الحية الدقيقة جداً، في ظل شروط معينة، على أن تنتج من النفط ثاني أكسيد الكربون والميتان، اللذين ينحلاّن في النفط مما يؤدي إلى انخفاض لُزُوجته وإلى تعزيز استخراجه من الطبقات النفطية.

وتستخدم الطرق الحرارية، وعلى رأسها طريقة البخار الساخن، بشكل مكثف هذه الأيام لتعزيز استخراج النفط من الطبقات النفطية في بلدان مختلفة، بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وكندا وبلدان أخرى. وفي الوقت الراهن، يصل ما يستخرج عالمياً من النفط كل يوم، بفضل اللجوء إلى طرق البخار الساخن، إلى حوالي ٧٠ ألف طن[٣]. وفي هذه العملية يكون معدل استهلاك البخار هو ٣ ـ ٥ أطنان لكل طن من النفط المستخرج. وجعل عملية استخدام البخار الساخن للتأثير على الطبقة النفطية عملية تجارية يستدعي تطوير مولدات للبخار اقتصادية صغيرة الحجم إلى حد معقول. وصغر الحجم مطلوب لكي يمكن نقل مولد البخار من موقع إلى آخر مع نفاد المكامن واحداً بعد الآخر.

وتصنع مولدات البخار لتعزيز استخراج النفط في عدد من البلدان (الولايات المتحدة واليابان والاتحاد السوفياتي.. الخ). وبشكل خاص، فإن مولدات البخار ذات القدرات المختلفة لمثل هذه الأعمال يجري تطويرها في «معهد الحرارات العليا» في أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي. ويتميز هذا العمل باستخدام حلول بنيوية تقليدية وغير تقليدية لتجهيزات مولد البخار. وفي الحالة الثانية، أي حالة الحلول غير

التقليدية، أدى تطبيق آخر الانجازات العلمية في حقل فيزياء الحرارة إلى تطوير تصميم مولد للبخار (يسمى مولد البخار الأسطواني اللولبي في خط مستقيم)، مواصفاته من ناحية الوزن أفضل بحوالي عشر مرات من مواصفات مولدات البخار التقليدية، أي أنه أخف بعشر مرات وزناً في حين أن له قدرة توليد للبخار مماثلة[٤].

إن نقل البخار عبر خط للأنابيب من سطح الأرض إلى قعر الحفرة يترافق بضياع لا بد منه للحرارة، مما يؤثر على الفاعلية الاقتصادية للطريقة. ولخفض هذا الضياع في الحرارة يجب استعمال أنابيب خاصة عازلة للحرارة. وعلى العموم، فإن هذه الأنابيب لا تلغي ضياع الحرارة كلياً، من ناحية، وكلفتها عالية نسبياً من ناحية أخرى (حوالي ٢٠٠ دولار للمتر). ولتجاوز هذه الصعوبات، اقترح في الولايات المتحدة وفي الاتحاد السوفياتي استخدام مولد بخار خاص ينزل ليوضع في أسفل الحفرة مباشرة عند الطبقة الحاوية للنفط؛ بحيث يذهب البخار المولد مباشرة إلى ملامسة الطبقة النفطية. وبهذه الطريقة يكون ضياع الحرارة بانتقال البخار في الحفرة قد ألغي تماماً.

ويجري إيصال ماء التغذية والوقود (الغاز الطبيعي أو النفط) والمؤكسِد (الهواء عادة) إلى مولد البخار عبر شبكة خاصة من الأنابيب. وفي هذه العملية، إما أن يتم سحب منتجات الاشتعال إلى سطح الأرض بواسطة شبكة الأنابيب نفسها (في ما يسمى بمولد بخار أسفل الحفرة)، أو أنها تخلط بالماء وتعطى للطبقة النفطية بشكل خليط من البخار والغاز (في ما يسمى بمولد البخار ـ الغاز أسفل الحفرة).

ويلاحظ أن زيادة نسبتها ١٠ ـ ١٥ بالمئة في استخراج النفط بحلول عام ٢٠٠٠ تبدو ممكنة إذا ما بذلت الجهود اللازمة لذلك منذ الآن. مع العلم أن زيادة في استخراج النفط نسبتها ١ بالمئة تعني إنتاجاً مضافاً يصل إلى ٦ مليارات طن من النفط، أي ضعف الإنتاج السنوي العالمي الراهن من النفط[٥].

وتكاد كل دراسات التوقعات للنمو العالمي للطاقة تشير إلى الحاجة إلى استبدال جزئي للنفط الطبيعي بالنفط التركيبي المستخرج من الفحم، وخصوصاً بالنسبة لوقود المحركات. ويبدو أنه يمكن للمرء أن يتوقع أن لا يحل العام ٢٠٠٠ إلا ويكون الإنتاج العالمي من النفط التركيبي السائل المستخرج من الفحم، وكذلك المستخرج من السجّيل، قد وصل مستوى عشرات ملايين الأطنان. وحتى عام ٢٠٢٠ يمكن أن

يكون هذا الإنتاج قد تضاعف عشرات المرات. وبالرغم من الخبرة الملموسة التي راكمتها ألمانيا في مجال إنتاج النفط التركيبي المستخرج من الفحم، حيث وصل مستوى الإنتاج إلى ٥ ملايين طن في السنة خلال بعض سنوات الحرب العالمية الثانية، فإن صناعة الوقود التركيبي السائل على نطاق واسع نسبياً لا توجد إلا في دولة جنوب أفريقيا. وعلى العموم، فإن لهذه الخبرة أهمية كبيرة حتى بوجود صناعة منتجة للنفط التركيبي السائل، وهناك حاجة ماسة إلى أفكار جديدة؛ لأنها ستؤدي إلى تحسين التقنيات المتقدمة. ولهذا، فإن أعمال البحث والتطوير قائمة في عدد من البلدان، مثل الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية والاتحاد السوفياتي وجمهورية ألمانيا الديموقراطية وبولندة، وهي تهدف إلى الاختيار بين عدد كبير من الأطر التقنية المحتملة وتعديلاتها لتحديد الإطار الذي تمكن التوصية به وجعله تجارياً. ولهذا الغرض يجري بناء مرافق تجريبية نموذجية تتراوح قدراتها بين تصنيع أجزاء الطن وتصنيع عدة أطنان من الفحم في الساعة.

ومعروف بشكل عام أن من الممكن إنتاج النفط التركيبي السائل بالطرق التالية:

تكمن إحدى الطرق في تحويل كتلة الفحم العضوية إلى غاز، وذلك باستخدام عامل أو آخر من عوامل التحويل إلى غاز (كالأكسجين والبخار وثاني أكسيد الكربون). وعملية التحول إلى غاز هذه إنما تحصل عادة في حرارات مرتفعة هي في حدود ١٠٠٠ درجة مئوية وما فوق، حيث تتحلل مجموعة المركبات العضوية التي تشكل أساس الفحم، وتصبح المنتجات النهائية مؤلفة بشكل رئيسي من أول أكسيد الكربون (غاز الفحم) CO والهيدروجين H_2. وبشكل خليط الـ CO والـ H_2 الناتج، وبنسبة معينة في الاختلاط (وهو ما يسمى بغاز التركيب)، القاعدة للانطلاق إلى الخطوة التالية لتركيب هيدروكربونات أكثر تعقيداً، وهي عملية حفز موجه. ويمكن للمرء، باختياره للتشكيل المناسب من غاز التركيب الابتدائي والحافز، أن يحصل على خلائط من اليارافينات والأوليفينات التي تعطي وقود محركات من درجة أو أخرى. وعملية الإنتاج الأكثر تقدماً هي «تركيب فيشر ـ تروبتش».

وتعتمد طريقة أخرى لإنتاج الوقود التركيبي السائل من الفحم على اللجوء إلى توليد الهيدروجين، أي على إشباع الفحم بالهيدروجين. وفي تركيب الهيدروكربونات التي هي الأساس في وقود المحركات السائل يجب أن تكون هنالك نسبة معينة ومحددة

من الفحم والهيدروجين تقارب المثيل لصيغة CH_2،أي أنها يجب أن تحتوي على ١٤ ـ ١٥ بالمئة من الهيدروجين حجماً. وتصل نسبة المحتوى الهيدروجيني في الكتلة العضوية للفحم الأسمر إلى ٣ ـ ٥ بالمئة، وهو ما يعني ـ كما يتضح مما سلف ـ أن هذا المحتوى لا يكفي لتحويل كل كتلة الفحم العضوية إلى هيدروكربونات سائلة. وتجري عملية إشباع الفحم بالهيدروجين من خلال إطلاق الهيدروجين في درجة حرارة تتراوح بين ٤٠٠ ـ ٥٠٠ درجة مئوية، وبضغط للهيدروجين يصل إلى بضع مئات من وحدات الضغط الجوي. ولإتمام هذه العملية يخلط الفحم المطحون مسبقاً بشيء من الهيدروكربون السائل ليتحول إلى عجينة يجري إدخالها مع عامل حفز إلى مفاعل مزود بالهيدروجين. وهذه العملية لا تشمل تفكيكاً كاملاً للقاعدة العضوية للفحم بل إعادة بناء لها، وخلال ذلك، وبالإضافة إلى زيادة المحتوى الهيدروجيني، تتحول كتلة الفحم العضوية إلى خليط من الهيدروكربونات السائلة التي قد يكون تركيبها قريباً من تركيب النفط الخام.

أثناء مناقشة إنتاج الوقود التركيبي السائل من الفحم لا بد من ملاحظة التحلل الحراري. والتحلل الحراري هو تسخين الفحم إلى حرارة ٣٠٠ ـ ٦٠٠ درجة مئوية (وأحياناً أكثر) في محيط محايد مما يؤدي إلى إنتاج الفحم لقطران سائل وفحم مكربن صلب وغاز قابل للاشتعال وماء. وبالتالي، فإن هذه العملية ليست موجهة باتجاه التحويل الكامل لكتلة الفحم العضوية إلى وقود تركيبي سائل. وباستخدام عملية التحلل الحراري العالي السرعة التي جرى تطويرها في الاتحاد السوفياتي يمكن رفع نسبة القطران المنتج إلى ١٥ بالمئة من كتلة الفحم الأولية. ولإنتاج وقود المحركات يجب إخضاع القطران لمعالجة ملائمة. ويمكن لعملية التحلل الحراري العالي السرعة أن تشكل القاعدة لعملية التقنية المتكاملة للطاقة التي تعطي الفحم المكربن والوقود المولد للكهرباء والوقود التركيبي السائل. والوضع الراهن لتطور العمليات الرئيسية المدرجة أعلاه لإنتاج الوقود التركيبي السائل من الفحم وعدد تعديلات هذه العمليات وصل حداً لا يمكن معه إعطاء الأفضلية لعملية على أخرى. ويبدو من الضروري وضع استراتيجية يجري بموجبها تطوير كل واحدة من التقنيات المذكورة سابقاً لتصل إلى المراحل التجريبية النموذجية. وفقط على أساس المقارنة الدقيقة للمظاهر التقنية والاقتصادية والعملاتية لهذه المرافق المطورة، يصبح المرء في وضع يمكنه من إجراء الخيار الجدي بالنسبة لنوع المنشأة اللازمة والملائمة لإنتاج الوقود التركيبي السائل على نطاق واسع. وحل مشكلة إطلاق منتج تجاري من الوقود التركيبي

السائل، المستخرج أساساً من الفحم، هو أحد الأهداف الرئيسية لتطوير الطاقة.

خلال السنوات الأخيرة، جرت وتجري في معهد الحرارات العليا في أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي أبحاث رئيسية لإنتاج الوقود التركيبي السائل من الفحم. وهناك دراسات تجري حول عمليات تحويل الفحم إلى غاز وعمليات التحلل الحراري وعمليات الاشباع بالهيدروجين. وتجري دراسة عمليات تحويل الفحم إلى غاز سواء في المختبرات أم في المرافق التجريبية والنموذجية. وإلى جانب التحريات التجريبية في مجال العمليات الحرارية ـ الكيميائية للمعالجة الأولية للفحم. فإن هناك دراسات متطورة للنماذج الرياضية، ولإجراءات دراسات الإمكانية، ولتحسين إطارات العمل.

وهناك دراسات تجري في الهدرجة المباشرة للفحم. وهناك دراسات ما زالت مستمرة بعد أن تم تطوير عملية الهدرجة الجزئية المتعلقة بتسييل معظم الجزء المتفاعل من الكتلة العضوية للفحم وتحويل البقية إلى غاز لإنتاج الهيدروجين. ويتم إجراء التجارب في مراحل وفي مرافق صغيرة للتدفق المستمر، بضغوط وحرارات مختلفة للهيدروجين باستخدام سوائل محايدة أو مفرزات للهيدروجين كالعوامل المشكلة للعجينة.

ويدرس التحلل الحراري للفحم في مرافق مختبرية مزودة بأنظمة تسخين مختلفة. وهناك تحريات تجري حول تأثير درجة الحرارة والضغط ومعدل التسخين وتركيب الغاز على الناتج وعلى تركيب منتجات التحلل الحراري.

غالباً ما ينظر اليوم إلى طاقة الاشعاع الشمسي كمصدر طاقة واعد قابل للتجدد، وبالدرجة الأولى من أجل الامداد بالحرارة (التدفئة والمياه الساخنة)، وفي المدى الأطول من أجل توليد الكهرباء، وخصوصاً في مرافق الاحتواء الذاتي. وهناك إمكانيات أخرى لاستخدام الطاقة الشمسية، وخصوصاً في وحدات تكييف الهواء والتبريد.. الخ. وعلى سبيل المثال، ففي المناطق ذات الوارد السنوي من الاشعاع الشمسي البالغ ١٢٠٠ كيلو واط ساعي/ متر مربع يمكن للطاقة الشمسية أن تغطي ٢٥ بالمئة من احتياجات التدفئة و ٥٠ بالمئة من متطلبات المياه الساخنة[٦] (بالنسبة لخط العرض المار بهنغاريا وبعض مناطق الاتحاد السوفياتي). وفي خط العرض الذي يمر بالبلاد العربية يبلغ معدل الوارد السنوي من الطاقة الشمسية حوالى ٢٢٠٠

كيلو واط ساعي/متر مربع[٧] ، وقد يثبت كون أهمية هذا المصدر في توازن الطاقة في هذه المنطقة أكبر بكثير.

وبالحديث عن الاستفادة من الحرارة الشمسية لا بد من ملاحظة الظرفين التاليين: الكثافة المنخفضة للإشعاع الشمسي تستدعي استخدام سطوح واسعة لامتصاص الحرارة، وحاجة المستهلك إلى الحصول على حرارة عالية نسبياً من وسيط تحويل الحرارة تجعل النظام أكثر تعقيداً. وهذان الظرفان يؤديان معاً إلى ارتفاع ملحوظ في ثمن الأنظمة. وبقدر ما أنّ عامل ارتفاع كلفة رأس المال من إجمالي الانفاق هو ما يؤثر على مستقبل الإفادة من أنظمة الحرارة الشمسية، فإنه يجب تركيز الاهتمام على تطوير أفضل لجامعات الأشعة الشمسية وعلى تطوير ترتيب أساسي جيد التنظيم للمرفق. وفي حالة جامع الأشعة الشمسية، وإلى جانب التوجه إلى خفض كبير في كلفة التكنولوجيا الصناعية، يحتل أهمية خاصة كل من زيادة الفاعلية، وتطوير الانتقائية المرغوبة لسطوح امتصاص الاشعاع الشمسي، وتحسين نوعية العزل الحراري.. وهكذا. وتقام حالياً في الاتحاد السوفياتي (في القرم) منشأة تجريبية نموذجية لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بقوة ٣ ـ ٥ ميغاواط. ويقوم معهد الحرارات العليا في أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي حالياً بإنشاء محطة ميدانية رئيسية لاختبار مرافق استخدام الحرارة الشمسية في داغستان (على بحر قزوين).

وتشير دراسات الجدوى إلى أن استخدام الحرارة الشمسية للإمداد بالمياه الساخنة وللتدفئة يكون أكثر فاعلية كلما ازدادت كثافة الاشعاع الشمسي، وكلما انخفضت كلفة المنشأة الشمسية المناسبة، وكلما ارتفعت كلفة الوقود الذي نستعيض عنه بالطاقة الشمسية. وعلى سبيل المثال، ففي خط عرض يتراوح بين ٤٥ و٤٨ تكون المنشأة الشمسية من أجل المياه الساخنة والتدفئة لبيت لعائلة مفردة تنافسية من الناحية التجارية، بالمقارنة مع منشأة مماثلة تعمل باشتعال الغاز، إذا كانت كلفتها لا تتجاوز ٧٠ ـ ٨٠ روبلاً للمتر المربع من جامع الأشعة الشمسية. وتصبح هذه المنشأة نفسها أكثر اقتصادية في المناطق الأكثر انحداراً نحو الجنوب.

وكما يظهر من هذا المثال السابق، فإن استخدام مصادر الطاقة البديلة يمكن أن يقدم مساهمة ذات أهمية في توازن الوقود والطاقة في بلدان وأقاليم مختلفة وسوف يساعد على خفض استهلاك وقود الهيدروكربونات التقليدي.

المراجع

1 - A.E. Scheindlin, *Some Problems of Energy Development,* Preprint No. 8-088, Institute of High Temperatures of the U.S.S.R. Academy of Sciences, Moscow, 1982 (in Russian).

2 - A.R. Garushev et al., *Development of Heavy Oil and Bitume Deposits,* an information review, series on Oil Mining Practice, VNIIOENG, Moscow, 1983, No. 4(53) (in Russian).

3 - N.L. Rakovskii et al., *Oil Field Development Using Hot-Steam Enhancement Method,* an information review, series on Oil Mining Practice, VNIIOENG, Moscow, 1983, No. 21 (70)) (in Russian).

4 - M.A. Styrikovich, E.E. Shpilrain, K.A. Yakimovich et al., *Small-Size Cylindrical Straight-Through Steam Generators for Enhancing Oil Recovery from the Beds,* Preprint No.3-141, Institute of High Temperatures of the U.S.S.R. Academy of Sciences. Moscow, 1984 (in Russian).

5 - *Revue de l'Institut Français du Petrole,* No. 3, 1981, pp. 262-264.

6 - E.E. Shpilrain et al., *The Development of Systems Utilizing Nonconventional Sources of Energy and Prospects for Their Utilization in the U.S.S.R. and Other Socialist Countries,* Institute of High Temperatures of the U.S.S.R. Academy of Sciences, presentation to the International Symposium on the Importance of New and Renewable Sources of Energy in Solving Global Energy Problems, Moscow, April 20-24, 1981.

7 - M.Muntasser, Ballut, *Transition from Fossil Fuels to New Alternative Sources of Energy in Libya,* 12th Congress of the World Energy Conference, New Delhi, September, 18-23, 1983, No. 2.1-14.

عوائد النفط في إطار المتغيرات

د. توماس ستوفر

إن عنوان هذه الندوة: «عرب بلا نفط» هو عنوان مميز ومفيد، لأنه كما أعتقد يسمح باستعراض إحدى مشاكل النفط المتنوعة. ولكن المسألة في رأيي ليست «عرب بلا نفط» بل هي «عرب بلا سيولة». وقد تكون أزمة السيولة مؤلمة مثلها في ذلك مثل الإفلاس إلا أنها مختلفة عنه. والنقطة الرئيسية التي أريد توضيحها في هذا العرض، في رأيي ولأسباب سنعود إلى مناقشتها لاحقاً، هي أن المسألة هي حالة إنتقالية في مرحلة انخفاض العوائد النفطية وهبوط أسعار النفط إلى مرحلة ارتفاع الأسعار والإنتاج في أواخر الثمانينات أو أوائل التسعينات. إن أزمة السيولة مشكلة حقيقية ولكن ينبغي علينا أن نحافظ عليها في داخل إطارها العربي.

إما ما أريد مناقشته الآن هو احتمالات ارتفاع معدلات الطلب على النفط العربي وزيادة أسعاره. ولا شك أن هذين العنصرين لا ينفصلان عن بعضهما البعض لسوء الحظ. وفي الحقيقة انهما مرتبطان بحيث أن أحدهما يؤثر بالآخر سلبياً في ظل ظروف معينة، وإيجابياً في ظل ظروف أخرى. وأرجو أن تسمحوا لي أن أعرض أمامكم بعض الافتراضات التي سأحاول أن أبين أنها افتراضات حقيقية.

أولاً، أعتقد أن معدلات الطلب على النفط العربي ستواصل انخفاضها خلال الأعوام القليلة المقبلة قبل أن تعود إلى الارتفاع.

ثانياً، من الممكن أن تواصل الأسعار منحاها الهابط في السنوات القليلة المقبلة أيضاً.

وثالثاً، إن هذا يشكل ميزاناً دقيقاً لا نظير له في أسواق النفط حيث لا توجد

قرينة واضحة له، في النظرية أو التاريخ الاقتصادي. فمن ناحية إذا ما هبطت معدلات الطلب العالمي على النفط الخام بنسبة ٢ ٪ فإن ذلك يهدد بانهيار منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك)، لأن هذه النسبة تعادل مليوني برميل يومياً مما يؤدي إلى خفض إنتاج أوبك الاجمالي إلى ١٣ مليون ب/ي، وهذا أمر صعب للغاية. مقابل ذلك، إذا ما حقق الطلب زيادة بنسبة ٢ ٪، أي مليون ب/ي، فإن ذلك سيرفع إنتاج أوبك الاجمالي إلى ١٨ مليون ب/ي، وهذا سقف إنتاج مقبول من الناحية السياسية.

والنقطة الأولى هنا هي أن معظم العناصر التي ستؤثر بنتائج هذا التوازن المتقلب ليست خاضعة على الإطلاق لسيطرة أية حكومة عربية، أو أي من حكومات دول الأوبك، أو أية حكومة أخرى. وهذه العناصر هي في الحقيقة خارجية المنشأ؛ لقد أصبحت الدول المنتجة للنفط الخام، وخاصة الدول العربية منها، رهائن بكل معنى الكلمة لما حققته هذه الحكومات من نجاح. وقد يكون فهم هذه الحكومات إزاء العوائد النفطية والتوقعات الناتجة عن هذه العوائد هو أهم عنصر وراء حدوث الاضطراب في هيكل أسعار النفط. وربما نجاح الأمس هو سبب المشكلة الراهنة.

هناك عوامل ثلاثة تكمن وراء هذه المشكلة، إثنان منها محليان والثالث عالمي:

١ ـ فقدان المرونة الإنتاجية،

أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة النفقات التي قامت بدورها بإثارة نهم الجمهور لمقادير أكبر من الإنفاق. وهكذا وجدت الحكومات نفسها حبيسة في مواقع تضطر عندها إلى ضخ المزيد من النفط كي ترضي الحاجيات الاقتصادية الجديدة.

٢ ـ فقدان أسواق النفط،

ترك ارتفاع أسعار النفط أيضاً أثره على أسواق الطاقة العالمية، مما أدى إلى انخفاض معدل الطلب العالمي على نفط أوبك بمعدل النصف.

٣ ـ الاعتماد المتزايد على النفط،

مع ارتفاع العوائد والنفقات، تزايد اعتماد الدول المصدرة للنفط وكذلك الدول المرتبطة معها اقتصادياً ـ مثل اليمن الشمالي والأردن ـ على العوائد، لأن التضخم الناتج عن الإنفاق النفطي ألحقَ ضرراً كبيراً بتنافسية قطاعات الإنتاج المحلية، وخاصة القطاع الزراعي. وقد أدى الاعتماد الحاد لهذه الدول على النفط إلى خلق حالة من الدورة السريعة لحركة السوق لا علاقة لها مع قابلية الانهيار السياسي

الاقتصادي في الداخل. والاتكال على النفط يضعف قدرة المنتجين على التفاوض ويفسح المجال أمام الهبوط الشديد للأسعار، وذلك على عكس حالة وجود فائض نقدي يساهم في دفع الأسعار صعوداً مثلما حدث في السبعينات.

دعونا الآن نعاين هيكل الأسعار. ولكن ينبغي أن نستغني أولاً عن فكرة أن هناك وضعاً مانثوسياً بالنسبة للنفط العربي.

غالباً ما نقرأ في الصحف أن النفط العربي سينضب خلال الـ ٢٠٠ سنة المقبلة ولكن فإن كل من يعتقد أن الحكومات تخطط لهذه المدة الطويلة فلا بد أنه يعاني من خيال ما. إن آفاق التخطيط بالنسبة لمعظم الحكومات لا تتعدى الأسبوع أو الأسبوعين. . وحتى في الدول التي تشهد دورة إنتخابية مرة في كل عامين مثلما هو عليه الحال في الولايات المتحدة، فإن السياسيين يجددون خططهم بعد كل نشرة أخبار مسائية.

من الناحية العملية لا يوجد نقص في المدى البعيد. وهذه ليست المسألة. وينبغي الحرص على عدم إرباك مناقشة السياسات بالحديث عن مسائل بعيدة المدى، أو بدائل بعيدة المدى، لأنها لا علاقة لها على الإطلاق بأي موضوع قد نضطر نحن أو قادتنا السياسيون لاتخاذ قرار بشأنه. صحيح أن النفط العربي سينضب في النهاية، وهذا احتمال بعيد، إلا أن الاختيارات بعيدة المدى لتنويع الصادرات بعيداً عن النفط لا تساعدنا على تبصر المسألة قصيرة المدى وهي أزمة السيولة. وبالرغم من عدم وجود مشكلة على المدى البعيد، إلا أنها بالتأكيد موجودة على المدى القصير. هناك وعكة حقيقية. . لقد قمت باختيار هذه الكلمة بعناية. . أي مرض مؤقت. فانخفاض عوائد النفط ليس إلا مجرد دليل على حقيقة أن مصدري النفط هم ضحايا النجاح الذي حققوه. وينبغي علينا أن نفهم ما جرى لأسعار النفط الخام ومعدلات الطلب عليه، وهذا يعني أنه يجب أن ننظر إلى الوراء كي نرى ما هو أمامنا. ويسمع المرء البعض يقولون أحياناً أن انخفاض أسعار النفط يعود سببه إلى تدخل وكالة الطاقة الدولية في باريس أو إلى تواطؤ الدول الصناعية. ومما لا شك فيه أنه تم تأسيس وكالة الطاقة لمواجهة أوبك، وهي من إحدى الأجهزة التي أنشأها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر لحماية إسرائيل. ولقد كان كيسنجر قلقاً للغاية على بلاده وتمكن من أن يستوعب مغزى اعتماد الولايات المتحدة على الواردات النفطية بالنسبة لإسرائيل. إلا أن وكالة الطاقة فشلت في تحقيق أي هدف حقيقي من الأهداف التي سعت إلى تحقيقها. وهي في الحقيقة أقل من نمر من ورق: إنها نمر من ورق مبلل

ومهترىء وأعتقد أنه ينبغي أيضاً التخلي عن فكرة قيام الدول الصناعية بدور متواطىء في هذا المجال. وقد يكون هناك بعض هذه الدول التي كانت ترغب في التواطؤ من أجل خفض سعر النفط وخاصة في عهد كيسنجر. ولكن أرغب في الإشارة أولاً إلى أن هذه الدول عاجزة عن القيام بأي عمل متكامل، كما أنه ثانياً لا يوجد أي دليل على تورط هذه الدول بأي شيء.

أعتقد أن الرأيين يتعارضان مع الواقع لأنه لا توجد هناك أية تدخلات على الطريقة الميكيافيلية. والذي حدث هو وجود «يد السوق الخفية»، يد آدم سميث وليس المتواطئين. إن ما نحن في صدده هو آدم سميث بالحقيقة وليس ميكيافيلي. وهذا هو ما دفعني إلى أن أعلن آنفاً أن المصدِّرين العرب وقعوا ضحايا نجاحاتهم. إن هبوط معدلات الطلب وأسعار النفط يكشف بوضوح وبشكل عادي عن طريقة عمل آليات (أو عناصر) السوق. لا أريد أن أستخدم عبارة «العرض والطلب»، إلا أن الانخفاض الكبير في الطلب على النفط العربي ونفط أوبك هو من الناحية العملية والبسيطة والمباشرة رد فعل السوق.. حيث أن الأسعار المرتفعة حدَّت من الطلب وزادت في الوقت نفسه من العرض. لقد لعب كلا العنصرين دوره، حيث أن الأزمة كانت مضاعفة، وهذا هو بالضبط ما حدث مباشرة بعد الزيادتين في الأسعار خلال الـ ١٢ عاماً الماضية.

لم تحدث السياسات الحكومية أي تغيير في معدلات طلب أو عرض الطاقة بالنسبة للعالم الغربي ما عدا في حالتين استثنائيتين. الحالة الأولى هي عندما قامت الولايات المتحدة بوضع برنامج فك السيطرة على أسعار النفط والغاز وتركها تصل إلى الأسواق العالمية. وهذه ليست سياسة بالضبط، بل هي سياسة سلبية مضاعفة.. أي إلغاء البرنامج التقليدي. أما الحالة الأخرى فقد تمثلت بتفرد فرنسا في تطوير طاقة نووية وفَّرت من جرائها حوالي مليون ب/ي. هذا هو كل شيء. وإن أي إجراءات أخرى قامت بها الحكومات لم تصل في مجموعها إلى حجم يؤثر على هذا الميزان العالمي.

ولكن ينبغي أن ننظر نحو الانفجارين العنيفين للأسعار في عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ وعام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ والزيادة الضخمة في أسعار النفط. لقد كان لذلك عدة نتائج مباشرة وتقريبية:

١ ـ بداية البحث عن بدائل للطاقة، حيث ظهرت كميات إضافية من الطاقة ما

كان وجودها ممكناً فيما لو لم ترتفع أسعار النفط.

٢ ـ إنخفاض معدلات الطلب الاجمالي على الطاقة بشكل ثابت ومنتظم بسبب ترشيد الاستهلاك.

٣ ـ إنخفاض الطلب على النفط الخام أيضاً لأن النفط كان لفترة وجيزة أعلى مصادر الطاقة كلفة.

لقد كان تأثير ذلك على المنتجين العرب مضاعفاً: فالنفط هو الذي تحمل عبء المحافظة على الطاقة، وبالتالي فإن معظم النفط الذي جرى تخزينه جاء من دول الأوبك، وإن معظم نفط أوبك الذي تم تخزينه كان مصدره الدول العربية في أوبك.

ونتيجة لذلك تعرض النفط العربي لضغط كبير. وهذه ليست حالة «ميكيافيلية» بل إنها مرتبطة مع فلسفة آدم سميث. من المهم جداً ملاحظة هذا الفارق. فعندما يحاول أحدنا استيعاب إجراءات المعالجة فإنه ينبغي أن يقوم بمعاينة المرض الصحيح.. وهذا أمر يعرفه جميع الأطباء بغض النظر إن كانوا يمارسونه أم لا. وفي حالة «الوعكة» النفطية الراهنة فإنه ينبغي أن نفهم هذه «الوعكة» على أنها دليل النجاح، وينبغي علينا من خلال فهمنا لخطورة الصعوبات الراهنة أن نتلمس النجاحات الملحوظة التي حققها المصدرون النفطيون:

أولاً، إن الريع الاقتصادي في أسعار النفط اليوم لا يزال مرتفعاً بالرغم من انخفاض الأسعار الذي يبلغ الآن (في حزيران/ يونيو ١٩٨٥) حوالى ٢٦,٥دولاراً للبرميل الواحد من نفط بحر الشمال. أما بالنسبة للدول العربية المنتجة في الخليج فإن كلفة إنتاج البرميل الواحد حوالي ١,٥ دولار والدخل الصافي يبلغ حوالي ٢٥ دولاراً. أي أن سعر النفط لا يزال يزيد عشر مرات، أو عشرين مرة، عن مقدار كلفته. وهذا نجاح منقطع النظير لا مثيل له في التاريخ الاقتصادي.

ثانياً، بالرغم من كل المشاكل القائمة اليوم، فإن عوائد النفط الحقيقية تبلغ ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل عشر سنوات وهي قيمة نصف الكمية التي كان يجري إنتاجها في أوائل السبعينات. ويعني هذا أن نصف إجمالي الإنتاج في يومنا هذا يدر عوائد تزيد ثلاث مرات عن العوائد السابقة. وهذا نجاح حقيقي آخر.

أعتقد أنه من المهم جداً أن نأخذ عام ١٩٧٢ أو ١٩٧٣ من ناحية واقعية على

أساس أنهما عاما اختبار، وليس عامي ١٩٧٩ ـ أو ١٩٨٠ اللذين يعكسان ظاهرة عابرة وغير واقعية. ويضاف إلى ذلك أن الاستهلاك الحقيقي في الدول المصدرة للنفط قد حقق زيادة كبيرة. ولا أريد أن أدّعي أنها حققت نمواً اقتصادياً حقيقياً، ولكن لا شك أن مستوى المعيشة بالنسبة للسكان اليوم أفضل مما كان عليه قبل عشر سنوات، حتى في ظل انخفاض العوائد. كما أنه تم استكمال بناء وتنمية البنى التحتية على نطاق واسع.

فاليوم توجد مدارس في حين أنها كانت معدومة في الأمس. ولا يستطيع أحد أن ينكر هذه الانجازات. وعلى أية حال، إن هذه الانجازات نفسها هي الآن جزء من المشكلة لأنها ولدت معها توقعات إقتصادية جديدة يترتب على الحكومات تلبيتها، وإلا فإن عليها تحمل التبعات. وعندما تفشل الحكومات في تلبية توقعات السكان، فإنها إما أن تلجأ إلى تعبئة عدد أكبر من القوات المسلحة أو تتعرض للسقوط عن طريق الشارع إذا لم يكن بالإمكان الإطاحة بها عن طريق الاقتراع. وقد يكون هذا الجانب من «الوعكة» التي تواجهها الحكومات اليوم هو الجانب الأكثر خطورة. والحاصل هو أن هذه الحكومات تبدو ضعيفة اليوم نتيجة لعوائد الأمس المرتفعة، لأن التوقعات الشعبية تضاعفت بشكل لم يعد من الممكن عكسه.. وما هو مطلوب الآن من الحكومات التي تواجه هبوط العوائد أكبر مما كان عليه في السابق، في حين أن المكاسب التي تحققت في الفترات السابقة التي كانت العوائد مرتفعة فيها قد تم نسيانها سياسياً.

ولا شك أن هناك عوارض سلبية أخرى، كما أن تأثير الأسعار المرتفعة على معدلات الطلب كان حقيقياً وإن كان بحجم أقل مما اعتقده البعض. وأتذكر في هذا الصدد إجتماعاً كان قد انعقد في هارفارد قبيل تقديم عرض رئيسي إلى الرئيس نيكسون حول مشروع الاستقلال (Project Independence). وقد خلص الباحثون فيه إلى نتيجة مفادها؛ أنه في حال وصول السعر العالمي لبرميل النفط الواحد إلى خمسة دولارات (في أوائل ١٩٧٤)، فإن الولايات المتحدة ستصبح مصدراً صافياً للطاقة بعد مرور أربع سنوات أي في عام ١٩٧٨. وقد تضمن ذلك التنبؤ غير العادي تقديراً مرتفعاً لمرونة الأسعار على أساس أن الأسعار المرتفعة ستؤدي إلى خفض الاستهلاك. ويبدو أن معظم التقديرات كانت خاطئة. فالزيادات الحقيقية في الأسعار التي شهدناها في السنوات العشر الأخيرة أدت إلى تغير في كثافة الطاقة بحوالي ٢٠ ٪: بين ١٦ ـ ١٧٪ في اليابان أو أوروبا و ٢١ ـ ٢٢٪ في الولايات المتحدة، أي أن توفير الطاقة الحقيقي كان أقل كثيراً من توقع الحالمين.

على أية حال، إن رفع درجة ترشيد استهلاك الطاقة في العالم بمعدل ٢٠ ٪ قد ترك أثره على أوبك لأنها هي وحدها التي تحملت هذا العبء. فارتفاع الأسعار أدى إلى خفض طلب الغرب (من الصعب الحديث عن الكتلة الشرقية لصعوبة الحصول على أرقام دقيقة) من نفط الأوبك بحوالي ١٨ مليون ب/ي. ويعادل هذا تقريباً مقدار الانخفاض في إنتاج أوبك الكلي. ويكفي الاستناد إلى أثر ارتفاع أسعار النفط على الاستهلاك العالمي كي نتلمس مدى «الوعكة» التي تواجه أوبك.

إضافة إلى ذلك، بدأت مصادر الطاقة البديلة في الظهور، فمن ناحية، ساهمت الطاقة النووية بتوفير ما يعادل ٣ ملايين ب/ي بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٨. وبالرغم مما نقرأ عن فشل برامج الطاقة النووية في الصحف، فإن هذا المصدر ولد مقادير من الطاقة خلال العشر سنوات الماضية تعادل الطاقة المنتجة من نفط بحر الشمال. ويضاف إلى ذلك أن مجمعات توليد الطاقة النووية التي سيستكمل بناؤها في الأعوام الخمسة المقبلة ستقتطع من الطلب العالمي على النفط أكثر من مليوني ب/ي. ويتوقع أن تعادل الطاقة النووية التي ستولدها المجمعات التي يجري بناؤها الآن في الغرب ضعف إنتاج السعودية من النفط عام ١٩٩٠.

ولا شك أن مصادر النفط والغاز الأخرى تلعب دوراً هاماً. فإنتاج بحر الشمال والمكسيك أضاف حوالي ستة ملايين ب/ي من النفط الخام إلى الأسواق العالمية خلال الفترة ذاتها. وكانت هناك أيضاً مقادير ضئيلة أخرى من مصادر الطاقة، التي لا تشكل أية أهمية عندما يكون كل منها على حدة، ولكن إذا ما تم جمعها فإنها تصبح مثل النهر المتدفق. وكانت النتيجة أن حصيلة هذه المقادير الضئيلة تتراوح بين ١,٥ ـ ٢ مليون ب/ي من العرض العالمي في العشر سنوات الماضية. يضاف إلى ذلك أن مصر، وهي ليست عضواً في أوبك أصبحت دولة مصدرة للنفط، كما أن سلطنة عمان وهي أيضاً من خارج أوبك، بدأ إنتاجها من النفط الخام يشهد زيادات مضطردة في كل عام. كما أن صادرات الاتحاد السوفييتي من النفط والغاز كان على حساب حوالي مليوني ب/ي من نفط أوبك في التسع سنوات الماضية، وهذا يعادل أيضاً صادرات بحر الشمال من النفط الخام.

إن أوبك هي المسؤولة عن ذلك وليس الحكومات الغربية أو وكالة الطاقة الدولية. لقد دخلت مصادر النفط الجديدة إلى السوق تحت حماية مظلة أوبك. إن هذا التطور هو أيضاً ناتج عن النجاح.

دعونا نتحدث الآن عن المستقبل. ما هو المدى الذي ستصل إليه هذه العناصر؟ وهل توجد عناصر أخرى ستؤثر على عوائد أوبك وعوائد الدول العربية؟ ولكن قبل التحدث عن أي شيء ينبغي الإشارة إلى معدلات الصرف للعملات الرئيسية. فالمعروف أن معظم بلدان الأوبك عوضت إنخفاض دخولها من العوائد بارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. لقد ساعدت السياسة الريغنية أوبك.. وأغلب الظن أن كلا الطرفين لا يسرّهما هذا الوضع إلا أن ذلك لا يلغي حقيقة أن برميل نفط أوبك الذي يجري تسعيره بالدولار يشتري اليوم عدداً أكبر من الماركات الألمانية. ويستطيع البرميل الواحد الآن شراء قطعة أكبر من سيارة المرسيدس أو من دبابة «ليوبارد». وفي الحقيقة، إذا ما استعرضنا ميزان التبادل التجاري وأثر انخفاض سعر النفط على دول أوبك لوجدنا أن هذه الدول لم تعان أي شيء على الإطلاق. وربما فنزويللا وحدها هي التي عانت لأنها تشتري جميع وارداتها بالدولار. أما بالنسبة للدول التي تدفع بالمارك الألماني أو الين الياباني أو الجنيه الاسترليني ثمناً لوارداتها، فإن سعر النفط بالنسبة لها لم يتغير عما كان عليه قبل ٣ سنوات.

من ناحية أخرى، لقد كان لانخفاض الأسعار في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥ وللوضع الغامض الآن أثره الكبير على المستقبل، وهذا ما ينحو البعض لنسيانه، حيث أن معظم مشاريع الطاقة البديلة الكبيرة قد توقفت إلى الأبد. ويبدو أن جميع المشاريع العادية قد ألغيت وغير العادي منها تم تعليق تنفيذه. وبعبارة أخرى، يمكن أن ينظر إلى الأمر أي خفض الأسعار الذي تم فرضه على أوبك، على أنه رد أوبك في حربها ضد سياسات توفير الطاقة وتطوير المصادر البديلة للطاقة.

وهذا ما حصل بالفعل. فقد تم وضع مشاريع طاقة بديلة في السبعينات على أساس أن أسعار النفط ستواصل ارتفاعها، وانحصر التباين في الآراء حول تحديد معدل هذه الزيادة فقط. هذا هو الرأي الذي كان سائداً في السبعينات، في حين أن الرأي قبل ذلك كان يقول إن الأسعار ستنخفض.

ومما لا شك فيه أن هذا النوع من الآراء يظهر حيناً ويختفي في أحيان أخرى. لقد كان للصدمة الناتجة عن الانخفاض الأخير في الأسعار أثرها المزدوج على مشاريع الطاقة البديلة. فعلى سبيل المثال، إن مشاريع استخراج الطاقة من الزيت الحجري، أو الغاز من الفحم، تم وضعها على افتراض أن أسعار النفط ستواصل ارتفاعها. أما الآن فإن كل مشروع يستند على فرضية هبوط الأسعار.

وفي الواقع، أصبحت دراسات الجدوى الآن أكثر تشدداً مما كانت عليه في السابق. حيث أن معظم المشاريع تجري مقارنتها الآن مع أدنى سعر ممكن للنفط قبل اتخاذ القرارات الخاصة بتمويلها.

لقد تغيرت العقلية، كما أن منظور الاستثمار في مصادر جديدة للطاقة قد تغير برمته. لقد غيرت الأجواء الجديدة الناتجة عن انخفاض أسعار النفط في المدى المتوسط والبعيد في حجم الزيادات المستقبلية في إنتاج الطاقة البديلة.

ويتصادف هذا الوضع مع فترة الكساد التي تمر بها دول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .O.E.C.D»، الأمر الذي يؤدي إلى بروز هذا التشاؤم. فالمستثمرون لم يصبحوا فقط أكثر حذراً، بل أيضاً إن حجم الأموال المتاحة في الغرب للدعم قد أصبح أقل مما كان عليه في السابق.

وإذا ما تطلعنا نحو الأمام، فإنني أعتقد أن هناك مرحلتين مختلفتين: فترة قصيرة من حوالي عامين أو ثلاثة أعوام حيث تبقى خلالها أسواق النفط ضعيفة، وحيث أن فكرة «عرب بلا نفط» تصبح مقبولة إذا كانت تعني فقط فقدان الأسواق عند مستوى الأسعار السابقة. أما الفترة الثانية فهي فترة طويلة ووعرة بشرط ألا تسقط الحكومات خلال الفترة الانتقالية.

وتتمثل مشكلة الفترة القصيرة في حقيقة أن دول أوبك هي في الوقت نفسه ضحايا ورهائن النجاح. فالانجازات التي تحققت في الماضي خلفت توقعات بين صفوف السكان مرتبطة بقدرة الحكومة على الإنفاق. كما أن ارتفاع العوائد وزيادة النفقات الحكومية في معظم الدول حالا دون وقوع الانتفاضات السياسية طوال العشرين عاماً الماضية. وتضع هذه الحالة بالتالي الحكومات تحت رحمة التغير في عوائد النفط، حيث حدث في الماضي أن ضعفت بعض الحكومات لأنها فرضت قيوداً على الإنفاق. ففي أواخر الخمسينات، على سبيل المثال، كادت تقوم ثورة في فنزويلا عندما قررت الحكومة فجأة خفض الانفاق. وهذا ما جرى أيضاً في إيران في أعوام ١٩٦٢ و١٩٦٣ و١٩٧٨ حيث أدى قرار خفض الانفاق إلى خروج المظاهرات في شوارع طهران والمدن الرئيسية الأخرى. ولقد تمكن رجال الدين من استغلال هذا الوضع في عام ١٩٧٨. وفي عام ١٩٧٧ وقعت مشكلة مماثلة، حيث جرت إنتفاضات وتمردات في القاهرة، مما يحتم علينا أن ندرك حساسية الرأي العام إزاء إعلان

الحكومات المفاجىء والسريع لخفض النفقات ورفع الدعم عن السلع الأساسية. وأعتقد أن هذا هو الضعف الرئيسي الذي تتميز به أنظمة الحكم في العالم العربي كله.

ويؤدي هذا الضعف، أي الاعتماد على النفط وحده، في أسواق النفط إلى اضطراب هيكل أسعار النفط بسبب فقدان القدرة على التفاوض، كما أن هذا الضعف يصبح من الناحية السياسية مصدراً لانتشار الاستياء السياسي المحلي. وهذه ليست مشكلة الدول المنتجة للنفط فقط ـ أي الدول التي تعتمد بالكامل على عوائد النفط ـ بل إنها أيضاً مشكلة الدول التابعة لها والتي تعتمد أيضاً على هذه العوائد حتى ولو لم تكن هي نفسها من الدول المنتجة للنفط. فهذه الدول، أي الدول المعتمدة، تعتمد على التحويلات المالية أو العون المباشر من الدول النفطية، أو على مزيج من التحويلات والعون والصادرات النفطية.

ولا شك أن هناك عدة دول عربية، مثل الأردن واليمن الشمالي واليمن الجنوبي ومصر وبلدان المغرب العربي تعتمد بدرجة أو بأخرى على تدفقات العون والتحويلات المالية. وترتبط هذه الدول بقوة مع الرخاء النفطي حيث أن توترات تدفق أموال النفط تنعكس جلياً في اقتصاديات هذه الدول. ويكمن الضعف المشترك في الدول النفطية أو الدول الأخرى المعتمدة على البلدان المصدرة للنفط في غياب نمو حقيقي بعيداً عن حجم الإنفاق الكبير في عوائد النفط. ولا شك أن أموال النفط ساهمت في خلق الثروات وانتشار الرفاهية في الدول العربية، ولكن لم تتحقق أية زيادة في الطاقة الإنتاجية. هذا الرخاء هو رخاء خادع من دون شك، وهو يماثل إلى حد ما الوضع الاقتصادي الاسرائيلي حتى ولو كانت هذه المقارنة غير مرضية بالنسبة للبعض. فالنفط والعون يولدان اتكالاً مماثلاً.

إن ما هو غائب في الشرق الأوسط هو ما أطلق عليه بدقة الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المنتجة للبترول (أوابك) الدكتور علي عتيقة كلمة «التحول».

فالنفط لم يجر تحويله إلى شيء دائم، أي أن ثروة النفط لم تتحول إلى أصول إنتاجية. فهي إما استهلكت أو استثمرت في بناء هياكل أساسية للاستهلاك. ولذلك فإن النمو الحقيقي لم يتحقق وهذا هو بالضبط نقطة الضعف الجوهرية للدول العربية وهي تقوم برد الفعل على حركة عوائد النفط. وهذا في حد ذاته سبب كاف للبحث عن بديل للنفط. ولكن لم يكن هناك من بين هذه الدول، ما عدا الكويت، من أدرك هذه الحقيقة.

من الناحية الرسمية، إرتفع الدخل غير النفطي لهذه الدول، ولكن هذا أيضاً نوع من النمو الخادع. فإن ما يطلق عليه عبارة الدخل «غير النفطي» في الدول النفطية وما يسمى بقطاع الخدمات في الدول الأخرى غير النفطية هو في الحقيقة إنعكاس لأموال النفط بشكل أو بآخر، حيث يأخذ شكل الإنفاق الحكومي على قطاع الموظفين أو شكل بناء مشاريع العمران الحكومية أو التحويلات المالية للأردنيين والفلسطينيين العاملين في البلدان النفطية. إن معظم التدفقات المالية في الدول العربية تأتي من القطاع النفطي، كما أن الدول المصدرة للنفط أو الدول التابعة لها أصبحت تتكل على هذه التدفقات الخارجية وليس على النمو الذي يتحقق داخلياً.

وإذا ما حاولنا رصد هذا النمو المزعوم في أي من هذه البلدان، إنْ كانت الأردن أو مصر، أو الكويت أو السعودية، فإنه يمكن التأكيد على أن كل دولار أو قرش أو فلس تم إنفاقه كان مصدره التدفقات المالية الخارجية. فهذه الدول لم تبن القاعدة الإنتاجية غير المعتمدة على النفط، وهذا الغفل في تحويل الثروة الضائعة جعل الدول العربية أكثر عرضة لخطر الاختناق الذي تشهده العوائد النفطية. هذا هو التحدي السياسي الرئيسي الذي تواجهه الدول العربية. والذي يبدو الآن هو أن هذه الدول تعودت على حجم إنفاق كبير كما أنها ربطت سياسات إنفاقها بالعوائد المرتفعة. وما تحقق من فوائض من البترودولارات في السبعينات تلاشى الآن، حيث أصبحت معدلات الطلب على الانفاق تزيد على معدلات الزيادة في العوائد بعدما كانت العوائد في السابق تزيد كثيراً على معدل الطلب على الانفاق. لقد أصبح الاستقرار السياسي الداخلي واستقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية مرتبطين عضوياً، الأمر الذي يزيد من صعوبة قدرة الحكومات التي تعتمد على النفط على التكيف مع الوضع الجديد. وقد يصبح ترشيد الانفاق بالرغم من مخاطره السياسية إجراءً ضرورياً كي يتم ترشيد مستويات إنتاج النفط، لأن غياب مثل هذا الترشيد يعني استمرار هبوط الأسعار. ولا شك أن المدى القصير لا يترك أثراً على الطلب كما أن تخفيض سعر برميل النفط ليس هو الاختيار المناسب.

لذلك، إن الترشيد المطلوب للمحافظة على أسعار النفط هو، ربما، تحد جوهري للواقع السياسي في معظم الدول، وأعتقد أن هذه هي المشكلة البارزة اليوم.

إن اضطراب أسعار النفط متناسق في جوهره. فعندما كانت هذه الأسعار تتزايد فإن حكومات الدول المنتجة كانت تراكم كميات من الأموال أكبر مما تستطيع إنفاقه.

وقد أدى هذا إلى تعزيز الموقف التفاوضي لهذه الحكومات وبالتالي إلى قدرتها على رفع الأسعار. إن ما يحصل الآن هو العكس. فلدى الحكومات الآن أموالاً أقل من السابق حيث أصبحت تشعر بالحاجة إلى المزيد من الأموال كي تتمكن من تلبية طلبات السكان، مما يؤدي إلى توليد ضغط شديد على أسعار النفط لأن الشارين يلاحظون بسرعة ورطة الحكومات. وينبع التهديد الحقيقي الآن من التوتر بين التوقعات الشعبية وحقائق سوق النفط. والمعروف أن العنصر الوحيد الذي يخضع لسيطرة حكومات الدول المصدرة للنفط هو مستوى إنفاق هذه الحكومات، وإلا فإن الذي يقرر معدلات العرض والطلب الراهنة هو الأسعار السابقة وليس الحالية. ولا شك أن هذا التقشف سيكون مؤلماً جداً، وأعتقد أن هذه المسألة هي موضوع مناقشتنا اليوم بغض النظر عما إذا كانت هذه الدول ستنجح في تطبيق التقشف أم لا.

بالنسبة للمدى البعيد، فإن الاحتمالات مختلفة حيث أعتقد أنه بإمكان مصدّري النفط أن يتفاءلوا بشرط أن يتمكنوا من مراعاة المشاكل قصيرة الأجل. فمستقبل الطاقة المشرق يبدو واضحاً على الأفق، إلا أن الطريق المؤدية إليه وعرة للغاية.

في المدى البعيد ستتحول المحنة إلى قوة. فالمستقبل المنظور لا ينبىء بتكرار ما حدث خلال العشر سنوات الماضية، حيث لا يوجد مثيل لنفط بحر الشمال، كما أن إنتاج هذا الأخير من المتوقع أن يبقى ثابتاً في الأربع أو الخمس سنوات المقبلة. وكذلك فإنه من غير المتوقع أن تزيد المكسيك من طاقتها الإنتاجية بمعدلات كبيرة، كما أن الموارد الأخرى المتوقعة صغيرة ومحدودة للغاية.

يضاف إلى ذلك أنه من المتوقع أن يهبط إنتاج النفط من خارج أوبك الذي يجري تصديره، وأفضل مثال على ذلك هو حالة الولايات المتحدة. لقد ساهمت أوبك في إنقاذ الإنتاج الأمريكي من النفط والغاز في السبعينات حيث اتسعت أعمال التنقيب بسرعة كبيرة وزادت بمعدل أربع مرات بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨١. إلا أن عمليات الحفر تقلصت ثانية من جراء هبوط أسعار النفط ووصلت إلى أقل من نصف مستواها قبل عدة أعوام. كما أن قوانين الضرائب الأمريكية الجديدة ستساهم أيضاً في خفض أعمال التنقيب إلى مستوى أدنى.

ولا شك أن خفض عمليات التنقيب يمكن ترجمتها على الفور بأنها خفض في إنتاج الولايات المتحدة، كما أن أي تغيير طفيف في الإنتاج الأمريكي يعكس نفسه

بوضوح على معدلات الطلب العالمية على نفط أوبك. إن الولايات المتحدة تواصل عمليات الحفر اليومية كي تحافظ على مستوى الإنتاج. إلا أن الإنتاج في الآسكا سيصل إلى ذروته في عام ١٩٨٧، حيث أن أمريكا بعد مرور عامين من الآن لن تتمكن من إيجاد بديل لآلاسكا.

فالمعروف هو أن عملية تطوير حقول جديدة تستغرق وقتاً طويلاً، كما أن الحقول المتوقع أن تبدأ الإنتاج في عام ١٩٩٠ حقول معروفة. ولا يوجد في آلاسكا أية مفاجآت سارة.

كما أنه من المتوقع أن يحقق الإنتاج المحلي في بقية الولايات المتحدة الأمريكية إنخفاضاً منتظماً في السنوات القليلة المقبلة ما لم ترتفع الأسعار ثانية. أما إنتاج الفحم فهو مستقر الآن حيث يوجد هناك فائض كبير لأنه وصل إلى ذروته في الولايات المتحدة كما أنه من المتوقع أن يبدأ بالهبوط في أوروبا. وفي الحقيقة، فإن مجمعات الطاقة النووية الجديدة تنافس الآن كلاً من النفط والفحم.

وتكمن الدلالة الوحيدة شبه المؤكدة على وجود مصدر جديد للطاقة في القطاع النووي، حيث من المتوقع أن يضيف هذا المصدر ما يعادل ٢ أو ٣ ملايين ب/ي من الطاقة في عام ١٩٩٠. وبعض هذه الطاقة الجديدة سيحل محل النفط والغاز، في حين أن البعض الآخر سيحل محل الفحم وخاصة في دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية. ولا يوجد هناك أية خطة لبناء مجمع جديد لتوليد الطاقة النووية بعد العام ١٩٩٢ في أي مكان في العالم، كما أن تنفيذ أي مشروع من هذا القبيل يستغرق بين ٦ إلى ٨ سنوات.

وكذلك فإن الحوافز الاقتصادية لاستعادة الوضع القوي للنفط أصبحت قليلة، بسبب الحجم الكبير لرؤوس الأموال التي تستثمر في مثل هذه المشاريع الآن، حيث أصبحت الكلفة تعادل في بعض الحالات قيمة نصف برميل لإنتاج برميل واحد. وتفقد هذه المشاريع بريقها أكثر وأكثر في ضوء احتمال هبوط أسعار النفط. وإلى ذلك فإن مشاريع الدعم يجري إلغاؤها أو تخفيضها في الولايات المتحدة. كما أنه تم إلغاء جميع مشاريع توليد الطاقة من الزيت الحجري ما عدا مشاريع قليلة أُبقيت لإجراء التجارب. والمشروع الوحيد لتحويل الفحم إلى غاز مات موتاً بطيئاً، حيث تبين أن الغاز المصنّع لا يستطيع منافسة النفط الرخيص. حتى أن الطاقة الشمسية أثبتت أنها كانت «الضوء الذي خفت». ولأن هذه الطاقة ليست رخيصة فإن الولايات المتحدة

سترفع الدعم عنها في أواخر العام الحالي، أي في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٥. والذي حصل هو أن الطاقة الشمسية لم تقدم أية مساهمة عالية بالرغم مما حظيت به من حملات دعائية، وليس هناك ما يشير إلى استئناف العمل في هذا المجال.

وأخيراً، إن التوجه نحو توفير الطاقة لم يكن مشجعاً من وجهة نظر المستهلكين، مما يشكل في حد ذاته أرضية للتفاؤل بالنسبة للمنتجين. وبالرغم من أن توفير الطاقة في السنوات العشر الماضية كان حقيقياً، فهو كان متواضعاً لأنه لم يزد عن نسبة ٢٠ ٪. ولأن الأسعار تشهد الآن هبوطاً ملحوظاً فإن الميل نحو التوفير يصبح أكثر ضعفاً؛ حيث أن نسبة استهلاك الطاقة إلى إجمالي الناتج المحلي قد توقفت عن الهبوط في دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية منذ عامين، وهي الآن تكاد تكون ساكنة، مما يشير إلى عدم وجود أي ميل نحو التوفير على الإطلاق. وبدأت هذه النسبة بالهبوط أيضاً في الولايات المتحدة، وإن ما سيتم توفيره من طاقة في الـ ٦ ـ ٨ سنوات المقبلة بسبب إنتاج سيارات أمريكية جديدة استهلاكها من الوقود أفضل من السابق، ويقدر بمليوني ب/ي، سيتم استهلاكها بسبب العدد المتزايد من هذه السيارات.

إن ما تحقق من توفير للطاقة هو الحد الأقصى الذي يمكن الوصول إليه. ولا شك أن «الخط السفلي» ـ أي العنصر الجوهري في النظرة المستقبلية على المدى البعيد بالنسبة لمصدّري النفط ـ هو النقطة التي أكد عليها الدكتور جلبي عدة مرات؛ وهي أن الاحتياطي النفطي الرخيص خارج أوبك محدود للغاية. وفي الواقع فإن هذا الاحتياطي ليس محدوداً فقط، بل إنه يتم إنتاجه بتكاليف عالية جداً. وتبلغ نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج خارج أوبك الآن ١٥ إلى ١، في حين أن الرقم العملي هو ١٠. وكي تكون نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج ١٠، فإنه من الضروري اكتشاف كميات جديدة من النفط في كل عام للمحافظة على مستوى الإنتاج. والمعروف أنه لا توجد مشاريع تطوير جديدة في هذه المجالات في حين أن معدل النضوب في الاحتياطي الراهن مرتفع للغاية؛ حيث أنه من المحتمل جداً أن يهبط إنتاج الدول من خارج أوبك في أواخر الثمانينات حتى ولو لم تنخفض الأسعار. ولكن في ضوء الهبوط الحالي للأسعار، فإن هذا الاحتمال يصبح شبه مؤكد.

أما أوبك، وخاصة الدول العربية منها، فهي في وضع أفضل بكثير في المدى البعيد. فبالنسبة لبلدان الأوبك، فإن عمر الاحتياطي المتوقع هو ١٠٠ سنة، وإن عمر احتياطي الدول العربية هو ٢٠٠ سنة، في حين أن مصادر النفط قد تعيش مدة أطول

من ذلك. على أية حال، إن العنصر الجوهري الذي سيقرر متى ينتقل التوازن إلى صالح الأوبك هو النقطة التي تعرض لها سير دونالد. . وهي احتمالات تحقيق نمو اقتصادي عالمي. جميع العناصر الأخرى بالنسبة لأوبك معروفة ما عدا تحديد سرعة النمو الاقتصادي ومدى تأثير ذلك على الطلب. وأعتقد أن هذه هي القضية بالفعل بسبب وجود التوازن الدقيق بين الطلب وإنتاج أوبك. فإذا كان معدل النمو في الأعوام القليلة المقبلة قليلاً، فإن ما سيتم توفيره من الطاقة وإنتاجه من المصادر الجديدة سيزيد على حاجة أي نمو؛ كما أن الطلب على نفط أوبك سينخفض. أما إذا وصل النمو إلى معدل ٤ ٪ تقريباً في العام الواحد فإن هذا سيضمن استهلاك الطاقة التي تنتجها المصادر الجديدة وتلك التي يتم توفيرها، كما أن أسعار نفط أوبك ستحقق ارتفاعاً. وتبدو نقطة التعادل هنا عند معدل ٢ ٪ أو ٣ ٪ من النمو في إجمالي الإنتاج المحلي العالمي، وكل ١ ٪ من النمو العالمي يضيف حوالي ٧٠٠ ألف ب/ي إلى إنتاج أوبك. وبالتالي فإن تحقيق النمو على مدى خمس سنوات بمعدل ١ ٪ يعني زيادة حوالي ٣,٢ مليون ب/ي من الطلب على نفط أوبك.

إن الخط الفاصل بين الولائم والمجاعة وبين هبوط أسعار النفط وارتفاعها هو خط دقيق للغاية، حيث أن مجرد خلاف بسيط في معدلات النمو الاقتصادي يدفع بالميزان في هذا الاتجاه أو ذاك. وأرغب، في أن أنهي كلامي بالإشارة إلى أن معدل النمو الاقتصادي العالمي الغامض هو الذي سيحدد شكل وطبيعة مرحلتي المدى القصير والبعيد، كما أن هذا المعدل هو الذي سيحدد بداية التحول وحجمه ومداه. وما دام هناك أمل وتفاؤل في المدى البعيد فإن مشاكل المدى القصير يمكن مواجهتها ووضع حلول لها عن طريق تبني سياسات مختلفة مثل الاقتراض. ولكن على أية حال فإن المسألتين مختلفتان عن بعضهما البعض. وفي الوقت الذي نعتقد فيه أنه من المبكر لأوانه، ربما بحوالي مائة عام، الحديث عن «العرب بلا نفط» فإن العرب ملزمون بالبحث عن حلول لمشاكل المدى القصير الناتجة عن النقص في السيولة النقدية النفطية، أي مسألة «عرب بلا سيولة» التي تعرضت لها في بداية هذه المحاضرة.

النتائج الاستراتيجية والسياسية لهبوط العوائد النفطية على العلاقات العربية مع الدول الصناعية

هارولد هـ. سوندرز

السير نحو المستقبل

جرب صانعو السياسة في محاولتهم للتعرف على خياراتهم في المستقبل الأبعد، طريقتين: ففي الطريقة الأولى، يحاول المرء القيام بطفرة فكرية، فيضع نفسه في لحظة معينة في المستقبل، ثم يتطلع حوله ليصف مشاهداته. وفي الأخرى، يبدأ الشخص من مكانه، ثم يشرع في السير نحو المستقبل وهو يخطو في مكانه في كل مرة خطوة متصورة واحدة. إن ميزة الطريقة الثانية هي أنها تنتقل بصانع السياسة في خطوات يستطيع تصورها ممكنة، وتريه، عبر الطريق، ما هي العوامل التي تحرك مجرى الأمور في اتجاه أو آخر.

إن غرضي هو أن أقترح إطاراً تحليلياً لمناقشة ذلك المستقبل، لا أن أرسم صورة له. ولدى كتابة بحث عن مستقبل البلاد العربية مع الدول الصناعية بعد حدوث هبوط في عائدات النفط، فإننا إنما نتحدث عن مستقبل بعيد بدرجة يكون معها من غير الواقعي القيام بتلك القفزة الفكرية، ومحاولة التكهن. وفي مثل هذه الظروف يحاول صانع السياسة تصور الوضع لا مجرد التكهن به، وهي طريقة لاستكشاف كيفية انبثاق المستقبل من الحاضر، أكثر منها صورة يرسمها كما يراها في كرة بلورية لخطة زمنية بعيدة. ولذلك فإن هدف هذا البحث هو النظر في العوامل التي ستصوغ ذلك المستقبل البعيد، وتحديد المتغيرات التي تستطيع أن تؤثر في أي عرض لذلك المستقبل.

منظور الفترة الوسيطة

إن إحدى النقاط الأولية التي يجب بحثها هي قضية ماذا سيطرأ على العلاقات

بين الأقطار العربية المنتجة للنفط، والبلاد الصناعية في الفترة ما بين الوقت الحاضر، والوقت الذي يفقد فيه النفط أهميته. والنقطة التي تحتاج إلى التسجيل هي أننا قد نرى فترة «وسيطة» يصبح فيها النفط العربي مرة أخرى مهماً بالنسبة للدول الصناعية على الأقل، بنفس الدرجة التي كان عليها خلال فترة شحّته في السبعينات. وعلى صانعي السياسة أن يفكروا أياً من التجربتين يجب أن يتبعوا حينما يبدأون مسيرتهم الفكرية نحو المستقبل:

أولاً: لهم أن يفترضوا أنه لن تكون هنالك أزمة نفط أخرى، وأن فائض النفط في الثمانينات سيستمر على مستوى ما، ويخلق وضعاً تبقى فيه أهمية نفط الشرق الأوسط بالنسبة للغرب في الهبوط بمعدل مطرد على مدى فترة طويلة. في مثل هذا الافتراض، لن تكون هنالك أزمة مفاجئة في كميات النفط المتوافرة كما حدث في السبعينات، وسيكون لهذا أثران في تكوين علاقات ما بعد النفط:

أ ـ ستتوافر لحكومات الدول العربية المهمة، والدول الصناعية المهمة، الفرصة المثلى للتركيز على العلاقات السياسية والأمنية التي كانت تنمو باطراد، دون أن يشغلها عن ذلك شاغل، مما سيعكس مصالحها للأمد الطويل. ويمكن أن يكون هذا مهماً بصورة خاصة في تنمية طرق التعاون لدعم التحول، ولفهم كيفية تأثير الوضع الجديد في العلاقات، وتوضيح المصالح التي ستظل باقية بعد النفط. إن الأسس التي توضع عن طريق الدراسة المنظمة على مرّ الزمن لا بد أن تكون أمتن من تلك التي تنجم عن فترات الأزمات المتكررة.

ب ـ بدون وجود أزمة محتملة تؤكد الحاجة إلى التعديلات، قد يصبح القادة راضين ومرتاحين أكثر من اللازم، فيتهربون من مواجهة القضايا، ولا يستعملون الوقت بحكمة من أجل وضع أسس العلاقة الجديدة، إما بوسائل علمية، أو في عقول الناس. فالأمريكيون، مثلاً، سيحتاجون إلى الوقت والتثقيف من أجل التفكير على ضوء مصالح الولايات المتحدة في الأقطار العربية إلى ما هو أبعد من النفط. والقادة العرب قد يحتاجون إلى الوقت، وإلى المباحثة مع قادة الولايات المتحدة، ليشرحوا العوامل التي ستقرر وجهات نظر العرب تجاه الولايات المتحدة.

وكبديل لذلك: فإنهم يستطيعون أن يفترضوا أنه في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، سيكون العرض قد انخفض مرة أخرى بالنسبة للطلب. وأنهم قد

يفترضون «أزمة طاقة» أخرى. ويمكن أن يكون لهذا أثران في التهيئة لعلاقات ما بعد النفط:

أ ـ إن الدول العربية المنتجة للنفط ربما كانت لديها الفرصة لاستعمال «سلاح النفط» مرة أخرى لغرض من الأغراض، وبذلك تظهر فترة من التوتر الأساسي. وربما كانت إمكانية التعاون قد انخفضت أو تأخرت إلى حد كبير.

ب ـ فترة من التوتر السياسي المتصاعد بين الدول العربية المهمة والدول الصناعية يمكن أن تحفز الضغوط السياسية الداخلية على الحكومات العربية من أجل تغيير العلاقات، بل قد تؤدي إلى تغيير الحكومة، مما يسفر عن علاقات أقل تعاوناً، كما حدث بين إيران والولايات المتحدة بعد الثورة الايرانية في سنة ١٩٧٨.

الاستنتاج

إن النقطة الرئيسية التي يجب أن تطرح هنا هي أن الاستعداد لفترة ما بعد النفط تبدأ الآن، وأن أية فترة وسيطة في الأزمنة يجب أن تعالج إلى أقصى حد ممكن مع ملاحظة كيف ستهيء نتيجتها المسرح للعلاقات في المدى الأبعد. ويتضمن هذا:

أ ـ برامج نشيطة لتوفير الطاقة والاستعداد للتحول في الأقطار الصناعية.

ب ـ أن تظهر الحكومات المنتجة للنفط لشعوبها الاستعدادات التي تتخذها لمستقبل بدون نفط.

ج ـ تعاون متزايد بين المنتج والمستهلك استعداداً لعالم بدون نفط عربي.

إن الفشل في الاستعداد في أي من الجانبين، أو الزيادة في حدة التوتر، ستهيء المسرح لمنافسة عنيفة بين الدول الصناعية من أجل النفوذ في الأقطار العربية.

المصالح المستمرة للدول الكبرى

السؤال الأول الذي يجب أن يسأل بشأن الفترة التي لا يعود فيها النفط أحد العوامل المهمة، هو نوعية المصالح التي ستستمر في إثارة اهتمام الدول الصناعية في هذا الجزء من العالم عند غياب النفط الحيوي. ولما كان ذلك الوقت لن يحل إلا في المستقبل البعيد، فإن بحث هذا الموضوع يتطلب منا أن نضع بعض الافتراضات حول التكوين السياسي للعالم بمعزل عن النفط. ويفترض هذا البحث أن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ستظلان دولتين نوويتين عظميين. ولكن الصين سيكون لها دور متزايد على المسرحين السياسي والاقتصادي. ويفترض البحث أيضاً علاقات

سوفييتية ـ أمريكية تجمع بين التنافس العالمي، وبين نوع من العلاقات التي يمكن معها تنظيم نقاط الخلاف والتفاوض بشأنها، وتستمر أوروبا واليابان في علاقاتها مع الولايات المتحدة. كما أن البحث يفترض مقدماً أنه ستكون هنالك مراكز نفوذ عديدة أخرى، بل مراكز قوى، في العالم الثالث، بما فيه الشرق الأوسط.

وإذا اتخذ المرء تلك الصورة للعالم كأساس فرضي معقول، فمن الممكن في تلك الحالة تسجيل العوامل التالية التي ستقرر مصالح الدول الصناعية:

أولاً: سيبقى الشرق الأوسط ميداناً تحاول الدول الكبرى أن تتنافس فيه في مجال توازن القوى. لا الولايات المتحدة ولا الصين، سترغب في وقوع أية منطقة كبيرة أخرى من العالم تحت السيطرة السوفييتية، ولذلك فستبقى لهما مصلحة في الحيلولة دون إعادة تمركز القوات التي قد تكون معادية لهما في المنطقة. وسيبقى من الواضح لكل من الجانبين أن تحرك القوات العسكرية إلى المنطقة من قبل أي منهما سيكون سبباً محتملاً للنزاع، وسيحدث النزاع بصورة متزايدة في مجال النفوذ السياسي، وفي هذا المجال يكون تقرير مستوى «التواجد» المحتمل، أصعب منه في المجال العسكري.

ثانياً: إن النتيجة الطبيعية للمصلحة الأولى هي أن الدول الكبرى ستكون لها مصلحة أكبر في الخارطة السياسية للشرق الأوسط، على الأقل من ناحية كيفية انحياز أنظمة الحكم مع الدول الكبرى. وهذا جزء من المصلحة العامة في منع سيطرة أية دولة كبرى أخرى في المنطقة. ولكن من الضروري تشخيص المصلحة على انفراد لأنها تشير أن كل واحدة من الدول الكبرى ستكون لها مصلحة متزايدة في التنمية السياسية والاقتصادية للمنطقة. إن أسلوب معالجة كل من الدول الكبرى سيكون مختلفاً. الولايات المتحدة ستستمر في الاعتماد إلى حد كبير على العلاقات الثنائية بين الدول، وعلاقات القطاع الخاص، وستفهم الولايات المتحدة أيضاً، أكثر مما تفعل اليوم، العوامل السياسية الفعالة في المجتمعات الأخرى التي ستؤثر في تلك العلاقات، ولكنها مع ذلك لن تكون مزودة بما يمكنها من التأثير في التطورات السياسية. وخلال الثمانينات، قرر السوفييت، بمقاييس ماركسية بحتة، أن مجتمعات الشرق الأوسط لا تزال غير مستعدة للثورة بالمعنى الماركسي الكلاسيكي. وإذا كانت تلك المجتمعات قد نضجت في الفترة الزمنية التي نصورها إلى الحد الذي تتكون فيه طبقات متوسطة متطورة بصورة جيدة، ويتكون فيه كيان «المجتمع البرجوازي»، فقد يستطيع المرء عندئذ أن يتنبأ بتورط أكبر من جانب الجهات السوفييتية داخل هذه المجتمعات.

ثالثاً: وإذا سلمنا بوجود المصلحتين الأوليين، فإن الدول الكبرى ربما تكون لها أيضاً مصلحة متزايدة في خفض حدة التوتر في المنطقة. إن احتمال المواجهة النابع من داخل المنطقة سيكون أكبر، ولذلك فقد يتزايد الخطر في أن يسحب التوتر الدول الكبرى إلى المواجهة. وإذا ما حان الوقت موضوع البحث فإن الدول الكبرى ستكون قد حسنت بصورة ملحوظة قدرتها على الاتصال ببعضها، ولكنها ربما ستبقى حذرة من التعاون بلا تحفظ تجاه النزاع الاقليمي، وستكون عاجزة بصورة متزايدة ـ حتى وإن تعاونت ـ عن إنهاء ذلك النزاع، وفي الوقت الذي ستكون فيه مستعدة لدفع ثمن سياسي أكبر من أجل محاولة إنهاء النزاع، فإنها ستتفاهم على المبادىء في معالجة التوتر فيما بينها. وخلال المدة التي نبحث فيها، من الممكن أيضاً التكهن بأن الدول الكبرى والصغرى جميعاً ستكون قد وجدت مصلحة مشتركة في تقوية جهاز الأمم المتحدة من أجل خفض حدة التوتر الاقليمي. وهكذا ستكون للدول الكبرى مصلحة في دعم مبادىء سيادة النظام فيما بين الدول، والمؤسسات التي تعمل من أجل سيادة النظام.

رابعاً: إن المجموعة الدولية ألزمت نفسها بصورة فريدة بقيام دولة يهودية. إن هذا التصريح ليس صحيحاً بصورة شاملة. ومما يؤثر في صحته الطابع المتغير والسياسة المتقلبة لإسرائيل نفسها. ومع ذلك، فإن المجموعة الدولية التي تعمل خلال أي منبر دولي يكون موجوداً في حينه، ربما ستبقى ملتزمة بوجود اسرائيل على نحو ما كوطن للشعب اليهودي، طالما هم يشعرون بالحاجة إلى مثل هذا الملاذ.

خامساً: إن العالم الصناعي، ودول الشرق الأوسط، تظل متمتعة بمصالح مشتركة في عديد من العلاقات الاقتصادية المتنوعة. والمفروض أن مستويات التنمية ستكون مختلفة، وأن الشرق الأوسط سينظر نظرة أعمق إلى الأقسام الأكثر تقدماً من العالم الصناعي في احتياجاته من البضائع والخدمات التكنولوجية، وأن أي تغيير يحدث يحتمل أن يكون في اتجاه علاقات أوثق مع الدول الغربية الصناعية واليابان، لأن أي تقدم تكنولوجي سيظل مصدره من هذه الدول في المستقبل المنظور. إن ذلك التطور سيعقب الاعتماد الاقتصادي المتبادل الذي عرف منذ السبعينات.

إن أي عرض من هذا النوع للمصالح هو أمر يحتمل النقاش، وأحد أغراض هذا البحث هو تحفيز مثل هذه المناقشة لكي تصبح القائمة أكثر نقاء. وهنالك ثلاث موضوعات تثور لمناقشة هذا الموضوع:

هـل نحن نعرض الحـاضر فقط على ضـوء المستقبل دون أن نحسب حسـاب العوامل الكبيرة الجديدة؟ لقد أعدت هذه الورقة إنطلاقاً من حقيقتين أساسيتين:

أ ـ إن علاقات الدول العظمى حتى وإن تحسنت بصورة مطردة، فإن العوامل التي تعمل ضد السيادة الثنائية المشتركة، بما فيها دور الصين المتـزايد، ستبقى قـوية بحيث يستمر التنافس صفة تتسم بها تلك العلاقات.

ب ـ التقدم غير المتوقع في الميادين الاقتصاديـة والتكنولـوجية من المحتمـل أن يؤدي إلى توثيق التعاون فيما بين الدول العربية، والدول الغربية الصناعية واليـابان، بدلاً من أن يوهنها.

ـ ماذا سيكون أثر التحولات الكبيرة في المواقف السياسية لدول الشرق الأوسط الرئيسية على مصالح الدول الكبرى؟

إن الأساس الذي يفترضه هذا البحث هو أن مثـل ذلك التحـول سيؤدي إلى تصعيد التنافس بين الدول الكبرى، لا إلى تخفيفه.

ـ هل ستكون للولايات المتحدة حقاً مصلحة قوية في شرق أوسط بلا نفط؟

إن الولايات المتحدة لم تستجب عسكرياً للإنزال السوفييتي في أفغانستان.

هل ستعمل، المزيد في إيران؟ أو هل هي قادرة على عمله، أحد الردود هو أن الإنزال في أفغانستان نفسه قد جعل الولايات المتحـدة تفكر بصـورة جديـة في كيفية رسم الحد أمام عمليات سوفييتية أخرى، وتدشين برنامج عسكري مـدعوم لتـطوير القدرة على فرض القوة في هذه المنطقة. وتستطيع الولايات المتحدة، بصورة عامة، أن تتعايش مع نوعيات مختلفة من الأنظمة في الشرق الأوسط، ولكنها ستميل إلى تحدّي الحدّ في تلك النقطة التي تنجرف فيها أنظمة معينة إلى الانحياز للاتحاد السوفييتي.

النتيجة

سيكون الشرق الأوسط بعد النفط ـ في أغلب الاحتمال ـ مسرحاً للمواجهة بين الدول الكبرى أكثر مما هـو اليوم. فـاليوم يبـدو الاتحاد السـوفييتي، وكأنـه يدرك أن الولايات المتحدة ستستعمل القوة العسكرية لمنع السيطرة الخارجية على منـابع النفط الحيوية في الخليج. ومع انعدام تلك المصلحة التي لا يمكن التفريط فيها، فإن المصالح ستكون مما لا يمكن تعريفها بالوضوح نفسه، والمنافسة بين الدول الكبرى ستدور حول

مصالح أساسية أكثر غموضاً. والنتيجة الطبيعية للتنافس المتصاعد بين الدول الكبرى هو الاغراء الذي تتعرض له دول المنطقة لزيادة إقحام الدول الصناعية في نزاعاتها، على الرغم من الاتجاه القائم نحو عدم الانحياز.

مشاهد ومتغيرات

إن الخطوة التالية في رسم طريقة للنظر إلى المستقبل هي التعرف على البدائل التي يمكن أن تؤثر في سير الأمور أثناء نظرنا إلى المستقبل. إنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية تعتمد إحداها على الأخرى في بعض الحالات:

أولاً: فيما بين هذه الدول نفسها. ففي النهاية لا بد لكل الكيانات المرتبطة في علاقة ما، أن تكون قادرة على التوصل معاً إلى اتفاق يتضمن في بنوده كافة الشروط التي تتلاءم مع ظروف كل كيان منها. ووفق ذلك الإطار فإن تطور الصفقة السياسية لكل من هذه الدول الهامة في الشرق الأوسط سوف يكون مرتبطاً بذلك المفهوم.

ـ إن كيفية ظهور دول كالمملكة العربية السعودية والعراق وإيران ومصر والأردن وسوريا سيؤثر في «السيناريو» بطريقتين:

أ ـ إن دولة تظهر بطريقة التطور، وتقوم بتوسيع الأساس السياسي لمجتمعاتها بصورة مطردة، ستخلق «شرقاً أوسط» تستطيع فيه هي والدول الصناعية، بثقة متزايدة، أن تحدد مصالحها المشتركة في مختلف أنواع التعاون الاقتصادي. وستكون الحكومات والشعوب حرة في تقرير العلاقات على أساس مصالحها ـ مهما كان تعريفها لتلك المصالح ـ بدلاً من أن تساق إلى مواجهة أيديولوجية من نوع أو آخر. إن الحكومات من ذلك النوع ستميل إلى تركيز اهتمامها على مصالح تنميتها ذات الأسس العريضة، أكثر من تركيزها على إجراءات تزيد من حدة التوتر في المنطقة، وتؤخر أو تنسف متابعة تلك المصالح.

ب ـ حينما تكون الدول عاجزة عن القيام بتغييرات إجتماعية وسياسية واقتصادية داخلية، إلا بتدمير نظام وإحلال آخر محله، فإنها تقدم أساساً غير موثوق لعلاقات دولية للأمد الطويل. إضافة إلى ذلك، إذا كان التغيير قد حركته الجماعات السياسية التي تعتمد على معاداة هذه الدولة الصناعية أو تلك، من أجل كسب التأييد السياسي ـ كما حدث في إيران منذ سنة ١٩٧٨ ـ فإن ذلك سيؤثر في الأساس الذي تبنى عليه المصالح المشتركة.

ـ إن اسرائيل يمكن أن تتطور داخلياً على إحدى الطريقتين العامتين:

أ ـ قسم مهم من الشعب الاسرائيلي يعطي الأولوية لبناء علاقة سلمية مع جيرانهم العرب، حتى وإن كان السلم يتطلب الاتفاق على الخطوات التي تؤدي إلى تقسيم نهائي لفلسطين.

ب ـ فئة مهمة أخرى من الشعب الاسرائيلي تعطي أعلى أولوية لتكريس سيطرتها على جميع الأراضي الواقعة غربي نهر الأردن. وهؤلاء الاسرائيليون هم أكثر تقبلاً لعدم التعاون من الفئة الأولى، بل حتى المواجهة التي ستدوم مدة طويلة. إن تلك المواجهة ستكون لها النتيجة غير المحسوبة وهي زيادة حدة المسائل السياسية في بعض الأقطار العربية، تلك المسائل التي ستستغلها العناصر التي تعمل على تغيير الصفة السياسية لحكوماتها. والنقطة هي أن اسرائيل أيضاً في مرحلة تحول سكاني وسياسي واجتماعي أساسي، وأن المسائل التي تثور تتعارض مع المجتمع الاسرائيلي المتغير بطرق مختلفة. إن الشكل الذي تتخذه علاقة اسرائيل مع جيرانها في النهاية، لن يؤثر فقط في مستوى التوتر في المنطقة، وفي فرص التعاون داخلها، بل إنها ستؤثر أيضاً في كل من مجرى التطورات السياسية في بعض الأقطار العربية، وكيفية ممارسة بعض الدول الصناعية علاقاتها مع دول المنطقة مع وجود العوامل السياسية الداخلية الفعالة الخاصة بها.

ـ ويمكن أن تقال كلمة خاصة حول إيران نفسها. فإذا مضت إيران في أسلوبها الخاص في تطوير مؤسساتها وسياساتها الداخلية للجمهورية الإسلامية، فسيكون من المناسب البحث فقط فيما إذا كانت ستعود إلى التعامل مع الدول الصناعية على أساس المنافع وحدها. وإذا بقيت إيران مصدراً للدعم والتشجيع للجماعات التي تعمل على تغيير الكيانات السياسية في أقطار أخرى في المنطقة، فإن ذلك سيؤثر في كل من علاقات إيران مع الدول الصناعية، وعلاقات الدول التي تؤثر إيران في أنظمتها السياسية. وإذا استمرت إيران في كونها مصدراً للتحريض في العمل السياسي ضد الكيانات السياسية الأخرى، فإن دول العالم قد تجد في مرحلة ما، مصلحة مشتركة في اتخاذ إجراء مشترك لتحديد حركتها.

ـ وهنالك قضية أخرى: وهي كيفية تأثير المصالح الأمنية لدول المنطقة فيما تتخذه من قرارات بشأن العلاقات مع الدول المهمة المتورطة مع أي جانب في الصراع بين الشرق والغرب. وفي ذلك الإطار ربما يجب أن تقال كلمة معينة حول طريقتين قد

يتطور الوضع في أفغانستان إلى إحداهما:

أ ـ إن الوجود السوفييتي العسكري في أفغانستان سيقدم تطبيقاً مستمراً لحدود العلاقات مع الاتحاد السوفييتي وحلفائه بالنسبة للدول التي ترغب في الابقاء على مظهر من «عدم الانحياز».

ب ـ إن انسحاب القوات السوفييتية سيترك مع ذلك جهازاً كبيراً في السيطرة الإدارية السوفييتية، ولكن سيبقى نوع من التساؤل حول ما خلفه السوفييت من أنواع السيطرة السياسية هناك.

أما فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة، فإن أنظمة الحكم في الشرق الأوسط تشك بصورة متناقضة في إمكانية الاعتماد على الولايات المتحدة كحليفة، لأنها لم تدعم الشاه، ولا الحكومة في لبنان، بالطريقة التي دعم بها السوفييت نظاماً مماثلاً في أفغانستان. وسيبقى السؤال مفتوحاً: هل ستستمر تلك الأنظمة في التوجه إلى الدول الصناعية من أجل أمنها النهائي؟

ومن المهم في هذه المرحلة تحديد قضية أخرى للبحث: في الافتراضات الأمريكية أن الكيانات السياسية التي تكون فيها العناصر الرئيسية للمجتمع ذات صوت في تقرير الاتجاهات العامة تقدم الفرصة المثلى للإعراب عن مصالح الشعوب. إن الأمريكيين المتحضرين لا يوصون الجميع بتبني مؤسسات النظام السياسي الأمريكي. إنهم يقترحون أن هناك فرصة أكبر للنمو والتطوير المنظم إذا تمكنت المؤسسات السياسية المساهمة أن تتطور بصورة موازية للنمو الاقتصادي والتغيير الاقتصادي. وهذا عرف يصعب صياغته بطريقة تعكس بصورة دقيقة الخبرة في تطوير المجتمعات وجعلها عصرية. وسواء حكم عليها بأنها مفيدة أو غير مفيدة، كما سبقت الإشارة، فسيكون من المهم محاولة إيجاد الأجوبة عن السؤال التالي: ما هي العوامل التي ستوفر للشعوب (في تطوير المؤسسات السياسية في كل مجتمع) الفرصة المثلى لتحديد مصالحها، وتكييف علاقاتها، بحيث تستطيع تسيير علاقاتها على أساس المصالح المشتركة؟

ثانياً: التطورات الإقليمية ستؤثر أيضاً في تصوير المستقبل

ـ إن تسوية عربية ـ اسرائيلية لقضية فلسطين ستفتح الباب لتخفيف التوتر، وتشجع التعاون الإقليمي، كما أن إحلال السلم والعلاقات الطبيعية يمكن أن يساهم

في خفض التوتر في المنطقة وتوسيع علاقات التعاون الاقتصادي مع الدول الصناعية. ومن التبسيط الزائد للأمور القول بأن التكنولوجيا الاسرائيلية يمكن أن تساهم في تنمية الشرق الأوسط، فالأمر ليس كذلك، والواقع هنا هو أن وجود اسرائيل وجيرانها في حالة سلم سيساعد في إيجاد شرق أوسط تكون فيه المصالح الاقتصادية قابلة للتحقيق بصورة منتجة أكثر.

ـ إن تصعيد العمليات من قبل العناصر المتطرفة ضمن الانبعاث الإسلامي، مشفوعاً بالتطرف السياسي، كان يمكن أن يغير الخارطة السياسية للشرق الأوسط بصورة أساسية.

ـ إضافة إلى المسائل الخاصة بكيفية استطاعة الدول المنفردة في الخليج أن تتطور اجتماعياً وسياسياً، فهنالك مسألة أخرى، وهي كيف سيصبح تشكيل العلاقات بين دول الخليج. إن التطور المستمر لمجلس التعاون الخليجي في جميع الحقول، يمكن أن يوفر إطاراً وأساساً مهماً للتكيف لوضع اقتصادي جديد.

ثالثاً: إن كيفية تطور العلاقات بين الدول العظمى ستؤثر في المحيط الأوسع الذي تسير فيه العلاقات بين البلاد العربية والدول الصناعية. السؤال التحليلي ليس ما إذا كانت الدول الكبرى ستبقى في مواجهة حادة أو تتحول إلى علاقة أشبه بهدنة فضفاضة. فالاحتمالات هي أنها ستستمر في البحث عن طرق لممارسة علاقاتها عن طريق المفاوضة بدلاً من المواجهة. والقضية هي أضيق من ذلك، وهي تتعلق بنوعية العلاقات:

أ ـ الدول الكبرى ستتطور في السنوات المقبلة وتبقى على علاقة تكون في نطاقها معتادة على التحدث بصراحة حول مصالحها ونياتها الحقيقية.

ب ـ ستستمر الدول الكبرى في التنافس من أجل النفوذ بدون اتصال جدي فيما بينها من حيث الأساس. وكلما كان الاتصال بينها دقيقاً وصادقاً، زاد الاحتمال بأن تفرض تلك الاتصالات حداً على محاولاتها اتخاذ مواقع إنفرادية في المنطقة. ولا يدل هذا القول على تحرك نحو تعاون شامل وحكم مشترك.. إنه يدل على إمكانية مزيد من ضبط النفس في تورط الدول الكبرى في المنطقة، ومزيد من الحرية لشعوب المنطقة لتنمية الاعتماد على مؤسساتها الخاصة وزعامتها، ومزيد من الثقة فيما يتعلق بعدم الانحياز.

النتيجة

إن العلاقات بين الدول العربية والدول الصناعية ستعتمد إلى حد كبير على التطورات السياسية الداخلية في دول الشرق الأوسط. إن تطوير المؤسسات السياسية بالشكل الذي يستطيع أن يواجه احتياجات هذه المجتمعات، هو الأمر الذي سيؤثر في تلك العلاقات ولعله سيكون أقوى تأثيراً من جميع العوامل الأخرى.

كلمة تلخيصية

إن العلاقات السياسية والاستراتيجية بين الدول العربية والدول الصناعية ـ في حالة تدهور أهمية عامل النفط ـ ستتصف بما يأتي:

١ ـ كيف تعالج الدول على كلا الجانبين التحول إلى تلك الفترة، وهل ستكون قادرة على استعمال الفترة الانتقالية للتعاون في سبيل الاستعداد للوضع الجديد.

٢ ـ يزداد الخطر الذي يهدد علاقات الدول الكبرى في الشرق الأوسط كلما أصبحت المصالح أقل وضوحاً، وكلما كان تنافسها يتحول بصورة متزايدة في المجال العسكري إلى المجال السياسي. ويمكن مواجهة هذا الخطر بالقدرة المتزايدة من جانب الدول العظمى على الاتصال ببعضها، ولكن دول المنطقة ـ ما لم تغير أوضاعها ـ ستقع بصورة متزايدة تحت إغراء إقحام تلك الدول في نزاعاتها.

٣ ـ كيفية تطوير دول الشرق الأوسط لمؤسساتها السياسية خلال الفترة الانتقالية.

أثر هبوط العائدات النفطية على العلاقات بين الدول العربية والنامية والرأسمالية

د. روبن ن. أندرسيان

في رأينا أن موضوع هذه الندوة يثير اهتماماً عميقاً هذه الأيام، فالبلدان العربية المصدرة للنفط، والعالم العربي ككل، يمران بأوقات غير سهلة ترتبط باستمرار حالة التدهور في سوق النفط الرأسمالية، وبالمستوى المنخفض لإنتاج النفط، وضعف مواقع هذه البلدان في هذه السوق، وانخفاض مستوى الأسعار والتراجع الملحوظ في عائدات تصدير النفط. ونظراً لأن إنتاج وتصدير النفط والغاز، ومنتجات تكريرهما بشكل أقل، يشكل عملياً المصدر الوحيد المباشر للتراكم في البلدان العربية الأعضاء في منظمة «أوبك»، ويشكل مصدراً هاماً غير مباشر للتراكم في بلدان أخرى في المنطقة (عبر آلية المعونة وتحويلات ملايين المهاجرين) فإن الواضح أنه سيكون للمرحلة المذكورة تأثير سلبي على إنجاز مشاريع التنمية في البلدان العربية.

ويصبح الاهتمام العميق للرأي العام العربي بمنظورات المستقبل الاقتصادي لبلدانه مفهوماً تاماً إذا أخذ المرء في اعتباره التناقض الآخر في كثافة الطاقة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي في الدول المتقدمة صناعياً، وكذلك الانخفاض في حصة النفط في ميزانية الانفاق على الوقود، واللجوء إلى إنتاج الوقود التركيبي في هذا الجزء من العالم، وحقيقة أنه استناداً إلى التوقعات فإن معدلات النمو الاقتصادي للمرحلة حتى سنة ٢٠٠٠ ستسجل أرقاماً غاية في الانخفاض. ويضاف إلى هذه المخاوف، أن الطلب على النفط سينمو ببطء حتى خلال مراحل الانتعاش في الدورات الاقتصادية، نظراً لأن القطاعات الموفرة للطاقة مثل الميكروألكترونيات والبيوتكنولوجيا والخدمات ستلعب دوراً أكبر في بنية إجمالي الناتج المحلي في الجزء المتقدم من العالم. وأخيراً، لا بد من توجيه الانتباه إلى تنامي إنتاج النفط في البلدان الخارجة عن «أوبك» أو المعادية

لها، وإلى السياسات المعادية للعرب التي يتبناها عدد من أكبر القوى الغربية.

وفي رأينا أن هذه هي المسائل التي تهم حقاً البلدان العربية، وليس الخوف من تبدد النفط، حيث تدل تقديراتنا على أن الاحتياطيات المؤكدة للنفط ستكفي العالم العربي، بالمستوى الحالي للإنتاج، ٩٠ سنة إلى الإمام، وما بين ٦٥ ـ ٧٠ سنة أخرى إذا أخذت في الاعتبار الاحتياطيات المحتملة.

وهكذا، فإن الموضوع العام لندوتنا يجب أن يفهم بصورته الشكلية لا بصورته المباشرة، وتحديداً بمعنى تحديد المنظورات للعالم العربي في ظل انخفاض عائدات النفط أو، في كل الأحوال، عدم توفر عائدات مرتفعة.

وقبل رسم صورة للدور المتغير للعالم العربي في إطار الاقتصاد العالمي الناجم عن التطورات والتوجهات السلبية في سوق النفط، نعتقد أنه يجب البحث عن العوامل التي مكنت العرب من تدعيم مواقعهم ضمن ذلك الاطار خلال السبعينات التي كانت «ذهبية» بالنسبة لهم، وذلك لتحديد المستوى العالي الذي بدأ منه انخفاض مرحلة ١٩٨١ ـ ١٩٨٤.

وفي ظروف أزمة الطاقة، وبدور حاسم للوقود النفطي في طاقويات العالم، كما كان في السابق، تمكنت بلدان «أوبك»، قبل غيرها من البلدان العربية، من تصفية النظام الامتيازي الاستعماري ـ الامبريالي لاستغلالها، واستعادت سيادتها الوطنية على المورد الأهم من بين الموارد الطبيعية، ورفعت أسعار النفط من المستوى المنخفض (إلى حد غير معقول) المقرر من قبل الاحتكارات، إلى مستوى واقعي اقتصادياً متأثر بهامش الطلب.

وكان التحرك الأول قد مكن أعضاء «أوبك» من الحصول على ريع تفاضلي، والثاني مكنهم من الحصول على ريع احتكاري أيضاً، إذ أن الأسعار الجديدة للسوق تجاوزت سعر الإنتاج في أسوأ المكامن المتوفرة، مثل بحر الشمال وآلاسكا. ولهذا، فقد أجرت بلدان «أوبك» تحولات أساسية في نظام التوزيع وبدأت إعادة توزيع جزء من فائض الإنتاج، المنتج في بلدان مستوردة، لصالحها، وبدرجة أولى في الدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً. وهكذا، وضعت بلدان «أوبك»، في الشكل على الأقل، نهاية للاستغلال الامبريالي. ولا بد من إبراز خاص لكون هذه النتائج قد تحققت في ظل نضال تحرري وطني ناجح للشعوب العربية.

وساهم التحول العام في ميزان القوى العالمي بين النظامين الاجتماعيين لصالح الاشتراكية، ومرحلة الانفراج الطويلة، في إنجاح هذا النضال باعتباره من العوامل الأهم التي منعت الامبريالية الجديدة من إعادة إقامة النظام الاستغلالي السابق في العالم العربي بالقوة.

وكانت النتائج الاقتصادية لما أشير إليه أعلاه مذهلة. فازداد إنتاج النفط في المنطقة العربية في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ من ٧٢٩ إلى ١٠٩٠ مليون طن[١]، أو بنسبة ٣٥ بالمئة، وبالتالي، إزدادت عائدات تصدير النفط (وعائدات تصدير الغاز ومنتجات الغاز) من ٤,٥ مليار دولار في العام ١٩٧٠ إلى ٢٠٤,٢ مليار دولار في العام ١٩٨٠[٢]، أو بنسبة ٣٥,٢ ضعفاً (بالأسعار الجارية). وازدادت حصة المنطقة العربية في إنتاج النفط من إجمالي حصة العالم الرأسمالي من ٣٨ بالمئة إلى ٤٦ بالمئة، وحصتها في التصدير من ٥٧ إلى ٦٦ بالمئة. ووصلت حصة المنطقة العربية من مجموع إجمالي الناتج المحلي في العالم الرأسمالي إلى ٤ بالمئة، ومن التجارة العالمية إلى ٩,٤ بالمئة، ومن احتياطي العملات الأجنبية والايداعات في أسواق النقد الأوروبية (١٩٨٣) إلى ٢٠ بالمئة. أما النسبة من صادرات العالم غير الاشتراكي فازدادت من ٤ بالمئة عام ١٩٧١ إلى ١٣ بالمئة عام ١٩٨٠. كل هذا مقارناً بنسبة سكان تصل إلى ٥,٤ بالمئة[٣]. وكانت حصص المنطقة العربية قياساً بمجموعة البلدان النامية أعلى من ذلك، نظراً لأن معدلات النمو في البلدان العربية قياساً بمجموعة البلدان النامية أعلى من ذلك، نظراً لأن معدلات النمو في البلدان المصدرة للنفط أصبحت أعلى حتى من مثيلاتها في كل دول العالم الرأسمالية تقريباً. وكانت حصص المنطقة العربية بالنسبة لمجموعة الدول النامية في العام ١٩٨٠ تبلغ ١٩ بالمئة في إجمالي الناتج المحلي، و ٣٥ بالمئة في التجارة[٤]. وكل الأرقام مدورة لأسباب بيانية.

والبلدان العربية المصدرة للنفط، التي كانت فقيرة ومسحوقة من قبل الامبريالية قبلاً، راكمت احتياطيات نقدية ومالية كبيرة، وأصبحت مصدّرة رئيسية لرأس المال إلى المراكز الرأسمالية وإلى البلدان النامية. وبنهاية العام ١٩٨٣ وصل مجموع الاستثمارات الخارجية لبلدان «أوبك» (وتسعة أعشارها ممتلكات خاصة بالبلدان العربية المصدرة للنفط) إلى ٣٤٧ مليار دولار. و ٢٥ بالمئة من هذه القيمة كانت مودعة في الولايات المتحدة، و ٥٣ بالمئة في دول رأسمالية متقدمة أخرى، و ١٦ بالمئة كانت قد أعطيت لبلدان نامية أخرى؛ و ٦ بالمئة لمؤسسات دولية[٥]. ولم تقف البلدان

العربية المصدرة للنفط عند حدود شراء كمية معينة من الأسهم في عدد من الشركات فوق القومية الكبرى، ومن سندات الخزانة والعقارات، وإيداع دولاراتها النفطية في حسابات أكبر المصارف، بل هي قدمت أيضاً قروضاً لعدد من البلدان الغربية. وبدأ مركز مالي دولي جديد بالظهور في منطقة الخليج. وفي العام ١٩٧٣، شن العرب «حرب نفط» ضد مؤيدي العدوان الاسرائيلي، وأعلنوا حظر شحن النفط إلى بعض البلدان الغربية، وخفضوا شحناته إلى دول أخرى في الغرب، ولكن هذا العمل لم يؤد إلى النتائج التي كان يرغبها المبادرون إليه. ومع ذلك، فقد حصل تطور هام لصالح العالم العربي في إطار التوزيع الاقتصادي العالمي، وألغي اعتماد البلدان العربية المصدرة للنفط من جانب واحد على المراكز الرأسمالية.

واستخدم ريع النفط بهدف تسريع النمو الاقتصادي للبلدان العربية، والتشييد الناشط للبنى التحتية الحديثة، وإقامة منشآت التعدين الحديدي وغير الحديدي، وصناعات تكرير النفط والبتروكيمياويات، وتجميع آلات البناء، والزيادة في الطلب الاستهلاكي.. كل هذا وسع بشكل ملحوظ أسواق البلدان العربية المصدرة للنفط وبلدان غيرها أمام تصدير الآلات والتجهيزات والخدمات من البلدان الرأسمالية المتقدمة. وهذه هي الحالة بشكل خاص إذا أخذ في الاعتبار أن حصة البضائع المستثمرة تصل إلى خمسي واردات البلدان المصدرة للنفط. وأصبحت البلدان العربية أسواق رأسمال مغرية بالنسبة للعديد من الشركات فوق القومية، وأيضاً ـ للأسف ـ بالنسبة لمصالح إنتاج السلاح، نظراً للتوترات التي تسود المنطقة.

وحصلت تغيرات أساسية كذلك، في التبادل الاقتصادي بين العرب والبلدان النامية الأخرى. ففي الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ نما هذا التبادل إلى حد بعيد بالعلاقة مع زيادة أسعار النفط من ٢ إلى ٤٤ مليار دولار، أو بنسبة ٢٢ ضعفاً. وكانت حصة البلدان المحررة من التجارة العامة للمنطقة العربية قد ازدادت من ٩ بالمئة إلى ١١ بالمئة، ومن تجارة البلدان الرئيسية المصدرة للنفط إلى ٢٨ بالمئة[٦].

وازداد تصدير السلع والخدمات من البلدان المستوردة للنفط إلى البلدان العربية بهدف سداد التكاليف الأعلى لاستيراد النفط، وكذلك ازدادت هجرة القوة العاملة من البلدان الآسيوية إلى البلدان العربية المنتجة للنفط.

وتحسنت التجارة المتبادلة. وازدادت حصة المنتجات النفطية والبتروكيمياويات من صادرات البلدان العربية. وكذلك ازدادت نسبة المواد شبه المصنعة والمواد المصنعة

والخدمات في صادرات البلدان المستوردة للنفط (وخصوصاً في حالة تركيا وكوريا الجنوبية والهند).

وأصبحت المعونات المالية المقدمة من الدول العربية المصدرة للنفط إلى البلدان النامية الأخرى، تشكل عاملاً هاماً في النظام العام لتحويل الموارد المالية إلى الدول المحتاجة. ونظراً لأن أكثر من ٩٠ بالمئة من كل الموارد في مجموع معونات «أوبك» تدفعه الممالك العربية، يمكن القول أن حصتها وصلت نسبة ٣٠ بالمئة من «المعونة الرسمية للتنمية» في العام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١. وكانت معونات «أوبك» قد وصلت في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢ إلى ٦٢ مليار دولار، ثلثاها هبات وأكثر من ٢٠ بالمئة منها عبارة عن قروض فيها جزء ملحوظ من الهبات[٧]. وتجاوزت حصة المعونات من إجمالي الناتج المحلي للبلدان العربية المانحة مثيلتها لدى الغرب بـ ٣ ـ ٤ أضعاف، وأكثر من ذلك، فإن معونة «أوبك» هي من طبيعة لا تفرض الارتباط على المتلقي. والأمر الآخر هو أن هذه المعونة تغطي، كقاعدة، متوسطاً يقل عن ٢٠ بالمئة مما ينفقه البلد المتلقي في استيراده للنفط من المنطقة العربية، وخمس هذه المعونات فقط يذهب إلى بلدان غير مسلمة. وغالباً ما تستخدم الممالك العربية المساعدات لدعم أهداف سياستها الخارجية المحافظة وللسماح للشركات عبر القومية بمزيد من التسلل إلى اقتصاديات البلدان المستوردة للنفط.

هذه هي الشروط الموضوعية لكيفية عمل المعونة العربية النفطية داخل إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ولا بد كذلك، من ملاحظة أن البلدان العربية المصدرة للنفط نجحت في تجاوز حواجز الاستثمار التي تشكل عقبة جدية تقف في وجه معظم البلدان النامية، وخطت خطوة ملحوظة باتجاه إيجاد نظام إجتماعي ذي قوى منتجة. وراحت البلدان المصدرة للنفط في شبه الجزيرة العربية تتحول بسرعة إلى مزود عالمي كبير بالمنتجات النفطية والبتروكيمياويات، وإلى واحدة من أكثر المناطق تقدماً صناعياً في آسيا التي هي قيد النمو.

وهكذا، في أقل من عشر سنوات، وفي بداية الثمانينات، وصل العالم العربي قمماً وكسب مواقع لم يصلها ولم يكسبها، على ما يبدو، منذ أيام الخلفاء.

ومع ذلك، فقد فشل العرب في المحافظة على مواقعهم المكتسبة هذه المرة

أيضاً. ويعود السبب الرئيسي في ذلك، إلى المستوى المنخفض لتطور قوى الإنتاج الناجم عن قرون طويلة من سيطرة الامبراطورية العثمانية، وأكثر من مئة سنة من الاستغلال الاستعماري وشبه الاستعماري من قبل القوى الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية، مما أدى إلى المحافظة على العالم العربي كملحق من المواد الخام تابع للمراكز الرأسمالية. والكفاح للخروج من هذه الدائرة المغلقة بالاعتماد على احتكار نوع ما من المادة الخام، ولو كانت فريدة كالنفط، لم يكن له أن يصبح، ولم يصبح، القاعدة الصلبة للمحافظة على المواقع المكتسبة وعلى نمو اقتصادي ثابت. وبالرغم من التوسع السريع في القدرات الصناعية، فإن تسعة أعشار المنطقة العربية بقيت حتى الآن مصدِّرة للمواد الخام، وبالنسبة لمعظم بلدان المنطقة، بما فيها المصدرة للنفط، فإن تخصص السلعة الوحيدة هو الأمر السائد، نظراً لأن النفط والغاز الطبيعيين يشكلان حصة الأسد في مداخيلها النقدية. وفي الكويت والجزائر وحدهما بدأت منتجات تكرير النفط والبتروكيمياويات تسيطر على الصادرات.

وللرد على حظر النفط العربي، اتخذ الغرب إجراءات مضادة فاعلة إلى حد بعيد، إذ تم تبني قيام منظمة مضادة لـ «أوبك»، هي «الوكالة الدولية للطاقة»، التي راكم أعضاؤها احتياطياً كبيراً من النفط، مما خلق تأثيراً مضعفاً للسوق استخدم ضد «أوبك». وبعد ارتفاع أسعار النفط، كان لا بد من اتخاذ عدد من الاجراءات الهادفة إلى خفض كثافة الطاقة في الاقتصاد، في حين أن إنتاج بلدان بحر الشمال اتخذ زخماً حاداً وتوسع الغزو البريطاني والنرويجي لأسواق هي في نهاية أزمة إقتصادية وهاجم هذا التوسع مواقع «أوبك» التقليدية. وتمكن الغرب من إيجاد أقنية لتصدير رؤوس الأموال من البلدان العربية المصدرة للنفط إلى قطاعات إقتصادية مفيدة للبلدان الغربية، واستخدمت الدولارات النفطية العربية لتقوية موازين المدفوعات لهذه البلدان ولزيادة جبروتها المالي، في حين قدم الغرب للواهبين (العرب أصحاب رؤوس الأموال هذه) حوافز تمثلت في العمل الفاعل لاقتصاد المراكز الرأسمالية، بينما منعت عن العرب إمكانية استخدام ممتلكاتهم كـ «سلاح مالي» ضد مؤيدي اسرائيل.

وهذا يؤدي إلى أشكال جديدة من اعتماد العالم العربي على الدول الرأسمالية المتقدمة. ومن وجهة النظر هذه تحديداً المجلة البريطانية «ذي بانكرز»[٨] والصحيفة الأميركية «ذي نيويورك تايمز»[٩]، من جهة، كما ينظر إليها من جهة أخرى العرب أنفسهم، مثل هواري بومدين[١٠]، والقانوني الدولي والعالم ج. عبيد[١١]، وكذلك

وزير مالية إيران السابق المستشار حالياً في صندوق النقد الدولي ج. آموزيغار[١٢]. ومصادرة الولايات المتحدة للممتلكات الايرانية المودعة في المصارف الأميركية أظهرت بوضوح لمصدري رؤوس الأموال العرب أنهم أصبحوا، بمعنى ما، رهائن مالية في قبضة المراكز الرأسمالية. ومعروفة عاصفة الاستنكار التي سببتها أعمال الولايات المتحدة الأميركية هذه حتى في البلدان العربية المحافظة.

وقد علق قادة «أوبك» تكراراً على حقيقة أن الشركات فوق القومية تبيع بضائعها وخدماتها إلى البلدان العربية بأسعار مرتفعة، مستعيدة بذلك حصة كبيرة من الأموال التي اضطر الغرب لدفعها ثمناً لنفط «أوبك». ويعتقد العالم العربي المعروف يوسف أ. صايغ أن الخلل في توازن القوى الحقيقي بين مجموعتي البلدان يجعل تعبير «الاعتماد المتبادل» تلطيفاً مبالغاً به أساساً[١٢/أ].

وتكافح الشركات فوق القومية لاستخدام سعي الدول العربية إلى التصنيع وتوظيفه في خدمتها (خدمة هذه الشركات). وبالعلاقة مع حقيقة أن زيادة أسعار النفط خفضت من ربحية الصناعات ذات المنتجات العالية المحتوى من الطاقة والمواد الخام ومنتجات التكرير المباشر للنفط، وكذلك البتروكيمياويات الأساسية والوسيطة، فإن الشركات فوق القومية أخذت تحد من اتساع هذه الصناعات في بلدانها الأم، وتشارك بنشاط في بناء أمثال هذه المنشآت في البلدان العربية لتحويل هذه البلدان إلى بلدان مزوِّدة بمنتجات ذات قيمة مضافة منخفضة نسبياً لكي تتفرغ في أوطانها الأم لإنتاج منتجات ذات درجة أعلى من الدقة والتطور وبنسبة أكبر من القيمة المضافة. وبضم البلدان العربية إلى حلقتها الإنتاجية، تريد هذه الشركات أن توجد حلقات جديدة من الاعتماد الاقتصادي لمحيط العالم الرأسمالي، مقدمة للعرب الأرباح المنخفضة، ولأنفسها الأرباح الأكبر. ولكن الدوائر الحاكمة في القوى الغربية لا تريد أن تستورد من العالم العربي حتى المنتجات شبه المصنعة، وذلك بفرض تعرفات جمركية عالية، كما فعلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية إذ تبنت في العام ١٩٨٤ مثل هذه الاجراءات ضد الميثانول المستورد من العربية السعودية.

ولهذا، تبدو صحيحةً المخاوف العربية من أنه في حالة تزايد الصعوبات أمام بيع البتروكيمياويات في الأسواق الأجنبية، فإن الشركات فوق القومية يمكنها أن تتخلى عن أعمالها وتهجر التجهيزات المكلفة التي أقامتها حديثاً أو التي هي قيد الانشاء لتصدأ تحت أشعة الشمس المحرقة.

ولكن، ليس هذا وحده ما يقلق. وحتى البلدان العربية الغنية المصدرة للنفط أصبحت غير قادرة على ضبط ظاهرة أساسية كظاهرة الأزمات الاقتصادية، الملازمة لنمط الإنتاج الرأسمالي، والمصاعب النقدية والمالية بما فيها تذبذب أسعار صرف العملات الغربية والفوائد المصرفية، والتضخم، والتعرجات المفاجئة في الثورة العلمية والتقنية، والتحولات السريعة والأساسية في عالم الإنتاج في الغرب. . أي كل تلك القفزات القوية، والقاتلة غالباً، بالنسبة للعرب، والتي بدأتها المراكز الرأسمالية. ويحدث هذا كله، إلى جانب السياسة المعادية لـ «أوبك» التي تتبناها القوى الغربية الرئيسية واحتكاراتها النفطية، التي تبقى هي الشارية المميزة لحوالى نصف النفط العربي، والتي نجحت في ترميم آليات للسوق تقوي مواقعها هي على حساب «أوبك». وأصبحت منظمة مصدري النفط في موقع دفاعي تماماً، وصار عليها أن تخفض الإنتاج وأن تخفض أسعار النفط. وبالرغم من أن الولايات المتحدة وبريطانيا، ومعهما أكبر المصارف التجارية وأعضاء الاحتكار النفطي الغربي ـ «الشقيقات السبع» الشهيرة ـ يريدون كلهم الابقاء على أسعار مرتفعة نسبياً للنفط، فإنهم يقفون بصلابة ضد الكارتل الآخر للمزودين بالنفط، المنظمة المستقلة للبلدان النامية.

وفي ظل ظروف الأزمة الاقتصادية الأخيرة، والأكثر عمقاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، التي شهدتها الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢، مع نتائجها التي لا يمكن تجاوزها خلال السنوات التالية، فإن كل ما ذكر أعلاه من عوامل معادية لـ «أوبك» وللعرب أدى إلى تأثير سلبي جداً على اقتصاد العالم العربي، وعلى وضعه داخل إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وعلاقاته سواء مع الغرب أم مع الدول النامية الأخرى.

في العام ١٩٨٥ إنخفض إنتاج النفط في المنطقة العربية إلى ٥٧٤ مليون طن (وكان ٥٨٣ مليون طن في العام ١٩٨٤)، أي أنه أصبح مساوياً لما كان عليه في أواخر الستينات[١٣]، وانخفضت حصته من إنتاج العالم الرأسمالي من النفط إلى ٣٠ بالمئة، أي أقل من حصته في العام ١٩٦٥. وكان تغير مماثل قد طرأ على تصدير العالم العربي للنفط (٤٧٤ مليون طن في العام ١٩٨٤)[١٤]، وانخفضت الحصة إلى ٤٧ بالمئة.

وكانت حصة العالم العربي من إجمالي الصادرات في العالم قد انخفضت في العام ١٩٨٢ إلى ١٠ بالمئة[١٥]. وخلال سنوات الكساد الاقتصادي كانت معدلات نمو البلدان العربية المصدرة للنفط أدنى من تلك المسماة بلداناً حديثة التصنيع. وأما بالنسبة للمصدرين ذوي مستويات الدخل العالية، فإن اقتصادياتهم إتسمت أيضاً

بانخفاض في الإنتاج المحلي.

وانخفضت عائدات الدول العربية الأعضاء في «أوبـك» في العام ١٩٨٣ إلى ٨٨ مليار دولار[١٦]، أي ما نسبته ٥٢,٥ بالمئة فقط من عائدات ١٩٨٠، وانخفضت حصة هذه البلدان داخل «أوبك» من ٧٤ إلى ٦٤ بالمئة.

و«انزلق» ميزان المدفوعات الجارية لكل أعضاء «أوبك» من ١١٤ مليار دولار في العـام ١٩٨٠ إلى ٢٧ ملياراً في العـام ١٩٨٣[١٧]. وتنـاقصت استثمـارات هـذه البلدان في السنـة نفسها بمـا قيمتـه ١٩,٦ مليـار دولار، بمـا في ذلـك انخفـاض في الاستثمارات في الولايات المتحدة بلغ ٩,٤ مليار دولار[١٨]، وانخفضت الحصة من الاحتياطيات النقدية للعالم الرأسمالي من ٢٤,٦ بالمئة في العام ١٩٨١ إلى ٢٢,٩ بالمئة في العام ١٩٨٢، بما في ذلك انخفاض في حصة احتياطيات الدول الرأسمالية المتقدمة من ٤٤,٤ بـالمئة إلى ٤١ بـالمئة. أمـا بالنسبـة لانخفاض حصـة كل البلدان النـامية المصدرة للنفط فكان هذا الانخفاض من ٥٤,٤ بالمئة إلى ٥٢,١ بالمئة[١٩]. واستناداً إلى إحصاءات صندوق النقد الدولي فإن الاحتياطيات النقدية للبلدان النامية إنخفضت من ٦٦,٦ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة في العام ١٩٨١ إلى ٥٢,٨ ملياراً في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤، أو بنسبة ٢٠ بالمئة[٢٠].

وبحلول نهاية ١٩٨٢ كانت «أوبـك» قد تحولت من دائنة إلى مدينة تماماً. وفي الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢ ارتفعت الديون الخارجية للعالم العربي من ٣٢,٢ إلى ٦٩,٥ مليار دولار، وإلى ١٠٦,٣ مليار إذا أخـذت في الاعتبار الـديون التجـارية[٢١]، ولم تقتصر العربية السعودية على سحب مبالغ ضخمة من حساباتهـا في الغرب، بـل إن ديونها للمصارف التجارية المترتبة على صفقات التجارة الخارجيـة الجاريـة وصلت في مطلع العام ١٩٨٣ إلى ٩,٥ مليار دولار، أما الرقم المماثل بالنسبة للكويت فـوصل إلى ٤,٤، وليبيـا ٣,٤، والامـارات العـربيـة المتحـدة ٢,٩[٢٢]. وأصبـح ميـزانـا المدفوعـات في الكويت ودولـة الامارات العـربية المتحـدة سلبياً (بـاستثناء عـائدات الاستثمارات الخارجية).

النتائج السلبية لاتجاهات السنوات الأخيرة بالنسبـة للمجموعـة المذكـورة من البلدان العربية كان يمكنها أن تكون أقسى على ما يبدو لو لم تـزدد قيمة صرف الدولار الأميركي (والدولار النفطي بالتالي) قياساً بالعملات الغربية الأخرى، وهو ما أدى إلى

قوة شرائية متزايدة القوة للوحدة النقدية لقيمة الطن النفطي في العالم الرأسمالي خارج الولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى، فإن العملية نفسها دفعت السعر الحقيقي للنفط بالنسبة للمستوردين الآخرين إلى حوالى ٣٢ ـ ٣٤ دولاراً للبرميل (بالأسعار الجارية) وحدَّ من حجم وارداتهم من النفط، مما قلص سوق «أوبك»، وخصوصاً في أوروبا الغربية.

وانخفاض عائدات مصدري النفط العرب أدى إلى نتائج سلبية أخرى. واضطر بعضهم إلى الاحجام عن بناء عدد من المشاريع الصناعية المخطط لها، بما في ذلك مشاريع بتروكيمياوية، واضطر آخرون إلى تأجيل موعد تشغيل مشاريع منجزة.

وتَسَارَعَ تخفيض برامج الاستثمار العامة، مما أدى إلى أن تكون معدلات الزيادة في إجمالي الناتج المحلي في السنوات التالية مباشرة للأزمة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٤) أقل بشكل ملحوظ مما كان مخططاً. وهذا أثر بشكل خاص على حجم، وحتى على طبيعة، الروابط الاقتصادية بين البلدان العربية المصدرة للنفط وبين الدول الرأسمالية المتقدمة، وهي الروابط التي كانت مسؤولة في العام ١٩٨٢ عن حوالى ٦٠ بالمئة من صادرات تلك البلدان و ٧٠ بالمئة من وارداتها، وكانت صادرات نفط البلدان العربية إلى البلدان الغربية تصل إلى أكثر من ٧٠ بالمئة من كل النفط العربي المصدر. وانخفضت الواردات من البلدان الغربية، وخصوصاً من بينها البضائع الاستثمارية والخدمات، انخفاضاً أساسياً، مما جعل الأسواق العربية أقل جاذبية بالنسبة للشركات فوق القومية مما كانت عليه في السبعينات وأوائل الثمانينات. وعوَّض عن هذا الانخفاض بعض الشيء نمو واردات البلدان العربية من المواد الغذائية. ومع ذلك، فإن مجموع واردات المشرق العربي إنخفضت من ٩٩,٤ مليار دولار في عام ١٩٨١ إلى ٨١,٣ ملياراً في العام ١٩٨٤، وكان الانخفاض إلى حد كبير على حساب الدول الرأسمالية المتقدمة[٢٣]. وفي كفاحها لتحسين وضعها المتدهور بعض الشيء، بدأت بعض الدول العربية، مثل ليبيا، تعرض بإصرار على شركائها شراء النفط بدفع مؤجل بدلاً من الدفع بنقد قابل للتحويل، بالأسعار الرسمية. ومع تقدير العوامل المضعفة للروابط الاقتصادية للبلدان العربية مع الغرب لا يمكن للمرء إلا أن يلاحظ الحقائق الشائنة، مثل المقاطعة الاقتصادية لليبيا وفسخ واشنطن لعقود الغاز الجزائرية.

في السبعينات، كانت حصة البلدان النامية من تصدير كل العالم العربي قد نمت باستمرار (من ٣٣ بالمئة في العام ١٩٧٥ إلى ٤٣,٦ بالمئة في العام ١٩٨٢)، وكان هذا

صحيحاً بشكل خاص في حالة المزودين بالنفط (من ٢٨ بالمئة إلى ٣٩,٣ بالمئة)[٢٤]. واستمر هذا الاتجاه في العام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ مما ساهم في التخفيف من تأثير الأزمة الاقتصادية والعوامل السلبية الأخرى. وعلى العموم، فإن البلدان العربية المصدرة للنفط رأت أنه من الضروري أن تخفض مساعدتها الاقتصادية للبلدان التي تستورد نفطها. وانخفض مجموع معونات «أوبك» من ٩,٦ مليار دولار في العام ١٩٨٠ إلى ٥,٥ مليار في العام ١٩٨٣، وإلى ما دون ذلك في السنة الماضية (١٩٨٤)، وانخفضت حصتها في مقابل معونات التنمية الغربية الرسمية في العام ١٩٨٣ إلى ٢٠ بالمئة[٢٥]. وفي العام ١٩٨٣ تلقى عدد من الدول العربية (سورية والأردن واليمن الشمالي والجنوبي) أيضاً مساعدات أقل بـ ٢,٥ مليار دولار من المبالغ المتفق عليها سابقاً[٢٦]. وبالعلاقة مع تخفيض برامج الاستثمار بدأت بلدان الخليج تعيد جزءاً من القوة العاملة الأجنبية إلى أوطانها الأصلية، وعلى رأس هؤلاء، العمال من البلدان غير العربية. وهذا أثر بشكل واضح على المداخيل النقدية لعدد من البلدان الآسيوية، وخصوصاً الهند والباكستان وكوريا الجنوبية وأندونيسيا.

وأخيراً، لا يمكن للمرء إلا أن يلاحظ أن آمال البلدان العربية المصدرة للنفط وبلدان «أوبك» الأخرى في أن تشهد زيادة سريعة في الطلب على النفط عند انتهاء الأزمة الاقتصادية للعالم الرأسمالي، وبالتالي ارتفاعاً في أسعار النفط، لم تتحقق. وظهر أن معدلات ومجال نمو الطلب ضئيلة جداً ولا تكاد تعني شيئاً. وتمت عملياً تغطية كل النمو في الطلب بزيادة إنتاج بحر الشمال وباستخدام الاحتياطيات التي راكمتها البلدان الأعضاء في «وكالة الطاقة الدولية». وفي السنوات الأخيرة خفضت الولايات المتحدة حصة البلدان العربية من وارداتها النفطية من ٤٧ بالمئة في العام ١٩٨٠ إلى ١٤,٤ بالمئة في العام ١٩٨٣[٢٧]، وخفضت أوروبا الغربية تلك الحصة من ٧٥ بالمئة في العام ١٩٧٨ إلى ٥١ بالمئة في العام ١٩٨٣[٢٨]، وخفضت اليابان الحصة العربية من ٧٥ بالمئة في العام ١٩٧٧ إلى ٥٧ بالمئة في العام ١٩٨٢[٢٩]. وانخفضت حصة «أوبك» من صادرات النفط إلى العالم الرأسمالي من ٩٤,٥ بالمئة في العام ١٩٧٤ إلى ٦٨ بالمئة في العام ١٩٨٤.

وكان ما زال على أعضاء هذه المنظمة أن يحددوا إجمالي إنتاجهم بـ ٨٠٠ مليون طن سنوياً. وكانت المحدودية الأكبر هي في توقعات توسع أسواق منتجات مصافي النفط ومصانع البتروكيمياويات العربية. وبالحكم من خلال هذا كله، يبدو واضحاً أن

المعدلات العالية للنمو والأرباح الهائلة للنفط أصبحت من ذكريات السبعينات «الذهبية».

ومع ذلك، فإن منظورات النمو في البلدان العربية المصدرة للنفط، وفي المنطقة العربية ككل، ليست على قدر كبير من السوء. والمميزات العربية الأكيدة، مثل امتلاك أكبر الامكانات النفطية وأقل تكاليف لإنتاج النفط وبالتالي لتكريره، لا بد أن تبرز نفسها في المستقبل القريب. وأكثر من ذلك، فإن خبراء عديدين، ونحن معهم، يعتقدون أن إنتاج النفط في بحر الشمال وفي الولايات المتحدة سيأخذ في التناقص في أواخر هذا العقد وأوائل العقد الذي يليه، ومعدلات الانخفاض في كثافة الطاقة في إجمالي الناتج المحلي في الغرب أخذت فعلاً في التناقص بحدة، وتبني إنتاج الوقود التركيبي على نطاق واسع يتوقع له ألا يبدأ قبل أواخر التسعينات، وأما الطاقة النووية فبعد ذلك، وهذا كله يخلق فرصاً أمام ارتفاع معتدل في أسعار النفط يقارب مستوى التضخم. وتوقعات «وكالة الطاقة الدولية» للعام ١٩٨٤ تتنبأ بأن حصة «أوبك» في توفير احتياجات العالم الرأسمالي من النفط ستزداد[٣٠]. وهذا يفسح المجال أمام نمو واضح، وإن لم يكن ضخماً، في معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي للبلدان العربية المصدرة للنفط، وحتى بالمعدلات المأخوذة بالقيمة الحقيقية.

ومن الواضح أيضاً أنه لا يمكن حل كل مشاكل التنمية للبلدان العربية بمساعدة هذا العامل وحده. وموضوعياً، هناك الكثير من المشاكل الجدية التي على البلدان العربية التعامل معها، مثل تحويل البنية الاجتماعية التقليدية إلى بنية حديثة، وتأمين التنوع الاقتصادي على أساس الصناعات التحويلية، مع صناعة الآلات الخاصة بهذه الصناعات عندما يكون ذلك ممكناً، وتسريع تدريب العمال المهرة والاختصاصيين على كافة المستويات ومن مستوى اليد العاملة إلى مستوى الإدارة، والانتقال من عوامل النمو التوسعي بالدرجة الأولى إلى عوامل النمو المكثف، وتأمين خلق شبكة صناعية من القوى المنتجة.

ومن الموضوعي كذلك، ألا يكون حل المشاكل المذكورة أعلاه ممكناً إلا عن طريق إجراء تحولات إجتماعية واقتصادية جذرية، ذات طبيعة ديموقراطية، والقيام بجهود مشتركة في النضال من أجل استقلال إقتصادي حقيقي ومن أجل علاقات متكافئة مع المراكز الرأسمالية.

وفي هذا الاطار، يمكن اعتبار الروابط الاقتصادية بين البلدان العربية والبلدان

النامية الأخرى من جهة، والاتحاد السوفياتي وكل المجتمع الاشتراكي من جهة أخرى، وبحق، روابط مثالية.

وكما رأت البلدان العربية ودوائرها السياسية والاقتصادية، وأكثر من مرة، فإن هذه العلاقات تقوم على أساس مبادىء المساواة والفائدة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وقد سمحت هذه الروابط للبلدان النامية بدخول أسواق الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزياً والمتحررة من الأزمات الاقتصادية.

المراجع

1 - *Petroleum Economist*, 1971-1980.

2 - *OPEC Annual Statistical Bulletin* 1983, p. 34.

3 - Calc. *UNTAD Handbook of International Trade and Development Statistics 1983, N.Y.*, 1983, p. 433-437; *International Financial Statistics YearBook 1984*, N.Y., 1984, p. 104-111; *Direction of Trade YearBook Wash.*

4 - Calc. *UNTAD HandBook...*, p. 433-437; *IFS YearBook 1984*, p. 104-111.

5 - *Middle East Economic Survey*, 10 September 1984.

6 - Calc. *UN YearBook of International Trade Statistics; International Monetary Fund Direction of Trade YearBook 1980.*

7 - *OECD Development Cooperation 1983.* Paris, 1984, p. 218.

8 - *The Banker*, 1979, No. 1, p. 19.

9 - *The New York Times*, 11 December 1977.

10 - *El-Moudjahid*, 7 January 1975.

11 - *Arab Resources. The Transformation of a Society*, I. Ibrahim, Editor, Centre for Contemporary Arab Studies, Washington, D.C., Croom Helm, L., 1983, p. 43-44.

12 - Amuzegar F., *Oil Exporters Development in an Independent World.* International Monetary Fund. Washington D.C., April 1983, p. 66, 73.

12 a - Sayigh Y.A. *The Arab Oil Policy in the 1970s.l.*, 1983, p. 214.

13 - *Petroleum Economist*, January 1985.

14 - *Quarterly Oil Statistics.* OECD. Paris, No. 3, 1984.

15 - Calc. *Direction of Trade YearBook. Washington*, D.C.1981.

16 - *OPEC Annual Statistical Bulletin* 1983, p. 34.

17 - *Bulletin of Foreign Commercial Information (BFCI)*, Moscow, 30 September 1980; conjuncture of capitalist economic and major commodity markets in 1983. *Supplement No. 3;* BFCI, 1984, p. 22 (In Russian).

18 - *Middle East Economic Survey*, 10 September 1984.

19 - Economic Situation of capitalist and developing countries. Supplement to the magazine, «*World Economy and International Relations*». Review for 1983, p. 73 (In Russian).

20 - *International Financial Statistics*, November, 1984.

21 - *The World Bank Annual Report* 1984. Washington D.C., 1984, p. 152, *Middle East Economic Survey*, 21 May 1984.

22 - *Middle East Economic Survey*, 21 May 1984.

23 - Conjunture of Capitalist Economy and major commodity markets in 1984. *Supplement No. 2* BFCI, 1985, p. 76. (In Russian).

24 - Calc. *Direction of Trade YearBook.*

25 - *OECD Development Cooperation 1983.* Paris 1984, p. 218.

26 - BFCI. *Supplement No. 2,* 1985, p. 76 (In Russian).

27 - Calc. *Quarterly Oil and Gas Statistics,* OECD, Paris, 1983, No. 2; *Petroleum Economist* , March 1984, p. 105; Platt's Oilgram News, 4 April 1984; BFCI, *Supplement No. 2,* 1981, No. 3, 1984 (In Russian).

28 - *BFCI,* 14 May 1981, 15 June 1984; 12 April 1983, 7 July 1984 (In Russian).

29 - أنظر الهامش ٢٧

30 - *Middle East Economic Survey,* 3 August 1984.

الآثار الاجتماعية والنفسية لتدني سعر النفط

د. محمد الرميحي

ليس جديداً القول بأن سبعينات هذا القرن هي حقبة النفط العربي. وأن الفترة من خريف عام ١٩٧٣ وحتى خريف ١٩٨١ شهدت قفزات هائلة في أسعار النفط، ويكفي أن نتذكر أسعار النفط وتطورها خلال هذه الفترة حتى يكون وصفنا لهذه الحقبة من الزمن وصفاً حقيقياً وهو حقبة النفط.

حتى شهر يونيو ـ حزيران ـ من عام ١٩٧٣ كان سعر برميل نفط الأوبك ٢,٩ دولار أمريكي، وقفز هذا الرقم عشية حرب أكتوبر ليصل إلى ٥,١٨ دولار في نوفمبر من العام ذاته وبعد شهرين فقط، أي في يناير كانون الثاني، ١٩٧٤ قفز إلى ١١,٦٥ دولاراً، وفي يناير ١٩٧٧ تحرك إلى ١٢,٩ دولاراً، وفي يوليو، تموز، من نفس العام بلغ ١٨ دولاراً، وفي فبراير، شباط، ١٩٨٠ بلغ ٢٦ دولاراً ثم قفز إلى ٣٤ دولاراً في أكتوبر تشرين الأول ١٩٨١ ليصل بذلك إلى أعلى رقم قبل أن يبدأ مسلسل الانخفاض النسبي.

ولم يكن التطور في أسعار النفط فقط هو السمة البارزة لهذه الحقبة بل كان تطوراً في كل ما يصاحب ارتفاع سعر أي سلعة تصديرية أساسية، فقد قفزت أيضاً أرقام الانتاج حتى بلغ ما يقدمه نفط الأوبك ٥٢,٨٪ من جملة استهلاك العالم من الطاقة، وبلغة أخرى بلغ ما تصدره دول الأوبك حوالي ٢٩,٦ مليون برميل يومياً، ارتفع أحياناً ليتجاوز الثلاثين مليون برميل..

كانت هذه القفزات في حقبة النفط كفيلة بأن تغير خريطة الدول المنتجة للنفط سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وامتد تأثير هذا التغير إلى خارج حدود الدول المنتجة

فعلى مستوى المنطقة العربية والتي تضم سبع دول من إجمالي ثلاث عشرة دولة أعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط[1]. أقول على مستوى المنطقة العربية كان تفاعل هذه التغيرات التي حدثت من جراء قفزات سعر النفط أبعد أثراً من أن تظل محصورة داخل حدود البلدان المنتجة، ولقد كان الاستثناء الوحيد لقصور أثر التغيرات الاقليمية هو تجربة الجزائر ذات الاكتظاظ السكاني النسبي من ناحية ولخصوصية التجربة الجزائرية الداخلية من ناحية أخرى، فلم يمتد أثر التغير في الخريطة الاقتصادية الاجتماعية الذي طبع الأقطار العربية المنتجة للنفط على هذا البلد (الجزائر) اللهم إلا في التوسع في ممارسة الدور القومي، مثل تمويل شراء بعض صفقات الأسلحة أو الاسهام في حصص مساعدة دول المواجهة أو على الصعيد السياسي.

ولكن الآثار الكبرى لتدفق عائدات النفط تمثل أكثر ما يكون في البلدان العربية الستة الأعضاء في الأوبك وهي: «العربية السعودية، العراق، الكويت، الامارات العربية، ليبيا، قطر» وذلك لأن هذه البلدان عاشت معادلة غريبة، فهي الأقل سكاناً والأكثر انتاجاً واحتياطياً، فهي تنتج حوالي ثلثي انتاج الأوبك، وبالتالي فقد تمكنت من التوسع في وارداتها بسرعة كبيرة دون أن تنفق كل عائدات بتروها، وحتى عام ١٩٨١ كان حجم الأصول الأجنبية المملوكة للدول الست يقارب الـ ٣٠٠ مليار دولار[2].

وفي هذا الإطار نستطيع أن نتفق على أن ثروة النفط انتاجاً واحتياطياً ومالاً تركزت بشكل أكبر في منطقة الخليج العربي شاملة دول الخليج جميعها بما فيها العراق، سلطنة عمان والبحرين بالإضافة إلى الجماهيرية الليبية، وفي هذه الورقة والتي تعتمد أساساً على رصد انتقائي ومحاولة للتنبؤ والاستقراء فإنني أتصور أن الحديث عن منطقة النفط العربي سيكون محصوراً في منطقة دول الخليج، والتي لم تكن آثار ثروة النفط محصورة داخل حدودها، بل تعدتها إلى أقطار الوطن العربي كله فتفاعلت معها وأثرت وتأثرت سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

كيف كان التأثير والتفاعل؟ وكيف سيكون التأثير والتفاعل؟ هذا ما سنحاول أن نعرض له في الحقبتين: حقبة النفط، وحقبة تدني أسعار النفط، محاولين أن نرصد الآثار النفسية والاجتماعية للحقبتين ثم سنحاول أن نستقرىء أثر هذا في تساؤلات مستقبلية عن علاقة النفط والسياسة العربية.

١ ـ حقبة النفط

كان تفجر النفط بكمياته الكبيرة كفيلاً بأن يقسم المنطقة العربية تقسيماً اقتصادياً بالإضافة إلى ما تعانيه أصلاً من تقسيمات أخرى، وجاء هذا التقسيم الأخير ليحقق نوعاً من التسوية التاريخية، فعندما انقسمت الأقطار العربية إلى بلدان نفطية وأخرى غير نفطية بدأت موازين كثيرة في التحول.

كانت الهجرة البشرية في الوطن العربي وفق الظروف الجغرافية على مدار التاريخ تتحرك مجموعاتها من الصحراء باتجاه الشواطىء البحرية أو وديان الأنهار؛ بحثاً عن ظروف أفضل للحياة وهرباً من الجفاف والقيظ وقلة الموارد، وجاء تفجر النفط في مناطق صحراوية قائظة ليحول مسار قوافل الهجرة من بلدان الأنهار والسواحل ـ والتي شاءت ظروف تاريخية واقتصادية كثيرة، بأن تصبح هي البلدان الأكثر ازدحاماً بالسكان والأقل موارد ـ إلى مناطق الصحراء حيث النفط.

ثاني الموازين أن مجتمعات النفط الصغيرة المنعزلة كانت اقتصادياتها تعتمد على خطوط التعاون من جانب شقيقاتها العربيات سواء في شكل منح العمالة أو منح التعليم المدفوعة الراتب أو في استقبال الطلاب للدراسة والتأهيل، وجاء النفط ليحول هذا الميزان أيضاً فتصبح منطقة النفط بؤرة جذب هائلة لاعداد ضخمة من العمالة الباحثة عن عمل.

ثالث الموازين أن مجتمعات النفط وجدت نفسها ـ وتحديداً منذ السبعينات ـ وسط لعبة السياسية الدولية والتوازن الاستراتيجي، وهي التي كانت من قبل مجتمعات صغيرة معزولة تابعة، فوجدت نفسها أكثر أهمية أو على الأقل مساوية في الثقل السياسي واللعبة الدولية لدول عربية كثيرة أكثر استقراراً منها؛ من حيث البناء التنظيمي والتأسيس للدولة ومن حيث الأهمية الجغرافية في المكان كبعد أساسي في الحسابات الاستراتيجية.

إلا أن أبرز ما أوجده تدفق النفط هو أنه قسم البلاد العربية إلى بلدان نفطية غنية، وبلدان غير نفطية فقيرة. ولقد ظل فارق الغنى هذا نسبياً إلى فترة، فقد ظلت الثروة ذات تأثير نسبي طيلة فترة الخمسينات والستينات حتى جاءت السبعينات وقفزت أسعار النفط وأزاحت الثروة الطارئة الهائلة كل معايير التناسب، وأطل الثراء

الهائل على البلاد النفطية ملقياً بظله على البلدان غير النفطية . . ليتعايش الوطن العربي كله مع حقبة النفط . . . فماذا حدث؟!

حتى أوائل السبعينات كانت الدول النفطية تعاني أوضاعاً اقتصادية غير مستقرة، فقد كانت ما تزال ـ وقتئذ ـ تعيش مع بقايا عصر ما قبل النفط بالإضافة إلى أسعار النفط المتدنية مع عدم اكتمال ملكية الإنتاج، فكانت موارد دولة كالسعودية مثلاً تعتمد بشكل رئيسي بجانب واردات النفط على رسوم الحج والزراعة والرعي. وفي أواخر الستينات لم تكن السعودية قد أقامت بعد مشروعات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، بل وفي عام ٦٨ ـ ٦٩ شهدت السعودية عجزاً في ميزان المدفوعات كما فقدت ٣٠٪ من احتياطي النقد الأجنبي فيها. ولم تكن أحوال بقية الدول المنتجة أفضل حالاً باستثناء الكويت والتي كانت تتمتع بنوع نسبي من الاستقرار الاقتصادي، والذي مكنها من أن تنشىء مكتباً في لندن لإدارة الاستثمارات الخاصة بها منذ عام ١٩٦٢، أما بقية بلدان النفط فكانت في أواخر الستينات وأوائل السبعينات في مرحلة نيل الاستقلال وممارسة السيادة الوطنية.

ورغم تحفظنا على الأرقام المطلقة إلا أن قليلاً من الأرقام ربما يعطي صورة واضحة عن حالة المجتمعات النفطية قبل قفزة الأسعار في السبعينات. فحتى نهاية الستينات كان متوسط إجمالي نصيب الفرد من الناتج القومي يتراوح في حدود ٥ آلاف دولار في السنة، وكان متوسط استهلاك الفرد من الطاقة ٧٠٠ كجم / فحم، وكان معدل نمو الواردات في بلد كالسعودية ٩,١٠٪ والكويت ٦,١٠٪ وليبيا ٤,١٥٪، وكان هناك طبيب لكل ٨٩٢٠ نسمة، وممرض لكل ٥٨١٠ نسمة في المتوسط، وكان متوسط نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية إلى الأطفال في سن الالتحاق لا يتجاوز ٤٨٪، وكان عدد الملتحقين بالمدارس الثانوية إلى مجموع الطلاب في سن الالتحاق بالسعودية ٢٪، ليبيا ٩٪، والكويت ٣٧٪[٣].

وكان عدد العمالة العربية في مجموع بلدان النفط العربية محل الدراسة ٦٤٩ ألفاً و ٦٦٤[٤] نسمة. وحتى أواسط ونهاية الستينات (٦٥ ـ ١٩٦٩) كان المعدل اليومي لصادرات النفط ٩ ملايين و ٥٥٣ ألف برميل فقط.

كانت هذه في عجالة ملامح أوائل السبعينات أو إذا جاز التعبير حتى عشية خريف ١٩٧٣، وجاءت قفزة الأسعار وبدأت رياح التغير تتوالى.

كان أول رد فعل لارتفاع الأسعار هو تغير سقف الإنتاج ومعدلاته، وبدأ معدل الإنتاج اليومي يقفز بشكل حاد إلى الحد الذي بلغ حد أن أصبحت دول النفط العربية تسهم بحوالي ثلث الإنتاج العالمي وتوفر ٦٠٪ من النفط المتداول في السوق العالمية. وبينما كان معدل الإنتاج في أوائل السبعينات في حدود ٩ ملايين برميل فإن هذا الرقم قفز إلى ١٩ مليوناً في وسط السبعينات، حتى بلغ حدود ٢٩ مليون برميل في بداية الثمانينات. ومن البديهي أن ارتفاع معدل الإنتاج قد صحبه ارتفاع في إجمالي الدخل القومي للدول المنتجة.

ولقد صحب ارتفاع أسعار النفط وكذلك معدلات انتاجه عدد من الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، تشابكت جميعها لتخلق لأبناء المنطقة وضعاً نفسياً بالغ التعقيد.

أول هذه الظواهر التمهيد الإعلامي الضخم لارتفاع الأسعار وارتفاع معدل الإنتاج وحلم الثراء الهابط على أبناء المنطقة المنتجة، وشارك في هذه الحملة وسائل الإعلام الغربية (بقصد) ووسائل الإعلام العربية (بدون قصد أحياناً)، وأثمرت هذه الحملة الإعلامية في خلق التوقع والترقب للرفاهية، وارتفع في داخل المجتمع المحلي المحدود لهذه الدول صوت يتساءل عن مشاركة أبناء الوطن في الثروة وحقهم بعد سنوات من شظف العيش وقليل العائد في المشاركة في مرحلة الرفاهة. وصاحب هذا، اتجاه حقيقي داخل دول النفط إلى إعادة توزيع الثروة، وبدأت سياسات اقتصادية/ اجتماعية تهدف إلى إشراك المواطنين في الثروة القادمة. ولعل أبرز هذه السياسات هي سياسة استملاك الأرض من قبل الدولة كما حدث في الكويت، والتي عمدت الدولة فيها إلى نزع ملكية الأراضي من أصحابها وذلك تحت مسمى «استخدامها» للصالح العام وتعويضهم عنها بمقابل باهظ يصل في أحيان كثيرة إلى عشرات أضعاف الثمن الحقيقي.

وشهدت ذات الفترة بدايات حقيقية من الدول النفطية للتوجه إلى مشروعات تطوير البنية الأساسية من طرق ـ خدمات ـ مستشفيات.. إلخ، مما يعرف بمشروعات البنية التحتيه. ولقد ساعد ارتفاع الدخول القومية على هذا التوجه العام والتوسع فيه بشكل كبير، الأمر الذي فتح المجال لشركات المقاولات وأعمال التشييد والبناء وغيرها من مؤسسات فنية تابعة لانجاز هذه المشروعات.

ولقد تفاعلت هذه الظواهر (المتزامنة) مع التركيب الاجتماعي والثقافي لمجتمعات النفط، فأفرزت قيماً وأنماطاً للسلوك ميّزت هذه الحقبة كلها.

وتحديداً أستطيع القول أن تراث ثقافة المجتمع القديم لم يستطع أن يوازي التغير الاقتصادي الهائل، والذي لم يكن تغيراً اقتصادياً ناتجاً من عمليات إنتاج تفرض قيمها وتلقي بأثرها على العلاقات الاجتماعية بقدر ما كان تغيراً اقتصادياً متمثلاً في زيادة الدخل، وبالتالي فقد ظلت ثقافة العمل الاجتماعية كما هي، حيث يأنف المواطنون ممارسة التجارة بشكل مباشر، وهجر الصناع العمل في قطاعات الإنتاج التقليدية، حتى قطاع الزراعة على هامشيته وضآلته لم يقبل أحد من المواطنين العمل فيه. واندفع المواطنون إلى استخدام الوافدين في قطاعات المجتمع المختلفة ليتواكب هذا مع التوسع وإعادة التنظيم الذي تقوم به الدولة نفسها[٥].

ومن هنا فإن المراقب لهذه المرحلة يستطيع رصد عدة سمات أساسية[٦] لها وهي:

١ ـ التوسع النقدي والتضخم المالي.
٢ ـ اضمحلال قطاعات الإنتاج التقليدية.
٣ ـ ارتفاع الاستهلاك وزيادة الاعتماد على الاستيراد.

لقد كان معدل نمو الواردات في الأقطار النفطية العربية محل الدراسة، في وسط السبعينات ـ حقبة النفط ـ أعلى من معدل ارتفاع قيمة صادراتها رغم زيادة أسعار النفط، وقد بلغ مجموع قيمة واردات الدول العربية النفطية ـ أعضاء المنظمة العربية المصدرة للنفط ٤٠,٦ بليون دولار في عام ١٩٧٦ بينما كان ١١ بليون دولار في خريف عام ١٩٧٣، أي قبل الزيادة في الأسعار. ويعني هذا المؤشر ما حددناه في النقطة الثالثة، أي تعاظم الاعتماد على السلع المستوردة.

هذه بعض سمات هذه المرحلة. وفي تصوري فإن أهمها على الاطلاق في مجال هذه الدراسة؛ أن المجتمعات والدولة تحولت من جراء هذه التراكمات كلها إلى مرحلة التوسع في الاستهلاك وسياسات الانفاق الواسع في جميع القطاعات.

فعلى مستوى الدولة كان التوسع العمراني الهائل في قطاع البناء والتشييد، وكانت سياسة تنفيذ المشروعات الكبرى هي التي اعتمدت لدى رجال الإدارة على أنها

الوسيلة الأهم لبعث الرواج والنشاط في شرايين الاقتصاد المحلي. وكانت مظاهر «اقتناء الحضارة» بمظاهرها المختلفة كفيلة بابتلاع جزء ضخم من عائدات النفط. وفي الوقت نفسه تم ترسيخ مفهوم وهمي بأن هذه البلاد تنطلق نحو تنمية شاملة.

على مستوى المجتمع كانت هذه السياسات كفيلة بخلق طبقة من عملاء ووكلاء الشركات الأجنبية التي أنشأت مؤسسات كاملة لتقوم بدور الوسيط أو الجسر لتسويق بضاعة الغرب وتحويل أموال النفط.

ويكفي للتدليل أن نذكر أن صادرات الدول النفطية خلال حقبة النفط ٧٠ ـ ١٩٨٠ بلغت (١٢٠٣,٧ مليار دولار؛ استهلك منها ٦٠٤,٢ مليار دولار واردات سلعية طبقاً لتقديرات البنك الدولي[٧].

إذن نحن أمام سمتين محليتين بالغتي الأهمية هما:

١ ـ ارتفاع معدل الاستهلاك بالنسبة للأفراد. فقد شهدت السبعينات ـ حقبة النفط ـ انفجاراً في استهلاك الأفراد في دول الخليج النفطية[٨]. إذ بلغ معدل الاستهلاك الخاص ٢٧٪ من إجمالي الناتج القومي في عام ١٩٧٩. وكان متوسط معدل نمو الاستهلاك الخاص بالأفراد في هذه الدول ١٨,٧٪ سنوياً خلال ٧٠ ـ ١٩٧٩ بينما بلغ معدل النمو نفسه لدى الدول الصناعية ٣,٦٪ فقط سنوياً. ووفق تقرير البنك الدولي فإن أكثر من نصف واردات هذه الدول ٥٧,٨٪ هي واردات استهلاكية. وبلغت قيمة الواردات الغذائية لدول الخليج العربي في عام واحد فقط هو ١٩٨٠، ٥,٧ مليارات دولار. وبالطبع فإنه ليس هناك حاجة للتدليل على نمو الاستهلاك بقياس أرقام المجموعات السلعية الأخرى وقراءتها.

فقد كان منطقياً مع زيادة الثروة وزيادة دخل الفرد أن تزداد القدرة الشرائية وأن يشمل الاستهلاك ما يتعارف عليه بالكماليات بأنواعها، سلعية كانت أو خدمية. بل وتجاوز الأمر حدود التوسع في الشراء إلى الحد الذي نقول عنه باطمئنان علمي أن الاستهلاك الخاص في دول النفط قد تميز بإسراف بالغ وواضح[٩].

٢ ـ أما السمة الثانية فهي التوسع في الانفاق الحكومي: ٢٢٪ من إجمالي الناتج القومي خصص للاستهلاك الحكومي في عام واحد (١٩٧٩). وكان التوسع في الاستهلاك العام موجهاً إلى توسيع وتطوير الخدمات أو دعم السلع الاستهلاكية.

هنا وفي اطار التراث الثقافي والثراء المفاجىء للأفراد وهجر العمل، وتفضيل العمل في قطاع التجارة والتوكيلات ومع التوسع في الانفاق العام للدول النفطية والمشروعات التي انطلقت في تنفيذها وتحت ظل عدد السكان المحدود، كان الباب مفتوحاً على مصراعيه لتدفق أفواج العمالة الوافدة من الأقطار العربية غير النفطية ذات الكثافة السكانية والتي بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية، مع قلة الموارد وتعثر خطط التنمية، تلقي بشبحها عليها.

شهدت منطقة الخليج النفطية تدفقاً هائلاً من العمالة، وبينما كان عدد العمالة العربية بمنطقة الخليج النفطية عام ٧٠ هو ٦٤٩ ألفاً و ٦٦٤ عاملاً، فقد قفز إلى مليون و ٢٣٦ ألفاً و ١٠٠ عامل في عام ١٩٧٥[١٠]. وهذا الرقم لا يشمل أفراد أسر هؤلاء العاملين.

وبدأت أسواق العمل العربية في البلدان المصدرة للعمالة تشهد نقصاً فيها حتى بلغ نسباً حرجة، ففي عام ١٩٧٥ هاجر ٢٨٪ من قوة العمل بالأردن إلى منطقة الخليج و ٢٧,٧٪ من سلطنة عمان، و ٢٧,١٪ من اليمن، بينما تقل النسب في البلدان الأكثر كثافة مثل مصر ٣,٧٪ وسوريا (٣,٨٪) والسودان (١,٢٪)[١١].

٢ ـ ظلال الثراء

قلنا في موضع سابق أن الثراء الهائل أطل على بلاد النفط ملقياً بظله أيضاً على البلدان غير النفطية، وهذه حقيقة، ونرجو أن يكون العرض السابق لحقبة النفط قد أسهم ـ بشكل مقبول ـ في أن يكون تمهيداً لرصد الآثار الاجتماعية والنفسية التي حدثت بالمنطقة النفطية وتأثيراتها على بقية أقطار الوطن العربي. والذي نستطيع أن نرصده هو ما يلي:

١ ـ كان ارتفاع مستوى دخل الفرد والذي صاحبه سياسات انفاق عامة وامتيازات متعددة للمواطن من قبل الدولة مثل (راتب أفضل ـ معاملة مماثلة لموظفي الحكومة عند الرغبة في التقاعد ـ تخصيص مسكن مستقل.. الخ) بالإضافة إلى سهولة استقدام الوافدين (عرباً وأجانب) للعمل، كل ذلك كان سبباً مباشراً في انهيار قيمة العمل داخل المجتمعات النفطية، وعلى أحسن الفروض فقد كان معوقاً لخطط تنمية الكوادر البشرية الفنية وإعدادها، وإضعاف عملية تطوير قوة العمل المحلية. وكان أوضح تعبير لهذا شيوع حالة الاتكالية والاستعلاء على الأعمال اليدوية والمنتجة[١٢].

٢ ـ يرتبط بالملاحظة السابقة أنه نتيجة لحماية دول المنطقة لأبنائها وقصر النشاط الاقتصادي على الوطنيين فقط، فقد ظهرت طبقة جديدة جل عملها أن تستصدر تراخيص المنشآت باسمها وشهادة جنسيتها ثم تبيعها وتقبض ثمن هذا الترخيص في شكل عائد سنوي، وهذا بعينه ما يتفق الاقتصاديون والاجتماعيون على تسميته بالنشاط الطفيلي والذي يحمل معه كل أمراضه الاجتماعية والسلوكية.

٣ ـ في إطار هاتين الملاحظتين فإن الملاحظة الثالثة لا تنفصل عنهما، فمن دواعي الأسف أن موجات الهجرة العربية إلى بلدان النفط والاحتكاك الإنساني والثقافي، لم تثمر في تعميق مفهوم القومية العربية والوحدة العربية اللهم إلا على مستوى خاص لبعض الفئات ذات الثقافة العلمية الخاصة والمتميزة.

فقد فتحت فرص العمل الواسعة أبوابها لمستوى ثقافي محدود من الوافدين (من عمال مهنيين وحتى من خريجي جامعة فإنه لظروف كثيرة تتعلق بالعملية التعليمية، كانوا محدودي الأفق). ويواجه هؤلاء مجتمعاً لم يتخلص معظم أفراده من روح القبيلة وبعض رواسب البداوة. ولم يستطع أن يواكب التغير الاقتصادي بتغير اجتماعي مماثل. ولذا فقد نشأت ممارسات ولّدت في النفوس الكثير، فيتحملها الوافد مضطراً... ويتمادى فيها الوطني في إطار الامتيازات، فهو صاحب البلد وصاحب الحق. وهكذا أضيف فشل آخر إلى موجات الهجرة، فبدلاً من أن يلعب احتكاك الثقافات دوراً مميزاً في انتقال الثقافة العربية الاجتماعية وتقاربها خاصة، فإن الوافدين ظلوا يمثلون مجتمعاً مغلقاً يواجه المجتمع المغلق لأبناء المنطقة.

٤ ـ كان تزامن حقبة النفط مع تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على البلدان العربية غير النفطية ونتائج هذه الأزمة (زيادة الاستدانة، بطء عمليات النمو والتنمية فيها، تدهور سعر الصرف)، بالإضافة إلى سهولة ويسر الحياة في منطقة النفط (توافر سلعي، مجانية الخدمات الأساسية: تعليم ـ صحة.. الخ)، والارتفاع النسبي في مستوى ادائها، بالإضافة إلى التعاظم الاسمي لقيمة المدخرات، كانت كلها سبباً حقيقياً وراء إطالة زمن إقامة العمالة الوافدة، وبالتالي إنهاكها في دوامة حياة اقتصادية اجتماعية ذات تأثير بالغ على سلوكها الاستهلاكي، فاعتادت في النهاية نمطاً من الاستهلاك ومستوى انفاق أعلى بكثير من متوسط دخلها في حالة عودتها، ومغاير لسلوكها الاجتماعي كطبقة لها أنساقها وسلوكياتها في السلم الاجتماعي في مجتمعاتها المحلية.

٥ ـ يرتبط بالنقطة السابقة ظاهرة إسهام العمالة الوافدة حين عودتها إلى أوطانها أو حتى في وقت الاجازات في نقل عدوى النمط الاستهلاكي الشره إلى مجتمعاتها المحلية الصغيرة، ولعل خير دليل على ذلك أن واردات البلدان الرئيسية المصدرة للعمالة من السلع الاستهلاكية قد تضاعفت من ٤ ـ ٦ مرات خلال الفترة من ٧٤ ـ ١٩٧٧ قياساً إلى حجم الواردات في عام ١٩٧٠[١٣].

٦ ـ امتدت ظلال الثراء إلى البلدان غير النفطية عن طريق تحويل عمالها مدخراتهم إليها (كما في حالة مصر ـ الأردن ـ السودان). وفي عام واحد فقط كان $\frac{1}{3}$ موارد مصر من النقد الأجنبي (ما عدا القروض) عن طريق مدخرات العاملين في الخارج.

٧ ـ لم يكن تأثير الثروة مقصوراً على هذا فقط، فكما أسهمت الثروة الطائلة في تخليق طبقات اجتماعية في مجتمعاتها وتضخيم حجم شرائح معينة، فإنها في ذات المجال أيضاً أسهمت في إحداث ترهل حقيقي في السلم الاجتماعي للبلدان المصدرة للعمالة.

ففي ظل استمرار سوء الأحوال الاقتصادية في بلدان ضخ العمالة، بدأت أحلام العاملين وطموحاتهم تتحرك نحو الكسب والثراء. وبدأت تظهر «مشروعات» صغيرة تعبر عن أحلام هذه «الطبقة» وتوجهاتها. فدخل البعض في نشاطات مضاربة الأراضي أو التشييد والبناء، إلا أن الغالبية العظمى أخذت في التوجه نحو تحقيق هدف وحيد وهو إنشاء «مشروع صغير» وغالباً ما اقتصر على نشاط تجاري صغير أو ورشة مهنية يعمل فيها المهاجر بعد عودته، مما أحدث تضخماً في شريحة البرجوازية الصغيرة وأحدث انتقاصاً من الطبقة المتوسطة وتضاؤلاً في الطبقة العاملة، وهو أمر تم بشكل عشوائي وليس تعبيراً عن تحرك إجتماعي وفق قوانين التحرك وترتيبه، مما جعل السلم الاجتماعي في هذه البلدان يبدو شديد الترهل[١٤].

٨ ـ كان لتدفق موجات الهجرة إلى بلدان النفط ـ ضمن مجموعة عوامل أخرى ـ أثر واضح في ازدياد سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بالتالي في البلدان العربية المصدرة للعمالة. وكان هذا الأثر يتم في دائرة خبيثة على مستويين متوازيين اتصورهما كالتالي: هجرة عمالة ـ ندرة أيدٍ عاملة ـ ارتفاع أجور العمالة المحلية وبالتالي زيادة التكاليف والأسعار.

وكان المستوى الثاني: عمالة في الخارج ـ تضخ مدخرات وتحويلات لأسرها ـ تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية في السوق ـ زيادة الضغوط التضخمية ـ تفجر الآثار الاجتماعية للتضخم في المجتمع من تبديل قيم وظهور نشاط طفيلي ومضاربة... إلخ[١٥].

ويرتبط بهذا نتائج منطقية مثل ابتلاع المدخرات الوطنية للبلدان غير النفطية نتيجة للاتجاه نحو الانفاق الاستهلاكي، وبالتالي تعثر عمليات التطوير والتنمية نتيجة عجز هذه البلدان عن تدبير النقد اللازم لتمويل العمليات الاستثمارية، وما يعنيه هذا الوضع من استمرار الضغوط الاقتصادية على المجتمع ومطالبة أفراد المجتمع بالصبر والانتظار أو اللجوء إلى حلول اقتصادية تمس في النهاية الأمن السياسي مثل، إجراءات رفع الأسعار[١٦].

٩ ـ امتدت ظلال الثراء لتشمل اقتصاديات البلدان العربية غير النفطية وذلك عبر التدفقات المالية من البلدان النفطية، وقد انقسمت هذه التدفقات إلى ثلاثة أنواع:

أ ـ مساعدات وقروض ميسرة بشروط إقراض متساهلة.

ب ـ مساعدات وقروض بشروط إقراض تجارية.

جـ ـ ودائع حكومية تقوم الدول النفطية بإيداعها لدى البنوك المركزية للدول العربية غير النفطية والتي تعاني من سوء موقف احتياطي العملات الأجنبية، وذلك بهدف دعم مركزها الإقراضي في سوق المال العالمية.

ولقد ساهمت هذه التدفقات في دعم ميزانيات كثير من الدول غير النفطية والاسهام في تقليل عجز الميزانية، كما أسهمت في تأمين قدر كبير من الواردات لهذه الدول.

وهكذا امتد تأثير حقبة النفط إلى خارج الدول المنتجه وكان تفاعل هذا التأثير أبعد أثراً من أن يظل مجرد تأثير من فوق الجلد، بل كان يتفاعل مع كل قوانين المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى الحد الذي دفع الوطن العربي إلى إدمان التعايش مع هذه الآثار، والتعامل معها كعادة مألوفة دون أن يحاول البحث عن ماذا بعد؟ أو ماذا لو؟ إلى أن تنبه الوطن العربي، أغنياؤه وفقراؤه، إلى أن حلم الثروة يهتز... وأن ظلال الثراء قد يكسوها الغمام.

٣ ـ عصر الفرص الضائعة:

لم تكن بداية الثمانينات بداية طيبة، فمنذ الشهور الأولى والنذر كلها تشير إلى تراجع سعر النفط، وتدهور عائداته، وكان لذلك أسباب كثيرة، ليس هنا مجال تناولها، سواء ما كان منها سياسياً من تكتل المستهلكين أو ما كان بسبب خلافات داخل الأوبك نفسها وعدم الالتزام بسعر واحد وكم انتاج معين.. إلى آخر الأسباب المعروفة.

لكن ما يعنينا هنا في هذه الورقة أن العام ١٩٨٢ كان بداية الأعوام التي عانت فيها ميزانيات دول الفائض العربية عجزاً في الموازنة العامة، وبدأت الدول العربية النفطية تعرف طريق سد العجز بالاقتراض من احتياطياتها، وبدأت هذه الدول منذ ذلك الحين في التمهيد لاتجاهات وسياسات مستقبلية لمواجهة هذا الخطر، بالإضافة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات لمواجهة الآثار الآنية لتدني أسعار النفط.

وفي الحقيقة فقد شهدت منطقة النفط العربية جدلاً واسعاً قبل بدء الثمانينات حول ماذا بعد النفط؟ وماذا صنعنا بالنفط؟

ومن هنا فقد دارت بين أوساط المهتمين بالفكر التنموي والاقتصادي في منطقة الخليج مدرستان للتفكير:

الأولى: ما يمكن تسميتها بمدرسة الفرص الضائعة؛ وهو اتجاه يرى أن حقبة النفط أتاحت أموالاً وفرصاً اقتصادية طيبة كان من الممكن لو تم استغلالها بشكل مدروس ومخطط أن تثمر تنموياً وتعطي نتائج جيدة. ولكن السياسات والبرامج الموضوعة أضاعت هذه الفرص جميعها، ولم تهتم إلا بمقياس مؤشر متوسط الدخل الفردي كدليل على الانجازات، من دون النظر إلى إمكانية استمرارية هذا الوضع واستمرارية الظروف التي أدت إليه [١٧].

الثانية: وهي مدرسة أقرب إلى المنطقية والعقلانية ويمكن تسميتها بالمدرسة البنائية، وهي ترى أن هناك نمواً اقتصادياً قد حدث وقد تمثّل هذا في مجموعة من الشواهد الاقتصادية/ الاجتماعية في آن واحد. ولكن جوهر المشكلة أنه لم يكن ممكناً الاستفادة من الأموال والفرص المتاحة بأفضل مما حدث، لأن هناك علاقة بين تدفق الثروة والفرص الاقتصادية، وبين البناء الإنتاجي للمجتمع الذي تتدفق فيه الأموال. وحيث أن هياكل القطاعات المجتمعية ـ بكافة مستوياتها تشكو خللاً، فإن النتائج لا يمكن أن تؤدي إلى غير ما كانت عليه المقدمات.

ولقد ظهر أثر هاتين المدرستين في تفكير الإدارة في منطقة النفط العربية عندما لاحت نذر انخفاض العائد. ولم يكن هذا الاتجاه الفكري فقط هو الذي أثر في تفكير رجال الإدارة، بل كانت هناك عدة عوامل هي في الحقيقة ثمار لحقبة النفط لم يكن من الممكن تجاهلها عند التفكير في المواجهة.

في تصوري أن «سيناريو» التفكير لدى رجال الإدارة يدور على النحو التالي:

استطاعت دول النفط أن تحقق مستوى معيشة حضارياً لابنائها. صحيح أن هذا المستوى الحضاري هو من السطح، إذ أن استيراد أدوات الحضارة واقتنائها لا يعني درجة تحضر وفقاً للمقاييس العلمية، إلا أن درجة الرفاه هذه لا يمكن تجاهلها، خاصة مع ازدياد نسبة المتعلمين وارتفاع مستواهم. وكان تفاعل العاملين السابقين عنصراً هاماً في الإسهام في تخليق طبقة تكنوقراطيين جدد. في ظل جزئيات الصورة هذه، نستطيع فهم الحرج الشديد لدى الإدارة في بلدان النفط تجاه السياسات والإجراءات قصيرة المدى لمواجهة الآثار الآنية لتدني سعر النفط.

فالدول النفطية لا تستطيع أن تمس الانفاق الاستثماري الموجه إلى تمويل عدد من المشروعات الأساسية، ولا تستطيع أن تقترب من مخصصات خطط الإسكان لإنشاء مساكن خاصة لأبنائها. ولا تقدر أن تتجاهل اعتمادات تطوير وتجديد وصيانة البنى الأساسية (طرق ـ شبكات صرف ـ مياه)، وهي لا تستطيع ذلك لأن هناك مستوى من التحضر والخدمات لا يقبل الأفراد أن يتنازلوا عنه. فقد أفلحت حقبة النفط في زيادة درجة التحضر كما أسلفنا، ولم يكن هذا مقصوراً على ارتفاع متوسط دخل الفرد حيث بلغ في إحدى دول الخليج أعلى معدل دخل في العالم، واحتلت بقية البلدان مراتب مختلفة بين العشر دول الأوائل من حيث متوسط دخل مواطنيها، بل تجاوز هذه المؤشرات إلى مؤشرات أخرى. لقد ارتفع متوسط استهلاك الفرد من الطاقة منذ بداية الحقبة وحتى عام ١٩٨١ من (٧٠٠ كجم/ فحم) إلى (١٤٥٨ كجم/ فحم) وهذا يعني زيادة استخدام الأفراد لمنتجات التقنية الجديدة ورفاهيتها. ويتضح حجم الرقم إذا أدركنا أن هذا الرقم المتوسط لأربع دول نفطية، يمثل نصف متوسط معدل استهلاك الفرد في مجموعة الدول الصناعية البالغ عددها ١٨ دولة، إذ يبلغ متوسط استهلاك الفرد في هذه الدول ذات الكثافة السكانية الهائلة (٣٨٩٢ كجم/ فحم)[١٨].

وإذا استعرضنا بقية المؤشرات سنجد أن نسبة عدد الطلبة المقيدين فعلياً، إلى

مجموع الطلبة في سن المرحلة يبلغ في المرحلة الابتدائية ٩٧٪، بعد أن كان ٤٨٪، وفي المدارس الثانوية ٤٥٪ بعد أن كان ١٣٪، وفي التعليم الجامعي ٨٪ بعد أن كان (٢٪). وارتفع مستوى الخدمات الصحية فأصبح هناك طبيب لكل ١٨١٠ نسمة بدلاً من طبيب لكل ٨٩٢٠ نسمة، وممرض أو ممرضة لكل ١٨٦٠ نسمة بدلاً من ممرض لكل ٥٨١٠ نسمة.

هذا التطور الكيفي والكمي في أداء الخدمات وتقديمها لا أتصور أن تستطيع بلدان النفط التنازل عنه.

ولكن على جانب آخر من زاوية الرؤية تبدو المسألة ذات وضع مختلف، فبلدان النفط العربية المعنية بالدراسة تسود فيها نظم حكم عائلية، وبجانب العائلات الحاكمة وطبقات الأثرياء القدامى، فإن هناك طبقة جديدة تخلقت داخل مجتمع النفط هي التي حظيت بالنصيب الأوفر من الكعكة، بينما استفادت الأغلبية بالنصيب الأصغر. ولم يكن أثر هذا التمايز الاقتصادي وما يمليه من تمايز اجتماعي ملموساً بشدة إبان حقبة الازدهار، ولكنه أطل برأسه في السنوات الأخيرة عندما عرفت أسواق هذه البلدان ركود التجارة بتأثير عوامل مختلفة[١٩] ليس هنا مجال تناولها.

في الجانب نفسه فإننا لا نستطيع أن نتجاهل الآثار الناتجة عن الأزمة الاقتصادية العالمية سواء على البلدان النفطية أو غير النفطية. فعدوى التضخم وارتفاع أسعار السلع الغذائية لم يسلم منها أحد، نفطياً كان أمْ غير نفطي. وتغير أسعار العملات العالمية لم يفرق بين فقراء وأغنياء. الفرق الوحيد كان في حجم التأثير ومدى التأثر ووطأته على اقتصاديات البلدان العربية.

في هذا الاطار بجزئياته كلها أتصور أنه ليس صعباً التنبؤ بالآثار الاجتماعية والنفسية لتدني أسعار النفط، والتي يكاد بعضها يطل برأسه من بين الحجب:

١ ـ أول الآثار في رأيي هو تركيبة متداخلة. يترتب على كل أثر منها أثر آخر لتفضي في النهاية إلى نتيجة واقعة وملموسة.

فالمعروف أن دول المنطقة بدأت مرحلة ما يسمى بإجراءات ترشيد الانفاق. واتخذ هذا الإجراء عدة خطوات منها؛ القيد على التعيينات الجديدة وحظرها لغير الوطنيين إلا في مجالات متخصصة جداً وبشكل استشاري أو في المهن التي تعاني عجزاً فادحاً. وفي الوقت نفسه فإنه نتيجة لعجز الموازنة وسوء حال الأسواق، فإن المشروعات

الكبرى قد بدأت تتقلص سواء على مستوى الأفراد أو الدولة، الأمر الذي يعني تقليل عدد العمالة الوافدة.

هذه التداخلات لن تؤدي إلى نتيجة واحدة في رأينا وهي تقليل عدد العمال، بل سوف تكون سبباً لآثار أخرى تنعكس على المستويين الاقليمي والعربي.

٢ ـ قلة عدد العمالة سيؤدي إلى تقليل حجم القوة المنشطة في السوق، بمعنى تقليل حجم الطلب. حيث يمثل الوافدون ـ والعرب خاصة ـ رافداً هائلاً من قوة الطلب الكلية، الأمر الذي سوف يؤثر على استمرار حالة الركود الاقتصادي.

٣ ـ وبنفس المنهج في الاستقراء والتسلسل فإن حالة الركود هذه والتي لا يمكن التخلص منها أو تنشيط السوق التجاري عن طريق ضخ الأموال أو زيادة الكتلة النقدية، سوف تؤدي منطقياً إلى كف التجار والوكلاء والعملاء عن استمرار تدفق الواردات، الأمر الذي سوف يحدث توازناً نسبياً بين التصدير والاستيراد.

٤ ـ نتيجة لقلة تدفق العمالة وما يستتبع الركود من نتائج فإن عدداً لا بأس به من الوطنيين سوف يبدأ البحث عن فرص عمل، بعيداً عن الاقتصار على نشاط الخدمات والذي سيتأثر بدوره كما أوضحنا، مما يمثل بدء تغير قيمي في النظرة إلى العمل.

٥ ـ التمايز الاجتماعي القائم بين الطبقة التي استفادت من القطعة الكبرى في الكعكة النفطية وبين الأغلبية سوف تزداد حدته وضوحاً، الأمر الذي سيدفع بالصراع الاجتماعي إلى السطح.. ولا تصح علمياً أي محاولة لاستقراء شكل الصراع وقوانينه أو حتى التنبؤ بنتائجه، فهذه قضية تحسمها متغيرات كثيرة داخل البيئة المحلية والمجتمع الإقليمي والوطن العربي والإطار الدولي.

٦ ـ الأمر اليقيني أن دول المنطقة النفطية لديها مشروعات ودراسات حول ترشيد الانفاق والذي يتمثل أحد أهم بنوده في تقليل حجم الانفاق على الخدمات، والمقترح هو فرض رسوم على الخدمات مثل رسوم العلاج، ومصاريف التعليم، وزيادة تعرفه استهلاك الماء والكهرباء ورسوم خدمات الهاتف والمواصلات، ورسوم استخراج أو تقديم أوراق حكومية[٢٠].. إلخ.

٧ ـ معنى الإجراء السابق هو أن الخدمات الاجتماعية المتوفرة للجميع؛ مواطنين ووافدين، سوف تشهد انخفاضاً من حيث الكم والكيف، وهي بالتالي ستصبح متاحة

لفئة صغيرة من الناس، الأمر الذي سيخلق تمايزاً جديداً يضاف إلى عناصر الصراع.

٨ ـ يرتبط بترشيد الانفاق وتقليل العمالة تقليل عدد المدرسين الوافدين، الأمر الذي يعني تخفيض عدد الفصول الدراسية وتخفيض أعداد المقبولين في الجامعات، وهذا بدوره سيخلق جو المنافسة في العملية التعليمية ويقلص مساحة التساهل في مستويات التعليم، مما سيدفع بأعداد كبيرة من الطلاب إلى التعليم الفني، وهو توجه بدأ ينفذ في بعض بلدان المنطقة كالكويت والسعودية والبحرين.

٩ ـ في هذا التصور وكنتيجة للتغير الحادث، فالتوقع هو أن تصبح القيود الاجتماعية أكثر مرونة، ولعل أبرز القيود المتوقع تخفيضها هو قيد مشاركة المرأة في العمل بشكل أوسع مدى وأكبر حجماً ودخولها حقل العمل على نطاق واسع.

١٠ ـ هذه التغيرات أتوقع أن تتفاعل مع بعضها البعض ومع ما يستجد من تطورات ومع الإحساس النفسي الجديد للمواطنين، لتدفع بنسق القيم المتوارث نحو التغير ليلائم هذه المرحلة، وأتوقع أن ينخفض معدل الميل إلى الإسراف حيث أن الثروة لم تعد دائمة، وأن تتحول توجهات الناس وأنماط استهلاكهم إلى أنماط جديدة ومغايرة.

خارج الحدود

وكما امتدت ظلال الثراء خارج حدود بلدان النفط، فإن ظلال المرحلة المقبلة سوف تلقي بظلالها أيضاً على البلدان غير النفطية، وفي تصوري أن ظلال المرحلة ستتحدد في الإطار التالي:

ـ على مستوى تقلص تدفقات أفواج العمالة والذي بدأت نذره تتوالى من صيف ١٩٨٣ حيث أنهت دولة الامارات تعاقدات ٢٥ ألف عامل، وفي هذا العام (١٩٨٥) ألغت العربية السعودية ٦ آلاف وظيفة، وشاغلوها من الوافدين، واستغنت الكويت عن خدمات ٦٦٠٠ موظف. هذه النذر مع القيود المشددة على دخول العاملين الجدد سينعكس على البلدان المصدرة للعمالة على الشكل التالي:

١ ـ سيتوفر حجم أكبر من العمالة الفنية ـ التي كانت تهاجر ـ داخل السوق المحلي للبلدان المصدرة، وإذا لم تتوفر التدفقات الرأسمالية اللازمة لخلق فرص عمل لهؤلاء فإن وجودهم سوف يمثل مشكلة اجتماعية/ اقتصادية/ سياسية. فقوى العمل هذه ستلهب أسعار السوق حتى لو زاد العرض منها على الطلب عليها. لأنه خلافاً لقواعد العرض والطلب في السلع، فإن المشاهد أن قوى العمل في مثل ظروف

واقتصاديات الوطن العربي تنتهج نهجاً يكاد أن يكون متماثلاً. فالعامل يرفع سعره لتعويض مكسبه الذي ضاع، ولكي يؤمن مبلغاً من المال يكفيه فترة قادمة في ظل قلة الطلب.

٢ ـ سيتوفر حجم ضخم من التكنوقراطيين والأعمال المساعدة وهو حجم يتزايد باستمرار، لأن الضخ إليه مستمر وبأعداد كبيرة سواء من الجامعات والمدارس الفنية أو من العائدين من سوق العمل العربية.

٣ ـ لا نستطيع فصل أثر النقطتين السابقتين عن تفاعلهما مع آثار الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلدان المصدرة للعمالة؛ من تدهو سعر الصرف إلى ارتفاع معدل الأسعار، إلى زيادة نسب التضخم، وتعاظم حجم الواردات قياساً إلى الصادرات.. إلى الخلل الهيكلي في قطاعات الإنتاج.. أي أزمة تنمية حقيقية.

٤ ـ يضاف إلى هذه الآثار تقلص حجم التدفقات المالية من العملات الحرة والتي كان يحولها العاملون في الخارج إلى أوطانهم.

٥ ـ كل هذه العوامل ستدفع بالصراع داخل المجتمعات المصدرة للعمالة إلى أقصى مدى ممكن له. وهو أيضاً صراع لا يستطيع أحد أن يتنبأ بشكله ولا ملامحه. فتتفاعل هذه الآثار الاجتماعية/ الاقتصادية مع المشكلات المزمنة مثل أزمة الإسكان وبالتالي أزمة الزواج، ومستوى الخدمات ونوعيتها، وارتفاع أسعار الخدمات من قبل القطاع الخاص، كل هذه التفاعلات ستدفع أيضاً بقوانين المجتمع الاجتماعية إلى الحركة والتغير.

٦ ـ المستوى الثاني الذي ستتضح من خلاله ظلال المرحلة المقبلة سوف يكون من خلال حجم ونوعية المساعدات والقروض التي تقدمها بلدان النفط إلى البلدان غير النفطية، وخاصة المساعدات والقروض الميسرة والتي تستخدم في تحويل الواردات السلعية. فمما لا شك فيه أنها سوف تتأثر سلباً، الأمر الذي يعني التأثير على قدرة هذه البلدان على سد حاجياتها الأساسية والمستوردة لعجزها عن الإشباع الذاتي وما يستتبع ذلك من سياسات رفع الدعم عن بعض السلع أو تخفيض حجم استيرادها، مما سيخلق حالة ندرة في الأسواق أو ارتفاع الثمن، وكلاهما أمران سوف يدفعان بمجتمعات البلدان غير النفطية إلى نقط المواجهة مع حكوماتها.

هذه في تصوري أقرب الآثار الاجتماعية والنفسية لتدني سعر النفط إلى الواقعية

وإمكانية الحدوث، وهو استقراء علمي حاولت أن تكون أسسه مرتكزة على بعدي المشكلة الاقتصادي والاجتماعي. فمن تفاعلات البعدين في خصوصية الإطار العربي سوف يتحدد شكل السنوات المقبلة.

عن الثروة والثورة

كان للحقبة النفطية طبيعة سياسية أضفت ملامحها على حقبة السبعينات كلها، إلى الحد الذي أوصل بعض الكتاب والمفكرين إلى القول: أن «الثروة قد تسلمت مقاليد الأمور من الثورة». وفي تصوري أن هذا أمر صحيح تماماً، فقد حفلت حقبة النفط بمتغيرات سياسية كثيرة:

١ ـ كان لتعاظم دور النفط كسلعة استراتيجية دور في إضفاء أهمية استراتيجية وثقل سياسي على بلدان المنطقة النفطية، فشاركت بلدان النفط في إدارة الأزمة العربية من خلال وجودها كطرف مؤثر في موازين مصالح العالم.

٢ ـ كانت الطبقة المتوسطة طيلة تاريخ المنطقة العربية هي مخزون القوة الفاعلة والمحركة للتغير، فهي الطبقة التي أفرزت أبرز الرموز الثقافية والوطنية على امتداد سنوات النضال العربية منذ بدء عصر الاستنارة العربي.

٣ ـ وفوق هذا الدور التاريخي والاجتماعي الهام للطبقة المتوسطة فقد كانت تمثل بحجمها وقوتها وقود حركات التغير والمواجهة.

٤ ـ عندما جاءت سنوات النفط متزامنة معها أزمة البلاد المصدرة للعمالة بدأ الحلم يلقي بظلاله على الطبقة كلها.. حتى صار مجرد الخروج من مساحة الوطن انطلاقاً نحو أرض النفط حلماً لكل أبناء الطبقة كوسيلة طيبة للخلاص من اختناق الظروف الاقتصادية التي تتمثل في صعوبات الحياة اليومية.

٥ ـ كان تزامن حقبة النفط وعصر الازدهار مع حرب أكتوبر ١٩٧٣ دافعاً لخلق إحساس لدى أبناء البلدان المصدرة للعمالة؛ إن تضحياتها وتحملها ونتائج الحرب هي وحدها سبب رفع أسعار النفط، متناسية أن ارتفاع الأسعار كان محصلة عوامل مختلفة؛ أحدها نتائج الحرب ونتائج اختبار القوة الذي مارسته الدول المنتجة في أثناء الحرب. وللأسف فقد ساهمت وسائل الاعلام وبعض القيادات الرسمية والشعبية في ترسيخ هذا المفهوم.

ومن هنا فقد كان منطقياً أن ينظر أبناء الدول المصدرة للعمالة على أنها صاحبة

حق في الثروة، وأن من حقها أن تحلم وتحقق أحلامها عبر هبة الله التي منحها لكل المنطقة العربية وليس لبلدان بعينها. هكذا فكر أبناء الدول غير النفطية، واتجهت عقولهم وعيونهم إلى خارج الحدود. واستثمرت الادارات السياسية هذه الظاهرة كي يصبح رد فعل الجموع تجاه التعقد المستمر وتفاقم الأزمة الاقتصادية موجهاً نحو الخارج، وبالتالي حتى لا تتعامل الجموع الاجتماعية مع الأزمة على أنها نتيجة سياسات اقتصادية داخلية ومنهج في توزيع الثروة الوطنية، وانحياز من الحكام إلى صفوة وطبقة محددة من المحكومين.

٦ ـ كان تفاعل هذا الأثر النفسي والاجتماعي كفيلاً بأن يجعل دول النفط هي مشجب كل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وآمن الفقراء في الوطن العربي بهذه الحقيقة وتعاملوا معها. ولعله مما زاد في إرساء هذا المفهوم وانتشاره، هو كبر حجم العمالة التي سافرت إبان حقبة النفط وما أعطته عائدات سفرها من تغير في مستوى المعيشة ووضعية أفضل ونوع معين من نمط الاستهلاك الترفي. كل هذه النتائج أعطت مؤشرات على مصداقية المفهوم لدى أبناء البلدان الفقيرة.

٧ ـ مع توقع تدني سعر النفط وانخفاض عائداته وتقلص حجم العمالة في بلدان النفط، تقوم إمكانية أن تتحول القوى المجتمعية في الطبقة المتوسطة من الحلم بحل أزمتها الاقتصادية خارج الحدود إلى العمل على حل هذه الأزمة داخل الحدود، ومن هنا يبدأ صراع جديد دفعاً بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نحو التغير، بما يعنيه هذا من إسهام ومشاركة أكبر وأبعد مدى من جانب الأغلبية الصامتة، (كما صارت في السبعينات) إلى حركة أكثر فعالية وإسهاماً في التغيير.

والملاحظة الرئيسية هنا والتي أوردها هي تساؤل عن شكل العلاقة في المرحلة المقبلة بين الثروة والثورة: هل تعود الثورة ـ بعد تراجع الثروة ـ وتتولى مقاليد رايات حركة التغير بعد أن أصبح الثراء عاجزاً عن حل المشكلة العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً؟

هذا هو السؤال الذي يطل برأسه من بين كل الارهاصات وآلام المخاض في المنطقة العربية كلها.

المراجع

١ ـ محمد غانم الرميحي، «رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة»، **المستقبل العربي**، م ٣، ع ٢٣، يناير ١٩٨١.

٢ ـ محمود عبد الفضيل، «أثر هجرة العمالة للبلدان النفطية على تفاوت دخول الأفراد وأنماط السلوك الانفاقي في البلدان المصدرة للعمالة»، **النفط والتعاون العربي**، م ٦، ع ١، ١٩٨٠.

٣ ـ محمد عزيز، **أنماط الإنفاق والاستثمار في أقطار الخليج العربي**، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩.

٤ ـ د. نادر فرجاني، الهجرة إلى النفط، **أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.

٥ ـ محمد أحمد عجلان، «**البترول والعرب**»، ترجمة كمال حمدان، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٣.

٦ ـ عبد الباسط عبد المعطي، «التوظيف الاجتماعي للنفط وديناميات الشخصية العربية» **شؤون عربية**، ع ٦، أغسطس، آب، ١٩٨١.

٧ ـ محمد عبد المنعم عز، **اقتصاديات الوطن العربي بين التنمية والتكامل**، جدة. دار المجمع العلمي. ١٩٨٠.

الهوامش

(١) الدول الأعضاء في الأوبك حسب تسلسلها الأبجدي هي: الجزائر، أندونيسيا، إيران، العراق، الكويت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، نيجيريا، قطر، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا.

(٢) **تقرير عن التنمية في العالم**، البنك الدولي، أغسطس، آب، ١٩٨١ الطبعة العربية، ص. ص ٥٠ ـ ١٠٤.

(٣) **تقرير عن التنمية في العالم**، مرجع سبق ذكره. ملحق المؤشرات ص. ص ١٤٠ ـ ١٩١.

٤ ـ مجموع البلدان المقصود بها: السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الامارات، ليبيا وقد تم تجميع الرقم من مصفوفة عامة لأوضاع العمالة في بلدان الجذب العربية كلها، راجع **النفط والوحدة العربية**. د. محمود عبد الفضيل، مركز دراسات الوحدة العربية ط ٢، سبتمبر أيلول، ١٩٨٠، ص. ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول ديناميكية هذا التفاعل وتطوره منذ تفجر النفط في الثلث الأول من هذا القرن، راجع **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي** د. محمد الرميحي، ط ٣ ١٩٨٤ ـ دار كاظمة للنشر ـ الكويت.

(٦) **النفط والتنمية العربية**، محاضرة د. علي أحمد عتيقة أمين عام منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، مطبوعات المنظمة، الكويت ـ ١٩٧٨.

(٧) **نقود من طراز خاص ـ دراسة حول أموال النفط ومتغيرات الثمانينات**، محمود المراغي دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٢.

(٨) شاملة معها في الإحصاء العراق. المصدر: **تقرير عن التنمية في العالم**، البنك الدولي، أغسطس، آب ١٩٨١، الطبعة العربية.

(٩) نستطيع الإطمئنان إلى إطلاق تعبير الاسراف إذا حسبنا كم يساوي ٢٧٪ من إجمالي الناتج القومي قياساً إلى عدد سكان يبلغ ٤, ٢٥ مليون نسمة في العام ذاته.

(١٠) راجع هامش (٤) حيث ذكر مصدر الأرقام الخام التي استخلصت منها هذه الأرقام.

(١١) **النفط والوحدة العربية**، مرجع سبق ذكره.

(١٢) يبلغ المتوسط العام لعدد السكان في سن العمل والذين يعملون في قطاع الخدمات حوالي ٦٠٪، ولصعوبات إحصائية لم نورد هذا الرقم في صلب الدراسة. فعلى سبيل المثال فإن ٧٢,٩٪ من الكويتيين في سن العمل يعملون في قطاعات الخدمات و ٣٣,٧٪ من السكان في دولة الامارات يعملون في ذات القطاع أيضاً.. وهكذا.
إحصاءات القوى العاملة في الكويت/ الامارات ١٩٨٣ ـ ١٩٨٢ على الترتيب.

(١٣) **النفط والوحدة العربية**، مرجع سبق ذكره، ص. ص ٧٠ ـ ٧٨.

(١٤) للأسف الشديد، لا يوجد مقياس كمي لهذا التغير الاجتماعي، وهنا كان لا بد من الاعتماد على الملاحظة والرصد، ولعل قراءة الاعلانات في بلدان النفط الموجهة للوافدين العرب وجمع المادة عن طريق متابعة بعض العينات يؤكد هذا الأمر.

(١٥) لمزيد من التفاصيل حول الآثار الاجتماعية للتضخم راجع د. محمد الرميحي «الآثار الاجتماعية للتضخم في الوطن العربي»، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء التضخم، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس آذار، ١٩٨٥. تحت النشر مع أعمال لقاء الخبراء.

(١٦) نماذج: مصر: يناير، كانون الثاني، ١٩٧٧، المغرب: ١٩٨٤، تونس: ١٩٨٤، كفر الدوار ـ مصر: ١٩٨٤.

(١٧) د. علي الكواري، **هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي**، ص. ص ٥٤ ـ ٥٨ دار كاظمة للنشر، ط الأولى، كويت ١٩٨٥.

(١٨) **تقرير عن التنمية في العالم**، مرجع سبق ذكره.

(١٩) لا خلاف في أن أسواق منطقة الخليج النفطية تشكو من الركود التجاري، وهي ظاهرة عامة في المنطقة كلها ولها أسبابها المختلفة، فمن تأثير الحرب العراقية الإيرانية على تجارة إعادة التصدير، إلى إحساس الوافدين بعدم أمان الاستمرار، الأمر الذي يجعلهم شديدي الحرص في إنفاق مدخراتهم والعمل على تقليل مشترياتهم، إلى تأثير بعض الاضطرابات في أسواق المال والصرافة.. الخ.. كل هذه الأسباب وغيرها أسهمت في خلق حالة الركود التي لا ينكرها أحد.

(٢٠) بدأت دولة الإمارات العربية بتطبيق هذه الرسوم على بعض الخدمات، وهناك مشروعات معدة في بقية الدول النفطية قيد الدراسة.

(٢١) التعبير شائع في الأدبيات السياسية المعاصرة، ويصعب تحديد صاحبه إلا أنه أكثر التصاقاً بالكاتب محمد حسنين هيكل، وهو حسم قد يكون غير صحيح.

المظاهر الاجتماعية لعصر ما بعد النفط

تعقيب

الدكتور سعد الدين ابراهيم

تناول الدكتور محمد الرميحي أثر عصر «إزدهار النفط في السبعينات» على مختلف نواحي الحياة العربية (اقتصادية، سياسية، ثقافية، اجتماعية ونفسية)، وأثرها على البلدان العربية على جانبي خط الثراء. وحاولت هذه الدراسة أن تتناول الموضوع نفسه من زاوية عصر انحسار النفط في الثمانينات.

ومع تقديرنا للجوانب التي أبرزها كاتب البحث، إلا أننا نشعر بأن تغطيته في بعض الجوانب الأخرى لم تكن كافية. وفي التعقيب التالي سوف نحاول التركيز على بعض هذه الجوانب التي لم تتم تغطيتها في دراسة الدكتور الرميحي.

كمفهوم، فإن تعريف «عصر ما بعد النفط» يبدو واضحاً، وعادة ما يعرف عصر النفط بأنه السنوات التي شهدت ارتفاعاً مفاجئاً في أسعار النفط (من ثلاثة دولارات للبرميل إلى ٣٤ دولاراً للبرميل)، مما أدى إلى تمكين البلدان المصدرة والمنتجة للنفط إلى جمع عوائد ضخمة منه. وقد امتد هذا العصر تقريباً ما بين عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢. وقد شهد العقد ارتفاع عوائد «أوابيك» ـ البلدان العربية المصدرة للنفط ـ من ٢٠ مليار دولار إلى ٢٠٠ مليار دولار سنوياً. وبعد عام ١٩٨٢ فإن عوائد النفط لم تتوقف عن الارتفاع فحسب، بل أنها بدأت في التناقص، ومن هنا بدأ الحديث عن عصر آخر، هو عصر ما بعد النفط.

وفي اعتقادنا أن تقديم القضية بهذا المفهوم له قيمة شكلية فقط. إن المفهوم الذي يجب أخذه بالضرورة في الاعتبار ليس حجم عوائد النفط بقدر ما هو التحكم في أسعار النفط، وإدارة مصادر الثروة كمفهوم أكثر شمولاً. وبالنسبة للوقت الحاضر فإن عوائد نفط الأوابيك لا تزال ضخمة (١٣ مليار دولار عام ١٩٨٤) وهو رقم يعادل

ستة أضعاف الرقم لعام ١٩٧٢. أما النقطة الحاسمة في التعرف على هذين العصرين (النفط، وما بعد عصر النفط) فهو ذلك السؤال: في يد مَنْ يكمن التحكم بأسعار النفط؟

وقبل عام ١٩٧٣ تحكم الغرب بأسعار النفط، وخلال العقد التالي انتقلت السيطرة تدريجياً إلى يد العرب. ومنذ عام ١٩٨٢ عاد التحكم بأسعار النفط إلى الغرب مرة أخرى. ويقوم الاقتصاديون بتحليل العوامل الكامنة وراء تنقل التحكم بأسعار النفط بين العرب والغرب، بإسهاب كبير.

أما النتائج الاستراتيجية والسياسية الملازمة، والناجمة عن هذه الانتقالات فإنه يجري تحليلها أيضاً على يد خبراء العلاقات الدولية. وسوف نتولى في تعقيبنا التالي التركيز على الأبعاد الاجتماعية الداخلية للموضوع.

لم يكن العرب مهيئين نفسياً لتلقي صدمة الارتفاع المفاجىء في أسعار النفط (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤). ولكنها كانت صدمة سارة بالنسبة لهم. وسرعان ما تأقلم العرب مع الحالة نفسياً.

وفي الحقيقة، اعتاد العرب على توقع استمرار ازدياد عوائد النفط سنوياً مع نهاية السبعينات. وصاحب ذلك انتشار مظاهر البذخ والانفاق سواء على المستوى العام أو الخاص. وكان المواطن في بلدان إنتاج النفط يتوقع الثراء بسرعة بأقل جهد أو بدون عمل على الإطلاق كحق طبيعي «مكتسب»، وتحول ذلك إلى «حق يمكن اكتسابه» لمعظم مواطني البلدان العربية غير المنتجة للنفط والذين أسرعوا بالانتقال إلى دول النفط الغنية. ولكن التأقلم من الناحية الاقتصادية الاجتماعية مع عصر ازدهار النفط لم يتم بشكل صحيح أبداً وقتها. وبدلاً من ذلك، حدث اضطراب كبير في التوزيع الجغرافي للثروة البشرية ورأس المال، كما حدث تشويش خطير لأخلاقيات العمل والإنتاج، والتطبيع الاجتماعي وأنماط الاستهلاك، وتولدت قيم اجتماعية جديدة. وفي كتابنا «**النظام الاجتماعي العربي الجديد**» تعرضنا بالتفصيل للاضطراب الجغرافي في التوزيع والتشويشات الاجتماعية.

ولكن مع استمرار تدفق عوائد النفط الكبيرة فإن حكام دول الأوابيك وفئات التكنوقراط فيها لم يلتفتوا كثيراً إلى أسباب هذه الأمراض الاجتماعية الكبيرة.

وإذا كان العرب غير مستعدين لصدمة ارتفاع أسعار النفط في بداية السبعينات فإنهم كانوا أقل استعداداً أيضاً لصدمة تناقص عوائد النفط في الثمانينات.

وقد لاحظ علماء الاجتماع منذ فترة طويلة، أنه من السهل على الإنسان أن يتأقلم مع التحرك لأعلى، في حين يجد صعوبة كبيرة في التأقلم مع الحركة لأسفل. ولا يتعين على العرب التأقلم مع حركة الانحدار والاضطرابات والاحباطات الناجمة عنها فحسب، بل سيتعين عليهم التعايش مع النتائج طويلة المدى للاضطرابات في التوزيع الجغرافي والتشوشات التي ظهرت في عصر النفط.

فالبدوي الذي نسي كيف يرعى إبله، والفلاح الذي نسي كيف يفلح الأرض، والعامل المحلي الذي لا يعرف إلا الإشراف على الخبير الأجنبي، والسماسرة الذين لا يعرفون غير الاتجار بالرقيق الأجنبي، وأشباه الرأسماليين الذين لا يعرفون غير توقع تغيير الأسعار، والسمسرة من العقود، والأسرة التي تعودت على استخدام خمس سيارات وخمس خادمات أجنبيات... كل هذا يعتبر نسبة ضئيلة من شبكة كبيرة من الفئات الاجتماعية في الدول الغنية بالنفط.. فئات يتعين عليها أن تؤقلم نفسها والأوضاع القلقة الجديدة.

وسيكون على حكومات دول النفط العربية الغنية أن تتحمل الضغوط الناجمة عن الاحباطات، التي لا بد وأن تصاحب عملية التأقلم التي سيتعرض لها مواطنوها الذين أفسدهم عصر النفط. ولأن كعكة ازدهار النفط سوف تستمر في الانكماش، فإن الصراع على نسب المشاركة في الكعكة سوف يتزايد. وربما تتحول «دولة الرفاهية» إلى دولة النزاعات.

أما إذا أجبر الاقتصاد على الانتظام وتحسنت الإدارة الحكومية، فقد ينجم عن ذلك تخفيض كبير في الدعم الحكومي للخدمات، وقد يصاحب ذلك فرض ضرائب جديدة. ومن المحتم أن تؤثر مثل هذه الاجراءات على القطاعات الاجتماعية المتعددة بأشكال مختلفة. وعادة ما يكون التأثير فادح الجسامة على أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة. كما أن القطاعات الشابة بين القوى العاملة عادة ما تتلقى ضربات تناقص الفرص. وهذه الفئات الشعبية هي عادة أكثر الفئات حرماناً ومعاناة، وهي أكثر الفئات قدرة على ترجمة احباطاتها إلى سياسات راديكالية ـ إما في شكل ديني متطرف، أو بين جماعات اليسار. وقد شاهدنا نماذج من هذه الاحتمالات في الفترة الأخيرة في الكويت والمملكة السعودية. وقد كانتا حتى وقت قريب من أفقر الدول العربية.

أما المشكلة الأخرى التي يتعين على حكومات دول النفط الغنية التعامل معها، فهي الأعداد الكبيرة من العمالة الأجنبية. وبينما يمكن التخلص من جزء من مثل هذه

الأعداد بدون متاعب كبيرة، فإن نسبة محدودة من هذه الأعداد تتواجد بعمق كبير في المجتمع. وعلى سبيل المثال نجد الجاليات الفلسطينية في دول الخليج تتكون من الجيل الثاني أو الثالث، وليس لمعظمهم وطن آخر يذهبون إليه طالما بقي النزاع العربي الإسرائيلي بدون حل. وينطبق التحليل نفسه ولو بشكل أقل اتساعاً، على كثير من اليمنيين والآسيويين. كما أننا لاحظنا الوجه القبيح للظاهرة نفسها في أوروبا الغربية مؤخراً. فقد أدى التدهور الاقتصادي إلى إطلاق شرور العنصرية من عقالها وبدأت ممارساتها بين الأوروبيين في شكل اضطهاد المهاجرين من شمال أفريقيا والأتراك وغيرهم من العمال الأجانب. ولكن المجتمعات الأوروبية أكثر نضجاً ورسوخاً في التأسيس من نظيرتها في العالم العربي. وبالنسبة لدول الخليج فهي لا تزال «غضة» ولا يزال اقتصادها «غير متعدد التوظيف». وتركيبة المجتمع تتم على أساس «الثروة»، وتنقسم طبقياً حسب المنزلة الاجتماعية، وتجعل كل هذه الملامح قدرة دول الخليج على التعامل مع العمالة الأجنبية أكثر صعوبة. وفي حالة أوروبا الغربية، فإن العمالة الأجنبية لم تزد أبداً على ١٠٪ من مجموع القوى العاملة. أما بالنسبة لدول الخليج فإنها تبلغ ٨٠٪، ويجيء معظم العمال الأجانب من بلدان اعتبرت قوى إقليمية عظيمة الشأن (مثل الهند وباكستان وإيران ومصر) ومن ثمَّ فلا يمكن المخاطرة بسوء معاملة المهاجرين خشية التورط في مشاكل إقليمية خطيرة الأبعاد.

ومع ذلك، يظل التحدي الرئيسي هو: كيف يتمكنون من تحويل مجتمعهم من التركيبة المبنية على المنزلة الاجتماعية إلى تركيبة المجتمع المنتج؟.

وعلى الجانب الآخر من الثراء النفطي، فإن المشاكل المتوقعة تعتبر أكثر خطورة. ففقدان الدخل الآني من العاملين في الخارج سوف تترتب عليه آثار خطيرة في اليمن والأردن والسودان ومصر وتونس. وكل هذه البلدان تمر بالفعل بمتاعب مالية خلال السنوات الأخيرة. وقد بلغت الديون العامة لهذه البلدان (حسب الترتيب بالأسماء) في عام ١٩٨٤: ٢,٤ - ٨ - ٢١,١ - ٤,١ مليار دولار. وقد جاء ذكر أربعة منهم في قائمة البلدان «ذات المجازفة الخطرة المتوسطة» من الناحية المالية. والسودان (مثل المغرب ولبنان والصومال واليمن الجنوبية وموريتانيا) أدرجت في قائمة «المجازفة الكبيرة الخطورة». وفي الواقع، فإن إفلاس بعض هذه الدول بلغ في العام الماضي الحد الذي لم تتمكن معه من دفع أقساط الفوائد المستحقة على الديون. وهذه الدول المصدرة للعمالة في حالة فقدانها لدخل العاملين في الخارج، سوف تجد مصاعب كبيرة في الاستدانة من مؤسسات النقد الدولي بدون الاضطرار لتطبيق إجراءات صارمة في

الداخل. وإذا كان لدى هذه الحكومات الجرأة في اتخاذ مثل هـذه الاجراءات، فـإن الطبقات الفقيرة، والدنيا من الطبقة المتوسطة سوف تتعرض لمتاعب جسيمة. ومن هنا يبزغ احتمال انتفاضات على نمط انتفاضة يناير ١٩٧٧ في مصر وتونس والمغـرب عام ١٩٨٤، والسودان عام ١٩٨٥.

أما المشكلة الأخرى التي ستواجه البلدان المصدرة للعمالة، فهي إعادة توطين أعداد متزايدة من العائدين. وبينما نجد القطاعـات العليا والمتـوسطة من هؤلاء قـد كونت مدخـرات تكفي لبدء مشـاريعها الخـاصة المتـواضعة في وطنهـا، فإن الغـالبية العظمى من العائدين سوف تتوقع أن تجد الدولة لها فرصاً ملائمة للعمل. ويتطلب هذا بدوره رأس المال والتخطيط المـركزي المـلائم.. وكلا العنصـرين غير متـوفر في الدول العربية غير المنتجة للنفط. والاخفاق في استيعاب العمال العـائدين من ذوي المستوى الجديـد المكتسب في الاستهلاك، سـوف يكون محمـلاً بالكثـير من المخاطـر الاجتماعية. أما النقطة الايجابية الوحيدة، فهي أن نسبة بسيطة من هؤلاء العـائدين سوف يسد بعض النقص في قطاعات العمالة المتخصصة، وهو النقص الذي عانت منه البلدان المصدرة للعمالة لبضع سنوات.

كان كثير من النقاد العرب قد اعتبر الدخول السهلة التي تدفقت على خـزائن حكوماتهم بمثابة «لعنة مستترة»، وربما يعد ذلك نقداً قاسياً أكثر من اللازم. فإن كل الدول العربيـة الغنية بـالنفط قد أنجـزت أشياء كثيـرة، قبل بنـاء هياكـل مؤسسات ضخمة، والتوسع في التعليم وبرامج التأمين الصحي والاجتماعي.. وقـد أدخرت هذه الدول أو استثمرت حوالى ٣٠٠ مليار دولار خلال السبعينات. صحيح أن هذه الانجازات كان يمكن تحقيقها بتكلفة أقل كثيراً، وربما بنصف ما أنفق عليها. كما أن المـدخرات والاستثمـارات كان يمكن أن تكـون ثلاثـة أضعاف مـا هي عليـه الآن، ومعظمها كان يمكن استثماره في الوطن أو في بقية أرجاء العالم العربي. ومع هذا كله فإن «لو» لا تصلح لتفسير التاريخ كما أن البكـاء على المـاضي لا يفيد كثيـراً في هذه اللحظة.

وأنا أعتقد بالفعل، أن تناقص عوائد النفط قد يكون «بركة مستترة». إن الوضع يجب أن يجبرنا على التعقل والتنظيم، وهذا مفقود في إدارة مجتمعنا ومصادر ثروتنا. كما أن كثيراً من القرارات الصعبة تنتظر القرار باتخاذها. وسوف يتناقص التأثير القـاسي للقرارات من الناحية السيكولوجية، ويقبلها الرأي العـام إذا تم اتخاذهـا ديموقـراطياً

وطبقت بعدالة ومساواة. وحتى بعض المشاريع الضخمة، التي اعتبرت مثل الفيل الأبيض، يمكن أن تتحول إلى مشاريع ناجحة اقتصادياً إذا أدرجت في إطار سوق عربية مشتركة.

إن كل الدولة العربية أقل «احتمالاً» من أن تتحمل أعباء عصر ما بعد النفط إذا وقفت كل دولة على حدة، سواء كانت الدولة غنية أم فقيرة، وإذا استمرت الإدارة على ما هي عليه.

إن الأمل الوحيد لهذه الدول في الصمود خلال الأيام العصيبة القادمة يأتي من خلال توسيع أكبر للقاعدة الديمقراطية والمساواة والعدل، والتكامل الإقليمي.

تأثير هبوط عوائد النفط العربية على العلاقات الاقتصادية بين الوطن العربي والعالم الثالث

مجناد دساي

يمكن قياس مدى تأثير هبوط عوائد النفط العربية على العلاقات العربية ـ العالم ثالثية من خلال معاينة الوضع الذي كان سائداً في السنوات الـ ١٢ الماضية، عندما كانت العوائد لا تزال وفيرة، وينبغي علينا في الحقيقة، أن نراجع الطريقة التي أصبح للعالم الثالث من خلالها شكل سياسي يعرف باسم «مجموعة الـ ٧٧». والمعروف أن البلدان العربية تشكل جزءاً من العالم الثالث، إلا أن هذا الجزء أصبح مميزاً بسبب العوائد النفطية لهذه البلدان. وقد نستطيع التنبؤ بالمسار الذي ستسلكه العلاقات العربية/ العالم ثالثية في المستقبل، عندما نتفهم العملية الدينامية التي بدأت بها الدول العربية إنطلاقاتها كأحد التجمعات الاقليمية في العالم الثالث، حيث برزت كتجمع غني رأسمالي مميز في السبعينات من خلال تحركها المشترك في داخل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

لقد برز العالم الثالث كتجمع سياسي في هيئة الأمم المتحدة في أوائل الستينات. وبالرغم من استفادة الدول المتبوعة (متروبوليتان، أي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان) من فترة ارتفاع معدلات العمالة والاستهلاك الواسع ونمو الدخل والتجارة، فإن العالم الثالث حُرم من هذه العملية. فقد كان بعض بلدان هذا العالم حديث الاستقلال، في حين أن البعض الآخر الذي كان مستقلاً قبل عدة سنوات، كان يحاول تنفيذ عملية التنمية الاقتصادية. ووجدت هذه البلدان حركتها إلى سبل الوصول إلى الموارد الرأسمالية معاقة من قبل الدول الغنية التي حالت دون تنفيذ هذه البلدان لسياستها المستقلة في التجارة (التعريفة) والنمو، مما أدى إلى مواجهتها لشروط قاسية في التبادل التجاري. من خلال هذا الاطار بدأت مجموعة الـ ٧٧ بالتركيز على

قضايا أسعار المنتوجات الأساسية، وعلى شروط التجارة وإعادة تشكيل هيكل التبادل التجاري ونظام المدفوعات. وقد أدى هذا التحرك إلى قيام الـ «أُنكْتاد» (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية).

لم تحقق مطالب مجموعة الـ ٧٧ الإصلاحية الشيء الكثير. فقد كانت تدفقات رأس المال من الشمال إلى الجنوب ضئيلة، كما أنها جاءت مرتبطة بشروط أساسية بالإضافة إلى أنها كانت باهظة التكاليف. ولم يكن هناك أي تغيير في النظام المالي العالمي بحيث واصل صندوق النقد الدولي سياساته التقليدية المعادية للنمو. وقد استخف الشمال بالجنوب كقوة إقتصادية. وأدت الأزمات المتعددة التي جرت لنظام «بريتون وودز» بشأن تحويلات الدولار خلال الستينات إلى انهياره في النهاية. . وكان سبب ذلك في الدرجة الأولى إنعدام الشعور بالمسؤولية المالية لدى الدول المكتملة النمو (الصناعية)، وبخاصة المسلك الاقتصادي لسياسة الولايات المتحدة في سنوات ١٩٦٦ ـ ١٩٧١.

وقد وقفت دول الجنوب في تلك الأثناء موقف المتفرج الذي تم تجاهله، إلا أنها تضررت نتيجة لذلك.

ولا شك أن تحركات الأوبك، وخاصة دول «أوابيك» (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول) في سنوات ١٩٧١ ـ ١٩٧٣، قد أدت إلى تغير إطار العلاقات بين الشمال والجنوب. فالمعروف أن أوبك كانت تتألف من بلدان عالم ثالثية، حيث كان نفوذها المحلي في الشؤون الدولية محدوداً في فترة ما قبل السبعينات. وقد كانت هذه البلدان ـ كتجمع لمنتجي سلعة أساسية ـ تواجه مجموعة صغيرة ولكن قوية من شركات نفط الدول المتبوعة، ولكن بالرغم من هذا العائق تمكنت أوبك من استعادة الثقة لدول الجنوب بأنها قوة إقتصادية هامة عندما تحركت للتأكيد على أنه بإمكان تجمع يضم بلداناً من العالم الثالث أن يغير من طرف واحد شروط التبادل التجاري لصالح هذه البلدان.

لقد وضع الدرس الواقعي لأزمة النفط عام ١٩٧٣ الحوار بين الشمال والجنوب على جدول أعمال المفاوضات الدولية. وقد دفعت المخاوف الناجمة عن احتمال قيام منتجي السلع الأخرى، بتنسيق مماثل دول الشمال إلى النظر بشكل جدّي للتفكير في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ولكن تبين بوضوح فيما بعد عدم إيمان دول الشمال بهذا الأمر بمجرد ما بدأت فترة النقص النفطي بالتراجع في أواخر السبعينات، ولقد

تعزز هذا الموقف في الساحة الدولية مع بدء هبوط العوائد النفطية في العالم العربي حيث تم البدء بوضع العراقيل الصعبة أمام الاقتراضات الخاصة بتحقيق استقرار أسعار المنتوجات الأساسية أو الهادفة إلى زيادة حصة الجنوب في الموارد العالمية. وقد بدا ذلك واضحاً في وجهة نظر بعض دول الشمال إزاء مسائل أخرى مثل المفاوضات الخاصة بقانون البحار.

وهناك تأثير رئيسي آخر لارتفاع سعر النفط عام ١٩٧٣ يتمثل في التغير الحاصل في ميزان الفوائض والعجز في النظام المالي الدولي. فقد انهار على التو نظام «بريتون وودز»، حيث أن الولايات المتحدة كدولة تملك عملة رئيسية لم تتمكن من تمويل صادراتها الرأسمالية من فائضها التجاري، وكانت النتيجة حدوث تراكم ضخم من الدولارات الأميركية «كديون ليست مؤكدة السداد»[1] (IOUS)، لدى دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). والمعروف أن تخلي الولايات المتحدة عن قاعدة الدولار للصرف من طرف واحد عام ١٩٧١ أدى إلى مساهمتها في خلق سوق الـ «يورو دولار» (Eurodollar) التي تركت آثارها التضخمية على أسعار السلع العالمية.

ومع فقدان الولايات المتحدة القدرة على أن تكون المقرض النهائي، بدأ النظام المالي العالمي يواجه مشكلة جدية. وقد شكل ذلك الإطار أمام الفائض النفطي للدول العربية لملء الثغرة التي تركتها الولايات المتحدة. فقد أصبح الفائض التجاري للبلدان المصدرة للنفط أساس السيولة العالمية في أثناء إعادة تدوير البترودولارات. وفي الوقت الذي يعرف الجميع فيه الحقائق الخاصة بإعادة التدوير فإن العكس كان صحيحاً بالنسبة للخصائص الهيكلية لبلدان الفائض النفطي التي ساهمت في تشكيل التدفقات المالية. والمعروف أنه كان من الممكن تصدير الفائض التجاري مباشرة كرأس مال، أو تحويله إلى طلب إنتاجي أو تركه كصناديق سيولة قصيرة الأجل. إلا أن الدول العربية التي عاصرت وفرة العوائد لم تكن خبيرة في الصادرات الرأسمالية المباشرة. كما أنه لم يكن لديها شركات عابرة للقارات «متعددة الجنسيات» جاهزة للاستثمار في الخارج، كما أنه لم تكن لديها الخطط الجاهزة لتوسع الاستثمارات الرأسمالية في داخل هذه الدول. وهذا ما دفع هذه الدول إلى إيداع عوائدها كأصول قصيرة الأجل في المصارف الغربية.

لقد كان أثر هذه العملية على مجموعة بلدان العالم الثالث كبيراً للغاية خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤. ويمكن تقسيم ذلك إلى مرحلتين: الأولى بين ١٩٧٤ و ١٩٧٩، حيث كانت الفوائض التجارية لدول النفط العربية وغير العربية يعاد تدويرها من قبل البنوك الغربية. ولما كانت السياسات النقدية للحكومات الغربية تراعي احتياجات دولها، فإنها أبقت معدلات الفائدة عند مستوى متدنٍ مما أدى إلى هبوط طلب هذه الحكومات على الودائع. وقد تصادف خلال تلك الفترة أن كانت الدول الأقل نمواً قادرة للمرة الأولى على اقتراض كميات كبيرة من الأموال من سوق رأس المال الخاصة. وقد ساهمت هذه القروض في تسريع عملية التصنيع في هذه الدول. وشهدت دول الجنوب كمجموعة معدل نمو في القيمة المضافة الصناعية (MVA) يبلغ ٦,٧ ٪ سنوياً بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٩ بالمقارنة مع معدل النمو في الشمال البالغ قدره ٥ ٪ فقط. ومن ناحية أخرى شهدت الدول الصناعية هبوطاً حاداً في إجمالي ناتجها الوطني والقيمة المضافة الصناعية في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ وذلك بعد ارتفاع سعر النفط عام ١٩٧٣. ولكن هذا المعدل تحسن في ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩. ومما يذكر أن الدول الأقل نمواً لم تشهد أي تراجع خلال هذه الفترة. فقد حافظت معدلات النمو فيها على مستواها المتقدم على معدلات النمو في الدول الصناعية بنسبة ٤ ٪. وقد بلغ معدل النمو في القيمة المضافة الصناعية في الجنوب خلال ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ نسبة ٥,٦ ٪ سنوياً، أي بمعدل ضعف نسبة النمو في الشمال (راجع التقرير الدولي للصناعة والتنمية عام ١٩٨٥، الصادر عن «يونيدو»).

أما بالنسبة للارتفاع الثاني في سعر النفط الخام، فقد رافقه تطبيق حكومات الدول الصناعية سياسات نقدية لمكافحة التضخم. ومعنى ذلك أن إعادة تدوير البترودولارات أصبح أقل فعالية على صعيد ترشيد النمو الصناعي. والذي حصل هو ان اقتصاديات الجنوب بدأت مع حلول عام ١٩٨١ في تحقيق معدل نمو سلبي في القيمة المضافة صناعياً، وذلك يعتبر أقل من معدل النمو في الشمال. وهذا يحدث لأول مرة منذ عشرين عاماً. إلا أن بعض الانتعاش قد تحقق وخاصة في اقتصاديات شرق آسيا، ولكن بدا الآن أن الآثار الحميدة لإعادة تدوير البترودولارات قد استنفدت في الوقت الحالي ولفترة زمنية قادمة.

ولكن من المرجح أن تتسع دائرة إضطراب نظام التبادل التجاري والنقدي الدولي بدلاً من أن تضيق. فلم تعد هناك فوائض تجارية على الاطلاق كي يتسنى

لنظام التبادل التجاري المحافظة على سهولة حركته من خلال إعادة تدويرها. فالولايات المتحدة، تحولت من دولة ذات فائض تجاري تقوم بتصدير رأس المال، إلى دولة تتميز بالعجز التجاري وتقوم باستيراد رأس المال. وقد سحبت الشركات الأميركية من استثماراتها في الخارج حوالى ١١٠ بلايين دولار في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤. وتمكنت الولايات المتحدة من إقناع عدة دول أخرى، من بينها اليابان ودول شرق آسيوية أخرى على وجه الخصوص، بالتمسك بـ «IOUS» التابعة لها. وقد زاد ذلك من حدة الصعوبات أمام بلدان العالم الثالث المدينة التي تتعرض لضغوطات لتحقيق فائض تجاري وفقاً لشروط صندوق النقد الدولي. ويُستبعد أن تصبح الولايات المتحدة في المستقبل القريب مصدراً رأسمالياً صافياً (أي يصدِّر أكثر مما يستورد)، ولا شك أن هذا يعني أنه ينبغي على نقطة إرتكاز النظام النقدي العالمي أن تتغير. ولكن ليس معروفاً حتى الآن ما إذا كانت اليابان واقتصاديات شرق آسيا ستتمكن من أن توفر الفائض التجاري اللازم لاستمرار النظام، أو حتى بالاشتراك بين اليابان ودول المجموعة الأوروبية. ولكن الشيء الأفضل يبدو في قيام نظام محكم التنسيق لمعالجة العجز التجاري وفقاً لخطة «كينيز» (Keynes) إلا أن احتمال تبني مثل هذا الاقتراح يبدو بعيداً للغاية في الوقت الحاضر.

ويترك هبوط العوائد النفطية للبلدان العربية أثره أيضاً على الموازين التجارية لهذه البلدان، فإذا رافق هبوط عوائد التصدير خفض حجم الاستيراد، فإن الميزان التجاري للبلدان العربية لن يتعرض لمتاعب. إلا أن الجهة التي ستتحمل أعباء هذا التخفيض هي الدول الصناعية المصدرة للسلع إلى العالم العربي وبلدان العالم الثالث المصدرة للعمالة. ولكن الدول العربية تستطيع أن تخفف من أعباء بلدان العالم الثالث عن طريق تحويل وارداتها من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (أي الدول الصناعية الغربية OECD) إلى البلدان غير المصنعة،القادرة على تزويد الدول العربية بالسلع المطلوبة، إذ أن العوائد النفطية العربية التي هبطت من مستواها المرتفع في السبعينات، لا تزال تعتبر مبالغ ضخمة أمام صادرات بلدان العالم الثالث.

وهناك طريقة لقياس أثر هبوط العوائد النفطية على العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وبلدان العالم الثالث وهي معاينة النمط التجاري نفسه. فالمعروف أن دول الشرق الأدنى مجتمعة تستورد من الدول الصناعية أكثر مما تستورده من البلدان الأقل نمواً، وهذا هو الوضع بالتأكيد بالنسبة للسلع المصنعة. وقد بلغت حصة

الجنوب من إجمالي واردات الشرق الأدنى من السلع المصنعة بنسبة ٢٩ ٪ بالرغم من أن الجنوب حصل على نصف صادرات الشرق الأدنى.

وقد شهدت فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ صعوداً كبيراً في واردات وصادرات السلع المصنعة على حد سواء. فقد ارتفعت قيمة واردات الشرق الأدنى في هذه السلع من بليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٢,٣ بليوناً عام ١٩٧٩، وزادت قيمة الصادرات من ٦٥٠ مليون دولار إلى ٣٥٩٠ مليوناً[٢].

ولكن تبقى حصة الجنوب في التبادل التجاري مع الدول العربية ضئيلة. فمنطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا، قامت باستيراد ما قيمته ٨٩٥١٧ مليون دولار من الشمال في عام ١٩٧٩ في حين أن قيمة وارداتها من الجنوب لم تزد عن ١٨٢٩٣ مليوناً. وقد كانت حصة الشمال أكبر من حصة الجنوب في تصدير جميع أنواع المنتوجات الزراعية أو المواد الخام أو الطاقة أو المنتوجات الوسيطة أو المنتوجات الصناعية المتنوعة. ولكن على أية حال فإن حصة الجنوب في ازدياد. ويؤكد التقرير العالمي لعام ١٩٨٥، الصادر عن «يونيدو» على أنه في حال وجود استراتيجية بشأن التعاون بين الجنوب ـ جنوب، حيث تقوم دول الجنوب بموجبها باستيراد السلع من بعضها البعض أكثر مما تستورد من الشمال، فإن هناك مجالاً كبيراً لتحقيق التوسع التجاري العالمي بين الجنوب ـ جنوب والشمال ـ جنوب والشمال ـ شمال ويتصور التقرير مضاعفة واردات المنطقة من الجنوب على الشكل التالي:

	(بملايين الدولارات)		
	١٩٧٩	١٩٩٠	معدل النمو
الواردات من الشمال	٨٩٥١٧	٩٨٤٠٤	١٠ ٪
الواردات من الجنوب	١٨٢٩٣	٣٧٣٦٥	١٠٤,٣ ٪
الصادرات إلى الشمال	١٤١٦٨٢	١٥٦٥٣٢	١٠,٥ ٪
الصادرات إلى الجنوب	٢٧٩٨٨	٤١٦٥٥	٤٨,٨ ٪

المصدر: تقرير اليونيدو العالمي حول الصناعة والتنمية عام ١٩٨٥، صفحة ٧٠.

يبدو المجال هنا واضحاً أمام زيادة التعامل بين الدول العربية المصدرة للنفط

وبين بلدان العالم الثالث. وقد استندت حسابات «اليونيدو» على أساس حدوث تقدم متواضع في نمو الصادرات في الطاقة من ١٥٤,٣ بليون دولار إلى ١٧٧,٢ بليوناً في عام ١٩٧٩. ويستدعي هذا حدوث نمو بمعدل ١٤,٨٪ على مدى ١٣ عاماً. وإن أي تباطؤ أو هبوط حقيقي في عوائد النفط قد يزيد الحاجة لتوجيه الصادرات/الواردات نحو الجنوب أكثر من أي وقت مضى. فالدول العربية التي تواجه هبوطاً في عوائد الصادرات في الشمال، قد تضطر لكبح جماح وارداتها من الشمال وتقوم بتوسيع تبادلاتها التجارية مع الجنوب. وبقدر ما يعتمد نمو الطاقة الصناعية في الجنوب على الاستثمارات الناتجة عن إعادة تدوير البترودولارات فإن ثمار هذه العملية التي تتخذ شكل زيادة التبادل التجاري في المصنوعات يجب أن تعتمد على المصدِّرين النفطيين.

أما الوجه الآخر للعلاقة بين الدول العربية وبلدان العالم الثالث فهو يتعلق بهجرة العمال من المناطق المجاورة لخدمة أنشطة وصناعات من الدرجة الثالثة في هذه الدول. ولا شك أن لهذا الجانب آثاره الاقتصادية والاجتماعية أيضاً في البلدان التي يفد منها المهاجرون (بلد الأصل) وفي البلدان التي تستقبلهم (البلد المضيف) على حد سواء. فالأثر الاقتصادي في البلد الأصل يعبر عن نفسه في التحويلات المالية. وتكون هذه عادة كبيرة وتشكل ضمانة أساسية ضد العجز التجاري في بعض هذه البلدان. ويتبين هذا بشكل واضح في حال اثنين من بلدان الأصل، الهند والباكستان، على النحو التالي:

	(بملايين الدولارات)			
	الهند		باكستان	
	الميزان التجاري	التحويلات[٣]	الميزان التجاري	التحويلات
١٩٧٨	١١٤٧	٨٨٤	١٤٢٠	١٨٢٤
١٩٧٩	١٤٢٤	٢٢٢٢	١٥٧٨	٢٣٤١
١٩٨٠	٢٧٤٣	٥٦٤٤	٢٢١٨	٢٨٧٦
١٩٨١	٢٢٨١	٥٧١١	٢١٩٥	٢٩٢٦
١٩٨٢	٢٥٩٩	٤٨٢٠	٢٧٩٣	٣٤٠٣
١٩٨٣			٣١١٤	٢٧٢٥

المصدر: الاحصاءات المالية الدولية لشهر آذار، مارس، عام ١٩٨٥، صندوق النقد الدول.

ويتضح من الجدول السابق أن التحويلات بالنسبة لباكستان، تغطي قدراً كبيراً من العجز التجاري. أما بالنسبة للهند فإن التحويلات وإن كانت أقل من الباكستان فهي نسبة مهمة من العجز التجاري. وفي هذه الحالة، حولت كل من الهند والباكستان العمالة الماهرة وغير الماهرة فيهما إلى سلعة «للمقايضة». ولأن البشر ليسوا سلعاً، فإن ثمة مشاكل إجتماعية كبيرة تنجم عن حركتهم. وبالمقابل فإن أي خفض ملحوظ في تدفق المهاجرين سيلحق أضراراً مالية ببلد الأصل. وكذلك فإن أية محاولة لعكس التدفق الصافي بواسطة إعادة العمال المهاجرين إلى أوطانهم ستخلق مشاكل جمة في البلد المضيف.

وعلى هذا الأساس، إن الأثر الاقتصادي لعوائد النفط على بلدان العالم الثالث يمكن تحديده بالتالي:

ـ خفض السيولة النقدية في النظام المالي الدولي وازدياد صرامة شروط الإقراض في سوق رأس المال الخاصة. (ولا شك أن هذا الوضع سيزداد حدة بسبب تغير موقف الولايات المتحدة كمقرض دولي).

ـ خفض الطلب على الواردات لدى الدول العربية المصدرة للنفط (ولكن يمكن معادلة ذلك بزيادة التنسيق والتعاون مع إقتصاديات الجنوب في مجال الصادرات المصنعة).

ـ خفض الطلب على العمالة من بلدان العالم الثالث المجاورة (الذي قد يزداد سوءاً بسبب محاولات الحد من التدفق الصافي للمهاجرين).

لا شك أن في ما تقدم أعلاه بعض التوقعات. فقد شاهدنا في السابق، كيف أن محاولات التنبؤ بالمستقبل عن طريق استقراء اتجاهات جاهزة قد انتهت نهايات مؤسفة. فقد توقع الجميع أن تحافظ أسعار النفط على مستواها مثلما كان عليه الحال طوال خمسين عاماً حتى الستينات. وعندما ارتفع سعر النفط في ذلك الحين تنبأ الجميع باستمرار ارتفاع هذا السعر. وقد جرت عمليات البحث والتنقيب على نطاق واسع على افتراض أن سعر النفط سيبقى مرتفعاً. ولا شك أن قيمة رؤوس الأموال المستثمرة في مثل هذه المشاريع في الشمال والجنوب على حد سواء ستنخفض إذا ما هبطت أسعار النفط. ولكن بالرغم من أنه أمر واقعي الافتراض بأن أسعار النفط ستنخفض، فإنه من الحماقة القول أنه لن يحدث أي شيء في المستقبل كي يعكس

هذه العملية. فالأفضل إعتبار جميع الإسقاطات الاقتصادية بأنها سارية المفعول لعدة سنوات قليلة فقط. ومن يدري، فإن عقد التسعينات قد يشهد نظاماً إقتصادياً عالمياً مختلفاً عن أنظمة العقود السابقة.

الهوامش

(١) من الصعب إيجاد تعبير دقيق باللغة العربية للتعبير الانكليزي (IOUS) الذي يعني التوقيع على ورقة تلتزم بتسديد الدين الذي لا يسدد في أغلب الأحيان.

(المترجم)

(٢) استخدم مصطلح: «الشرق الأدنى» للمنطقة بسبب سهولة الحصول على بيانات الأمم المتحدة الخاصة بالمنطقة. وتشتمل هذه المنطقة على عدد آخر غير الدول المصدرة للنفط، إلا أن هذا لا يؤثر على الهيكل الشامل. سأستخدم في مناسبات لاحقة مصطلح «شمال أفريقيا وغرب آسيا» المعتمد من قبل الأمم المتحدة.

(٣) المقصود بالتحويلات.. التحويلات الشخصية، والميزان التجاري هو الميزان التجاري الخاص بالسلع.

الآثار السياسية والاستراتيجية والاقتصادية لتناقص الإيردات النفطية العربية على العلاقات بين الوطن العربي والعالم الثالث.

الدكتور مصعب الدجيلي

١ ـ تمهيد:

بالرغم مما تشيعه مختلف التقارير عن ثراء وغنى العرب، فإن حقيقة الأمر هي أن الأقطار العربية لا تزال تشترك، مع الأقطار النامية المكونة للعالم الثالث، في كافة السمات الحقيقية للأقطار النامية.

وتنطبق هذه الحقيقة على مجموعة الأقطار الغنية بالنفط في العالم العربي. فهذه الأقطار بالرغم من المستوى العالي جداً لمعدل دخل الفرد فيها والذي يتولد من الايرادات المتأتية من صادرات النفط والدخل من الاستثمارات الخارجية لهذه الأقطار في الأقطار الصناعية المتقدمة، فإن اقتصادياتها لا تختلف في أي شيء جدي عن اقتصاديات الأقطار النامية الأخرى. وإذا استثنينا مجموعة الأقطار العربية النفطية «الغنية» والتي تضم الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت وليبيا وعُمان والتي لا يتجاوز مجموع سكانها ١٧ مليون نسمة أو ٩٪ من الأمة العربية، فإن بقية الشعب العربي تسكن في أقطار لا يتجاوز دخل الفرد فيها مستويات الدخل في العديد من الأقاليم المكونة للعالم الثالث. وهكذا فإن حديث التقارير عن ثراء العرب ربما لا يشمل سوى نسبة ضئيلة جداً من الشعب العربي. وتتضاءل هذه النسبة إذا أخذنا توزيع الدخل القومي في الأقطار العربية الغنية بالحسبان.

إن الأقطار العربية المصدرة للنفط والتي تشمل بالإضافة إلى الأقطار المارة الذكر، كلاً من العراق والجزائر وربما تشمل الأقطار شبه المصدرة للنفط مثل مصر والبحرين وسوريا وتونس، قد وجدت نفسها في حال أسوأ بكثير مما عليه الأقطار

النامية الأخرى بسبب اعتمادها الحيوي على صادرات النفط لتمويل استيراداتها من السلع الاستهلاكية والرأسمالية بل وتمشية حياتها اليومية بمختلف جوانبها.

لا توجد حاجة لاثبات حقيقة كون العالم العربي جزءاً من العالم الثالث. فالأقطار العربية جميعاً، المصدرة للنفط وغير المصدرة للنفط، قد التزمت بمبادىء عدم الانحياز شأنها شأن الأقطار الأخرى في العالم الثالث. وبالإضافة إلى ذلك فهنالك عدد من الحقائق أعطت للعالم العربي مكاناً متميزاً في العالم الثالث وحركة عدم الانحياز. ومن بين تلك الحقائق ما يرجع إلى دور العرب في نشر الدين الإسلامي في العديد من أقطار العالم الثالث والعلاقات الأخوية التي طورها العرب عبر مختلف العصور مع شعوب هذه الأقطار بالإضافة إلى المصادر النفطية وإيراداتها. ونتيجة لهذه العوامل الموضوعية ينظر العديد من أقطار العالم الثالث إلى العالم العربي كقوة يمكن الركون إليها لمساعدة العالم الثالث في مسعاه من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وكمصدر مهم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية فيها بالإضافة إلى كونه شريكاً تجارياً كبيراً يوفر مجالاً واسعاً لمزيد من التبادل التجاري.

إن حقيقة التناقص الحاد في إيرادات النفط العربية منذ سنة ١٩٨٠ لن تغير بالضرورة من الأهمية السياسية والاستراتيجية والاقتصادية للعالم العربي إلى أي نطاق. وهكذا فإن علاقات العالم العربي بالعالم الثالث لن تتأثر أيضاً، بل على العكس من ذلك فإن هبوط إيرادات النفط العربية يجب أن تكون له مضامين إيجابية على العلاقات بين العالم العربي والعالم الثالث. فالتغيرات التي طرأت على تكوين الطلب العالمي على نفط الأوبك ستزيد من أهمية العالم الثالث كسوق للنفط الخام العربي ومنتجاته النفطية والبتروكيماوية. وبالمقابل، سيصبح العالم العربي سوقاً متزايدة الأهمية لمنتجات العالم الثالث. وهنالك مجالات كثيرة لتوسيع العلاقات بين العالم العربي والعالم الثالث. ومن بين تلك المجالات نقل التكنولوجيا والخبرة وتنفيذ المشاريع والأيدي العاملة والمشاريع المشتركة.

تعتمد الآثار السياسية والاستراتيجية والاقتصادية على العلاقات بين العالم العربي والعالم الثالث، وهي الآثار الناجمة عن هبوط الإيرادات النفطية العربية، تعتمد على أسباب هذا الهبوط ومداه وحجمه وديمومته. ولأجل تحليل هذه الآثار، يتوجب علينا أولاً أن نبحث في أسباب الهبوط في إيرادات النفط العربية ونتعرف على حجم هذا الهبوط وديمومته. وبدون هذا البحث يصعب اكتشاف آثار الهبوط على العلاقات بين العالم العربي والعالم الثالث.

٢ ـ أسباب تناقص الطلب العالمي على النفط العربي

خلال الفترة السابقة لسنة ١٩٧٣ حقق الطلب العالمي على نفط الأوبك نسباً عالية جداً من النمو. ونتيجة لتلك الزيادة الكبيرة في الطلب تزايد إنتاج نفط الأوبك بنسب عالية أيضاً، إذ ازداد هذا الإنتاج من مستوى ٨,٧ مليون برميل يومياً في سنة ١٩٦٠ إلى مستوى ٢٣,٤ مليون برميل يومياً في سنة ١٩٧٠. وبحلول سنة ١٩٧٣ وصل إنتاج نفط الأوبك إلى ٣١ مليون برميل يومياً. ونتيجة للنمو السريع الذي حققه حجم إنتاج نفط الأوبك خلال تلك الفترة، حدث تزايد هائل في حصة الأوبك في سوق النفط والطاقة العالمي. فقد تزايدت مساهمة الأوبك في إشباع الاستهلاك العالمي من النفط من ٤٣,٣٪ في سنة ١٩٦٠ إلى ٥٥,٢٪ في سنة ١٩٧٣. وأما مساهمتها في إشباع الاستهلاك العالمي من الطاقة فقد تزايدت من ١٥,٥٪ في سنة ١٩٦٠ إلى ٢٦٪ في سنة ١٩٧٣. وإذا ما استبعدنا الاقتصاديات المخططة مركزياً من العالم فإننا سنجد أن مساهمة الأوبك لاشباع الاستهلاك العالمي من النفط قد ازدادت من ٤٦,٦٪ في سنة ١٩٦٠ إلى ٦٥٪ في سنة ١٩٧٣. وبقدر تعلق الأمر بإنتاج النفط في العالم العربي (الجدول رقم ١) خلال هذه الفترة، فإن حجمه قد ازداد من ٤,٤ مليون برميل يومياً في سنة ١٩٦٠ أو بنسبة ٥٠,٦٪ من مجموع انتاج الأوبك في تلك السنة، إلى ١٨,٧ مليون برميل يومياً في سنة ١٩٧٣، أو ٦٠,٣٪ من مجموع إنتاج نفط الأوبك خلال تلك السنة. وهكذا، فبحلول سنة ١٩٧٣ أصبح العالم معتمداً بشدة على نفط الأوبك بصورة عامة والنفط العربي بصورة خاصة.

لقد كان من الواضح جداً لكل أولئك المختصين بشؤون الصناعة النفطية، بأن نسب النمو العالية جداً في حجم إنتاج نفط الأوبك التي تحققت خلال الفترة السابقة لسنة ١٩٧٣ والتي كانت ممكنة بسبب المحافظة على مستويات ضئيلة جداً لأسعار النفط الخام من قبل شركات النفط الامتيازية المتعددة الجنسيات، لا يمكن لها أن تستمر بعد سنة ١٩٧٣ لأسباب كثيرة. فلو قدر لتلك النسب من النمو أن تستمر خلال الفترة اللاحقة لسنة ١٩٧٣، لوصل انتاج نفط الأوبك إلى ما يزيد على ٦٠ مليون برميل يومياً بحلول سنة ١٩٨٠ يأتي معظمه من العالم العربي. وهكذا فإن العالم سيجد نفسه معتمداً اعتماداً كلياً على نفط الأوبك وخصوصاً النفط العربي. وحيث أن النفط سيصبح المصدر الوحيد للطاقة حينئذ تنشأ حالة حقيقية حرجة جداً بالنسبة للعالم أجمع.

ولأجل تجنب هذه الحالة وما تتضمنه من عواقب وخيمة، فإن كافة الأطراف المعنية بسوق النفط والطاقة العالمي بما في ذلك الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وحكومات الأقطار المستوردة للنفط وحكومات الأقطار المصدرة للنفط، كانت على اتفاق ضمني لتغيير اتجاه الطلب العالمي على نفط الأوبك الذي ساد خلال الفترة السابقة لسنة ١٩٧٣. وبقدر تعلق الأمر بهذه الغاية فلا يوجد وسيلة أفضل أو أكثر فعالية في تحقيقها من وسيلة زيادة سعر نفط الأوبك. ومن بين الأطراف الثلاثة المعنية بسوق النفط العالمي، فإن حكومات الأقطار المصدرة للنفط من خلال منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) كانت الطرف القادر الوحيد على إدخال التغييرات المرغوبة على سعر النفط. وبهذا جنبت العالم من حدوث كارثة وشيكة.

لأسباب تتعلق بطبيعة الإنتاج وآلة الإنتاج الحديث التي أملتها ظروف التقدم التكنولوجي منذ الثورة الصناعية، ولأسباب أخرى تتعلق بطول الفترة الزمنية اللازمة لاستجابة الصناعات المنتجة لبدائل نفط الأوبك، وهي صناعات إنتاج النفط خارج الأوبك والغاز الطبيعي والفحم والقوة النووية، للتغيرات في سعر نفط الأوبك، بالإضافة إلى الفترة الزمنية الطويلة اللازمة لإدخال تحويرات على المكائن التي تستخدم الطاقة، يكون الطلب على نفط الأوبك ذا مرونة سعرية واطئة جداً في الأمد القصير الذي قد يمتد إلى فترة تزيد على خمس سنوات. ولذلك فإن أي تخفيض في عرض النفط يؤدي إلى شحة تسبب ارتفاعاً حاداً في سعر النفط. وقد استفادت الأوبك من هذه الظاهرة لإحداث التعديلين الكبيرين في سعر النفط خلال فترتي ١٩٧٣ و١٩٧٩/ ١٩٨٠. وكان التعديل الأول ممكناً بسبب الشحة النفطية التي نجمت عن المقاطعة النفطية العربية وكان الثاني ممكناً بفعل اختفاء النفط الإيراني.

وفي كل الأحوال، فإذا توفرت الفترة الزمنية الكافية لاستجابة الطلب على نفط الأوبك فإن مرونة هذا الطلب ستزداد شيئاً فشيئاً حتى يصبح مرناً. لقد مر الطلب العالمي على نفط الأوبك خلال مرحلتين في فترة ما بعد سنة ١٩٧٣. ففي المرحلة الأولى التي شملت الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩، ركد الطلب العالمي على نفط الأوبك حول حدود ٣٠ مليون برميل يومياً. وأما المرحلة الثانية التي امتدت منذ نهاية سنة ١٩٧٩ وإلى الوقت الحاضر، فقد شهدت هبوطاً حاداً في الطلب العالمي على نفط الأوبك من حوالى ٣١ مليون برميل يومياً في سنة ١٩٧٩ إلى ١٦ مليون برميل يومياً في سنة ١٩٨٥. ونتيجة لهذا الهبوط الحاد في الطلب العالمي على نفط الأوبك تدهورت حصة الأوبك في إنتاج النفط في العالم من ٦٥٪ في سنة ١٩٧٣ إلى ٣٩٪ في سنة

١٩٨٤ . ولكن مساهمة الأقطار العربية في إنتاج الأوبك قد ارتفعت أولاً خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ من ١٨ مليون برميل يومياً في سنة ١٩٧٣ ، أو ٦١٪ من مجموع إنتاج الأوبك ، إلى ٢١,١ مليون برميل يومياً في سنة ١٩٧٩ أو ٦٨٪ من مجموع إنتاج الأوبك . وأما بعد سنة ١٩٧٩ فقد حدث هبوط حاد في مساهمة الأقطار العربية في إنتاج نفط الأوبك حتى وصل إلى ٩,٥ مليون برميل يومياً أو ٥٨٪ من إنتاج نفط الأوبك في تلك السنة ، وهذا لا يشكل سوى ٢٣٪ من انتاج العالم خارج الأقطار ذات الاقتصاديات المخططة مركزياً . وسيستمر تدهور حجم انتاج النفط في الأقطار العربية خلال سنة ١٩٨٥ أيضاً .

إن التناقص الحاد في الطلب العالمي على نفط الأوبك قد سلط ضعفاً تخفيضياً شديداً على أسعار نفط الأوبك مما أجبر المنظمة على تخفيض مستوى سعر نفط خام الإشارة بمبلغ ٥ دولارات للبرميل الواحد اعتباراً من شهر آذار (مارس) من سنة ١٩٨٣ . كما أدخلت منظمة الأوبك تخفيضاً رسمياً جديداً على سعر نفطها قدره دولار واحد في البرميل الواحد ، كما حددت فروقات الأسعار بين أنواع النفط الخام التي تصدرها الأقطار الأعضاء بمبلغ ٢,٤٠ دولار للبرميل الواحد ، واعتباراً من شهر كانون الثاني (يناير) من سنة ١٩٨٥ . ونتيجة لهذه التخفيضات في الأسعار الرسمية لنفط الأوبك ، انخفض معدل سعر نفط الأوبك من ٣٤,٨٢ دولاراً للبرميل الواحد في سنة ١٩٨١ إلى حوالى ٢٨ دولاراً للبرميل الواحد في الربع الثاني من سنة ١٩٨٥ .

ومن بين العواقب المهمة لهبوط الطلب العالمي على نفط الأوبك وما تبعه من تخفيض في مستوى سعر نفط الأوبك ، حدوث تناقص حاد في الايرادات النفطية التي تحصل عليها الأقطار المصدرة للنفط الأعضاء في منظمة الأوبك خصوصاً الأقطار العربية منها .

لقد أصبح الأمر أكثر وضوحاً اليوم من أي وقت مضى ، فإن تعديلات سعر نفط الأوبك التي أدخلتها المنظمة خلال فترتي ١٩٧٣/ ١٩٧٤ و١٩٧٩/ ١٩٨٠ كانت السبب الرئيسي للهبوط الحاد في الطلب العالمي على نفط الأوبك . إن تلك الزيادات في أسعار نفط الأوبك قد حفزت ثلاث عمليات :

أ ـ توسع إنتاج النفط الخام في أقطار العالم خارج الأوبك من حوالى ١٧ مليون برميل يومياً في سنة ١٩٧٣ إلى حوالى ٢٤ مليون برميل يومياً في سنة ١٩٨٤ . ويقع ضمن انتاج النفط هذا إنتاج بعض الأقطار العربية غير الأعضاء في منظمة الأوبك

كمصر وعمان وسوريا وتونس، فهذه المجموعة من الأقطار العربية قد استطاعت زيادة حجم إنتاجها من النفط من ٠,٧ مليون برميل يومياً في سنة ١٩٧٣ إلى ١,٦ مليون برميل يومياً في سنة ١٩٨٤. وهكذا فإن تزايد إنتاج النفط في هذه الأقطار قد عوض جزئياً هبوط إنتاج النفط في الأقطار العربية الأعضاء في منظمة الأوبك. أما مجموعة الأقطار ذات الاقتصاديات المخططة مركزياً فقد استطاعت تحقيق زيادة جدية في حجم إنتاجها من النفط حيث تزايد حجم إنتاجها من ١٠ ملايين برميل يومياً في سنة ١٩٧٣ إلى ١٦ مليون برميل يومياً في سنة ١٩٨٤.

ب ـ توسع الصناعات المنتجة لمصادر الطاقة غير النفطية وتعويض هذه المصادر بدلاً من النفط في كافة استعمالاته القابلة للتعويض خصوصاً في مجالات توليد الكهرباء وإنتاج الحرارة والتسخين والتدفئة.

جـ ـ زيادة نسبة كفاءة استعمال الطاقة في كافة المجالات خصوصاً كفاءة استخدام النفط. وقد تمخضت زيادة الكفاءة عن إحداث تخفيض مستمر في كمية الطاقة أو النفط اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الطاقة خصوصاً في الأقطار المتقدمة.

وقد تفاقمت الآثار السلبية لهذه العمليات الثلاث على الطلب العالمي على نفط الأوبك، بفعل الركود الاقتصادي العالمي الذي أدى بمفرده إلى تخفيض الاحتياجات الاجمالية في النفط والطاقة للاقتصاديات المعنية.

٣ ـ مصادر الضغط على أسعار النفط

يجد المتتبع للأدب الاقتصادي المنشور حديثاً حول سوق النفط والطاقة العالمي بأن هنالك مصادر كثيرة للضغط على هيكل أسعار نفط الأوبك وبين هذه المصادر العديدة لا يمكن تبرير سوى مصدرين فقط هما:

أ ـ الفرق الكبير جداً بين سعات إنتاج النفط الخام القابلة للاستخدام في الأقطار المصدرة للنفط الأعضاء في منظمة الأوبك (الجدول رقم ٢) والمستوى الفعلي لإنتاج النفط الخام في هذه الأقطار والذي فرضته ظروف الطلب العالمي على نفط الأوبك والحصص الوطنية للإنتاج.

فالأقطار الأعضاء في منظمة الأوبك قادرة في أي وقت على إنتاج ما لا يقل عن ٢٨ مليون برميل يومياً في حين لا يزيد حجم الطلب الفعلي على نفطها على ١٦ مليون برميل يومياً. وهكذا فإن الأوبك تمتلك سعة فائضة لإنتاج النفط الخام تزيد على ١٢ مليون برميل يومياً.

وفي الأمد البعيد الذي قد يزيد على خمس سنوات تبلغ سعة انتاج النفط الخام القابلة للاستخدام في أقطار الأوبك ما لا يقل عن ٣٨ مليون برميل يومياً وهذا يتضمن وجود سعة فائضة لإنتاج النفط الخام قدرها ٢٢ مليون برميل يومياً مقارنة مع المستوى الحالي لإنتاج نفط خام الأوبك.

ب ـ الهبوط الحاد في الايرادات النفطية للأقطار الأعضاء في منظمة الأوبك الذي تولد كحصيلة لتناقص الطلب العالمي على نفط الأوبك وتخفيضات أسعار النفط. وقد جاء هذا الهبوط في وقت كانت فيه الأقطار المصدرة للنفط قد ألزمت نفسها ببرامج طموحة جداً للإنفاق العام كانت قد بنيت بدورها على مجموعة من الفرضيات المسبقة حول تزايد الايرادات النفطية على مر الزمن. وان هذه الأقطار التي وجدت نفسها أمام عجز كبير في ميزان مدفوعاتها أو موازينها التجارية، تتجه لاستعمال سعاتها الإنتاجية الفائضة لتوليد إيرادات أكبر على حساب الأسعار وحصص المنتجين الآخرين.

٤ ـ حجم الهبوط في الإيرادات النفطية العربية

خلال الفترة السابقة لسنة ١٩٧٣ حيث كانت شركات النفط الامتيازية المتعددة الجنسيات تمسك المتغيرات الرئيسية في سوق النفط العالمي بيد من حديد، لم يزد معدل الإيراد الذي يدره البرميل الواحد المصدر على حكومات الاقطار المضيفة للامتيازات النفطية، على ٩٪ دولار فقط طيلة فترة الستينات. وحيث أن قوة المساومة لدى الأقطار المصدرة للنفط ضد الشركات الامتيازية كانت أضعف من أن تمكن حكومات الأقطار المضيفة من تغيير هيكل الأسعار لصالحها، فقد لجأت تلك الحكومات ولطيلة تلك الفترة إلى سياسة الحد الأقصى من الإيرادات النفطية من خلال التزايد السريع في حجم صادراتها من النفط الخام. وقد أسفرت هذه السياسة عن قيام أقطار الأوبك بتصدير ما يزيد على ٧٠ بليون برميل من النفط خلال العشر سنوات الممتدة بين سنتي ١٩٦٣ و١٩٧٢. وحصلت من تلك الصادرات الضخمة على ما مجموعه ٦٥ بليون دولار فقط كإيرادات متراكمة لطيلة تلك الفترة. وكما يبين الجدول رقم (٣) فإن الإيرادات النفطية السنوية للأقطار العربية الأعضاء في منظمة الأوبك قد ازدادت من مستوى ١,٥ بليون دولار في سنة ١٩٦٣ إلى ٤,٢ بليون دولار في سنة ١٩٧٢ وإلى ١٢,٥ بليون دولار في سنة ١٩٧٣.

وعندما تمكنت الأوبك من السيطرة على القرارات الأساسية التي تخص الصناعة

النفطية، خصوصاً قرارات تحديد الأسعار اعتباراً من سنة ١٩٧٣ فصاعداً، ونجحت في إدخال التعديل الأول على سعر النفط الخام، بدأت ايرادات النفط في الأقطار الأعضاء في منظمة الأوبك بالتزايد بنسب عالية جداً. فقد تزايدت الإيرادات النفطية للأقطار العربية الأعضاء في منظمة الأوبك من ١٢,٥ بليون دولار في سنة ١٩٧٣ إلى ٥١,٥ بليون دولار في سنة ١٩٧٤. ومنذ تلك السنة فصاعداً استمرت الإيرادات النفطية للأقطار العربية بالتزايد التدريجي حتى بلغت ٧٣,٥ بليون دولار في سنة ١٩٧٨. وبعد هذه السنة حصل تغير كبير جداً في مستوى إيرادات الأقطار العربية من النفط. فقد شهدت الفترة ١٩٧٩/ ١٩٨٠ حدوث تناقص حاد في إنتاج النفط في إيران وتولدت شحة نفطية حادة دفعت بأسعار النفط إلى أعلى وبمعدلات سريعة أدت بدورها إلى حمل منظمة الأوبك على إدخال التعديل الثاني على مستوى سعر نفط الأوبك. ونتيجة لذلك قفزت الإيرادات النفطية العربية إلى ١٣٥ بليون دولار في سنة ١٩٧٩ ثم إلى أعلى مستوى لها في سنة ١٩٨٠ عندما بلغت تلك الإيرادات مستوى ٢٠٦ بليون دولار. ومنذ تلك الذروة بدأت الإيرادات النفطية العربية بالإنخفاض السريع نتيجة تناقص الطلب العالمي على نفط الأوبك وتخفيض مستويات أسعار نفط الأوبك. وبحلول سنة ١٩٨٣ وصلت الايرادات النفطية العربية إلى ٩٩ بليون دولار فقط ولم تتغير تلك الإيرادات في سنة ١٩٨٤ عن مستواها في السنة السابقة لها.

لقد كان أهم درس تعلمته الأقطار المصدرة للنفط من تجربة السنوات اللاحقة لسنة ١٩٧٣ بأن المستويات العالية لأسعار النفط تجلب من الإيرادات النفطية ما لا تجلبه المستويات العالية للإنتاج.

إن الأقطار العربية المصدرة للنفط من غير الأعضاء في منظمة الأوبك وهي سوريا ومصر عُمان وتونس وأقطار أخرى قد استطاعت أن تزيد من إيراداتها النفطية وتعوض شيئاً مما فقدته الأقطار العربية الأعضاء في منظمة الأوبك. فهذه المجموعة من الأقطار قد استفادت من موقعها لأنها غير أعضاء في منظمة الأوبك وزادت في كميات إنتاجها وإيراداتها آخذين بالحسبان انها قد تأثرت سلبياً بهبوط أسعار النفط. ومن المتوقع أن تتمكن هذه المجموعة من الأقطار من تصدير حوالى مليون برميل يومياً في سنة ١٩٨٥ وسيبلغ مجموع إيرادها النفطي ما يزيد على ١٠ بلايين دولار.

٥ ـ تقدير الإيرادات النفطية العربية خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠

في بحثه الممتاز المعنون «الآثار الاقتصادية لهبوط الطلب المستقبلي على الطاقة،

على العالم العربي» والذي قدم إلى مؤتمر الطاقة العربي الثالث الذي انعقد في الجزائر في شهر مارس من سنة ١٩٨٥، عرض الأستاذ روبرت مابرو من جامعة أكسفورد تقديرات لإيرادات النفط في الأقطار العربية الأعضاء في منظمة الأوبك خلال الفترة المقبلة والتي يبينها الجدول رقم (٤).

لقد أرسى الأستاذ مابرو تقديراته المشار إليها على عدد من الفرضيات التي تخص الطلب العالمي على الطاقة في المستقبل وإنتاج النفط الخام في العالم خارج الأوبك وأسعار النفط وإنتاج نفط الأوبك. وإن موضوع مناقشة تفصيلية لفرضيات الأستاذ مابرو يتعدى النطاق المرسوم لهذه الورقة.

إن أي تقدير لإيرادات الأقطار الأعضاء في منظمة الأوبك في المستقبل يجب أن يؤسس على تقييم دقيق لمدى قدرة منظمة الأوبك على المحافظة على سيطرة كاملة على موضوع تحديد أسعار النفط في العالم في المستقبل. وعلى هذا الأساس، هنالك عوامل معينة تعزز من قدرة الأوبك على السيطرة على الأسعار بينما توجد عوامل أخرى تضعف من قدرة الأوبك على السيطرة على أسعار النفط.

ومن بين أهم العوامل التي تشد في عضد الأوبك وتعزز سيطرتها على موضوع أسعار النفط:

أ ـ السعة الإنتاجية الهائلة التي تمتلكها الأوبك والتي تقدر بما يزيد على ٢٨ مليون برميل يومياً في الأمد القصير جداً، منها حوالى ١٨ مليون برميل يومياً في الأقطار العربية الأعضاء في منظمة الأوبك. ويمكن أن تزداد هذه السعة في الأمد البعيد إلى ٣٨ مليون برميل يومياً منها حوالى ٢٦ مليون برميل يومياً في الأقطار العربية الأعضاء في منظمة الأوبك. إن هذه السعة الإنتاجية الهائلة بالإضافة كون تكاليف الإنتاج الفعلية واطئة جداً، توفر لمنظمة الأوبك قوة ردع غير محدودة للتأثير على قرارات المنتجين النفطيين من خارج الأوبك وبعض من أعضاء الأوبك وحملهم على الإلتزام بسياستها السعرية. ولكن هذه الأداة الفعالة جداً تصبح غير ذات جدوى ومصدر ضعف فيما إذا لم تتوفر لدى الأوبك الإرادة لاستعمال هذه الأداة حتى ولو التهديد باستعمالها.

ب ـ يحتاج العالم في الوقت الحاضر إلى ما لا يقل عن ١٦ مليون برميل يومياً من نفط الأوبك باعتباره المصدر الجدي للطاقة. ولا يمكن للعالم أن يستغني في الأمد القصير عن هذه الكمية من نفط الأوبك.

جـ ـ تمتلك أقطار الأوبك حوالى ٥٠٠ بليون برميل من النفط (الجدول رقم

٢)، أو أكثر من نسبة ٨١٪ من الاحتياطيات النفطية المثبتة «في العالم الحر» منها حوالى ٤٠٠ بليون برميل في الأقطار العربية الأعضاء في منظمة الأوبك، وهذا ما يساوي ٦٥٪ من الاحتياطيات النفطية المثبتة في «العالم الحر». كما تمتلك الأقطار الأعضاء في منظمة الأوبك نسبة كبيرة من الاحتياطيات الثابتة من الغاز الطبيعي، حيث تمتلك الأقطار العربية وحدها حوالى ٢٠٪ من احتياطيات الغاز الطبيعي المثبتة في «العالم الحر».

د ـ استطاع بعض من الأقطار الأعضاء المهمة في الأوبك كالمملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة أن تراكم موجودات مالية كبيرة، وهكذا تمكنت من تخفيض اعتمادها المباشر على الإيرادات النفطية وبالتالي تزايدت مرونتها وقدرتها على تخفيض حجم إنتاجها من النفط بصورة كبيرة.

أما أهم العوامل المضعفة لسيطرة الأوبك فهي:

أ ـ استمرار النجاحات التي حققتها الأقطار المستوردة للنفط في مجالات زيادة كفاءة استعمال النفط والطاقة وتوسيع إنتاج بدائل نفط الأوبك بما في ذلك النفط الخام المنتج في أقطار العالم خارج الأوبك والفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية. إن استمرار هذه النجاحات يؤدي بالضرورة إلى تخفيض تدريجي في حصة الأوبك في سوق النفط والطاقة العالمي وبالتالي إضعاف قدرتها على التأثير بحكم صغر حصتها.

ب ـ عجز ميزان المدفوعات في بعض الأقطار الأعضاء في منظمة الأوبك مع وجود سعات إنتاجية فائضة في هذه الأقطار.

جـ ـ التلاعب بحركة الخزين النفطي من قبل الأقطار المستورة للنفط.

د ـ عدم قدرة الأوبك على تحديد المستوى الصحيح لسعر نفطها الخام بهدف زيادة الطلب العالمي على نفطها والوصول إلى الحد الأقصى لايراداتها النفطية.

هـ ـ عدم قدرة الأوبك على تحديد الصيغة الصحيحة للتعديل المرن للفروقات السعرية بين مختلف أنواع نفوط خام الأوبك، والاتفاق عليها.

يبدو من الواضح جداً بأن انجازات الأقطار المستوردة للنفط خلال الفترة اللاحقة لسنة ١٩٧٣ قد أحدثت ميلاً كبيراً في الميزان لصالح الأقطار المستوردة. وغدت حكومات الأقطار المستوردة للنفط ومعها الشركات النفطية الكبرى المتعددة الجنسيات في وضع يمكنها من التأثير على قرارات الأوبك لحد كبير جداً. وتحت هذا

الاستنتاج يحتاج المرء لتقييم الموقف المرجح الحدوث. الذي ستتخذه كل من حكومات الأقطار المستوردة للنفط والشركات وعلى وجه العموم فإن هناك شعوراً بما يكفي من الثقة للقول بأن حكومات الأقطار المستوردة للنفط والشركات لا ترغب بهبوط مستويات أسعار نفط الأوبك إلى ما دون الكلفة الحدية الطويلة الأمد لإنتاج بدائل نفط الأوبك.

وفي كل الأحوال، لا يمكن أن يتوقع لمنظمة الأوبك أن تقف بحزم ازاء موضوع السعر في ظل ظروف التناقص المستمر في الطلب العالمي على نفطها ويمكن أن تنهار في أي وقت. ففي الوقت الحاضر لا يوجد أي ضمان لقيام إمكانية الطلب العالمي على نفط الأوبك من الزيادة ثانية في المستقبل أبداً. بل على العكس من ذلك، هنالك العديد من المؤشرات إلى استمرار التناقص في الطلب العالمي على نفط الأوبك في المستقبل. فلا تزال هنالك إمكانات لتوسيع الإنتاج في منطقة بحر الشمال والمكسيك ومصر وعُمان والأقطار النامية الأخرى. ولا تزال هنالك مجالات واسعة أيضاً لتوسيع انتاج واستعمالات الفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية. كما يمكن أن تنهار الأوبك في الوقت الحاضر من مجرد إجراءات سياسة إنضاب الخزين النفطي. ويعني انهيار الأوبك عرض نفطي غزير بأسعار واطئة للغاية وهذا ما يلحق ضرراً بالغاً بكافة الصناعات المنتجة لبدائل نفط الأوبك ويلغي دوافع سياسات الاقتصاد باستعمال النفط والطاقة.

إن انهيار الأوبك سيولد تزايداً حاداً في الطلب العالمي على نفط الأوبك في الأمدين المتوسط والطويل وعندما يقترب حجم هذا الطلب من السعة الإنتاجية القصوى المتاحة في أقطار الأوبك، ستبدأ أسعار النفط بالتزايد بمعدلات عالية جداً. وفي حالة انهيار الأوبك سيكون من المرجح جداً أن تشهد التسعينات نفس التغيرات السعرية وربما أقسى من تلك التغيرات التي شهدتها فترة السبعينات. ومن المشوق أن نلاحظ هنا بأنه على الرغم من عدم افتراض الاستاذ مابرو لحالة انهيار الأوبك، فإن تنبؤاته تستسيغ حصول زيادات سريعة في مستويات أسعار النفط خلال التسعينات.

يبدو بأن حكومات الأقطار المستوردة للنفط وشركات النفط الكبرى المتعددة الجنسيات لا ترغب بانهيار الأوبك. إذن، فقد بات من المرجح جداً أن تصل مختلف الأطراف المعنية بسوق النفط والطاقة العالمي إلى اتفاقية علنية أو ضمنية فيما بينها تؤسس على فهم الاعتماد المتبادل بينها. ولأجل أن تنجح مثل هذه الاتفاقية فإن حجم

الطلب العالمي على نفط الأوبك يحتاج إلى زيادة توصله إلى ٧٠٪ من السعة الإنتاجية القصوى في أقطار الأوبك في الأمد البعيد.

٦ ـ إلتزامات العرب تجاه العالم الثالث

إن إعلان القمة الذي تبناه المؤتمر الأول لملوك ورؤساء دول الأقطار الأعضاء في منظمة الأوبك الذي انعقد في السادس من آذار (مارس) ١٩٧٥ في مدينة الجزائر، قد تطرق إلى العديد من الأمور من بينها ما يلي نصه:

«إن ملوك ورؤساء الأقطار الأعضاء في منظمة الأوبك قد اعادوا التأكيد على التضامن القومي الذي يوحد أقطارهم مع الأقطار النامية الأخرى في كفاحها من أجل التغلب على التخلف، وعبروا عن تقديرهم العميق للتأييد القوي الذي قدمته كافة الأقطار النامية للأقطار الأعضاء في منظمة الأوبك، ذلك التأييد الذي أعلن في مؤتمر الأقطار النامية الخاص بالمواد الأولية والذي عقد في دكار بين الثالث والثامن من شهر شباط (فبراير) سنة ١٩٧٥، واعترفوا بأن الأقطار الأكثر تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية هي الأقطار النامية، ولأجل ذلك أعادوا التأكيد على قرارهم بتنفيذ الإجراءات التي ستقوي تعاونهم مع تلك الأقطار. وأعلنوا عن استعدادهم للمساهمة بإمكانياتهم من أجل تحقيق برنامج الأمم المتحدة الخاص وتقديم منح إضافية خاصة واعتمادات وقروض من أجل التنمية في الأقطار النامية».

وفي هذا المجال اتفق ملوك ورؤساء الأقطار الأعضاء في منظمة الأوبك على تنسيق برامجهم الخاصة بالتعاون المالي لأجل تحقيق مساعدة أفضل للأقطار الأكثر تأثراً خصوصاً في مجالات التغلب على الصعوبات التي تواجهها موازين مدفوعاتهم. وقد قرروا أيضاً تنسيق مثل هذه الإجراءات التمويلية مع القروض الطويلة الأجل التي ستساهم في تنمية تلك الاقتصاديات. وأعادوا التأكيد على رغبتهم في التعاون مع الأقطار الأخرى التي تصدّر المواد الخام والسلع الأساسية الأخرى في جهودهم الرامية إلى الحصول على أسعار عادلة ومجزية لصادراتهم. وفي هذا المجال اقترحوا عقد مؤتمر دولي يجمع الأقطار النامية والمتقدمة سوياً ويكون جدول أعماله غير مقتصر على الطاقة بأي حال من الأحوال ويتضمن موضوع المواد الأولية المصدرة من قبل الأقطار النامية وإصلاح النظام النقدي الدولي والتعاون الدولي من أجل التنمية بهدف تحقيق الاستقرار العالمي.

وقد دعا إعلان القمة الأقطار المتقدمة للمساهمة في تطوير وتقدم الأقطار النامية من خلال:

أ ـ دعم الإجراءات التي اتخذتها الأقطار النامية الموجهة نحو استقرار أسعار موادها الخام المصدرة والمواد الأساسية الأخرى وتحقيق مستويات سعرية عادلة ومجزية لها.

ب ـ زيادة مساعداتها المالية للأقطار النامية.

جـ ـ تقديم المنح والمساعدات بشكل أغذية ومنتجات زراعية.

د ـ نقل التكنولوجيا.

وفيما تعلق بمساعدات التنمية التي تعهدت الأقطار العربية بتقديمها إلى الأقطار النامية فإن الأقطار العربية قد قدمت من المساعدات أكثر مما تعهدت. وكما يبين الجدول رقم (٥) فإن مساعدات التنمية الرسمية التي قدمتها الأقطار العربية قد فاقت نسبة ٤٪ من مجموع ناتجها القومي الاجمالي خلال الفترة الواقعة بين سنتي ١٩٧٥ و١٩٨٠. وتبدو هذه المساعدات كبيرة جداً إذا ما قارناها بمساهمة الولايات المتحدة الأمريكية خلال نفس الفترة والتي قد بلغت ٣٢٪ من ناتجها القومي كمعدل. ولكن بسبب الهبوط الحاد في إيرادات النفط العربية، فقد تأثرت مساعدات الأقطار العربية للأقطار النامية سلبياً حيث انخفضت مساعدات التنمية التي قدمتها الأقطار العربية إلى ٦ بلايين دولار في سنة ١٩٨٢ وإلى حوالى ٥ بلايين دولار في سنة ١٩٨٣.

ولكن الأقطار العربية لم تنجح في الإيفاء بالتزاماتها الأخرى تجاه الأقطار النامية خصوصاً تلك الالتزامات المتعلقة بالتعاون من أجل إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد، حيث واجهت مساعي الأقطار العربية والأقطار النامية الأخرى مقاومة صلبة من جانب الأقطار المتقدمة في حوار الشمال والجنوب مما خيّب مساعي الأقطار العربية في هذا المجال.

أما الآن وبعد الهبوط الحاد في الطلب العالمي على نفط الأوبك والنفط العربي على وجه الخصوص فقد أضحت قوة المساومة لدى الأقطار العربية أقل بكثير من المستوى الذي يمكن أن يعوّل عليه لإنجاح مسعى جديد من أجل إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد.

٧ ـ العلاقات المستقبلية بين العالم العربي والعالم الثالث

بالرغم من حقيقة كون الانخفاض في إيرادات النفط العربية لا تحتاج أن تترك أية آثار سلبية على العلاقات بين العالم العربي والعالم الثالث فإن من المتوقع أن يحدث تغيير في التأكيد على الفقرات المكوّنة لمجموع العلاقات بينهما. فبينما سيتناقص تدفق المساعدات الاقتصادية والقروض الرخيصة والمنح والامتيازات المالية المقدمة من العالم العربي إلى العالم الثالث، فإن من المتوقع في نفس الوقت أن يحصل تزايد سريع جداً في حجم التبادل التجاري والتعاون الفني.

إن استراتيجية العالم العربي الجديدة إزاء العالم الثالث ستبنى على اعتبار كون العالم الثالث يمثل سوقاً مهمة جداً للنفط العربي خلال السنوات المقبلة. ومن الناحية المقابلة، فإن الاستراتيجية الجديدة للعالم الثالث إزاء العالم العربي ستؤسس على اعتبار كون العالم العربي سوقاً مهمة أيضاً لبضائعها من مواد خام وشبه مصنعة بالإضافة إلى أياديها العاملة الماهرة وغير الماهرة وخبراتها. وهكذا تتوفر الرغبة المتبادلة لدى الطرفين في توسيع كلا السوقين. ولأجل أن يوسع العالم العربي سوق العالم الثالث سيكون من الضروري على العالم العربي أن يشجع المزيد من العلاقات التجارية مع الأقطار النامية المكونّة للعالم الثالث بهدف تمكينها من توليد ما يكفي من العملات الصعبة لتمويل استيراداتها النفطية منه.

وعند صياغة استراتيجية العالم العربي إزاء علاقاته المستقبلية مع العالم الثالث، فإن على العالم العربي أن يميز بين ثلاث مجموعات من الأقطار ضمن تشكيلة العالم الثالث الحالية:

تتكون المجموعة الأولى من الأقطار النامية المصدرة للنفط، وهذه المجموعة تضم بدورها مجموعتين فرعيتين. المجموعة الفرعية الأولى الأقطار غير العربية الأعضاء في منظمة الأوبك، وهي نيجيريا وأندونيسيا وإيران وفنزويلا وغابون والأكوادور. وهذه المجموعة من الأقطار بصفتها أعضاء في منظمة الأوبك تشترك مع الأقطار العربية في كثير من المواقف. وأما المجموعة الفرعية الثانية فتضم أقطاراً نامية تتصف بكونها مصدرة صافية للنفط من بينها المكسيك وماليزيا وبروناي.. إلخ. وهذه الأقطار تمتلك اقتصاديات مشابهة لتلك التي تمتلكها الأقطار الأعضاء في منظمة الأوبك. وحيث أن هذه الأقطار ستتضرر غاية الضرر من انهيار الأوبك، لذا فإن مصالح هذه الأقطار تملي عليها السعي من أجل تحقيق أقصى درجات التعاون مع الأقطار الأعضاء في منظمة الأوبك من أجل الدفاع عن هيكل أسعارها.

أما المجموعة الثانية من الأقطار النامية فهي الأقطار النامية شبه الصناعية والمستوردة الصافية للنفط، مثل الهند والبرازيل وكوريا الجنوبية. . الخ. وتستورد هذه المجموعة من الأقطار حوالى ٨٠٪ من مجموع حجم الاستيرادات النفطية التي تستوردها الأقطار النامية التي تتصف بكونها مستوردة صافية للنفط. وتمتلك هذه الأقطار آفاقاً واسعة لتوسيع حجم التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية بينها وبين الوطن العربي. وحيث أن هذه الأقطار تعتمد اعتماداً شديداً في إشباع احتياجاتها المتزايدة من الطاقة على النفط المستورد وتتمتع بالقدرة على تجهيز العديد من السلع والخدمات وعوامل الانتاج التي تحتاجها الأقطار العربية المصدرة للنفط، لذا فإن هذه المجموعة من الأقطار تمثل مجالاً واسعاً لتوسيع التبادل التجاري والفني مع الأقطار العربية.

وتضم المجموعة الثالثة من الأقطار النامية، بقية الأقطار النامية في العالم الثالث والتي تتميز بكونها تعتمد اعتماداً شديداً على النفط المستورد لإشباع احتياجاتها المتزايدة بسرعة من الطاقة. كما تتميز هذه المجموعة من الأقطار بكثرة المصاعب المالية التي تواجهها في مجال تسديد ما يترتب بذمتها من جراء استيراداتها النفطية. وهذه المجموعة من الأقطار تحتاج إلى انتباه خاص من جانب الأقطار العربية عند صياغتها لاستراتيجيتها الجديدة. ونظراً للوضع الخاص لهذه المجموعة من الأقطار فإن على الأقطار العربية أن تبذل كل الجهود الممكنة من أجل ديمومة واستمرار تدفق المساعدات المالية على هذه الأقطار للمساهمة في تنفيذ برامجها التنموية وتشجيعها على تصدير منتجاتها إلى العالم العربي.

٨ ـ الخلاصة والاستنتاجات

تعتمد الآثار السياسية والاستراتيجية والاقتصادية لتناقص الإيرادات النفطية العربية على العلاقات بين العالم العربي والعالم الثالث، على أسباب وحجم وديمومة ذلك التناقص. ويُعزى التناقص في الإيرادات النفطية العربية إلى التناقص الحاد في الطلب العالمي على نفط الأوبك والنفط العربي على وجه الخصوص. ويعزي سبب التناقص في الطلب العالمي على نفط الأوبك إلى التزايد الذي طرأ على السعر النسبي لنفط الأوبك، ذلك التزايد العربي الذي شجع على تزايد إنتاج النفط في العالم خارج الأوبك وأدى كذلك، إلى توسع إنتاج واستهلاك مصادر الطاقة غير النفطية بما في ذلك الفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية ومصادر أخرى للطاقة. إن الأسعار العالية

للنفط والطاقة بصورة عامة قد حفزت تقدماً تكنولوجيا سريعاً في حقل زيادة كفاءة استعمال النفط والطاقة.

وأدى التناقص الحاد في الطلب العالمي على نفط الأوبك إلى خلق فجوة واسعة جداً بين الحجم الفعلي لإنتاج نفط الأوبك وبين السعة الإنتاجية القصوى المتاحة في أقطار الأوبك أو مستوى إنتاج النفط المرغوب من قبل أقطار الأوبك. وقد سحبت هذه الفجوة الكبيرة جداً مستويات أسعار النفط إلى أدنى وأجبرت منظمة الأوبك على تخفيض مستويات الأسعار الرسمية لنفوطها بنسب كبيرة. وبالرغم من الزيادات الكبيرة التي حققها سعر صرف الدولار الأمريكي منذ آذار (مارس) ١٩٨٣ والذي ترك آثاراً تعويضية إيجابية على الإيرادات النفطية العربية، فإن تلك الإيرادات قد هبطت بمعدلات كبيرة جدا مقارنة بمستواها عند الذروة، كما أن التزايد في سعر صرف الدولار لا يمكن أن يستمر، وقد ينخفض في المستقبل.

تعتمد الإيرادات النفطية العربية في المستقبل على مستقبل الطلب العالمي على نفط الأوبك وعلى مستويات أسعار النفط الخام في المستقبل. والنجاحات التي حققتها الأقطار المستوردة للنفط في مجال تقلص اعتمادها على نفط الأوبك قد غيرت ميزان القوى لصالحها كثيراً وغدت الآن في وضع يمكنها من التأثير على قرارات الأوبك السعرية. ولكن لأسباب تتعلق بالأهمية القصوى للنفط والطاقة في العالم الحديث والدور النافع لمنظمة الأوبك في المحافظة على عنصر الاستقرار في سوق النفط والطاقة العالمي وعدم وجود بديل لمنظمة الأوبك في الوقت الحاضر، فإنه بات من غير المرجح أن تسمح حكومات الأقطار المستوردة للنفط والشركات النفطية المتعددة الجنسية بانهيار الأوبك. لأن مثل هذا الانهيار سيترك عواقب وخيمة جداً على الاقتصاد الدولي خصوصاً اقتصاديات الأقطار المتقدمة صناعياً. وفي خاتمة المطاف ستتوصل الأطراف المعنية بسوق النفط والطاقة العالمي إلى اتفاقية ضمنية. ولأجل أن تتماسك مثل هذه الاتفاقية فإن مستويات أسعار النفط يجب ألا تتدهور عن مستواها الحالي كثيراً وأن الطلب العالمي على نفط الأوبك يحتاج إلى نمو تدريجي حتى يصل حجم إنتاج نفط الأوبك إلى ما يقرب من ٧٠٪ من السعة الإنتاجية القصوى المتاحة في أقطار الأوبك في الأمد البعيد.

إن العالم العربي لا يزال ملتزماً أمام العالم الثالث كما كان من قبل. وفي كل الأحوال، فإن الهبوط في الإيرادات النفطية العربية سيولد على الأرجح تغييراً نوعياً في

العلاقات بين العالم العربي والعالم الثالث. إذ بات من المتوقع أن تتغير طبيعة العلاقات من التأكيد على المساعدات المالية بشكل هبات وقروض رخيصة إلى تعاون أكبر في حقول توسيع التبادل التجاري والتعاون الفني. وهذا التأكيد النوعي الجديد سيمكن الطرفين من استغلال الفرص الهائلة الكامنة المتواجدة في كلا السوقين. إن تناقص الإيرادات النفطية للأقطار العربية المصدرة للنفط سيترك آثاراً إيجابية كثيرة على العلاقات بين العالم العربي والعالم الثالث وسيشهد المستقبل تعاوناً أكبر بينهما في العديد من المجالات.

والآثار الناجمة عن التناقص في الإيرادات النفطية العربية يجب أن لا تكون عرضة للمبالغة والتهويل لأسباب كثيرة ، منها:

أولاً، إذا استثنينا ذروة الإيرادات النفطية في سنة ١٩٨٠/١٩٨١ فإن الايرادات النفطية العربية لا تزال عند مستواها الاعتيادي البالغ حوالى ١٠٠ بليون دولار. ويمكن للمرء أن يضيف لهذا المبلغ مبلغاً إضافياً قدره ١٠ بلايين دولار لأنه يمثل إيرادات نفطية تحصل عليها الأقطار العربية المصدرة للنفط من غير الأعضاء في منظمة الأوبك.

ثانياً: لقد استطاعت الأقطار العربية المصدرة للنفط أن تراكم موجودات مالية كبيرة جداً، والدخل الذي تولده هذه الموجودات بمثابة تعويض جزئي لتناقص الإيرادات النفطية العربية المباشرة.

ثالثاً: التزايد الحاد في سعر صرف الدولار خلال الفترة منذ آذار (مارس) ١٩٨٣ والربع الأول من هذه السنة (١٩٨٥) قد أدى إلى زيادة القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية العربية وزيادة قيمة الموجودات المالية العربية آخذين بنظر الاعتبار معدلات التضخم العالمي خلال نفس الفترة.

رابعاً: تمكنت مجموعة الأقطار العربية الغنية من إكمال أغلب مشاريع البنية التحتانية وأوصلت مستويات معيشة سكانها إلى مستوى إشباع الاستهلاك، كما أن العديد من مشاريعها الصناعية والإنتاجية قد اكتمل بناؤه وبدأ يولد دخلاً.

كل هذه العوامل تقلل من حاجة هذه الأقطار إلى المزيد من المصروفات على هذه الفقرات. وقد أخذ البعض يولد دخلاً إضافياً.

إنه لمن الواضح الآن بأن المشكلة التي تواجه العالم العربي اليوم ليس التناقص

في الإيرادات النفطية العربية وإنما التناقص في الطلب العالمي على نفط الأوبك والنفط العربي. وتنبع أهمية العالم العربي اليوم من أشياء كثيرة من بين أهمها اعتماد العالم على النفط المنتج من الأراضي العربية، وليس من الايرادات النفطية العربية. ولكي يتمكن العالم العربي من استعادة أهميته في هذا المجال، فإن عليه أن يستعيد حصته في سوق النفط والطاقة العالمي. وخلال هذه العملية فإن العلاقات بين العالم العربي والعالم الثالث ستزداد قوة.

جدول رقم (١): إنتاج النفط الخام في الأقطار العربية خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٤ (ألف برميل يومياً)

	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الجزائر	١٧٣	٥٥٩	١٠٢٩	١٠٩٧	١١٥٤	١٠٢٠	٧٩٨	٧٠٥	٦٦١	٦٩٤
العراق	٩٤٩	١٣١٣	١٥٤٩	٢٠١٨	٣٤٧٧	٢٦٤٦	٨٩٧	١٠١٢	١٠٩٩	١٢٢٠
الكويت	١٦٩٦	٢٣٦٠	٢٩٩٠	٣٠٩٠	٢٥٠٠	١٦٦٤	١١٣٠	٨٢٤	١٠٥٤	١٠٥٣
ليبيا	-	١٢١٩	٣٣١٨	٢١٧٥	٢٠٩٢	١٨٣٠	١٢١٨	١١٣٦	١١٠٥	١٠٧٧
قطر	١٦٤	٢٣٣	٢٦٢	٥٧٠	٥٠٨	٤٧١	٤١٥	٣٣٢	٢٦٩	٣٢٤
السعودية	١٢٩٠	٢٢٠٥	٣٧٩٩	٧٥٩٦	٩٥٣٣	٩٩٠١	٩٨٠٨	٦٤٨٣	٤٥٣٩	٤٠٧٥
الإمارات العربية	-	٢٨٢	٧٨٠	١٥٣٣	١٨٣١	١٧٠٢	١٥٠٢	١٢٤٩	١١٤٩	١٠٧٤
البحرين	٤٥	٥٧	٧٧	٦٨	٥١	٤٨	٤٦	٤٤	٤٢	٤١
عُمان	-	-	٣٣٢	٢٩٢	٢٩٥	٢٨٢	٣٢٨	٣٢٥	٣٨٩	٤٠٢
سوريا	-	-	٨٥	١١١	١٦٥	١٧١	١٧٢	١٥٦	١٥٦	١٧٠
مصر	٦٦	١٣٠	٣٢٨	١٧٠	٥٢٣	٥٨٢	٦٢٧	٦٤٨	٧٦٧	٨٢٢
تونس	-	-	٨٣	٧٨	١١٥	١١٦	١١٤	١٠٩	١١٧	١٢٠
المجموع	٤٣٨٣	٨٣٥٨	١٤٧٣٢	١٨٧٩٨	٢٢٢٤٤	٢٠٤٣٣	١٧٠٥٥	١٣٠٢٣	١١٣٤٧	١١٠٧٢
الأوبك	٨٧٧٤	١٤٣٣٩	٢٣٤١٣	٣٠٩٨٩	٣٠٩٢٩	٢٦٨٧٨	٢٢٥٩٩	١٩٠١٣	١٦٩٠٠	١٦٣١٨
الأقطار العربية السبع الأعضاء في منظمة الأوبك.	٤٢٧٢	٨١٧١	١٣٨٢٧	١٨٠٧٩	٢١٠٩٥	١٩٢٣٤	١٥٧٦٨	١١٧٤١	٩٨٧٦	٩٥١٧
نسبة إنتاج الأقطار العربية السبع الأعضاء في منظمة الأوبك إلى مجموع إنتاج المنظمة.	٪٤٨,٦	٪٥٧	٪٥٩	٪٥٨,٣	٪٦٨,٢	٪٧١,٦	٪٦٩,٨	٪٦١,٨	٪٥٨,٤	٪٥٨,٣

المصادر: — *Bp Statistical Review; Oil and energy trends; OPEC annual statistical buletin.*

جدول رقم (٢): الاحتياطيات النفطية والغازية المثبتة وسعات إنتاج النفط الخام في إقليم الأوابك ـ الأوبك

القطر	الاحتياطي المثبت (أ)		سعة إنتاج النفط الخام	
	النفط (بليون برميل)	الغاز (ترليون قدم مكعب)	في الأمد القصير (مليون برميل يومياً) (ب)	في الأمد البعيد (مليون برميل يومياً) (جـ)
السعودية	١٧١,٧	١٢٧,٤	٩,٣	١١,٠
الكويت	٩٢,٧	٣٦,٦	٢,٠	٣,٤
العراق	٦٥,٠	٢٨,٨	١,٢	٦,٠
الإمارات العربية	٣٢,٥	٣٢,٠	٢,١٦	٢,٥
قطر	٣,٤	٧,٣	٠,٦	٠,٥
عُمان	٣,٥	٧,٣	٠,٥	٠,٧
البحرين	٠,١٧	٧,٣	٠,٠٤	٠,٠٤
سوريا	١,٤٥	١,٣	٠,١٧	٠,٣
ليبيا	٢١,١	٢١,١	١,٧	٢,٠
الجزائر	٩,٠	١٠٩,١	٠,٩	٠,٧
مصر	٣,٢	٧,٠	٠,٩	١,٠
تونس	١,٥٢	٢,٢	٠,١٢	٠,١٢
مجموع الأقطار العربية	٤٠٥,٢	٣٨٧,٥	١٩,٥٩	٢٨,٢٦
أندونيسيا	٨,٦٥	٤٠,٠	١,٧	١,٤
إيران	٤٨,٥	٤٧٨,٦	٣,٥	٦,٠
غابون	٠,٥١	٠,٥	٠,٢	٠,٢
أكوادور	١,٤	٣,٠	٠,٣	٠,٢
فنزويلا	٢٥,٨	٥٥,٤	٢,٦	٢,٤
نيجيريا	١٦,٦٥	٣٥,٦	٢,٢	٢,٠
مجموع الأوبك	٤٩٧,٥	٩٤٥,٦	٢٨,٣٦	٣٨,٣

المصادر: 1. *oil and Gas Journal*, December 31, 1984.

2. *Petroleum Intelligence weekly*

3. Estimates

جدول رقم (٣) : تطور الإيرادات النفطية في الأقطار العربية الأعضاء في منظمة الأوبك (مليون دولار أمريكي)

القطر	١٩٦٣	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٣
الجزائر	٥٢,٠	٢٧١,٩	٩٨٧,٧	٣٢٩٩	٤٥٨٩	٧٥١٣	١٢٥٠٠	٩٦٩٠
العراق	٣٠٨,٠	٥٢١,٠	١٨٤٣,٠	٥٧٠٠	١٠٢٠٠	٢١٢٩١	٢٦١٠٠	٨٣٦٠
الكويت	٥٢١,٤	٨٢٠,٧	١٧٣٤,٧	٦٥٤٣	٧٦٩٩	١٦٨٦٣	١٧٩٠٠	٨٧٠٠
ليبيا	١٠٧,٨	١٣٥١,٣	٢٢٢٢,٩	٥٩٩٩	٨٤٠٠	١٥٢٢٣	٢٢٦٠٠	١٠٩٠٠
قطر	٦٠,٥	١٢٢,٤	٤٦٣,١	١٨٤٩	٢٢٠٠	٣٤٧١	٤٩١٤	٢٣٦١
السعودية	٤٥٥,٢	٢١٤,٠	٤٣٤٠	٢٢٥٧٣	٣٢٢٣٤	٥٧٥٢٢	١٠٢٢١٢	٤٧٦٠٠
الإمارات	٦٠٤	٢٣٣,٠	٩٠٠,٠	٥٥٣٦	٨٢٠٠	١٢٨٦٢	١٩٥٠٠	١١٧٠٠
مجموع الأقطار العربية	١٥١١	٤٢٦٤	١٢٤٩١	٥١٤٩٩	٧٣٥٢٢	١٣٤٧٤٥	٢٠٥٧٢٦	٩٩٣١٠
مجموع الأوبك	٣٠٠٤	٧٥٢٦	٢٢٨١٣,٢	٨٧١٩٧	١١٤٣٤١	١٩٢٥٩٢	٢٧٥٠٢٨	١٥٣٩٠٨
الأقطار العربية كنسبة مئوية من مجموع الأوبك	٪٥٠,٣	٪٥٦,٧	٪٥٤,٨	٪٥٩,١	٪٦٤,٣	٪٧٠	٪٧٥	٪٦٤,٥

المصدر : *Opec Annual Statistical Bulletin*, 1983

جدول رقم (٤): الايرادات النفطية المستقبلية
في الأقطار العربية الأعضاء في منظمة الأوبك

الموضوع	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩٢	٢٠٠٠
إنتاج النفط (مليون برميل يومياً)	١٠,٦	١١,٠	١٢,٠	١٣,٥	١٧,٥٥
الاستهلاك المحلي (مليون برميل يومياً)	١,١٦	١,٢٧	١,٣٥	١,٤٦	٢,٠٠
حجم صادرات النفط (مليون برميل يومياً)	٩,٤٤	٩,٧٣	١٠,٦٥	١٢,٠٤	١٥,٥٥
سعر البرميل الواحد بالدولار	٢٧,٥	٢٥,٠	٢٦,٠	٢٧,٥	٤٠,٠
الايرادات النفطية الإجمالية (بليون دولار)	٩٤,٧٥	٨٨,٨	١٠١,٠	١٢٠,٨	٢٢٧,٠

جدول رقم (٥): مساعدات التنمية الرسمية المقدمة من قبل الأقطار العربية الأعضاء في منظمة الأوبك إلى مجموعة الأقطار النامية مقاسة بالدولار الأمريكي

القطر	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
العراق	٢١٥	٢٣١	٦١	١٧٣	٨٤٧	٨٢٩	١٤٠	٩	٣٠٠
الجزائر	٤١	٥٤	٤٧	٤٤	٢٧٢	٦٥	٩٧	١٢٨	٤٤
ليبيا	٢٥٩	٩٤	١١٣	١٤٦	١٠٥	٢٨٢	٢٩٣	٤٣	٨٥
العربية السعودية	٢٧٥٦	٣٠٣٣	٣١٣٨	٥٥٠٦	٤٦٧٤	٥٩٤٤	٥٦٦٤	٤٠٢٨	٥٠٣٨
الكويت	٩٤٦	٥٣٢	١٣٠٩	٩٩٦	٤٤٧	٦٤٥	١١٥٤	١١٦٨	٩٩٦
الامارات العربية	١٠٤٦	١٠٢١	١٠٦٠	٨٩١	٩٦٧	٩٠٦	٨١١	٤٠٢	١٠٠
قطر	٣٣٨	١٩٥	١٩٤	١٠٩	٢٨٠	٢٨٤	٨٥٠	٥٠	٢٢
مجموع الأوابك	٥٦٠١	٥١٦٠	٥٩٢٢	٧٨٦١	٧٦٢٢	٨٩٥٥	٨٤٠٩	٥٨٢٨	٥١٦٢
مجموع الأوبك	٦٢٣١	٦١٠٤	٦٢٦٣	٨٢٩٢	٧٧٨٦	٩١٢٩	٨٥٢٥	٥٨٩١	٥٤٧٦
المساعدات كنسبة من الناتج القومي في:									
ـ أقطار الأوابك	٪٥,٦٨	٪٤,٢٠	٪٤,٠٠	٪٤,٧٨	٪٥,٥٦	٪٣,٠٨(*)	٪٣,٤٥	٪٢,٦٥	٪٢,٩٨
ـ أقطار الأوبك	٪٢,٩٢	٪٢,٣٢	٪٢,٠٣	٪٢,٤٦	٪١,٨٨	٪١,٧٤	٪١,٥١	٪١,٠٦	٪١,٠٥

المصادر:

— World Bank, *World Development Report, 1983.*

— *Mees,* 24 December, 1984.

(*) أقطار الخليج العربي فقط.

المصادر

1 - Memorandum submitted by Algeria to the conference of sovereigns and head state of OPEC member countries, Algiers - March 1975. pp. 37-43.

2 - Robert Mabro, «*The Economic Consequences of the Fall in Future Energy Demand on the Arab World, Third Arab Energy Conference,* 4-5 May 1985, Algiers, Algeria.

3 - Fadhil Al-Chalabi and Adnan Al-Janabi, «Optimum Production and Pricing Policies». Printed in *OPEC: Twenty Years and Beyond,* edited by Regaei El-Mallakh, Published in Great Britain, Croom Helm Ltd. 1982. pp. 47-63.

4 - Ibrahim F.I.Shihata, «OPEC Aid, The OPEC Fund and Cooperation with commercial Development Finance Sources», Printed in OPEC: '*Twenty Years and Beyond* edited by Ragaei El-Mallakh, Published in Great Britain, Croom Helm Ltd, 1982. pp. 161-173.

تراجع الفورة النفطية وتأثيراته المحتملة والمتوقعة على البلاد العربية

د. برهان الدجاني

إن الهدف من هذه الورقة هو دراسة ما يسمى تراجع الفورة النفطية، تلك الفورة التي عرفتها البلاد العربية البترولية منذ مطلع السبعينات، ومن ثم دراسة التأثيرات المحتملة والمتوقعة لذلك على البلاد العربية. وبالتالي، فإن الورقة تقع في جزءين مترابطين: الأول يركز على المؤشرات الرئيسية للتراجع في الفورة النفطية إنتاجاً وطلباً وسعراً وعائدات، والثاني يتناول الآثار الاقتصادية المتوقعة على العالم العربي بمجمله.

المؤشرات الرئيسية

الحقيقة أن فكرة تراجع الفورة النفطية هي فكرة تبثها وتروج لها الدول الصناعية، وبالتالي، فإن من الجائز الظن بأنها تمثل أماني تلك الدول أكثر مما تمثل الواقع الميداني للنفط، إنتاجاً وطلباً وسعراً وعائدات. وترتكز الدول الصناعية في ترويجها لهذه الفكرة إلى ظواهر عاجلة واتجاهات آجلة معززة لها على المدى الأطول من الزمن.

من أهم المؤشرات العاجلة أن ثمة تراخياً في الطلب العالمي على النفط حيث انخفض هذا الطلب في عام ١٩٨٢ فقط بنسبة ٢٣ بالمئة عما كان عليه في العام السابق. وهذا يؤدي إلى حصول فائض في إنتاج النفط وتنافس بين الدول المنتجة على زيادة إنتاجها المحلي، وزيادة حصصها في الإنتاج النفطي الكلي. وفي نفس الوقت عملت الدول الصناعية على بناء مخزون نفطي كبير لديها يمكنها من امتصاص أي هبوط عابر في إنتاج النفط. كما أن اكتشافات نفطية مهمة قد تحققت في أنحاء شتى من العالم، بما وسع قاعدة التنويع الجغرافي للإنتاج النفطي وأضعف وحدة الصف في «أوبك».

ومن المهم الاشارة إلى أن التغيرات التي طرأت على ملكية وإدارة عمليات البترول لم تغير من هيمنة الدول الصناعية على العمليات البترولية التي استطاعت أن تحتوي جميع مكاسب الدول البترولية، وتعيد سيطرتها على أسعار البترول وكميات إنتاجه وتغرق الأسواق، كما استطاعت أن تكيف من خلال التضخم المستحدث والمستحث أسعار كافة السلع، بحيث أعادت السعر الحقيقي للبترول بعد عام ١٩٧٦ إلى المستوى الذي كان عليه عام ١٩٧٢. وواكبت الدول الصناعية هذه العملية الضخمة بتحركات سياسية ومباريات عسكرية وتهديدات ساندت ومكنت من تحقيق أغراضها.

أما الظواهر الآجلة، فتمثلت أساساً في إجراءات تخفيض استهلاك الطاقة، حيث هبط استهلاك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من ٤١ مليون برميل إلى ما يقرب من ٣٥ مليون برميل يومياً خلال عامي ١٩٧٩ و ١٩٨١ على التوالي. وقد قامت إجراءات تخفيض استهلاك الطاقة على قاعدتين: إحداهما الاجراءات الفورية الأثر، كتخفيض سرعة السيارات والطائرات واستخدام المواد العازلة للحرارة في المباني القديمة والجديدة، والثانية الابتكارات والتحسينات المؤدية إلى الاقتصاد في استعمال الطاقة، مثل زيادة نسبة احتراق الطاقة في محركات الاحتراق الذاتي. وفي نفس الوقت عملت الدول الصناعية على زيادة الاستخدام للطاقات البديلة المتاحة وفي مقدمتها الفحم الحجري، والتوسع في الطاقة النووية، فضلاً عن تكثيف البحوث الهادفة إلى استخدام طاقات بديلة مثل طاقة الرياح، وطاقة الأمواج والطاقة الشمسية. وفي عام ١٩٨٠ بلغ إجمالي ما أنفق من قبل الدول الصناعية على البحوث في مجال تطوير البدائل حوالى ٨,٤ مليار دولار أو ما يعادل أربعة أضعاف ما كان مخصصاً لهذا النشاط في عام ١٩٧٤. ومن المرجح أنه بنهاية القرن الحالي ستتحول الاستخدامات المنزلية للطاقة إلى الاعتماد على المصادر البديلة للنفط.

على أية حال، إن المؤشرات التي تستخدم في الاستدلال على إطلالة التراجع في الفورة النفطية هي التالية: أسعار النفط، كميات إنتاج النفط، الفوائض المالية، زيادة الطلب المحلي على النفط، وانتقال بعض الدول من موقع الدائن إلى المدين. ومن المفيد تفصيل كل من هذه المؤشرات على حدة.

أسعار النفط

من المعروف أن سعر البرميل الواحد من النفط إنخفض خمسة دولارات

خلال عام ١٩٨٣ . وجاء ذلك بعد اتجاه صعودي ثابت استمر ثماني سنوات، وجاهدت الدول الصناعية المستهلكة للنفط خلال الفترة من أجل مباطأة الاتجاه الصعودي، ومن ثم إيقافه وفي النهاية دفعه إلى الوراء. ولكن المهم بالنسبة إلى تحركات الأسعار، أن الدول المصدرة والمستهلكة للبترول لم تكونا فريقين متقابلين في مباريات، يهدف فيها الأول إلى تعظيم أسعار البترول ويهدف الثاني إلى تخفيضه، بل كانا طرفاً واحداً يجاهد ضد الأسباب الموضوعية القومية التي تدفع أسعار البترول إلى الصعود. وقد اقتنعت مجموعة قيادية من الأقطار المنتجة للنفط بأن الارتفاع المستمر لأسعار النفط ليس في صالحها، لما سيرافقه من ارتفاع في مستويات التضخم الذي واكب الفترة ذاتها والذي يأكل من ارتفاع الأسعار. ومن الجائز الافتراض بأن الدول الصناعية قد اكتشفت في النهاية بأن التضخم سلاح ذو حدين وأنه يصيبها كما يصيب الدول المصدرة للبترول. وربما كانت إصابته لها أكثر ضرراً، لأنها تمس جميع قاعدته الاقتصادية والاجتماعية في كل نقاطها، وقد بدأ ذلك في سياسات كبح التضخم التي حققت في السنوات الأخيرة نتائج مهمة، ووضعت التضخم في مستوى معقول ومحدد الضرر. ولذا فإن استقرار أسعار النفط ودفعها إلى الانخفاض أصبحا مهمين جداً لدى الدول الصناعية نظراً لأنها لم تعد راغبة في امتصاص الأسعار البترولية بأسلوب التضخم وتريد استقرار البترول كشرط لاستمرار تطبيق السياسات الكابحة للتضخم، لا كعامل يؤدي في حد ذاته إلى مثل هذا الكبح.

وثمة عوامل موضوعية ستفعل في السنوات القادمة لارتفاع أسعار النفط، أهمها التحسن المنتظر في الاقتصاد العالمي إنتقالاً من الكساد في اتجاه الانتعاش، وكذلك، اتجاه بعض الأقطار، الآخذ بثروتها في النضوب إلى كبح حجم الإنتاج تطويلاً لفترة الثروة البترولية.

كميات إنتاج النفط

إن العوامل المباشرة في الطلب على البترول، تنازعها في الفترة الجاري بحثها إتجاهان: أحدهما إلى الصعود والثاني دافع إلى الهبوط. فأما الاتجاه الدافع إلى الصعود فهو التزايد في الطلب التخزيني. والتخزين يتطلب استثمارات كبيرة، وله فضلاً عن ذلك كلفة إضافية هي كلفة تجميد المخزون، إذ المفروض أن ـ المخزون النفطي ليس متاحاً للاستعمال العادي بل هو للظروف الطارئة. وكلفته بالتالي تعادل الفوائد الحسابية على قيمة البترول المجمد تخزيناً. لكن الدول تتحمل هذه الكلفة الاضافية

من منظار أمني، فضلاً عن أن لحجم المخزون أثراً رادعاً على التغيرات القصيرة الأجل في كميات الإنتاج. ولا شك أن رفع مستويات المخزون كان العامل الأهم في الضغط الصعودي على أسعاره وخاصة في فترة ١٩٧٨ حتى ١٩٨١. وكما هو معلوم، فإن جانباً من هذا التخزين قد جرى في آبار نفط جافة لدى دول مستهلكة، وعندما بلغ التخزين المستوى المطلوب، وزاد عنه قليلاً، أصبح الفائض عن مستوى التخزين المطلوب يحرك لإعطاء الانطباع بحصول إغراق في التداول النفطي العالمي. وتمكنت الدول المستهلكة من توقيف ارتفاع الأسعار النفطية ودفعها إلى الوراء.

لكن العامل الثاني المؤثر في الأسواق هو الطلب على البترول، مع مراعاة العناصر المؤثرة في تغيير تفاصيل هذا الطلب أو حجمه الطويل الأجل أو الحصة النسبية للنفط في مجمل مصادر الطاقة. ولقد كان الكساد العالمي من أبرز أسباب الانخفاض في هذا الطلب العام. ومن المنتظر أن يؤدي الانتعاش المترقب، إن حصل، إلى تأثير إيجابي على الطلب.

ومن الجائز إضافة عامل ثالث يتعلق بالتناقص المنتظر في إنتاج نفط بحر الشمال الذي يغطي حاجات بريطانيا حالياً. وإنتاج نفط ألاسكا الذي يسد ثغرة هامة في حاجات الولايات المتحدة.

وعلى أي حال فقد أظهرت التجارب بصورة قاطعة على أن العامل الحاسم في تقرير سعر البترول هو جانب العرض لا جانب الطلب. ظهر هذا إبان مفترق عام ١٩٧٣. وبعد ذلك، حينما تم احتواء أسعار البترول من خلال زيادة العرض. وتكاد مرونة العرض تكون غير محدودة بالنسبة لعدد من الدول النفطية الخليجية. ومع أن المفترض أن تكون الدول المنتجة للنفط صاحبة القرار في حجم العرض، إلا أن التجارب أثبتت أن قرار العرض هو قرار سياسي لا اقتصادي، تراعى فيه اعتبارات كثيرة تتجاوز الاعتبارات السوقية والسعرية، على اعتبار أن النفط سلعة استراتيجية لا سلعة عادية. لكن، يبقى مع ذلك، مجال التفاوض الهادىء لتحسين شروط إنتاج البترول، بعد أن مال الميزان ميلة واضحة لجانب الدول الصناعية المستهلكة للنفط.

الفوائض المالية

لا شك في أن الفوائض المالية لدى الدول المنتجة للنفط تشكل جانباً هاماً من الفورة النفطية، وبالتالي لا بد من أن تتأثر من التراجع في هذه الفورة. ولقد كان

لتواجد هذه الفوائض عدة احتمالات إيجابية تتلخص بالنقاط التالية:

أولاً: إنها احتياطي استراتيجي للتنمية الاقتصادية، وتشبه في نفس الوقت احتياطي البترول لدى الدول المستهلكة، من حيث أنها تشكل في الأجل القصير عامل امتصاص لأي تقلبات محتملة في كميات إنتاج النفط.

ثانياً: إنها تشكل مستودعاً استراتيجياً للعمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ لا بد بطبيعة الحال من تحريك هذه الأموال من أجل تنشيط الدورات الاقتصادية للدول الصناعية. وتنشيط قدرات التجارة العالمية. ولما كانت هناك أسباب وحوافز موجبة تدعو إلى توجيه جانب من هذا التحريك في اتجاه عربي، فقد قامت الدول العربية بإعطاء أولوية هامة للحاجات العربية التكاملية والانمائية والأمنية، ووجهت إليها جانباً ملحوظاً من الأموال. وفي هذا التوجه تحققت تحويلات مالية كبيرة فيما بين الأقطار العربية، عن طريق الصناعات ومؤسسات وشركات الاستثمار القومية والقطرية، وعن طريق المعونات الثنائية المقررة في مؤتمرات القمة أو بموجب اتفاقات خاصة.

ثالثاً: حاولت الأقطار البترولية بنسب متفاوتة أن تبني احتياطياً استراتيجياً للدخل المستقبلي من خلال استثمارات خارجية وجهت إليها جانباً من أرصدتها المالية. وقد سعت بعض الدول لإيصال هذه الاستثمارات إلى مستوى يكفل لها دخلاً متجدداً، معادلاً للدخل الذي تحصل عليه من النفط، وبديلاً له في مجال استنزافه. وليس في استطاعتنا تقويم النتائج التي توصلت إليها هذه السياسات، مع تقديرنا لأهميتها. ولكن من البداهات أن الثروة المختزنة في الخارج تحت مظلات لا يمكن السيطرة عليها ليست أمنية أو مضمونة، كما أن الثروة الوحيدة المضمونة تتمثل في المهارات المختزنة في الداخل.

فإذا كان لقطر عربي ما، استثمار في شركة عالمية لصنع المحركات مثلاً، فإن هذا الاستثمار لا يتحول إلى ثروة حقيقية ومضمونة إلا إذا استطاعت من خلاله أن تنقل إلى تكنولوجية صناعة المحركات إلى بلادها.

رابعاً: أخذت هذه الفوائض تضغط لاستحداث مشاريع قطرية دون القيام بدراسة جدواها الاجتماعية والاقتصادية ودون الاهتمام بدراسة التكاليف المستقبلية الناجمة عن صيانة تلك المنشآت. بحيث أصبحت بعض المرافق تتكرر وتزيد كثيراً عن الحاجة. وهذا ما حصل بالنسبة للموانىء والمطارات وبعض المباني وكثير من المنشآت

التي قد لا تعتبر ملحة أو مهمة أو حتى لازمة في الظروف العادية.

ومما يبدو، إن حسابات المشاريع في مناطق الفوائض المالية أصبحت بعيدة عن الوقائع الميدانية والمبادىء المطبقة في حسابات المشاريع في مختلف أنحاء العالم. إذ أن دول الأرصدة المالية أخذت تفترض صراحة أو ضمناً، وبوعي أو من غير وعي، أن كلفة المال تساوي صفراً، وأصبحت كل الحسابات تتجاهل الحقيقة الأساسية في الحياة، وهي حقيقة ندرة الموارد ومحدوديتها.

الطلب المحلي على النفط

من الآثار القطرية للفورة النفطية ارتفاع الطلب المحلي على موارد الطاقة الوطنية بقدر يفوق الارتفاع المتحقق في إنتاج هذه الموارد وعرضها. ويتضح من مراجعة التطورات الحاصلة في إنتاج الطاقة واستهلاكها محلياً أن الفجوة ما بين نسبتي نمو الإنتاج والاستهلاك المحلي تتعاظم. وينطبق هذا على الجزائر والسعودية والكويت وليبيا وسوريا.

وبعد عام ١٩٧٩ أصبحت معدلات نمو الإنتاج سلبية في معظم هذه الأقطار بينما استمرت زيادة معدلات استهلاك الطاقة على نفس الوتيرة السابقة.

إن هذه الظاهرة تحمل في طياتها أخطار زيادة الدعم للأغراض الاستهلاكية مما قد يشكل في المستقبل وضعاً لا يمكن التخلص منه ويؤدي إلى تناقص الفوائض المالية.

إنتقال بعض الدول من موقع الدائن إلى المدين

لقد أصبح من واقع الأمور، إنتقال بعض الدول الكبيرة المصدرة للبترول من كونها دائنة إلى مدينة في موازنة إيراداتها النفطية مع مجموع مستورداتها من السلع والخدمات للقطاعين العام والخاص (فضلاً عن الميزانيات العامة التي تمول من إيرادات النفط). وفي ظل الاتجاهات الحالية للإيرادات (الأسعار وكميات الإنتاج) وفي ظل خطط التنمية الموضوعية وواقع الاتفاقات الحكومية المختلفة ينتظر أن تنخفض الفوائض سنة بعد سنة.

إذا أمعنا النظر في كل ما تقدم، لوجدنا أن النقطة التي وصلت إليها الأقطار العربية الآن والمسماة بنقطة بداية تراجع الفورة النفطية، هي نقطة تم التخطيط لها بعناية من قبل الدول الصناعية المستهلكة للنفط التي استطاعت أن تفرض شروطها

وسياساتها على الدول النفطية. وبالتالي فإن العملية تدخل في باب المباريات السياسية، أكثر مما تدخل في باب التفاعلات الاقتصادية. أي أن العملية كلها جرت خارج نطاق السوق والمؤثرات والحوافز العفوية والطبيعية، وأنها تمت بواسطة استحداثات وتحفيزات واستحداثات مخططة ومطبقة بالوسائل السياسية. وعلى ذلك، فإذا أردنا إعطاء جواب حقيقي عن مدى واقعية وجدية التراجع النفطي، فإننا نقول أنه واقع وجدي بقدر ما تستسلم له الدول المنتجة للبترول، ولكنه غير حتمي بمقاييس الظروف الاقتصادية الموضوعية، وتعتمد معالجته على مدى قدرة الدول النفطية على التحول إلى الإطار والقرار السياسي في تعاملها في أمور البترول، فعندما استخدمت الدول البترولية قدرتها السياسية في إطار من التضامن العربي عام ١٩٧٣ تمكنت من تحقيق نقلة فعلية فورية وهائلة في شروط تبادل البترول.

التأثيرات الاقتصادية المحتملة والمتوقعة للتراجع.. نظرة مشارفة

بغض النظر عما قد يجري في مجال البترول لناحيتي أسعاره والطلب العالمي عليه، فثمة عوامل قطرية محلية لا بد وأن يكون لها تأثير على إنفاق الدول المعنية في المجال الوطني. فمما يلاحظ أولاً، أن عملية بناء البنيات الأساسية قد سارت شوطاً بعيداً، وقد تكون هنالك مرافق تجاوزت إمكان الاستيعاب المرحلي. ثم إن الانفاق على البناء والاسكان قد يأتي في الدرجة الثانية بعد الانفاق على البنيات الأساسية ربما يكون تجاوز ذروته، وفي بعض الأقطار الآن فائض من الأبنية السكنية والفنادق والمكاتب. كذلك فإن الانفاق على المنشآت الصناعية ربما يكون هو الأخير قد تجاوز ذروته بالنظر لاكتمال جيل من هذه المنشآت في صناعات البترول والغاز والبتروكيماويات والمعادن والأسمدة. وقد تمضي سنوات عديدة قبل القيام بإنشاءات جديدة واستبدالية وتوسعية في هذا المجال. ومعنى ذلك أن حاجات الانفاق المحلي قد تضمر نوعاً ما، ولا بد أن يؤدي ضمورها إلى ضمور في المداخيل، مما يؤدي بدوره إلى تراجع في الطلب على المنتجات والسلع المحلية والمستوردة. ثم إن سياسة التشدد الاسكاني النابعة عن ظروف التوازنات السكانية الدقيقة قد تؤدي إلى ضمور آخر في الطلب وإلى نوع من التباطؤ في مجمل الحركة العمرانية والصناعية والاقتصادية بالنظر إلى مداخيل القطاع السكاني الوافد وإنفاقاته تشكل جانباً مهماً من الطلب العام.

يتضح من هذا كله أن ثمة عوامل لا بد وأن تؤثر في النشاط الاقتصادي العام في البلاد العربية البترولية بما يؤدي إلى تقليل طلبها على العمال الوافدين، وتقليل

إنفاقها على الخدمات التي تؤديها منشآت وافدة. وقد بدأ هذا التضاؤل يتجلى فعلاً في بعض القطاعات المعيارية مثل قطاع المقاولات. وسيؤدي هذا بدوره إلى تقليل انسياب الأموال نحو الأقطار العربية الأخرى، وسنأتي الآن على ذكر بعض الآثار المتوقعة لتراجع عائدات البترول والانفاقات القطرية للبلاد البترولية على البلاد العربية الأخرى ذاكرين بعض السبل لتداركها.

الآثار المتوقعة على الأقطار النفطية نفسها

يجب الإشارة أولاً إلى أن أهم ما نحاول استكشافه من الآثار والنتائج المتوقعة لتضاؤل العائدات والانفاقات يتناول النتائج المتوقعة خارج نطاق البلاد البترولية نفسها وهذا لا يعني أن هذه البلاد لن تتعرض لآثار سلبية، وبالعكس، فإنها سوف تتعرض حتماً لمثل هذه الآثار. لكن التكيف مع الوضع الجديد سيكون أهون بالنسبة إليها في المرحلة القادمة على الأقل، وذلك لأن الثروة البترولية ستبقى معها، وسيبقى لديها قدر عال من العائدات بالقياس إلى حاجاتها القطرية. وبالرغم من التنبؤات التي تقول بأن هذه الأقطار كلها أو بعضها سوف تنتقل من مرحلة الفائض إلى مرحلة العجز في موازينها التجارية، فإن حسابات هذه التنبؤات إنما تقوم على أساس الانفاقات الضخمة الجارية حالياً، لكن الواقع أن البلاد البترولية تستطيع بقدر معقول من ترشيد الانفاق أن تحافظ على موازنة تجارتها الخارجية دون أن تتأثر إنفاقاتها الاقتصادية المجدية، خصوصاً وأنها تتطلع إلى سقف في إقامة المنشآت الإنتاجية يتناسب مع نظراتها إلى التركيبات السكانية السليمة. فلو استطاعت هذه الأقطار مثلاً أن تتجنب الانفاقات التكرارية والانفاقات الإسرافية والترفيهية، فإنها ستجد بين يديها قدراً وافياً من الأموال لجميع الانفاقات المفيدة ويمكن التوصل إلى هذا الترشيد من خلال الدراسات الأدق لجدوى المشاريع وعائداتها الاجتماعية بالنسبة للمشاريع الاجتماعية، وللربحية الحقيقية للمشاريع بالنسبة للمنشآت التجارية والإنتاجية، كما بإمكانها النظر في إعادة تسعير نفط وغاز الاستهلاك المحلي وإعادة النظر في سياسات الدعم لبعض السلع بما يؤدي إلى مزيد من الترشيد للطلب وتخفيف الضغط على الموارد، وفي إمكانها بعد ذلك أن تلجأ إلى فرض الضرائب والرسوم على المستويات المألوفة في المنطقة. وهذه أمور تشتد الحاجة إليها بالنظر إلى أن غياب آليات الترشيد قد أحدث وضعاً إقتصادياً غير واقعي لأنه غير قائم على حقائق الندرة الاقتصادية ومحدودية الموارد. وكلما زاد الادراك لحقائق الندرة كلما ساعد ذلك على وضع وتثبيت

قاعدة صحيحة للتنمية الاقتصادية المستقبلية. ومن الجائز أن لا تبدأ البلاد البترولية مواجهتها الكبرى للواقع الاقتصادي البعيد المدى إلا عندما يلوح في أفق قريب أجل انتهاء الثروة البترولية، وهذا أمر قد لا يحدث قبل نهاية القرن الحالي. وأن الاسراع في الترشيد لمن الوسائل الضرورية لجعل اجتياز تلك العقبة سهلاً من الوصول إليها، كما أن استمرار الانسياب الاقتصادي على أساس من نسيان قوانين الندرة قد يزيد من تعقيد الأمور ويجعل الانتقاء اللاحق بالغ الصعوبة.

الآثار المتوقعة على الأقطار العربية غير النفطية

إن الآثار المتوقعة على البلاد العربية غير البترولية سوف تتحقق من خلال التأثيرات التي تتوزع عن المجالات التالية:

١ ـ تراجع التحويلات التي تجري عن طريق الحكومات.

٢ ـ تراجع التحويلات التي تأتي عن طريق الصناديق القطرية والقومية.

٣ ـ تراجع التحويلات التي تأتي عن طريق العائدات العمالية.

٤ ـ تراجع الطلب على العمالة وربما بداية حدوث انعكاس في الطلب على العمالة مع عودة تدريجية لجانب من العمالة الوافدة.

٥ ـ التراجع المتوقع نتيجة للتغيرات في الودائع المصرفية على المستوى القطري والقومي والعالمي، بالنظر لدور هذه في تحقيق انسيابات من خلال الأجهزة المصرفية المختلفة نحو البلاد العربية.

٦ ـ أخيراً لا بد وأن يكون هنالك تأثير على حركة الاستثمارات الخاصة.

وسنحاول في الفقرات التالية تحليل هذه الآثار، استكمالاً للتحليل الذي سبق بالنسبة لدول البترول.

١ ـ تراجع التحويلات التي تجري عن طريق الحكومات

ليست هنالك معلومات رقمية واضحة عن التحويلات التي تلتزم بها حكومات البلاد البترولية أو تقوم بمنحها إلى الحكومات العربية الأخرى، ولكن هذه التحويلات إما أن تصدر عن التزامات إتخذت في مؤتمرات القمة العربية (مثل قمة بغداد) أو لبعض المشاريع ذات المصلحة القومية أو المشتركة مثل بناء الطرق وبعض الانشاءات

الأخرى، أو لتمويل بعض المشتريات المدنية والعسكرية. كذلك قد تأتي هذه التحويلات بشكل سلبي أي بالاعفاء من بعض المترتبات، مثل أثمان النفط الخام ضمن حدود وفي ظروف معينة. وهنالك تحويلات تجري لأسباب عابرة كالأزمات والحاجات الإنسانية (الزلازل والحروب الأهلية، والاعتداءات الأجنبية) وغير ذلك من الأسباب. وهذه التحويلات تدخل في اقتصاديات الدول التي تؤول إليها، إما من خلال الموازنات العامة أو من خلال الإنفاق المباشر، وعندما يؤدي بعض هذه التحويلات إلى إقامة استثمارات دائمة فإن تأثيراتها الاقتصادية تكون أبقى وأوسع نطاقاً. . وإذا استثنينا التحويلات التي تجري بموجب القمة العربية، فإن ما يتبقى منها لا يخضع لحساب ثابت أو معروف وإنما يتأثر بتقلبات الظروف وبالعلاقات الثنائية، ولنتذكر أيضاً أن هذه التحويلات تجري بعملات حرة فتؤثر بذلك في أوضاع أرصدة الدول غير البترولية. ويمكن القول بأن هذه التحويلات وغيرها من التحويلات أثرت وتؤثر من خلال زيادة فرص العمالة المحلية في القطاعين الحكومي والعام من جهة، والخاص من جهة أخرى، ومن خلال تمكين الحكومات من الانفاق على بعض المشاريع المجدية ومن خلال الآثار الايجابية على موازين المدفوعات وعلى ذلك فإن تراجع التحويلات الثنائية، سيؤدي إلى تراجع عام يتجلى في هذه المجالات الثلاثة، أي أنه قد يظهر بشكل تباطؤ في الطلب على العمالة، وفي إنجاز المشاريع العمرانية والإنتاجية وفي أوضاع موازين المدفوعات، ومن الجائز أن تظهر التأثيرات الأولى لتراجع التحويلات الثنائية في مجال العمالة بالنظر لأن جانباً كبيراً من هذه التحويلات يوجه إلى توسيع الأجهزة الحكومية والعسكرية والانفاق على مشاريع البنية الأساسية، لكن الجانب الذي يخصص منها للمشتريات العسكرية لن يؤدي تراجعه إلى تأثيرات إقتصادية مهمة.

٢ ـ تراجع التحويلات التي تأتي عن طريق الصناديق القطرية والقومية

يفترض في التحويلات التي تأتي عن طريق الصناديق القطرية وعن طريق الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أن تكون مربوطة بمشاريع محددة للتنمية الاقتصادية وإنشاء المرافق المختلفة. ويغلب أن تكون هذه المشاريع من مشاريع البنيات الأساسية، إلا أن صندوق النقد العربي هو الصندوق الذي يفترض فيه أن يوفر حاجات نقدية غير مربوطة بمشاريع محددة. ولكن بالنظر لقلة موارد هذا الصندوق فإن دوره في التحويلات والانسيابات غير المربوطة يقل كثيراً عن دور الأقنية

الأخرى التي تتم بها مثل هذه التحويلات والانسيابات. ومن الجائز أن تكون بعض التحويلات التي تجري من قبل بعض الصناديق القطرية (لا كلها) هي في حقيقة الأمر تحويلات نقدية غير مربوطة، فتعتبر حينذاك من باب التحويلات القطرية الثنائية. ولقد كان للتحويلات المربوطة بالمشاريع التي تقدمها الصناديق دور إيجابي وفعال في حركة التنمية الاقتصادية العربية. وعلى ذلك فإننا نتوقع في فترة التراجع أن يحصل ترشيد في التحويلات الرسمية وذلك بالانتقال إلى التأكيد على الصناديق القومية والقطرية كأقنية لهذه التحويلات وبزيادة أحكام أعمال عدد من الصناديق القطرية، بحيث تصبح تحويلاتها مربوطة فعلاً بمشاريع أساسية وإنتاجية. وفي هذا مصلحة قومية واضحة إذ يمكن القول بأن التحويلات غير المربوطة كانت تشكل في بعض الأحيان ضاغطاً إسرافياً لا ضرورة له. وأن هنالك عدداً من المظاهر لمثل هذا الانفاق الإسرافي بالرغم من أنه يقل كثيراً عن مثيله في الأقطار النفطية وبالتالي فإن زيادة تقنين التحويلات عن طريق الصناديق تساعد على الترشيد في ضفتين. أولاهما، ضفة استعمال الدول النفطية لأموالها في الصالح القومي، والثانية، ضفة ترشيد استخدام هذه الأموال في الأقطار المستفيدة منها.

ومن الواضح، أن الانفاقات الانمائية تساعد على زيادة استيعاب العمالة قطرياً في الأقطار التي تنفق فيها، وأن جانباً كبيراً من الطلب الزائد على العمالة هو طلب ثابت بالنظر للآثار الانمائية لهذه التحويلات. إلا أن أثر التحويلات الانمائية المربوطة على موازين المدفوعات ليس إيجابياً بل هو أثر سلبي، لأن الانفاق الانمائي يولد زيادة في الطلب على المستوردات لا تكفي لتغطيتها الأموال الانمائية بعملات حرة، وذلك لأن مثل هذه الأموال لا تشكل سوى جزء صغير من الانفاق الانمائي والذي تكمله بالتأكيد إنفاقات من الموارد المحلية وبالعملات الوطنية. وتنساب هذه الموارد بطبيعة الحال إلى قطاع الطلب. ولقد كان للإنسيابات والتحويلات غير المربوطة، الثنائية والخاصة، دور مهم في تخفيف الضغط على موازين المدفوعات الناجم عن زيادة الطلب بسبب الانفاقات الانمائية. وبالتالي، فإن تراجع التدفقات غير المربوطة مع إمكان استمرار التدفقات المربوطة وازدياد التحول إليها سيؤدي إلى ضغط على قطاع العملات الحرة (أي الاستيراد من الخارج) ولا بد من اتخاذ إجراءات للتخفيف من هذا الضغط ونعتقد أن في مقدمة هذه الاجراءات زيادة حجم التجارة البينية العربية.

٣ ـ تراجع التحويلات التي تأتي عن طريق العائدات العمالية

إن التحويلات العمالية تصب بصورة مباشرة في القطاعين الاستهلاكي والإنتاجي. وبما أن جانباً منها يتجه مباشرة إلى الطلب المنزلي والعائلي، فإن هذا الجانب هو الذي يؤثر في زيادة حجم الطلب الاستهلاكي. ومن خصائص المرحلة الماضية أن الطلب الاستهلاكي المتصاعد كان يلبى في الغالب من خلال زيادة استيراد السلع الاستهلاكية، وذلك بالنظر إلى أن التحويلات العمالية تفد بالعملات الأجنبية التي يمكن استعمالها فوراً في استيراد هذه السلع. وهذا الأمر لم يكن له نتائج إيجابية بل بالعكس فإن سهولة الاستيراد أدَّت إلى تباطؤ حركة التصنيع في سبيل استبدال الاستيراد وزادت في الاعتماد على التجارة الخارجية وتحول النشاط الاقتصادي إليها بدلاً من تدافعه نحو الإنتاج في مختلف القطاعات. كذلك فإن الانفاق الاستهلاكي إتخذ في كثير من الأحيان شكلاً تبديدياً أو إسرافياً من خلال تزايد استيراد سلع الترف والإقبال على شراء خدمات الترف والاتلاف. ومن الصعب وضع ميزان بما اتجه من أموال التحويلات العمالية نحو الاستهلاك وما اتجاه منها نحو الإنتاج. ولكن من المؤكد أن الاسكان استوعب جانباً من هذه الأموال، كما أن بعضها وجد طريقه إلى مشاريع إنتاجية مختلفة في قطاعات الصناعة والزراعة والنقل والخدمات الأخرى من فندقية وسياحية وسواها. ومن المؤكد أن الحصيلة العامة لهذه التحويلات كان أقرب إلى الايجابية بالنظر إلى أنها تخص أشخاصاً تعبوا في حينها ولا بد أن يكون لديهم حرص في إنفاقها والإفادة منها. ونعتقد أن التراجع في هذه التحويلات سوف يؤدي إلى مزيد من الترشيد في استخدامها وبخاصة عندما يتضح أن الموازين التجارية للبلاد غير البترولية قد انتقلت إلى ما تحت الخط الأحمر، مما يشكل قيداً على الاستيراد وحافزاً للعمل الإنتاجي الاستبدالي.

٤ ـ تراجع الطلب على العمالة وربما بداية حدوث انعكاس في الطلب على العمالة مع عودة تدريجية لجانب من العمالة الوافدة

نعتقد أن هذا هو أخطر مجال تتحقق فيه تأثيرات انعكاسات تراجع الفورة النفطية. ذلك أن هذه الفورة قد استطاعت أن تستوعب أفواجاً من العمال الوافدين فاستبعدت إمكانيات البطالة السافرة والمقنَّعة وساعدت في نشر جو من الاطمئنان المجتمعي والانشغال الإنتاجي. وعلينا أن نلاحظ أن هذه الحركة كانت في صالح الطرفين أي في صالح البلاد المصدرة للعمال والبلاد المستوردة لهم. ومن الصعب

وضع ميزان حسابي للفوائد التي جناها كل من الطرفين. فالعمال الوافدون كانوا يشكلون فئة العمالة الإدارية والتقنية والفنية والماهرة، ولم يدخل في نطاق هذه العمالة سوى قدر قليل من العمالة غير الماهرة وبخاصة في فترة الذروة. والفئات العمالية المتنوعة في المهارات، اختصاصاً ودرجة، هي فئات استثمرت فيها أموال كثيرة وزمن طويل قبل أن تصبح معدة ومهيأة للعمل خارج إطار بلادها وبالتالي فإن حركة ذهابها تشكل تحويلاً ضمنياً من البلاد الأقل حظاً إلى البلاد الأوفر حظاً إلا أنه يفترض أن هذا الاستثمار استثمار غير خاسر بالنظر إلى أن مردوده إلى البلاد المستقْبِلة والمضيفة للعمال كان مناسباً، وإلا لما اتجه العمال إلى تلك البلاد. كما أنه بقدر ما أذن لهؤلاء العمال باستخدام الخدمات التي توفرها الأقطار المستَقْبِلة لهم، وبخاصة في المجال التعليمي لأبنائهم وفي مجال الصحة، فإن وجودهم في تلك البلاد قد خفف الطلب على الخدمات من الأقطار التي وفدوا منها. وسمح لهذه البلاد بأن تنمي وتطور خدماتها وتحسنها. وهذا أمر ملحوظ في زيادة مرافق التعليم وتحسين مرافق الصحة في تلك البلاد.

ومن المؤكد أيضاً، أن البلاد العربية البترولية التي كان عامل الزمن أندر الموارد بالنسبة إليها، بالنظر لمحدودية فترة ثروتها النفطية، ما كانت تستطيع أن تسد الفجوة الزمنية بمثل هذه السرعة وهذه الكفاءة لولا توافر هذه الأعداد من المهارات الجاهزة والمنسجمة مع الأوضاع الاجتماعية في تلك البلاد. فإذا استطاعت البلاد البترولية كما هو مأمول أن تكمل بناءها في الفترة المتبقية من استمرار ثروتها البترولية فإنها بذلك تكون قد اختزنت من خلال العمل الوافد والجاهز الثروة البديلة لمستقبلها. وهذا كسب لا يمكن تثمينه.

ولسنا نريد التعرض للقضايا السكانية بل إن تحليلنا يفترض وجود سوق عمالية ذات قدر معقول من المرونة الحركية.

إن أول ما نلاحظه هو أن الاستبدالية العمالية التي لا بد وأن تأخذ مجرى طبيعياً تبدو في الدرجة الأولى في مجال الدرجات العليا من العمل وذلك نظراً للتطور الكبير الذي حصل في قطاع التعليم في البلاد البترولية والذي عمَّ معظم فئات السكان. ومن الطبيعي أن تعطي تلك البلاد المتعلمين من أبنائها الأفضلية الأولى في الاستخدام، غير أن الإسراع الذي لا مجال لتجنبه في الاستبدال، إبتداء من أعلى المراكز وأكثرها مسؤولية، لا بد وأن يؤثر في أداء المؤسسات والمنشآت لفترة من الوقت، وحتى يحصل

المسؤولون الجدد على قدر كاف من التجربة ويتحلوا بالأسباب التي تمكنهم من القيام بأعمالهم على المستوى المطلوب من المسؤولية والانضباط والالتزام. وعلينا أن نلاحظ أن التطور المجتمعي لا يعتمد فقط على التعليم بل يعتمد أيضاً على التجربة والصفات المكتسبة مع العيش في الظروف المجتمعية الجديدة والتي لا يتم اكتسابها إلا من خلال أجيال متعاقبة ومتعددة.

كذلك، فإن التمييز الذي سينشأ في إطار العمل سوف يؤثر على الانسياب المستقبلي للحياة الاقتصادية من خلال مجمل الجو الذي يجري فيه العمل والنظرات السكانية والحجمية والكيفية. ومن المؤكد أن البلاد البترولية سوف تجد في حوزتها أجهزة إقتصادية أكثر تعقيداً وسوف تميل بسهولة إلى الظن بأن إدارة هذه المنشآت بدون هبوط في مستوى الأداء هو من الأمور الميسورة. لكن تجارب الأقطار العربية التي سبقتها في هذا المضمار تبين أن الأمر ليس بهذه البساطة. فإن عمليات التوطين الاقتصادي التي رافقت إخراج وخروج الأجانب من البلاد العربية بعد الحرب العالمية الثانية قد أدت في أحيان كثيرة إلى هبوط في مستوى الأداء الاقتصادي يفوق كل ما كان متوقعاً ويتناقض مع النظرة التفاؤلية التي نشأت عن نجاحات محدودة، مثل النجاح في إدارة قناة السويس بعد تأميمها. وهذه ملاحظات نسوقها للبلاد العربية الشقيقة التي كان لها فضل إقامة صروح إقتصادية جيدة تستحق أن تعامل بمسؤولية من باب الحرص على بقائها واستمرارها. والفرصة التي أعطيت لهذه البلاد هي فرصة الدهر إلى العمر وعليها أن تتحمل كل جهد في سبيل المحافظة عليها وتعتبر تلك المحافظة أولى أولوياتها.

من الناحية المقابلة، فإن على البلاد التي تعودت أن تصدِّر العمالة إلى الخارج أن تستوعب الآن عمالتها المتزايدة وربما تستوعب أيضاً العمالة العائدة تدريجياً في ظروف قد تبدو للوهلة الأولى صعبة. ولكن التحليل المسؤول ينبىء بأنها تتضمن مخارج ومنافذ مفيدة وإطلالات مستقبلية إيجابية وجيدة. ومن أفضل ما كسبته البلاد المصدرة للعمال في هذه الفترة التي شهدت زيادة كبيرة في الطلب على مهاراتها في البلاد البترولية الحاجة إلى تقليل الفوارق في الأجور بين العمل الماهر وغير الماهر، وكذلك ما بين العمل المكتبي والعمل التقني. فقد أحدثت هذه الاعتبارات ثورة في النظرة التعليمية كان قد تأخر وقوعها كثيراً، وانتقل الاهتمام في التعليم العالي من التعليم العام غير المرتبط بالاداء الاقتصادي في مجالات الآداب والحقوق إلى التعليم المرتبط

بهذا الأداء في مجالات الإدارة والمحاسبة والمال والهندسة بشتى فروعها والاختصاص بصورة إجمالية، ثم برز الاهتمام بالتعليم التقني الاختصاصي والتفصيلي على المستوى اللاحق للمستوى الثانوي أو أنواع الاختصاصات المعروفة لدى المجتمعات الحديثة. وبذلك يمكن القول أنه قد نشأت قاعدة عريضة من المهارات التي تشكل خميرة لنقلة تكنولوجية كافية لأن تحول هذه الأقطار إلى بلدان صناعية.

إن هذه الحقائق سوف تحدث فرزاً طبيعياً يضغط على البلاد التي كانت مصدرة للعمال لكي تستوعب عمالها محلياً من خلال إحداث تحولات هيكلية وتكنولوجية تتلاءم مع هذه القوة العاملة الفتية والماهرة والقادرة. والتحول يحتاج إلى تنظيم إداري جيد للعملية، إذ أنه في مقابل ذلك نجد أن البلاد البترولية ستجد نفسها أقل استعداداً للمضي في المنطق الصناعي مخافة الاصطدام بالسقوف السكانية فضلاً عن حاجز التقنية والمهارة الذي لا يمكن تخطيه إلا مع الوقت، وسينشأ عن هذا نوع من الاختصاص الطبيعي المتميز.

٥ ـ التراجع المتوقع نتيجة للتغيرات في الودائع المصرفية على المستوى القطري والقومي

إن الكتلة المالية العربية التي نشأت أثناء الفورة النفطية قد أحدثت بعض الفيضانات المالية في مواقع كثيرة وبأقنية شتى. وبالنسبة للبلاد العربية، فإن جانباً من هذه الأموال قد وجد طريقه إلى بعض الأنظمة المصرفية العربية بصفة ودائع فيها، كما أن جانباً آخر استقر في العدد الكبير من البنوك العربية الأجنبية المشتركة. والجانب الثالث تحرك من خلال البنوك العربية المشتركة الجماعية والثنائية.

وبطبيعة الحال، فإن الضغط التدويري على المال العربي في الأسواق المالية العالمية قد أدى إلى ضخ بعض الأموال نحو أقطار عربية من خلال المصارف والأنظمة المصرفية العالمية. وينعكس هذا الواقع كله في زيادة الأموال المتاحة للإنفاق في البلاد العربية عن طريق الأجهزة القطرية والقومية الثنائية والمشتركة والعالمية. ولقد اختلفت أحجام الأموال المتاحة بهذه الوسائل. ثم إن كثيراً من الأموال التي انسابت عن طريق المصارف إنما انسابت لآجال قصيرة وبغير ارتباط بمشاريع محددة. ولذلك فإن أوجه إنفاقها لم تكن خاضعة للتدقيق الشديد، مما فرز جانباً مهماً منها للأغراض الاستهلاكية وأدى إلى تضخيم الفورة الاستهلاكية الاستيرادية. لكن لا بد أن يكون قسماً منها قد

خدم أهدافاً ملحة مثل تمويلات قطع الغيار، وبعض التجهيزات المهمة، كوسائط النقل، واستيراد الطاقة في بعض المناسبات، إذ أن الاستيراد لا يمكن اعتباره من نوع واحد بل إن بعضه يشكل حاجة أساسية لاستمرار الأداء الاقتصادي وبالأخص في مجالات قطع الغيار والبضائع الدولية والوسيطةومصادر الطاقة.

ربتراجع الفورة النفطية سوف تبرز وتلح المديونيات التي قامت بها بعض البلاد العربية أثناء تلك الفورة. وقد بدأت هذه الظاهرة تبرز فعلاً في بعض البلاد. ومن المعلوم أن الديون التجارية التي حصلت عليها البلاد العربية، سواء من المصارف الوطنية والقومية أو من المصارف العالمية، كانت ذات فائدة عالية، نظراً لارتفاع أسعار الفائدة في الآونة الأخيرة بشكل غير طبيعي، ومن الجائز أن يكون الأثر الذي أحدثته تلك الديون في زيادة الإنتاج أقل من إلتزامات الفائدة مما قد يؤدي إلى خلل وضغط إنكماشي.

إن من أخطر ما قد تتعرض له البلاد غير البترولية، هو تعرضها للضغوط الانكماشية نتيجة لعاملين متزامنين، هما: إنخفاض الانسيابات المالية من الخارج، وارتفاع الانسيابات المالية نحو الخارج. ونعتقد أن هذه الظاهرة قد تمس العالم الثالث كله وقد تصبح سبباً للكثير من الاضطراب الاجتماعي والسياسي في هذا العالم.

كذلك، فإن معالجة مشاكل الانكماش والبطالة وهبوط مستويات التجارة الخارجية وهبوط مستويات الدخول والأجور تحتاج إلى قدر عال من الشعور بالمسؤولية لدى الحكومات، ومن الانضباط والشعور بالخطر وبالحاجة إلى التضحية والجهد لدى الشعوب، وتلك أمور لا بد من التنبيه إليها من الآن حتى تكون المجتمعات العربية قادرة على أن تتخذ القرارات الحازمة وتلتزم بتطبيقها وتتقبل التضحيات الناجمة عن هذا التطبيق.

٦ ـ التأثير على حركة الاستثمارات الخاصة

ستشهد الفترة إذن، تغيراً في أنماط الحياة والسلوك الاقتصاديين في البلاد العربية يمثل عودة تدريجية إلى وضع طبيعي. وينعكس هذا التغير في الحاجة إلى الانتقال من الاستهلاك إلى الاستثمار، ومن الاسترخاء إلى التقشف، ومن الانسياب إلى الحزم، ومن الانفاق التبذيري إلى الانفاق المحسوب، ومن الإسراف إلى الإدخار، ومن الاعتماد على التجارة الخارجية إلى الاعتماد على الإنتاج المحلي، ومن الاسترسال إلى

التنمية، ومن الاندفاع إلى الترشيد، ومن لا اقتصاد الوفرة إلى اقتصاد الندرة. وقد أوضح الاستعراض المتقدم أن التغير يتطلب مراجعة لكامل نطاق السياسة الاقتصادية والأهداف والمنشآت والأقنية والوسائل، ومن الضروري أن يبدأ كل قطر عربي من الآن في إجراء الدراسات اللازمة لإجراء التكيف.

غير أنه مهما كانت الصورة، فستكون هنالك بعد أموال عربية في الداخل والخارج يمكن تحريكها للصالح الاقتصادي على المستويين القطري والقومي. ونعتقد أن تحريك هذه الأموال يجب أن يكون محسوباً ومربوطاً بنظرة استثمارية على المستوى القطري وباستهداف تكاملي أكيد على المستوى القومي. ونرى أن المشاريع المشتركة ذات العائد الربحي يجب أن تشكل عنصراً أساسياً في النظام التعاوني العربي وفي الرؤى الاقتصادية القطرية والقومية. ومن الطبيعي أن التطورات المستقبلية، يجب أن ترتكز إلى المنجزات السابقة، وذلك من أجل تصحيح المسار الانمائي. وفي هذا المجال لا بد من إبراز إنجازين رئيسيين: أحدهما الصناعات الغازية والبترولية التي أنشئت في الدول المنتجة، والثاني النمو الذي تحقق في القطاع المالي العربي.

فإذا نظرنا إلى الصناعة الكبرى، وجدنا أن مستقبلها في وضعها الحالي مربوط بالأسواق العالمية التي تتحكم بها شركات أممية قليلة العدد كبيرة النفوذ. ولا شك أنها ستجد نفسها معرضة لضغوط لغير مصلحتها. ولذلك فإن أهم هدف لها يجب أن يكون التفتيش عن المنافذ البديلة. وفي اعتقادنا، إن هذا التفتيش سيجرها إلى الأسواق العربية من خلال استثمارات أمامية في صناعات تنتشر في البلاد العربية كلها وتستعمل منتجات المصانع الكبرى كمدخلات لها. وقد آن الأوان للأقطار العربية أن تستغني عن كل ما تستورده من بتروكيماويات ومنتجات متصلة بها، وتنتج هذه المنتجات محلياً ومن خلال نظام للتعاون بين البلاد البترولية وغير البترولية. وبعبارة أخرى، فإن التعاون الذي كان في السابق قائماً على الأسس المالية والعمالية يجب أن يأخذ الآن أشكالاً إنتاجية واستثمارية، أي أشكال عمل مشترك في المنشآت الإنتاجية وترابط في السياق الصناعي. ويمكن أن يتم ذلك في ثلاثة مجالات، وهي:

أ ـ الفجوة الغذائية التي أخلت بالأمن الغذائي العربي.

ب ـ التنمية الصناعية على أساس استبدال المستوردات.

ج ـ القفزة التكنولوجية نحو إنتاج المكائن وآلات الإنتاج.

وأنه لمن المهم جداً أن يكـون للقطاع الخـاص دور أساسي في هذه المجـالات الانمائية والتكاملية. ولقد أبدى القطاع الخاص اهتماما كبيرا (من خلال مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب) بالاستثمـار على المستـوى العربي، وقـد قامت نتيجـة لذلك عدة شركات تتجاوب مع الأهداف الاقتصادية العربية القطرية والقومية.

تعقيب على بحث الدكتور برهان الدجاني

الدكتورة سعاد الصباح

إن موضوع هذا البحث يُعد من أهم الموضوعات، إذا ما أردنا أن نحلل نتائج التغيرات الجذرية التي حدثت في سوق النفط، وأهميتها النسبية للدول العربية بصفة عامة. بل إن مناقشة موضوع «عرب بلا نفط» يجب أن يبدأ من الزاوية الاقتصادية، إذ مهما اختلفت الايديولوجيات فإن هناك اتفاقاً تاماً على أن البنية الاقتصادية والتغيرات في الواقع الاقتصادي تعد العامل الرئيسي الذي يؤثر على الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي. من هذا المنطلق، فالتنبؤ بالواقع السياسي والاجتماعي للأمة العربية في غياب النفط يعتمد أساساً على تأثير هذا الغياب على البنية الاقتصادية للمجتمع العربي. لذلك فإن تحليل التأثير الاقتصادي للإنخفاض في الأهمية النسبية للنفط يجب أن يتسم بالدقة والعمق ويتناول أبعاد الأجلين القصير والطويل. ولا يكفي مجرد التعرض للتيارات الملحوظة والتي قد تكون تيارات وقتية. كما أن التحليل الدقيق لا بد أن يستند إلى الاعتبارات الواقعية سواء كان ذلك على المستوى الاقليمي أو الدولي.

من هذا المنطلق القائم على أهمية الموضوع وضرورة توخي الدقة والعمق، يستند التعليق على هذه الورقة. هذا مع تسليمي منذ البداية بأن هذا الموضوع ليس من الموضوعات السهلة بل من أكثر الموضوعات تعقيداً وتشابكاً، ومن الصعب تغطية الموضوع تغطية وافية في بحث واحد وبمجهود فردي. وأبدأ ببعض الملاحظات العامة ثم أنتقل إلى مناقشة بعض نتائج البحث ثم أتعرض لبعض النقاط التفصيلية. وأخيراً أحاول أن أضيف بعض الموضوعات المكملة للبحث.

الملاحظات العامة

أولاً: إن البحث لا يتفق مع المنهج المتعارف عليه في أسلوب التحليل الاقتصادي لمثل هذه الموضوعات، التي تهدف إلى التقييم الكمي والكيفي لتغيرات مفاجئة خارج إطار السياسة الاقتصادية لتلك الدول النفطية على اقتصادياتها. فالتحليل يبدأ عادة بتقديم الافتراضات والخلفية ثم ينتقل إلى تقديم الاطار النظري الذي يستند إليه التحليل ثم ينتقل إلى التحليل الواقعي الكيفي والكمي وفقاً لافتراضات متعددة، ثم ينتهي بتقديم النتائج والخلاصة بما في ذلك أبعاد السياسة التي يجب تبنيها لتلافي النتائج المعاكسة. فإذا نظرنا إلى الورقة فإننا نجدها تنقسم إلى قسمين: الأول يعنى بالمؤشرات الرئيسية بما سمي بتراجع الفورة النفطية. والثاني: التأثيرات الاقتصادية المحتملة والمتوقعة للتراجع. ولا يوجد في البحث أي تحليل للنتائج. إذ كان من الأفضل أن يخصص قسم ثالث يتم فيه تجميع الأفكار وتقديم الاقتراحات والاشارة إلى بعض السياسات. بل إن القارىء عندما يصل إلى النهاية يشعر وكأن ذلك بداية التحليل. إذ يبدأ الباحث بالإشارة إلى المجالات الهامة لتأثير تراجع الفورة النفطية على مجالات الفجوة الغذائية، والتنمية الصناعية، والقفزة التكنولوجية.

ثانياً: إن ورقة البحث تفتقد الاطار النظري ومن ثم يصعب التعرف على مسببات بعض النتائج التي توصل إليها الباحث. وفي غياب الإطار النظري فإن التنبؤات تعد في مرحلة التخمين القائم على الخبرة، كما يصبح من المستحيل عمل تقديرات كمية. فعلى سبيل المثال، يصعب أن نتفهم التنبؤ الذي توصل إليه الباحث من أن الارتفاع في سعر النفط أمر سيحدث في السنوات القادمة. فلو طبقنا الإطار النظري الذي قدمه «عزاتي»(*) والذي يربط إنتاج النفط لأي دولة باحتياجاتها المالية لأغراض التنمية لبدا واضحاً أن غالبية الدول بما في ذلك المملكة العربية السعودية ستحاول زيادة إنتاجها لمواجهة متطلبات خطط التنمية الطموحة. ومع استمرار الطلب العالمي في الانخفاض، فإنه من الممكن التنبؤ بانخفاض الأسعار بدلاً من ارتفاعها في السنوات القادمة.

---

* عزاتي، Ezzati، أستاذ دولي في اقتصاديات النفط، وكاتب مقال عن مستقبل أسعار النفط في دول الأوبك واستراتيجية الإنتاج، نشرة **الاقتصاد الأوروبي**، العدد ٨، ١٩٧٦.

أما في الأجل الطويل فمن الممكن أن نفترض إحتمال استقرار الأسعار أو ارتفاعها كردة فعل لانخفاض الأسعار في الثمانينات مما قد يؤدي إلى انتعاش الطلب على النفط في الأجل الطويل.

ثالثاً: إن البحث اقتصر على التشخيص المبدئي لتأثير تراجع الفورة النفطية، بل إن الورقة في الواقع تتكون من قسم واحد يعنى بظواهر تراجع الفورة النفطية سواء كانت في أسعار النفط، أو كميته، أو الفوائض المالية، أو الطلب المحلي، أو انخفاض التحويلات سواء عن طريق الحكومات أو الصناديق أو العائدات العمالية أو الودائع المصرفية أو الاستثمارات الخاصة. كل هذا لا يعدو مجرد التعرض للظواهر. وهذا من باب التشخيص المبدئي دون النظر بعمق إلى الأسباب والنتائج لهذه التيارات على مستوى اقتصاديات الدولة واقتصاديات المنطقة والتجارة الدولية والقطاعات الاستراتيجية. كما يلاحظ أن البحث لم يقدم أي اقتراحات أو سياسات حتى تتبناها تلك الدول لتقليل التأثير العكسي لتراجع الفورة النفطية.

النتائج

بعد هذه الملاحظات أنتقل إلى مناقشة بعض نتائج البحث.

النتيجة الأولى: بعد استعراض مؤشرات الفورة النفطية يصل الباحث إلى نتيجة هامة وهي أن بداية تراجع الفورة النفطية تم التخطيط لها: «بعناية من قبل الدول المستهلكة للنفط التي استطاعت أن تفرض شروطها على الدول النفطية». «**وأن العملية كلها تدخل في باب المباريات السياسية أكثر مما تدخل في باب التفاعلات الاقتصادية**. أي أن العملية كلها جرت خارج نطاق السوق... وأنها تمت بواسطة استحداثات وتحفيزات مخططة ومطبقة **بالوسائل السياسية**». وفي موضع آخر يشير الباحث إلى أن هذا التراجع يعود لمخطط سياسي موجه ضد الدول النفطية قائم على «تحركات سياسية ومباريات عسكرية وتهديدات ساندت ومكنت (الدول الصناعية) من تحقيق أغراضها».

إنني أتفق مع الباحث بأن الدول الصناعية المستهلكة للنفط قد اتبعت سياسات وإجراءات وخطط لحماية مصالحها الاقتصادية، ولم تكن هذه السياسات سرية أو غير معروفة، بل إن هذه السياسات تمت بعد عام ١٩٧٣ واستمرت بصورة علنية. فإنشاء وكالة الطاقة الدولية لم يتم في الخفاء، وسياسة المخزون الاستراتيجي والسياسات

الضرائبية الهادفة لترشيد الاستهلاك، والاستثمارات الهائلة خارج منطقة الشرق الأوسط كبحر الشمال وألاسكا والاستثمارات الضخمة في مصادر الطاقة البديلة، وزيادة المخزون التجاري... الخ كل هذا تم والعالم يعلم به. وهناك مغالاة في محاولات الضغط السياسي أو المناورات العسكرية. المهم أنه بالرغم من معرفتنا بهذه الخطط إلا أننا لم نتخذ أي سياسات أو خطط مقابلة لحماية مصالحنا. بل على العكس، فلقد اتبعنا سياسات تتناقض أساساً مع مصالحنا الاقتصادية في الأجل الطويل. فلو نظرنا إلى خصائص الدول النفطية العربية من أعضاء منظمة الأوبك لوجدنا أنه باستثناء الجزائر فإن غالبية اقتصاديات هذه الدول تتمثل في صغر حجم السكان، ومحدودية الطاقة الاستيعابية، والاعتماد شبه الوحيد على مادة قابلة للنفاد (النفط) واحتياطيات نفطية هائلة.

هذه الخصائص كانت تحتم على هذه الدول أن تتبع سياسة تهدف إلى محاولة إطالة عصر النفط للإستفادة من الاحتياطيات الهائلة أطول مدة ممكنة حتى تتمكن هذه الدول من بناء هيكل إقتصادي متوازن لتنمية القطاعات المكملة للنفط، الأمر الذي يتطلب فترة طويلة نظراً لمحدودية الطاقة الاستيعابية. **وإطالة عصر النفط كان يتطلب إتباع سياسة سعرية معتدلة للنفط**، بحيث يتحدد السعر بالنظر إلى تكلفة البدائل لتقليل فرص إحلال البدائل في الأجلين القصير والمتوسط على أساس أن ارتفاع نسبة الريع في سعر النفط يعطي حافزاً لزيادة الاستكشافات النفطية في المناطق ذات الكلفة المرتفعة، كما أن ارتفاع الريع يجعل من الممكن الاستخدام التجاري للبدائل المتعددة والقائمة فعلاً من الناحية الفنية.

إن إتباع سياسة متطرفة في الأسعار ومتناقضة مع مصالح الدول العربية النفطية كان هو السبب الرئيسي في تراجع الفورة النفطية، كما أنه كان العامل الرئيسي الذي أدى إلى نجاح المخططات أو السياسات أو المناورات العسكرية. كذلك فإن تراجع الفورة النفطية تم داخل إطار السوق وليس خارجه كما يذكر الباحث، فالأزمة التي يواجهها النفط الآن جاءت نتيجة لعوامل تدخل في إطار السوق واقتصاديات النفط بصفة رئيسية. فمن ناحية فاستمرار انخفاض الطلب على النفط، وازدياد المعروض من دول غير الأوبك جاء كردة فعل للإرتفاع الكبير الذي حدث في سعر النفط في السبعينات. ويبدو أن هذا الاتجاه سيستمر ولم يعد أمراً وقتياً كما يرى الباحث، إذ أن هناك دلائل كافية على أن مرونة الطلب على النفط في الأجل الطويل أعلى نسبياً من

مرونة الطلب في الأجل القصير، كما أن هناك دلائل على انفصام العلاقة أو ضعفها على الأقل بين الطلب على النفط والنشاط الاقتصادي على عكس ما يرى الباحث. فهناك عديد من الدراسات التي أثبتت ضعف المرونة الدخلية للطلب على النفط وذلك للتغيرات التكنولوجية في أساليب الإنتاج وتصميم الدول الصناعية المستهلكة للنفط على إتباع سياسة حازمة لترشيد استهلاك النفط عن طريق فرض الضرائب العالية على المنتجات النفطية في الأسواق الداخلية. لذا، فإن الخروج من الركود والكساد لا يتوقع له أن يؤثر بدرجة ملموسة على الطلب العالمي على النفط. كذلك، فإن أزمة النفط تعود إلى تغيرات هيكلية في الصناعة النفطية كردة فعل لارتفاع الأسعار في السبعينات حيث حدث تحول في استخدام المنتجات النفطية الثقيلة وإحلال الفحم الحجري محلها. كذلك فإن ازدياد الأهمية النسبية للسوق الفوري وظهور الأسواق المستقبلية سواء في المنتجات النفطية أم في النفط الخام، كل ذلك أدى إلى فقدان الدول النفطية قدرتها على التحكم في سوق النفط حيث أصبحت هذه الأسواق تلعب دوراً بديلاً لكل من العقود طويلة الأجل والمخزون. ولقد ساهمت شركات النفط الكبرى في تحقيق هذا التغير وتأثرت به إذ أصبحت تفضل الاتجار في النفط الخام والتعامل من خلال السوق الفوري والأسواق المستقبلية بدلاً من الارتباط بعقود طويلة الأجل ذات أسعار رسمية فاقت في السنوات الأخيرة المستويات السائدة في السوق الفوري. ومما ساعد على هذا الاتجاه هو أن هذه العقود أصبحت لا تتسم بالواقعية وتتضمن شروطاً غير عادلة وخاصة فيما يتعلق بضمان استمرارية الامدادات النفطية.

كل ذلك يبين وبكل وضوح، أن أزمة النفط الحالية ترجع في المقام الأول إلى إعتبارات إقتصادية وليست نتيجة «للمباريات السياسية»، وأن مسؤولية هذه الأزمة مسؤولية مشتركة تقع نسبتها الكبرى على عاتق الدول النفطية نظراً لاتباعها سياسات نفطية تتسم بالمغالاة وتتنافى مع مصالحها الاقتصادية. وقد آن الأوان أن نواجه الواقع ونعترف بالخطأ ونحاول أن نستفيد من دروس الماضي باتباع سياسات واقعية نابعة من ظروفنا وغير متأثرة بظروف وقتية.

النتيجة الثانية: تعرض الباحث للتأثيرات الاقتصادية المحتملة والمتوقعة للتراجع في الفورة النفطية، وفرّق بين الآثار المتوقعة على الأقطار النفطية نفسها، والآثار المتوقعة على الدول العربية غير النفطية. ويبدو أنه لا يرى تأثيراً كبيراً على الدول النفطية، وأن هذه الدول ستتكيف مع الوضع الجديد وذلك «لأن الثروة

البترولية ستبقى معها وسيبقى لديها قدر عال من العائدات بالقياس إلى حاجتها القطرية»، وأن المطلوب هو «أن تتجنب الانفاقات التكرارية والانفاقات الاسرافية والترفيهية». وإذا اتبعت هذه السياسة «ستجد بين يديها قدراً وافياً من الأموال لجميع الانفاقات المفيدة... ومن الجائز ألا تبدأ البلاد البترولية مواجهتها الكبرى للواقع الاقتصادي البعيد المدى إلا عندما يلوح في أفق قريب أجل انتهاء الثروة البترولية وهذا أمر قد لا يحدث قبل نهاية القرن الحالي».

وهنا لا بد من الإشارة إلى ملاحظتين.

الملاحظة الأولى: إن اقتصاديات هذه الدول تكاد تعتمد اعتماداً كلياً في الدخل وفي الايرادات وفي العملة الصعبة وفي الانفاق الاستثماري والاستهلاكي على العائدات النفطية، بل إن أغلب اقتصادياتها تفتقر إلى التوازن وتعتمد على قطاع واحد. لذا من الغريب أن نقلل من أهمية حدوث تهديد خطير لهذا المصدر الهام على اقتصاديات هذه الدول وأن نفترض أن المخرج والأسلوب الهام لمواجهة هذا التهديد يتمثل في تجنب الانفاقات التكرارية والاسرافية. كذلك فإن أغلب هذه الدول قد وصل إنتاجها النفطي إلى مستويات منخفضةللغاية، ومع انخفاض أسعار النفط فإن إيراداتها النفطية قد وصلت إلى مستويات لا تكفي لتغطية المتطلبات المالية الضرورية، فإنتاج المملكة العربية السعودية في الوقت الحالي لا يزيد عن ٢,٥ مليون برميل يومياً أي أنه أصبح يقل عن إنتاج بريطانيا من نفط بحر الشمال، أي أنه انخفض ما يقارب ٧٥٪ في فترة وجيزة. حتى أن المملكة العربية السعودية لجأت في الفترة الأخيرة إلى السحب من أرصدتها في الخارج لتمويل احتياجاتها الجارية والتنموية.

الملاحظة الثانية: إن الظروف النفطية المعاكسة والأخطار المتوقعة تحتم على هذه الدول إتباع سياسة للإسراع في التنمية بدلاً من الإبطاء والانتظار «حتى يلوح في أفق قريب أجل انتهاء الثروة البترولية.. وهذا أمر قد لا يحدث قبل نهاية القرن الحالي». كما يذكر الباحث، إذ أن انتظار هذه الدول حتى يحدث ذلك ثم تبدأ مواجهتها الكبرى للواقع الاقتصادي يحمل في طياته أخطاراً بليغة. إن الانتظار يعني الكارثة لاقتصاديات هذه الدول، كما أنه يعكس نظرة استاتيكية تهمل إحتمال التغيرات التكنولوجية التي قد تحدث في فترة قصيرة ولا تعطي الدول النفطية فرصة لخلق مصادر بديلة للدخل والثروة. كذلك لا يجب أن نقلل من مخاطر الاعتماد على الايرادات من الاستثمارات في الخارج إذ أن هذه الايرادات تخضع لتقلبات خارجة عن سيطرة أصحاب القرار كما

أنها خارج إطار السيادة وتتأثر باعتبارات سياسية لا يمكن التنبؤ بمحتواها، أو توقيتها، أو أبعادها.

تعليق على بعض النقاط التفصيلية

١ ـ يرى الباحث «أن التغيرات التي طرأت على ملكية وإدارة عمليات البترول لم تغير من هيمنة الدول الصناعية على العمليات البترولية التي استطاعت أن تحتوي جميع مكاسب الدول البترولية وتعيد سيطرتها على أسعار البترول وكميات إنتاجه وتغرق الأسواق».

إن هذا الرأي يتسم بالمبالغة، فلقد استطاعت الدول النفطية ولفترة طويلة استمرت حتى نهاية السبعينات التحكم في الإنتاج من النفط الخام وتحديد أسعاره. ولم يكن للدول الصناعية هذه الهيمنة وذلك لأن ظروف السوق إتسمت بالندرة النسبية حيث كان السوق هو سوق البائع وليس المشتري. أما سوق المنتجات النفطية فلم تكن خاضعة لسيطرة جهة معينة أو تكتل إقتصادي أو سياسي ما، بل تحددت الأسعار وفقاً لاعتبارات العرض والطلب. كذلك فإن دور شركات النفط الكبرى قد تغير تغيراً جذرياً خلال السبعينات حيث فقدت قدرتها على السيطرة على إنتاج النفط الخام وأسعاره. وأنهت الدول المصدرة للنفط الدور الرئيسي الذي كانت تلعبه هذه الشركات في تسويق النفط من خلال العقود طويلة الأجل. كذلك فمن المبالغة أن نسبغ على الدول الصناعية صفة احتوائها **جميع مكاسب الدول البترولية**. فالاحصائيات تبين أن الدول النفطية استطاعت تكوين فوائض مالية كبيرة خلال السبعينات وأن نسبة كبيرة من مصافي النفط كانت تعاني خسارة كبيرة نظراً لعدم تناسب أسعار النفط الخام. إن المكاسب التي حققتها حكومات الدول الصناعية تمثلت في المقام الأول في تزايد الايرادات في الضرائب على النفط الخام ومنتجاته. ومن الصعب كذلك أن نجد تفسيراً للكيفية التي استطاعت بها الدول الصناعية السيطرة على كميات الإنتاج وإغراق الأسواق كما ذكر الباحث. فهذه الدول ليس لها سيطرة على الإنتاج وليس في مقدورها التحكم في العرض. إن إغراق الأسواق والتخمة النفطية جاء كنتيجة منطقية وطبيعية للانخفاض الكبير في الطلب على النفط كردة فعل في الارتفاع في الأسعار.

٢ ـ عندما تعرض الباحث لأسعار النفط استنتج بأن «الدول المصدرة والمستهلكة للبترول لم تكونا فريقين متقابلين في مباراة يهدف فيها الأول إلى تعظيم

أسعار البترول ويهدف الثاني إلى تخفيضه، بل كانا طرفاً واحداً يجاهد ضد الأسباب الموضوعية القوية التي تدفع أسعار البترول إلى الصعود». وهذا الرأي يتسم بالتعميم وبالمغالاة أيضاً. فالواقع أنه لو نظرنا إلى تحركات الأسعار لوجدنا في بداية السبعينات شبه اتفاق على ضرورة تصحيح أسعار النفط عن طريق رفع أسعاره، وإن اختلفت الحوافز. فالدول النفطية كان حافزها زيادة الايرادات النفطية مستخدمة في ذلك ظروف الندرة النسبية التي ميزت سوق النفط في تلك الفترة، حيث ارتفع الطلب فجأة بما يعادل ١٣ ٪ سنوياً من جانب دول أوروبا و ٢٠٪ من قبل اليابان، ودخول أمريكا كمستورد للنفط بعد أن كانت تتمتع بالاكتفاء الذاتي. وحافز شركات النفط في تحقيق ارتفاع في الأسعار هو زيادة أرباحها التي وصلت إلى مستوى منخفض في الستينات وتمكينها من التبرير الاقتصادي لاستثماراتها في الاكتشافات البترولية ذات الكلفة العالية وفي البدائل. وهناك دلائل أيضاً على أن الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت كانت تشجع ارتفاع الأسعار وذلك لإعطاء حوافز للإستثمار في مصادر الطاقة في داخل الولايات المتحدة الأمريكية. من ذلك يتضح أنه في تلك الفترة وقفت الأطراف المتعددة وقفة واحدة وفي اتجاه واحد يهدف إلى رفع الأسعار بدلاً من تخفيضها كما يرى الباحث. ومنذ منتصف السبعينات وقفت الدول المصدرة للنفط ممثلة في غالبية دول منظمة الأوبك موقفاً يستند على سياسة زيادة الأسعار لزيادة الإيرادات النفطية وإن كان قد تخلل هذه الفترة وحتى نهاية السبعينات فترات حذرت فيها بعض دول منظمة الأوبك، وخاصة المملكة العربية السعودية، من مخاطر الاستمرار في السياسة المتطرفة والهادفة إلى رفع الأسعار. غير أن مساعي المملكة العربية لم يحالفها النجاح. واستمر التيار التصاعدي حتى بلغ ذروته في عام ١٩٧٩ نتيجة لأحداث الثورة الإيرانية. أما الدول المستوردة فقد اتبعت سياسة ذات شقين. الشق الأول يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الضغط لمنع استمرار ارتفاع أسعار النفط الخام. والشق الثاني ويتمثل في فرض الضرائب على المنتجات النفطية كأداة من أدوات سياسة الترشيد في الاستهلاك. من هذا يبدو أن القول بأن الدول المستوردة والمصدرة كانت طرفاً واحداً يجاهد ضد الأسباب الموضوعية القوية التي تدفع أسعار البترول إلى الارتفاع، لا يتمشى مع الواقع في السوق النفطي.

٣ ـ عند مناقشة تأثير المخزون على الطلب والأسعار يرى الباحث أن «رفع مستويات المخزون كان العامل الأهم في الضغط الصعودي على أسعاره وخاصة في فترة ١٩٧٨ حتى ١٩٨١». وبالرغم من اختلافي مع الباحث من حيث أهمية المخزون

على الطلب وخاصة في الأجلين المتوسط والطويل بل حتى في الأجل القصير، فظهور الأسواق المستقبلية سواء في النفط الخام أو في المنتجات النفطية قد قلل بدرجة كبيرة من الأهمية النسبية للمخزون كأداة لضمان استمرار الامدادات. واختلف تماماً مع القول بأن المخزون كان العامل الأهم في الارتفاع الكبير في الأسعار في فترة ١٩٧٨ حتى ١٩٨١. فالسبب الرئيسي وراء ذلك هو شيوع جو من الخوف وصل حد الذعر من حدوث أزمة كبيرة ليس فقط نفطية وإنما سياسية في منطقة الشرق الأوسط نتيجة للثورة الإيرانية. ولا يجب التقليل من أهمية التأثير السيكولوجي لانقطاع إنتاج النفط في إيران مما يعني اختفاء ما يعادل ٦ ملايين برميل يومياً حتى ولو كان ذلك لفترة قصيرة.

٤ ـ يرى الباحث أن «العامل الحاسم في تقرير سعر البترول هو جانب العرض لا جانب الطلب... وأن التجارب أثبتت أن قرار العرض هو قرار سياسي لا إقتصادي». إنني أختلف مع الباحث في هذين الرأيين. أولاً، فالعرض لم يكن قراراً سياسياً إلا مرة واحدة منذ استعادة الدول النفطية حقها في تحديد الإنتاج والأسعار. وهذه المرة تمثلت في قرارات المقاطعة في حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتي استمرت حتى الربع الأول من عام ١٩٧٤. وهذه هي المرة الوحيدة التي حددت فيها الدول النفطية حجم إنتاجها والمعروض منه وفقاً للمصلحة السياسية وحدها. غير أن ذلك لا يعني أنني أنكر أهمية الاعتبارات السياسية التي تؤثر بلا شك في كل ما يتعلق بسلعة استراتيجية كالنفط. وإنما اختلافي هو من حيث الدرجة ونوعية التأثير. فالعامل السياسي يدخل في تحديد العرض بصورة غير مباشرة، ولا يمثل العامل الحاسم في تحديد العرض. بل إن الأهمية الأساسية تنحصر في الاعتبارات الاقتصادية والتسويقية والفنية بالإضافة إلى إلتزامات ترتبط بحماية هيكل أسعار الأوبك. أما القول بأن سعر البترول كان يتحدد من جانب العرض وليس من جانب الطلب فهو مخالف لاعتبارات النظرية الاقتصادية وللواقع النفطي السائد منذ بداية السبعينات وحتى اليوم. فلو سلمنا بأن هناك ارتباطاً بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق الفوري التي سادت خلال هذه الفترة لبدا واضحاً أن الأسعار لم تكن تتحدد من قبل جانب العرض فقط بل جاءت كنتيجة للتفاعل بين اعتبارات العرض والطلب والتوقعات السائدة في ذلك الحين. ومنذ عام ١٩٨١ وحتى الآن فإنه يمكن القول بأن الأسعار تأثرت بعامل الطلب بصفة خاصة، بل إن التغير الذي حدث في أسعار النفط وخاصة قرارات مؤتمر لندن في مارس، آذار، ١٩٨٣، حين لجأت منظمة الأوبك ولأول مرة إلى تخفيض أسعارها،

جاء كنتيجة للانخفاض في الطلب العالمي على النفط وعلى طلب نفط الأوبك بصفة خاصة. والوضع في الوقت الحالي يمثل وضعاً تتحدد فيها الأسعار في السوق الفوري في المقام الأول، ومن ثم تتحدد وفقاً لاعتبارات العرض والطلب. ولا يقتصر ذلك على النفط الخام فقط وإنما يتأثر باعتبارات العرض والطلب في أسواق المنتجات النفطية على أساس أن الطلب على النفط الخام هو طلب مشتق من الطلب على المنتجات.

الخلاصة

إن المعالجة الواقعية للتأثير الاقتصادي لانخفاض العائدات النفطية، والأهمية النسبية للنفط تتطلب اعتماد منهج قياسي كمي يتسم بالديناميكية، إذ من السهل أن نقرر بأن انخفاض العائدات النفطية سيؤدي إلى انكماش في النشاط الاقتصادي في الدول النفطية، الأمر الذي سينعكس في النهاية على اقتصاديات الدول العربية غير النفطية وخاصة الدول المصدرة للعمالة. كذلك من السهل أن تتنبأ بتأثير مثل هذا الانكماش في النشاط الاقتصادي على الهياكل الاقتصادية للدول العربية سواء النفطية كانت أم غير النفطية.

ومن الممكن كذلك، إقتراح سياسات وتبني فلسفات تنموية واتخاذ إجراءات تهدف كلها إلى تخفيف حدة الآثار العكسية لانخفاض العائدات النفطية على الهياكل الاقتصادية لهذه الدول. غير أن مثل هذا التحليل لا يكفي إذ أن الأمر في النهاية هو أمر كمي يتعلق بتساؤلات ذات طابع كمي. مثلاً، المطلوب هو أن يتعرف واضعو السياسة على حجم الانخفاض المتوقع في النشاط الاقتصادي نتيجة لانخفاض العائدات النفطية في الأجلين القصير والطويل. ولا يكفي أن نقرر بأنه سيحدث انخفاض في النشاط الاقتصادي كذلك لا بد من قياس حجم التأثير العكسي كمياً على القطاعات الاقتصادية المختلفة والأنشطة الاقتصادية المتعددة. إذ أن القياس الكمي للتأثير يمكن واضعي السياسة من التحديد الكمي لمكونات السياسة الاقتصادية اللازمة لمواجهة التأثيرات العكسية. والقياس الكمي يتطلب وجود نموذج يعكس الهيكل الاقتصادي للدول العربية سواء كانت النفطية أو غير النفطية. ويمكن استخدام مثل هذا النموذج في تقييم الآثار النسبية للتغيرات التي تحدث في العوامل الرئيسية التي تؤثر على اقتصاديات هذه الدول سواء كانت عوامل خارجية أم عوامل داخلية. كما أنه يمكن باستخدام هذا النموذج تقييم المزايا النسبية للسياسات المتعددة المطروحة للنقاش واختيار أنسبها وأكثرها اتفاقاً مع الأهداف الاقتصادية طويلة الأجل

للدول العربية. ويكون هذا النموذج بمثابة إطار علمي للتشخيص لتحديد الآثار والتقييم الكمي للنتائج واختيار السياسات. أما العلاج فيتمثل في استخدام مثل هذه النتائج في وضع خطة شاملة وعلى أسس واقعية تشمل كافة الاعتبارات طويلة الأجل منها كالسكان والعمالة وقصيرة الأجل منها المتعلقة باعتبارات الاستقرار الاقتصادي ومواجهة التضخم والبطالة والتقلبات ذات التأثير العكسي في الاجل الطويل.

هذا من الناحية الكمية. أما من الناحية الكيفية فإن تحليل الآثار الاقتصادية للانخفاض في العائدات النفطية يتطلب أيضاً إلقاء نظرة صريحة على المؤسسات الاقتصادية التي قد لا تتلاءم مع الظروف الجديدة، والتي ستتسم بالمنافسة الحادة، وضرورة زيادة الإنتاجية وخلق قاعدة الإنتاج الحقيقية وترشيد الانفاق بصفة عامة وخلق قنوات للاستثمار الداخلي ومؤسسات قادرة على تنظيم حركة عوامل الإنتاج كالعمالة ورأس المال بين الدول العربية. كل ذلك يعني أن نواجه بصدق مرحلة ما بعد الفورة النفطية. وأن نعطي أهمية لدور القطاع الخاص وقدرات القطاع العام ومسؤولياته ودور الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الاستثمارية ودور رجال الأعمال ونقابات العمال وشكل العلاقات التجارية الدولية. لذلك فإنني أقترح الاعتماد على دراستين: الأولى تركز على النواحي الكمية وتحاول أن تصمم نموذجاً لاقتصاديات الدول العربية وعلى أساس قطاعي مع التخصيص على قطاعي النفط والعمالة على أن يتسم هذا النموذج بخصائص ديناميكية تستطيع التنبؤ وتقييم السياسات. والدراسة الثانية ذات طابع كيفي بصفة خاصة وتركز على دراسة المؤسسات الاقتصادية القائمة سواء على مستوى القطر أو على مستوى الدول العربية وتقييم قدرة هذه المؤسسات على القيام بدور منتج وفعال في ظل الظروف الجديدة. كما تقدم هذه الدراسة إقتراحات تتعلق بمؤسسات جديدة وأساليب عمل تتفق مع الظروف المتغيرة.

النتائج الاقتصادية المتوقعة لهبوط الإيرادات النفطية على تنمية الدول العربية ولا سيما التنمية الزراعية والصناعية

د. عبدالله إبراهيم القويز

شهدت إقتصاديات الدول العربية فترة من النمو المتفجر إنعكست آثاره على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدول النفطية والدول غير النفطية على السواء. وكان هذا النمو نتيجة مباشرة للإرتفاع الهائل في إيرادات النفط مما أدى إلى زيادة الانفاق الحكومي في هذه الدول على برامج التنمية واستغلال فرصة الفورة البترولية في تعجيل إنشاء أهم التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق الانطلاقة الاقتصادية. والآن وبعد أن أخذت إيرادات النفط في الانكماش والتقلص الحاد، بات من المهم التعرف على الآثار المتوقعة لانخفاض هذه الايرادات على مسيرة التنمية في الدول العربية.

وتتناول هذه الدراسة أهمية إيرادات النفط في اقتصاديات الدول العربية النفطية وغير النفطية وتقييم فرضية توقعات إنخفاض إيرادات النفط والنتائج والآثار المتوقعة لانخفاض هذه الايرادات على التنمية الاقتصادية للدول العربية عموماً ولا سيما التنمية الزراعية والتنمية الصناعية، وذلك تمهيداً لطرح بعض الاقتراحات اللازمة لتفادي الآثار السلبية الناتجة عن انخفاض إيرادات النفط على مسيرة التنمية في الدول العربية.

١ ـ النتائج الاقتصادية لازدياد الايرادات النفطية في الدول العربية

تقع الدول العربية في منطقة مساحتها الكلية ١٣,٧ مليون كيلومتر مربع، ويقطنها نحو ١٩١ مليون نسمة حسب احصاءات عام ١٩٨٤. وبالإضافة إلى ثرواتها الطبيعية الهائلة تتميز المنطقة العربية بموقع جغرافي فريد يؤهلها لأن تلعب دوراً هاماً في

التجارة الدولية بين الشرق والغرب والجنوب والشمال. ويحوي الوطن العربي أضخم وأرخص موارد العالم من النفط والغاز، وقد لعب النفط دوراً أساسياً في تنمية الدول العربية وتحديث اقتصادياتها وتعزيز مكانتها السياسية على الساحة الدولية ولا سيما الدول النفطية منها. كما ساهمت الزيادة في عائدات الدول العربية من بيع النفط بإعطاء معنى رقمي إقتصادي للوحدة العربية المتشردة حيث نمت في عقد السبعينات المشاريع العربية المشتركة، وأقرت إتفاقيتا تسهيل التبادل التجاري وتشجيع وحماية الاستثمارات، كما أقر ميثاق العمل الاقتصادي العربي المشترك واستراتيجية التنمية.

أولاً: تطور الايرادات النفطية في الدول العربية

قفزت إيرادات النفط في الدول العربية المنتجة للنفط في السبعينات بسبب الارتفاع الكبير والمفاجيء في الأسعار العالمية للنفط مرتين في عقد واحد. المرة الأولى في عام ١٩٧٤/٧٣ بعد الحرب العربية الاسرائيلية الثالثة، والمرة الثانية في عام ١٩٧٩ بعد الثورة الإيرانية، حيث ارتفع متوسط سعر برميل النفط الخام من نحو ٣ دولارات أمريكية في عام ١٩٧٣ إلى نحو ١٢ دولاراً في عام ١٩٧٤. ثم قفز متوسط سعر البرميل بعد ذلك ليصل إلى نحو ٣٥ دولاراً أميركياً في عام ١٩٨١[١]. كما أدى استمرار ازدهار اقتصاديات الدول الصناعية وتوسع النمو في اقتصاديات الدول النامية عموماً إلى ازدياد الطلب العالمي على النفط مما أدى إلى ازدياد دخول الدول النفطية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الزيادة في الطلب كانت نتيجة لسياسات الدول الصناعية الهادفة إلى بناء مخزونات إحتياطية ضخمة من النفط الخام.

لذلك قفزت إيرادات النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحدها من نحو ٢,٥ بليون دولار في عام ١٩٧٢ لتصل إلى أكثر من ٩٨,١ بليون دولار في عام ١٩٨٠. وقد استخدمت هذه الزيادات الهائلة في الايرادات النفطية في إحداث نمو متفجر في إقتصاديات الدول النفطية عن طريق بناء قاعدة عريضة من التجهيزات الأساسية في فترة وجيزة، ستتيح المجال، بإذن الله، لانطلاقة هذه الاقتصاديات نحو النمو الذاتي في المستقبل، كذلك استخدم فائض هذه الايرادات النفطية في تقديم المساعدات والقروض الميسرة للدول العربية الشقيقة والدول الإسلامية والدول الأخرى الصديقة. مما هيأ لبنية الدول العربية فرصاً واسعة لتطوير اقتصادياتها وتعجيل

نمائها. وقد انعكست هذه الزيادات الهائلة في الايرادات النفطية على معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة إلى إحداث تغييرات ملموسة في تكوين هذا الناتج ولا سيما في الناتج الزراعي والصناعي بالدول العربية عموماً والدول النفطية منها على وجه الخصوص، مما يؤكد أن جزءاً كبيراً من هذه الايرادات قد استخدم بالفعل في إيجاد قاعدة إنتاجية أصيلة وتوسيع وتنويع هذه القاعدة بشكل يساعد في تخفيف الاعتماد على إيرادات النفط كمصدر وحيد للدخل في هذه الدول في المستقبل.

وفي الدول العربية يتم ضخ إيرادات النفط في الاقتصاديات المحلية أساساً عن طريق الميزانية العامة للدولة بما تتضمنه هذه الميزانية من إنفاق على مختلف برامج وخطط التنمية وما تقدمه الدولة من قروض وإعانات لمختلف الأنشطة الاقتصادية وفي مقدمتها الأنشطة الزراعية والصناعية، هذا إضافة إلى استخدام الدولة لهذه الايرادات في إقامة أو المشاركة في إقامة عدد من المشروعات الزراعية والصناعية الكبيرة الحجم أو الثقيلة عند الضرورة. كذلك تنعكس الزيادة في الايرادات النفطية على مستوى النشاط الاقتصادي في الدول النفطية من خلال الآثار غير المباشرة للإنفاق الحكومي بما يتيحه هذا الانفاق من سيولة إضافية لرجال الأعمال والقطاع المصرفي وتعزيز قدرة القطاع الخاص عموماً على تمويل إنشاء وتوسعة المشروعات في مختلف المجالات وتسهيل تسويق المنتجات.

ثانياً: آثار ازدياد الايرادات النفطية

إمتدت فترة الطفرة النفطية من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨١ أي ثماني سنوات تقريباً. ويمكن تقسيم آثار ازدياد إيرادات النفط على اقتصاديات الدول العربية لغرض هذا البحث إلى آثار عامة وآثار على الناتج الزراعي وآثار على الناتج الصناعي.

١ ـ الآثار العامة لازدياد إيرادات النفط

كان من أهم آثار الازدياد الهائل في الايرادات النفطية خلال حقبة الطفرة النفطية تكثيف ربط اقتصاديات الدول العربية ولا سيما النفطية منها بالاقتصاد العالمي وتطوراته، بحيث أصبحت هذه الاقتصاديات أكثر تأثراً بالتطورات الاقتصادية العالمية ولا سيما المتصل منها بالطاقة. كذلك كان من نتائج الزيادات الكبيرة في الايرادات النفطية في فترة زمنية قصيرة إنتشار أساليب الانفاق التبذيري في مجال الاستهلاك

وتقليص الاهتمام بتمحيص وفحص الفرص الاستثمارية ودراسة البدائل المتاحة لمشروعات الاستثمار.

ويمكن تتبع الآثار الاقتصادية المباشرة لازدياد إيرادات النفط في الدول العربية من خلال عدد من المؤشرات لعل أهمها إنعكاسات هذه الايرادات على الناتج المحلي الاجمالي والميزانيات العامة للدولة وموازين المدفوعات وحجم السيولة النقدية بالإضافة إلى حجم القروض والاعانات والاستثمارات العربية والدولية.

تشير البيانات المتاحة إلى أن إيرادات النفط في الدول العربية تزايدت خلال الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٨١ من نحو ٥ بلايين دولار إلى ما يقرب من ١٠٧ بليون دولار، أي أنها تضاعفت بما يزيد على عشرين مرة خلال فترة قصيرة نسبياً، ونتيجة لهذه الزيادة الهائلة في الايرادات النفطية قفز الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية خلال نفس الفترة من نحو ٥٤ بليون دولار ليصل إلى أكثر من ٤٣٥ بليون دولار. وقد كانت الزيادة في **الناتج المحلي الإجمالي** أكثر وضوحاً في الدول العربية النفطية، حيث قفز الناتج الاجمالي لهذه الدول نحو ١٩ بليون دولار في عام ١٩٧١ ليصل إلى أكثر من ٢٦٠ بليون دولار في عام ١٩٨١. وتزايد الناتج المحلي الاجمالي خلال نفس الفترة في الدول شبه النفطية (العراق والجزائر) من نحو ١١ بليون دولار ليبلغ نحو ٧٥ بليون دولار في نهاية الفترة. أما في الدول العربية النامية فقد تمكنت خلال الفترة من مضاعفة ناتجها المحلي الإجمالي بحوالى أربع مرات.

كما انعكست هذه الزيادة الهائلة في الايرادات النفطية بشكل واضح على **الميزانيات العامة** لحكومات الدول العربية خلال الفترة، فبينما أدت هذه الزيادة في الايرادات إلى زيادة هائلة في فائض ميزانيات الدول النفطية من (١,٦ بليون دولار في عام ٧١ إلى ٣٨ بليون دولار في عام ١٩٨١)، تفاقم العجز في ميزانيات بقية الدول العربية ولا سيما الدول العربية شبه النفطية (١٦ بليون دولار). وعموماً فإن ميزانيات الدول العربية ككل إنتقلت من عجز يقدر بنحو ٠,١ بليون دولار في عام ١٩٧١ إلى حالة فائض يقدر بأكثر من ٩ بليون دولار في عام ٨١، كنتيجة مباشرة للزيادة الهائلة في الايرادات النفطية.

أما انعكاسات هذه الزيادة في الايرادات النفطية على **موازين مدفوعات** الدول العربية، فقد تجلت في زيادة فائض الدول العربية زيادة مذهلة حيث أصبح ميزان المدفوعات العربي يتمتع بفائض يقدر بأكثر من ٤٥ بليون دولار في عام ١٩٨١ بعد أن

كان هذا الفائض لا يتجاوز ٢,٧ بليون دولار في عام ١٩٧١. وتأكيداً لتأثر ميزان المدفوعات بإيرادات النفط، فقد كانت هذه الزيادة في فائض ميزان مدفوعات الدول العربية إنعكاساً مباشراً لفائض مدفوعات الدول العربية النفطية، حيث تزايد فائض هذه المجموعة من الدول من ٢,٤ بليون دولار في عام ١٩٧١ ليصل إلى ٤٢,٨ بليون دولار في نهاية الفترة، وذلك في حين منيت الدول العربية الأقل نمواً بعجز في موازين مدفوعاتها بلغ مجموعه نحو ١,٢ بليون دولار في نهاية الفترة. هذا مع ملاحظة أن عدداً من الدول العربية غير النفطية استفادت اقتصادياتها من تحويلات الأعداد الضخمة من عمالها التي انخرطت في سوق العمل بالدول العربية النفطية مما كان له أكبر الأثر في تحسين موازين مدفوعاتها.

وقد كان للزيادة الهائلة في إيرادات النفط خلال الفترة أثر واضح على حجم السيولة النقدية في الدول العربية، حيث قفز حجم الكتلة النقدية من نحو ١١ بليون دولار في عام ١٩٧١ ليصل إلى نحو ٩٦ بليون دولار في عام ١٩٨١. وكان للدول العربية النفطية نصيب الأسد من هذه الزيادة حيث ارتفعت الكتلة النقدية في هذه الدول من ٢ بليون دولار في بداية الفترة لتبلغ نحو ٤١ بليون دولار في نهاية الفترة، وتلتها في الأهمية الدول العربية شبه النفطية.

كما أن من أهم الآثار العامة للزيادة الهائلة في الايرادات النفطية الزيادة الضخمة في حجم القروض والاعانات التي تقدمها الدول العربية النفطية وذلك بالإضافة إلى الأموال التي تم تدويرها لأغراض مختلفة منها أغراض استثمارية في الخارج. وعلى سبيل المثال بلغ حجم القروض الميسرة والقروض التجارية التي قدمتها الدول العربية النفطية منذ عام ١٩٧٣ لبقية الدول العربية أكثر من ٥٧,٥ بليون دولار في نهاية عام ١٩٨١، منها حوالى ٥٤ بليون دولار قروضاً ميسرة والباقي قروضاً تجارية، وقد كان نصيب الدول العربية النامية من هذه القروض نحو ٣٤ بليون دولار كقروض ميسرة وحوالى ٣ بليون دولار كقروض عادية. بينما استحوذت الدول العربية الأقل نمواً على نحو ٧,٢ بليون دولار منها ٦,٦ بليون دولار قروضاً ميسرة، وذلك في حين حصلت الدول العربية شبه النفطية على قروض ميسرة بلغت في نهاية ١٩٨١ نحو ١,٣ بليون دولار.

هذا ويلخص الجدول التالي رقم (١) هذه الآثار الاقتصادية الرئيسية المختلفة لتزايد الايرادات النفطية في الدول العربية خلال الفترة ١٩٧١ إلى ١٩٨١.

جدول رقم (١): بعض مؤشرات الآثار العامة لازدياد الايرادات النفطية في الدول العربية

(بليون دولار أمريكي)

المؤشر / مجموعة الدول	إيرادات النفط		الناتج المحلي الاجمالي		موقف الميزانية العامة العادية والانمائية		موازين المدفوعات		الكتلة النقدية		القروض نهاية ٨١	
	٧١	٨١	٧١[١]	٨١	٧١	٨١	٧١	٨١	٧١	٨١	ميسّرة	غير ميسّرة
١ ـ الدول النفطية[٣]	٤,١	٩٦,٢	١٨,٧	٢٦٠,٤	١,٦	٣٨,٠	٢,٤	٤٢,٨	٢,٠٠	٤٠,٩	-	-
٢ ـ الدول شبه النفطية[٤]	٠,٤	١٢,٤	١١,٢	٧٥,٤	-	(١٦,٠)	٠,١	١,٢	٣,٣	٢٢,٤		
٣ ـ الدول النامية[٥]	-	-	٢٠,٨	٨٢,٧	(١,٤)	(١٠,٩)	٠,٣	٢,٦	٥,٣	٢٧,٠	٣٣,٧	٣,١
٤ ـ الدول الأقل نمواً[٦]	-	-	٣,٧[٢]	١٦,٧[٢]	(٠,١)	(١,٩)	-	(١,٢)	٠,٦	٥,٧	٦,٦	٠,٦
المجموع	٤,٥	١٠٨,٦	٥٤,٤	٤٣٥,٢	٠,١	٩,٢	٢,٧	٤٥,٤	١١,٢	٩٥,٩	٥٣,٧	٣,٨

المصدر: **المؤشرات والبيانات المالية والنقدية للدول العربية**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أبريل ١٩٨٤ ص ١.
أرقام الناتج المحلي الاجمالي حسبت من صندوق النقد العربي. الحسابات القومية للدول العربية ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ ص ٦.

(١) أرقام ١٩٧٢.

(٢) لا تشمل جيبوتي.

أرقام القروض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: **«ملخص قروض الدول العربية المتجة للنفط والسحوبات منها الميسرة وغير الميسرة إلى الدول العربية (١٩٧٣ ـ ١٩٨١)**.

(٣) تشمل الدول النفطية: السعودية ـ الامارات ـ الكويت ـ ليبيا ـ قطر.

(٤) الدول شبه النفطية: الجزائر ـ العراق.

(٥) الدول النامية: الأردن ـ سوريا ـ لبنان ـ البحرين ـ تونس ـ المغرب ـ عمان ـ مصر.

(٦) الدول الأقل نمواً: السودان ـ الصومال ـ جيبوتي ـ موريتانيا ـ اليمن العربية ـ اليمن الديمقراطية.

٢ ـ الآثار على الناتج الزراعي والصناعي

كانت الزراعة وقطاع الصناعات التحويلية من أهم القطاعات الاقتصادية التي حظيت باهتمامات الدول النفطية، فوجهت المبالغ الضخمة لتطوير تجهيزاتها الأساسية وتوسيع قاعدتها الإنتاجية وتنويعها، حيث استخدم جزء هام من الزيادة في الايرادات النفطية لتمويل إنشاء وتشغيل التجهيزات الأساسية اللازمة لانطلاقة التنمية الزراعية والصناعية. كما أسست للأنشطة الزراعية والأنشطة الصناعية مؤسسات تمويلية حكومية متخصصة لتقديم قروض ميسرة، وقدمت لهذه الأنشطة الاعانات المباشرة والاعفاءات من الرسوم الجمركية. واستخدمت بعض إيرادات النفط في الاستثمار المباشر في المشروعات الزراعية والصناعية الكبرى وذلك لاستغلال الايرادات النفطية في إرساء قاعدة أساسية من الإنتاج الزراعي والصناعي. كما استفادت بقية الدول العربية من الايرادات النفطية عن طريق الحصول على قروض ميسرة وإعانات لتمويل التجهيزات الأساسية الزراعية والصناعية، كما أنشىء في هذه الدول عدد هام من المشروعات الزراعية والصناعية على أساس استثمارات مشتركة مع الدول النفطية.

وكانت النتيجة أن شهد الناتج المحلي الاجمالي المتولد من قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية في الدول العربية توسعاً هائلاً في فترة وجيزة، فتنوعت قاعدة الإنتاج الزراعي وتعددت المنتجات الصناعية العربية. وفي هذا الصدد استطاعت المملكة العربية السعودية مثلاً أن تقترب من درجة الاكتفاء الذاتي في مجموعة من المنتجات الزراعية مثل القمح والبيض وعدد من المنتجات الخضرية كما تمكنت من إرساء قاعدة متينة من الصناعات النفطية (التكرير) والصناعات البتروكيماوية.

وساعدت الزيادة الهائلة في الايرادات النفطية خلال الفترة من ٧٢ ـ ٨١ في رفع الناتج المحلي الاجمالي المتولد عن القطاع الزراعي في الدول العربية من نحو ٨ بليون دولار في عام ١٩٧٢ ليصل إلى أكثر من ٢٦ بليون دولار في عام ١٩٨١. ويتأكد أثر إيرادات النفط في زيادة الناتج الزراعي من خلال الازدياد الهائل في الناتج الزراعي بالدول العربية النفطية حيث قفز هذا الناتج في هذه الدول من ٤٣٥ مليون دولار في عام ١٩٧٢ ليصل إلى نحو ٢,٧ بليون دولار في عام ١٩٨١. أما عن ناتج الصناعات التحويلية للدول العربية فقد بلغ عام ١٩٨١ أكثر من ٣١ بليون دولار بعد أن كان لا يتجاوز ٥,٣ بليون دولار في عام ١٩٧٢. أي أنه تضاعف نحو ٦ مرات خلال هذه الفترة. ومرة أخرى يتأكد أثر الزيادة في إيرادات النفط من إحداث الزيادة الهائلة في

ناتج الصناعات التحويلية من خلال الزيادة الكبيرة التي تحققت في ناتج الصناعات التحويلية للدول العربية النفطية، حيث قفز ناتج هذا القطاع في هذه الدول من نحو ٨٧١ مليون دولار في عام ١٩٧٢م ليصل إلى نحو ١٢,٦ بليون دولار في عام ١٩٨١، أي أنه تضاعف بأكثر من إثنتي عشرة مرة خلال الفترة.

ويلخص الجدول التالي رقم (٢) آثار ازدياد إيرادات النفط في الدول العربية على الناتج الزراعي والصناعي خلال الفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٨١):

جدول رقم (٢): تطور الناتج الزراعي والصناعي العربي
(١٩٧٢ ـ ١٩٨١)
(ملايين الدولارات الأمريكية)

المؤشر / مجموعة الدول	الناتج الزراعي		الناتج الصناعي	
	١٩٧٢	١٩٨١	١٩٧٢	١٩٨١
١ ـ الدول النفطية	٤٣٥,٠	٢٦٦٤,٩	٨٧٠,٨	١٢٥٤٨,١
٢ ـ الدول شبه النفطية	١٤٣٩,٩	٦١٠٦,٨	١٣٣٢,١	٦٣٦٥,٥
٣ ـ الدول النامية	٤٦٥٦,٤	١٢٠٨٨,٤	٣٨٣٢,٨	١١١٧١,٤
٤ ـ الدول الأقل نمواً	١٤٢٦,٧	٥٣٥٦,٥	٢٣٧,٤	١١١٠,٩
المجموع	٧٩٥٨,٠	٢٦٢١٦,٦	٦٢٧٣,١	٣١١٩٥,٩

المصدر: حسب من «الحسابات القومية للدول العربية ١٩٧٢ ـ ١٩٨٣»، صندوق النقد العربي ١٩٨٤.

٢ ـ نتائج تراجع الايرادات النفطية

أخذت الايرادات النفطية لمعظم الدول العربية المنتجة للنفط في التراجع إعتباراً من عام ١٩٨٢ مخلفة آثاراً إنكماشية واضحة على مجمل الاقتصاديات العربية، كما أن استمرار هبوط هذه الايرادات في المستقبل من شأنه أن يؤثر بشكل ملموس على مسيرة التنمية في الدول العربية. لذلك كان من المهم تتبع نتائج انخفاض هذه الايرادات على تنمية الدول العربية وتحليل توقعات وتقديرات الايرادات النفطية في المستقبل تمهيداً لتحديد إمكانات مواجهة النتائج السلبية لانخفاض هذه الايرادات على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

أولاً: النتائج الفعلية لهبوط الايرادات

رغم عدم مضي فترة كافية للتعرف بدقة على طبيعة ومدى عمق التأثر الفعلي لاقتصاديات الدول العربية بتراجع وهبوط الايرادات النفطية، إلا أنه يمكن تتبع النتائج الأولية لهبوط هذه الايرادات على اقتصاديات الدول من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية العامة لقياس مسيرة التنمية الشاملة والتنمية الزراعية والصناعية على وجه الخصوص.

١ ـ الآثار العامة الفعلية لتراجع إيرادات النفط

تشير أحدث المعلومات المتوفرة عن الاقتصاديات العربية إلى أن الايرادات النفطية للدول المصدرة منها للنفط هبطت من أعلى مستوى لها في عام ١٩٨١ (١٦١,٤ بليون دولار) لتصل إلى ٧٦,٥ بليون دولار في عام ١٩٨٤، وهو هبوط هائل تجاوز كل التوقعات، حيث أصبحت هذه الايرادات تمثل أقل من نصف مستواها في عام ١٩٨١[٢]، وذلك بسبب الانخفاض الهائل في كل من كميات النفط المباعة والأسعار العالمية لبرميل النفط. وكان لا بد أن ينعكس هذا الهبوط الهائل في الايرادات النفطية من خلال الانفاق الحكومي على مستوى النشاط الاقتصادي في الدول العربية المعنية وعلى مسيرتها التنموية، فانخفضت لذلك، معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول وتلاشت فوائض ميزانياتها العامة واختفت فوائض الموازين الجارية لمدفوعاتها وتحولت إلى عجوزات، كما انخفضت معدلات السيولة النقدية المحلية بدرجة ملموسة وضعفت قدرة الدول النفطية على تقديم المساعدات التنموية الميسّرة.

فالناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة إنخفض في عام ١٩٨٣ بمعدل بسيط بلغ ٤,٦ في المائة في السنة خلال العامين السابقين لعام ١٩٨١، حيث وصل إلى ٣٩٥,٤ بليون دولار في عام ١٩٨٣ بعد أن كان ٤٣٥,٢ بليون دولار عام ١٩٨١. ومع هذا فقد كان الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية النامية والدول العربية شبه النفطية ينمو بمعدلات مقبولة خلال نفس الفترة. ورغم أن الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية النفطية مجتمعة هبط بمعدل يزيد قليلاً عن ١٠ في المائة في السنة خلال الفترة، إلا أن ناتج بعض هذه الدول كان مستمراً في النمو ولكن بمعدلات متباطئة ومتواضعة.

وكانت آثار الانخفاض الهائل في الايرادات النفطية أكثر وضوحاً على **الميزانيات العامة للدول** العربية النفطية، حيث تلاشت فوائضها وتحولت إلى عجوزات في الدول العربية جميعها (على أساس المجموعات) دون استثناء. فالفائض الذي شهدته ميزانيات الدول العربية في عام ١٩٨١ والذي بلغ ٩,٤ بليون دولار تحول إلى عجز بلغ ٣٢,٥ بليون دولار في عام ١٩٨٣. فتحول فائض ميزانيات الدول النفطية البالغ نحو ٣٨ بليون دولار في عام ١٩٨١ إلى عجز بلغ ٩,٧ بليون دولار في عام ١٩٨٣. وانخفض عجز الدول العربية شبه النفطية خلال الفترة هبوطاً ملحوظاً وذلك مع الزيادة الطفيفة في عجز ميزانيات الدول العربية النامية والدول العربية الأقل نمواً. وتؤكد مقارنة الايرادات والنفقات العامة للدول العربية أن السبب الرئيسي لتضخم عجوزات ميزانيات الدول النفطية يرجع إلى محاولة هذه الدول إبقاء النفقات على مستواها السابق أو تخفيضها بشكل طفيف لا يتناسب مع الهبوط الكبير في الايرادات. وكانت زيادة النفقات في الدول العربية النامية هي السبب الأساسي في زيادة عجز ميزانياتها. وتشير المعلومات الأخرى المتوفرة، انه يتوقع استمرار العجز في ميزانيات ثلاث دول خليجية مصدّرة رئيسية للنفط خلال العام الحالي، منها قطر، حيث يقدر عجز ميزانيتها بنحو ٢ بليون دولار (مقارنة بمبلغ ٢,٣ بليون دولار في العام الماضي) والكويت نحو ٢,٢ بليون دولار (مقارنة بمبلغ ٢,٠ بليون دولار في العام الماضي) بالإضافة إلى دولة الامارات العربية المتحدة.

أما عن الآثار الفعلية لانخفاض إيرادات النفط على **موازين مدفوعات** الدول العربية، فقد انعكست في تحويل فائضها في عام ١٩٨١ الذي بلغ أكثر من ٤٥ بليون دولار إلى عجز بلغ أكثر من ٩ بلايين دولار في عام ١٩٨٣. ومع هذا ظلت الدول العربية النفطية تتمتع بفائض قدر بمبلغ ١٥,٩ بليون دولار في عام ١٩٨٢. وإن كان هذا المبلغ يمثل انخفاضاً كبيراً في فائض الميزان الجاري لهذه الدول الذي كان يبلغ في العام السابق ٤٣ بليون دولار.

وازداد عجز الميزان الجاري للدول العربية شبه النفطية زيادة ملحوظة وذلك في حين تحسن الميزان الجاري للدول النامية خلال نفس العام.

هبطت في عام ١٩٨٣ معدلات التوسع في السيولة المحلية في كل الدول العربية (باستثناء اليمنين) مقارنة بمستوياتها في عام ١٩٨١، وتحولت معدلات التوسع في هذه السيولة في بعض الدول العربية إلى معدلات سالبة، حيث بلغت في قطر مثلاً ٠,٩ في

المائة. وفي الإمارات إنخفض معدل التوسع إلى ٨ في المائة مقارنة بمعدل ٢٣,٧ في المائة في عام ١٩٨١. وفي السعودية إنخفض المعدل إلى ٢,٢ في المائة مقارنة بمستواه في عام ١٩٨١ والذي بلغ ٣٣ في المائة [٣].

هذا وقد كان الانخفاض في الايرادات النفطية مصحوباً بانخفاض في مساعدات التنمية الميسّرة التي تقدمها الدول العربية النفطية وشبه النفطية. حيث انخفض حجم هذه المساعدات من ٨,٤ بليون دولار في عام ١٩٨١ ليصل إلى ٦,٧ بليون دولار في عام ١٩٨٣، وهو انخفاض محدود بكل المعايير.

هذا ويعطي الجدول التالي رقم (٣) نبذة مختصرة عن الآثار العامة لتراجع الايرادات النفطية الفعلية على اقتصاديات الدول العربية:

٢ ـ الآثار الفعلية على الناتج الزراعي والصناعي

تشير المعلومات المتاحة إلى أن الناتج الزراعي والصناعي في الدول العربية لم يتأثر حتى نهاية عام ١٩٨٣ بالانخفاض الكبير في الايرادات النفطية، حيث واصل ناتج القطاع الزراعي لدول المجلس نموه بمعدل سنوي ناهز ٢,٥ في المائة في السنة على أساس الأسعار الجارية، بينما ناتج الصناعات التحويلية في الدول العربية نما بمعدل يزيد قليلاً عن ٣,٥ في المائة في السنة خلال نفس الفترة. إلا أنه تجدر الاشارة في هذا الصدد إلى ظاهرتين. فمن جهة تظهر الأرقام أن الناتج المحلي المتولد في القطاع الزراعي للدول العربية النفطية نما بأعلى المعدلات خلال العامين ١٩٨١ و١٩٨٣، حيث بلغ معدل نموه السنوي أكثر من ١٩ في المائة، من جهة أخرى تناقص الناتج المحلي الاجمالي المتولد عن قطاع الزراعة في الدول العربية الأقل نمواً خلال نفس الفترة مع أنها غير منتجة للنفط.

وحافظ ناتج الصناعات التحويلية للدول العربية النفطية على مستواه (معدل نمو لم يتجاوز ٠,١٧ ٪ في السنة)، بينما ارتفع معدل نمو الدول العربية شبه النفطية ليصل إلى نحو ١٠ في المائة في السنة خلال العامين السابقين لعام ١٩٨٣.

ومرة أخرى يلاحظ أن الدول العربية الأقل نمواً رغم عدم تصديرها للنفط، إنخفض فيها الناتج المحلي الاجمالي المتولد في قطاع الصناعات التحويلية خلال نفس

جدول رقم (٣): بعض مؤشرات تأثر اقتصاديات الدول العربية بهبوط الايرادات النفطية

(بلايين الدولارات الأمريكية)

المؤشر / مجموعة الدول	إيرادات النفط		الناتج المحلي الاجمالي		موقف الميزانية		موازين المدفوعات الميزان الجاري		المساعدات الميسرة[1]	
	٨١	٨٤	٨١	٨٣	٨١	٨٣	٨١	٨٢	٨١	٨٢
١ ـ الدول النفطية	١٦١,٤	١٧٦,٥	٢٦٠,٤	٢٠٦,٧	٣٨,٠	(٩,٧)	٤٢,٨	١٥,٩	٨,٢	٦,٦
٢ ـ الدول شبه النفطية			٧٥,٤	٨٢,٠	(١٦)	(٨,٦)	١,٢	(١٨,٤)	٠,٢	٠,١
٣ ـ الدول النامية	-	-	٨٢,٧	٩٢,٩	(١٠,٩)	(١٢,٢)	٢,٦	٥,٣	-	-
٤ ـ الدول الأقل نمواً	-	-	١٦,٧	١٣,٨	(١,٩)	(٢,٠)	(١,٢)	(١,٥)	-	-
المجموع	١٦١,٤	١٧٦,٥	٤٣٥,٢	٣٩٥,٤	٩,٤	(٣٢,٥)	٤٥,٤	(٩,٣)	٨,٤	٦,٧

المصادر: (الناتج المحلي الاجمالي): من: صندوق النقد العربي، «**الحسابات القومية للدول العربية**»، المصدر السابق.

(موقف الميزانية): من: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٤**، ص ٣٤١.

(معدلات نمو القاعدة النقدية): وكذلك تطور الانفاق الحكومي والميزان الجاري أيضاً من نفس المصدر وكذلك مساعدات التنمية الميسرة.

(١) تشمل العراق كما لا تشمل ليبيا والجزائر.

الفترة، حيث بلغ معدل هبوط هذا الناتج نحو ٦,٩ في المائة في السنة على أساس الأسعار الجارية.

هذا ويوضح الجدول التالي رقم (٤) تطور الناتج الزراعي والصناعي العربي خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ حسب كل مجموعة رئيسية. وواضح أنه لم تكن الفترة كافية لظهور معلومات يمكن من خلالها قياس مدى تأثر تكوين الناتج الزراعي والصناعي العربي خلال الفترة. فمن المرجح أن تكون انعكاسات انخفاض الايرادات النفطية على تكوين هذين القطاعين حتى تاريخه محدودة للغاية نظراً لطول مدة تنفيذ المشروعات الإنتاجية الزراعية والصناعية من جهة واستمرار وجود فوائض كافية لتوفير التمويل الميسَّر لإقامة مثل هذه المشروعات في الدول العربية ولا سيما النفطية منها من جهة أخرى.

جدول رقم (٤): تطور الناتج الزراعي والصناعي العربي
(خلال الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٨٣)
(ملايين الدولارات الأمريكية)

البيان / مجموعة الدول	الناتج الزراعي		الناتج الصناعي	
	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨١	١٩٨٢
١ ـ الدول النفطية	٢٦٦٤,٩	٣٦٨١,٩	١٢٥٤٨,١	١٢٥٨٩,٩
٢ ـ الدول شبه النفطية	٦١٠٦,٨	٥٨٨٨,٣	٦٣٦٥,٥	٧٦٤٤,٣
٣ ـ الدول النامية	١٢٠٨٨,٤	١٣٨٩٤,١	١١١٧١,٤	١٢٠٧٩,٩
٤ ـ الدول الأقل نمواً	٥٣٥٦,٥	٤٠٦٩,٩	١١١٠,٩	٩٥٨,٤
المجموع	٢٦٢١٦,٦	٢٧٥٣٤,٢	٣١١٩٥,٩	٣٣٢٧٢,٥

المصدر: «الحسابات القومية للدول العربية ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣»، صندوق النقد العربي ١٩٨٤.

ثانياً: النتائج المتوقعة لهبوط الايرادات النفطية

طرأت الزيادة الهائلة على الايرادات النفطية للدول العربية المنتجة للنفط نتيجة للإرتفاع الكبير في الأسعار العالمية للنفط في العقد الماضي من جهة، والزيادة الضخمة

في الكميات التي تنتجها وتصدرها هذه الدول للأسواق العالمية من جهة أخرى. فقد شهدت الصناعات النفطية الأساسية في الدول العربية توسعاً ضخماً في طاقاتها الإنتاجية في فترة قصيرة وذلك استجابة للتوسع في الطلب العالمي على النفط خلال العقد الماضي، وبغض النظر في معظم الأحيان عن احتياجاتها الفعلية لهذه الايرادات والطاقة الاستيعابية المحلية لاستخدام العوائد النفطية على أسس إقتصادية سليمة.

وقد استغلت هذه الايرادات بقدر الإمكان في تمويل برامج وخطط التنمية الاقتصادية الواسعة كما استخدمت الفوائض المالية المتأتية من هذه الايرادات في تقديم مساعدات وقروض ميسَّرة للدول العربية الشقيقة وفي استثمارات محلية وعربية وأجنبية. ولعله لوحظ من المؤشرات الأولية التي تناولتها الفقرة السابقة أن اقتصاديات الدول العربية ولا سيما النفطية منها استطاعت أن تتعايش مع الهبوط الهائل في الايرادات النفطية رغم هبوط هذه الايرادات هبوطاً كبيراً مقارنة بمستواها في عام ١٩٨١، ولكن التأثر كان في حدود ضيقة. لذا يمكن الاستنتاج بأنه يمكن تبني بعض السياسات الجادة للتغلب على الآثار السلبية إذا استمرت الايرادات النفطية عند مستوياتها الحالية. ولكن ماذا عن توقعات وتقديرات الايرادات النفطية لهذه الدول في المستقبل؟

١ ـ مستقبل إيرادات النفط

يعتمد حجم الايرادات النفطية للدول العربية على حجم الطلب العالمي على النفط وأسعاره. ومن المعروف أن ظروف الطلب العالمي على النفط العربي تتوقف أساساً على عوامل رئيسية أربعة هي: معدلات توسع الاقتصاد العالمي بما في ذلك النمو السكاني، وكثافة ونتائج الجهود الموجهة لخفض استهلاك النفط عموماً واستهلاك نفط الأوبك على وجه الخصوص ومنها الدول العربية، ونتائج استكشاف مصادر نفطية جديدة، ومدى توفر مصادر بديلة هامة للنفط. ويرجع الهبوط الحاد في الايرادات النفطية العربية لهذه العوامل مجتمعة، حيث إنتهت هذه العوامل إلى إحداث تخمة أو فائض في أسواق النفط ترتب عنها انخفاض حجم الطلب على نفط الدول العربية مع ضغوط حادة لتخفيض أسعاره.

أ ـ معدلات توسع الاقتصاد العالمي: دخلت دول العالم الصناعي في ركود إقتصادي منذ عام ١٩٨٠، ثم أخذت تخرج من هذا الركود في عام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤.

وقد بدا على اقتصاديات هذه المجموعة الهامة من دول العالم مظاهر الانتعاش في عام ١٩٨٤. كما أخذ ركود هذه الاقتصاديات ينعكس على اقتصاديات الدول العربية النفطية منها على وجه الخصوص بفاصل زمني يقدر بنحو سنتين. ومن ناحية أخرى، تشير الدراسات الحديثة[٤] إلى تزايد أهمية معدلات التوسع في إقتصاديات الدول النامية في تزايد الطلب على النفط ولا سيما النفط العربي. وعموماً تنتهي العديد من التقديرات في هذا الصدد إلى توقع تحسن أداء الاقتصاد العالمي واتجاه معدلات النمو الاقتصادي إلى الارتفاع بشكل ملموس إعتباراً من عام ١٩٨٤.

ب ـ **جهود تخفيض استهلاك النفط**: يسعى كثير من الدول المستهلكة للنفط ولا سيما الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية إلى تبني العديد من الاجراءات والسياسات المخططة لتخفيض استهلاكها من النفط ولا سيما من نفط الدول الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك). وقد تبنت دول وكالة الطاقة الدولية هدفاً معلناً لها هو تخفيض الطلب على نفط الأوبك والعمل على إبقاء هذا الطلب متدنياً بكل الوسائل. وتقوم الدول الواحدة والعشرون الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية، وهي أهم الدول الصناعية المستهلكة للنفط، بجهود منظمة وإجراءات مكثفة من أجل الحفاظ على الطاقة وترشيد استخداماتها تتضمن رفع الأسعار واستخدام حوافز مالية أخرى والقيام بحملات إعلامية وتوجيهية وانتهاج سياسة بناء المخزونات.

ج ـ **استكشاف مصادر نفطية جديدة**: أدى الارتفاع الهائل في أسعار النفط الذي كان مصحوباً بتوسع في الطلب العالمي على النفط في السبعينات، إلى تشجيع الجهود الاستكشافية المبذولة للبحث والتنقيب عن حقول نفطية جديدة ولا سيما في المصادر النفطية غير التقليدية. وقد نجحت هذه الجهود في تطوير عدد من الحقول النفطية الجديدة خارج أوبك، إذ زاد نصيب الدول البترولية غير الأعضاء في أوبك من التجارة الدولية بالنفط الخام إلى ما يقرب ٦٠ ٪ مقارنة بأقل من ٤٠ ٪ في بداية عقد الثمانينات. غير أن الاستكشافات النفطية في الدول العربية إنتهت إلى زيادة الاحتياطي النفطي المؤكد لهذه الدول، وذلك بالإضافة إلى تزايد إحتياطي الدول العربية من الغاز الطبيعي. وفي هذا الصدد يلاحظ أن احتياطي الدول العربية من النفط لا يزال يمثل أضخم احتياطي نفطي في العالم. هذا فضلاً عن أن تكاليف استكشاف وإنتاج النفط العربي لا تزال أقل التكاليف قياساً إلى تكاليف استكشاف وإنتاج النفط في مصادر أخرى منافسة[٥]. ويوضح الجدول التالي (جدول رقم ٥)

تطور احتياطيات الدول العربية من النفط الخام والغاز الطبيعي مقارنة باحتياطي العالم من هذه المصادر الهامة للطاقة.

جدول رقم (٥): تطور إحتياطي الدول العربية من النفط والغاز الطبيعي

البيان / المجموعة	النفط الخام (بليون برميل)				الغاز الطبيعي (بليون متر مكعب)			
	١٩٧٥		١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٣	١٩٨٤
١ ـ الدول العربية	٣٣٦	٣٤٣	٣٧٦,٦	٤٤٥	١٠,٣	١١,٧	١٢,٢	١١,٢
٢ ـ مجموعة الأوبك	-	٤٣٨,١	٤٧٠,٦	-	-	٢٨,٢	٢٨,٧	-
٣ ـ مجموع العالم	٧١٦	٦٤٣,٣	٦٩١,٣	٧٩٩	٦٣,٢	٧٢,٩	٩٠,٧	٩٠,٣

المصدر:

بيانات ٧٩، ٨٣ من منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، **تقرير الأمين العام السنوي العاشر ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م**، ص ٦٨ ـ ٦٩، ص ٧١ ـ ٧٢.

بيانات ٧٥ من منظمة أوابك، **التقرير الاحصائي السنوي الثاني ١٩٧٣م ـ ١٩٨٤م**.

بيانات ٨٥، ٨٤ من تقرير اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (إكوا)، **مرجع سابق**، ص ١٥، ص ٢١، ويلاحظ أنها تشمل فقط تسع دول عربية في غربي آسيا، كما تضمن الرقم الخاص بالنفط ٨٥ بليون برميل إضافي وهو يمثل الموقف في يناير (كانون الثاني) من العام ١٩٨٥ والزيادة التي تردد اكتشافها في العراق مؤخراً حيث ارتفع الاحتياطي المؤكد لهذه الدولة إلى نحو ١٤٥ بليون برميل من النفط الخام. والجدير بالملاحظة أن المستوى الحالي للأسعار العالمية للنفط لم يعد مشجعاً على التوسع في الاقبال بشكل جيد على الاستثمار في أي مصادر جديدة هامة للنفط.

د ـ المصادر البديلة للنفط: يعتبر الفحم الحجري والغاز الطبيعي أهم بدائل النفط المتاحة في الوقت الراهن غير أن تكاليف إنتاج هذين البديلين لا تزال مرتفعة قياساً إلى تكاليف إنتاج النفط، ولا سيما في الدول العربية، ذلك أن الفحم الحجري، مثلاً، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف نقله يتطلب إنتاجه كميات كبيرة من المياه. أما الطاقة النووية فإن ارتفاع تكاليفها الرأسمالية المصحوب بالشروط القاسية للسلامة واتجاهات الرأي العام بعد حادثة جزيرة «ثري مايلز» وطول المدة اللازمة بين اتخاذ قرار بالاستثمار وتشغيل محطة التوليد تجعل تأثيرها المحتمل ذا طبيعة طويلة الأمد.

وعموماً لم تنجح الجهود العلمية المبذولة تحت الظروف السائدة حالياً للأسعار العالمية للنفط في الوصول حتى الآن إلى بدائل هامة للنفط كمصدر للطاقة ناهيك عن أهميته كمصدر رئيسي للعديد من الخامات الصناعية. كما أدى انخفاض الأسعار العالمية للنفط إلى تقليل البحوث الموجهة لتطوير استخدام نتائج علمية لمصادر جديدة للطاقة.

ومن تحليل العوامل الرئيسية التي تحكم الأسواق العالمية للنفط يتضح أن السوق العالمية للنفط سوف تشهد قريباً تحسناً ملموساً لصالح الدول المنتجة للنفط بشكل يؤدي إلى استقرار العوائد النفطية للدول العربية مع احتمال تحسن هذه العوائد قبل نهاية العقد الحالي. على أنه يكاد ينعقد إجماع الخبراء المتخصصين على أن بداية العقد القادم سوف تشهد تحسناً ملموساً في الأسعار العالمية للنفط. وفي هذا الصدد يؤكد السيد بير ديبريريه، رئيس مجلس إدارة المعهد الفرنسي للبترول، إجماع الخبراء الاقتصاديين في الوقت الراهن على توقع ارتفاع ملموس في الأسعار العالمية الحالية للنفط بواقع ٣٠ إلى ٥٠٪ حتى سنة ٢٠٠٠ أي تزيد إلى ما يقارب ٤٠ إلى ٤٥ دولاراً بسعر عام ١٩٨٥ [٦]. ومع توقع ازدياد الاستهلاك العالمي للنفط بشكل تدريجي حتى نهاية القرن الحالي ينتظر أن تأخذ الايرادات النفطية للدول العربية في الارتفاع بشكل متدرج وملموس من بداية التسعينات.

٢ ـ الآثار المتوقعة لهبوط الايرادات النفطية

إن الازدياد الهائل في الايرادات النفطية العربية كان مصحوباً بمعدلات نمو عالية في الاقتصاد العالمي تجاوزت الخمسة في المائة في السنة، وذلك في حين كانت فترة هبوط الايرادات النفطية مصحوبة بمعدل نمو حقيقي في الاقتصاد العالمي لم يتجاوز ٢ في المائة في السنة، وبلغ عام ٨٢ مثلاً ١,٠ في المائة. أما في الخمس عشرة سنة القادمة فإن التقديرات ترجح احتمال توسع الاقتصاد العالمي بمعدل سنوي حقيقي لا يقل عن ٣ في المائة في المتوسط [٧] لذلك وعلى أسس التحولات الايجابية المتوقعة في بقية العوامل المؤثرة على الايرادات النفطية للدول العربية لم يعد من المرجح احتمال استمرار هبوط الايرادات النفطية العربية خلال الخمس عشرة سنة الباقية، بل تؤكد التوقعات إحتمال تصاعد هذه الايرادات لا سيما مع بداية العقد القادم. وبناءً عليه يصبح الاهتمام مركزاً على محاولة التعرف على الآثار المتوقعة لاستمرار الايرادات النفطية العربية على مستوياتها الحالية بما في ذلك آثارها على التنمية الشاملة لهذه الدول والتنمية في المجالات الزراعية والصناعية خصوصاً.

أ ـ الآثار الاقتصادية العامة لبقاء الايرادات على مستوياتها المنخفضة: يمكن تقسيم مراحل النمو الاقتصادي للدول العربية ولا سيما النفطية منها من حيث تأثر النمو بالايرادات النفطية إلى مراحل رئيسية ثلاث، وهي:

مرحلة النمو الانفجاري، ومرحلة النمو غير المتكافىء، ومرحلة النمو الذاتي. وتتميز كل منها بعدد من الخصائص والمعالم يمكن إيجازها فيما يلي:

مرحلة النمو الانفجاري: وقد شهدتها اقتصاديات الدول العربية أثناء الفورة النفطية ٧٣ ـ ١٩٨١، أي لمدة ثماني سنوات. وتميزت هذه الفترة كما تقدم بيانه (في القسم الأول) بتصاعد حاد في الايرادات النفطية وتوسع هائل في الناتج المحلي الاجمالي وبالسيولة النقدية وبرامج استثمارية ضخمة في الداخل وفوائض مالية هائلة. وتمثل هذه المرحلة العقد الذهبي للنفط العربي.

مرحلة النمو غير المتكافىء أو البطيء: وقد دخلت اقتصاديات الدول العربية عموماً في هذه المرحلة مع بداية عام ١٩٨٢، ومن المرجح أن تستمر إلى عام ١٩٨٩، أي لمدة ثماني سنوات أيضا. وقد تميزت بداية هذه المرحلة بالهبوط الهائل في الايرادات النفطية إنعكست آثاره الفعلية على عدد هام من المتغيرات الاقتصادية في الدول العربية، منها تباطؤ التنمية والنمو الاقتصادي، بل تراجعت مستويات الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في معظم الدول العربية النفطية مثل السعودية والامارات العربية المتحدة، حيث تحولت في هذه المرحلة الأولى إلى معدلات نمو ساكبة في الأعوام ٨٢، ١٩٨٣. ويبدو أن معظم الدول العربية النفطية في الوقت الراهن أخذت تكيف ظروفها لتتعايش مع هذه المرحلة الجديدة لفترة طويلة مركزة على إيجابيات هذه المرحلة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

ـ إن هذه المرحلة يمكن اعتبارها فرصة جيدة لمراجعة البرامج والانجازات لضخمة التي تحققت في فترة وجيزة واستخلاص الدروس والعبر من سلبيات تعجيل ميزة التنمية وتصحيح اتجاهاتها. وهي أيضاً محطة استراحة تلتقط خلالها جهود التنمية اللاهثة وراء نمو إنفجاري أنفاسها وتستعيد عزمها وقوتها استعداداً لمراحل التنمية المقبلة.

ـ إن الظروف الاقتصادية التي صاحبت هذه المرحلة أعادت لمبدأ ترشيد القرارات الاستهلاكية والاستثمارية إعتبارها، مما يؤدي إلى تركيز الاهتمام على مبدأ

تحسين الأداء الاقتصادي لمختلف الأنشطة الانتاجية والخدمية، وتقديم أولوية التوجيه والجودة على الكميات والأحجام وتعميق الحماس لأهمية العمل الجاد في تحقيق النتائج المثمرة.

ـ إن هذه المرحلة فرصة لاستيعاب وامتصاص السلبيات الناشئة عن التنمية الاقتصادية السريعة وتوطين مكاسب التنمية المتمشية مع المحيط المحلي.

ـ إن التوسع الهائل في إنتاج النفط والزيادة الضخمة في إيراداته كان لاعتبارات دولية في الدرجة الأولى ولم يكن من المتوقع أصلاً استمراره على نفس المستويات، ناهيك عن توقع استمرار توسعه في المستقبل.

ـ إن انخفاض إنتاج النفط المترتب عن المرحلة الحالية يمكن اعتباره قراراً ضمنياً بالاستثمار في احتياطيات النفط.

ـ إن معظم الدول النفطية تمكنت خلال المرحلة السابقة من بناء أهم التجهيزات الأساسية اللازمة لانطلاقة اقتصادياتها. ولم تعد حكومات هذه الدول بحاجة إلى إيرادات نفطية ضخمة لإنفاقها على التجهيزات الأساسية في هذه المرحلة. ونظراً لاعتقاد هذه الدول بضرورة الاعتماد على مبادرات القطاع الخاص في توسيع وتنويع مختلف الأنشطة الإنتاجية، فإن هذه المرحلة تدعو القطاع الخاص للتحرك نحو التوسع في أنشطته الاستثمارية لتعويض النقص في الانفاق الاستثماري الحكومي على التجهيزات الأساسية الذي كان المحرك الرئيسي في دفع التنمية الاقتصادية الشاملة لهذه الدول في المرحلة السابقة.

ـ إن هناك أرصدة ضخمة مستثمرة في الخارج ويمكن استدعاء مبالغ هامة منها لاستثمارها في مشروعات إنتاجية مجدية بالدول العربية.

لذلك فإن أهم ما يميز هذه المرحلة من النمو هو التركيز على التنمية النوعية وتنويع القاعدة الإنتاجية لاقتصاديات الدول العربية. ومن المؤمل أن تُستغل هذه المرحلة في تمحيص ودراسة الفرص المتاحة للتنمية وتنويع مصادر الناتج المحلي في المستقبل على أسس أكثر دقة وأعلى كفاءة وعائداً.

مرحلة النمو الطبيعي أو الطويل الأجل: من المعتقد أن يتم انتقال الاقتصاديات العربية من مرحلة النمو المتلكىء أو البطيء إلى هذه المرحلة الجديدة من النمو

بمساعدة تزايد الايرادات النفطية بمعدلات منخفضة تتصاعد بعد عام ١٩٩٠، حيث تكون الاقتصاديات العربية أكثر تأهيلاً لاستثمار عوائدها النفطية محلياً على أسس مجدية (واستناداً إلى المهارات التي اكتشفتها هذه الاقتصاديات في المرحلة السابقة). تنطلق اقتصاديات الدول العربية خلال هذه المرحلة بمعدلات نمو أعلى تعكس نمو الإمكانات والفعاليات الذاتية لهذه الاقتصاديات في المدى الطويل.

هذا ويمكن تصوير تأثر اقتصاديات الدول العربية بإيرادات النفط ضمن مراحل النمو هذه بالاستعانة بالشكل البياني التالي، ومنه يتضح أن معدل نمو مرحلة **التنمية الانفجارية** بلغ نحو ٢٦ في المائة في السنة على أساس **النمو في الأسعار الجارية**. أما في مرحلة النمو المتباطىء، فقد كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي سالباً خلال العامين الأوليين ثم افترض نموه في عام ١٩٨٤ بنفس معدل الناتج القومي الحقيقي للدول المصدرة للنفط خلال نفس العام. وبعد عام ١٩٨٤ وحتى نهاية هذه المرحلة يتوقع أن يحافظ الناتج المحلي الاجمالي على مستواه في عام ١٩٨٤، وأن يميل إلى التصاعد بمعدل نمو قد يصل إلى ٢,٨ في المائة في السنة في المتوسط وهو متوسط معدل نمو الناتج القومي الحقيقي للدول المصدرة للنفط خلال عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤.

وأخيراً، من المرجح أن يأخذ الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية مساره في النمو الذاتي بمعدل سنوي مركب أعلى قليلا من المعدل المتوقع لنمو الاقتصاد العالمي خلال العقد الأخير من القرن الحالي وهو ٣ ٪ في السنة، حيث قدر هذا المعدل بنحو ٥ ـ ٤ ٪ في السنة خلال الأحد عشر عاماً الأخيرة من القرن الحالي.

ب ـ الآثار على الناتج الزراعي والصناعي: إن تأثر الناتج الزراعي والصناعي باستقرار الايرادات النفطية عند مستوياتها الحالية لا يتوقع أن يكون جوهرياً. ومع هذا من المرجح أن تتأثر معدلات النمو في ناتج هذين القطاعين خلال مرحلة النمو البطيء فتميل هذه المعدلات إلى التباطؤ خلال ما تبقى من العقد الحالي كنتيجة لتخفيف الإنفاق على التجهيزات الأساسية المخصصة لهذين القطاعين، مثل مشروعات الري والصرف والمدن الصناعية ومتطلباتها ولا سيما في الدول العربية غير النفطية بما في ذلك الدول العربية الأقل نمواً.

وفي الحقيقة فإن هذه المجموعة الأخيرة من الدول العربية معرضة في هذه المرحلة من النمو لتأثر اقتصادياتها عموماً وقطاعاتها الزراعية والصناعية خصوصاً

بانخفاض مساعدات التنمية الميسرة المصحوب بتباطؤ معدلات نمو الدول الصناعية والتي تمثل سوقاً رئيسية لبعض منتجاتها الأولية. إلا أن معدلات نمو ناتج القطاعين الزراعي والصناعي للدول العربية ستعاود ارتفاعها مع بداية العقد القادم.

أما من حيث تركيب الناتج الزراعي والصناعي فإن تأثره بمستويات الايرادات النفطية أكثر محدودية لا سيما وأن الحوافز الزراعية والصناعية (التي قد تتأثر بالايرادات) في الدول العربية قلما تستخدم على أساس تفصيلي لتوجيه الإنتاج الزراعي والصناعي في مجالات معينة دون غيرها. وعموماً من المرجح أن يكون هناك ضغوط على القطاع الزراعي والصناعي في الدول العربية خلال الفترة المتبقية من القرن الحالي لكي يركز على المطالب العربية التالية:

١ ـ تعزيز الأمن الغذائي والدوائي زراعة وصناعة وتخزيناً ونقلاً وتوزيعاً.

٢ ـ تطوير وتنويع الصناعات النفطية وقاعدة الصناعات البتروكيماوية.

٣ ـ تطوير وتنويع الصناعات المعدنية الأساسية والصناعات الهندسية بما فيها الآلات والمعدات الزراعية.

٤ ـ تطوير صناعة معدات الطاقة المتجددة ولا سيما الطاقة الشمسية.

٥ ـ تطوير الصناعات ذات التقنية المتطورة وفي مقدمتها الصناعات الالكترونية.

٦ ـ تطوير وتنويع الصناعات ذات الأهمية الأمنية.

٣ ـ إمكانات مواجهة النتائج السلبية لهبوط الايرادات النفطية

إن الهزة النفطية التي تمر بها اقتصاديات الدول العربية في الوقت الراهن رغم أن لها إيجابيات متعددة إلا أنها خلقت عدداً من المصاعب والسلبيات التي تركت بصماتها الواضحة على النشاط الاقتصادي العربي. ويمكن التقليل من آثار هذه المصاعب والسلبيات واجتيازها بتضافر جهود عدد من الجهات يأتي في مقدمتها الجهات الرئيسية التالية:

أ ـ جهود حكومات الدول العربية: فبالإضافة إلى التأكيد على إجراءات

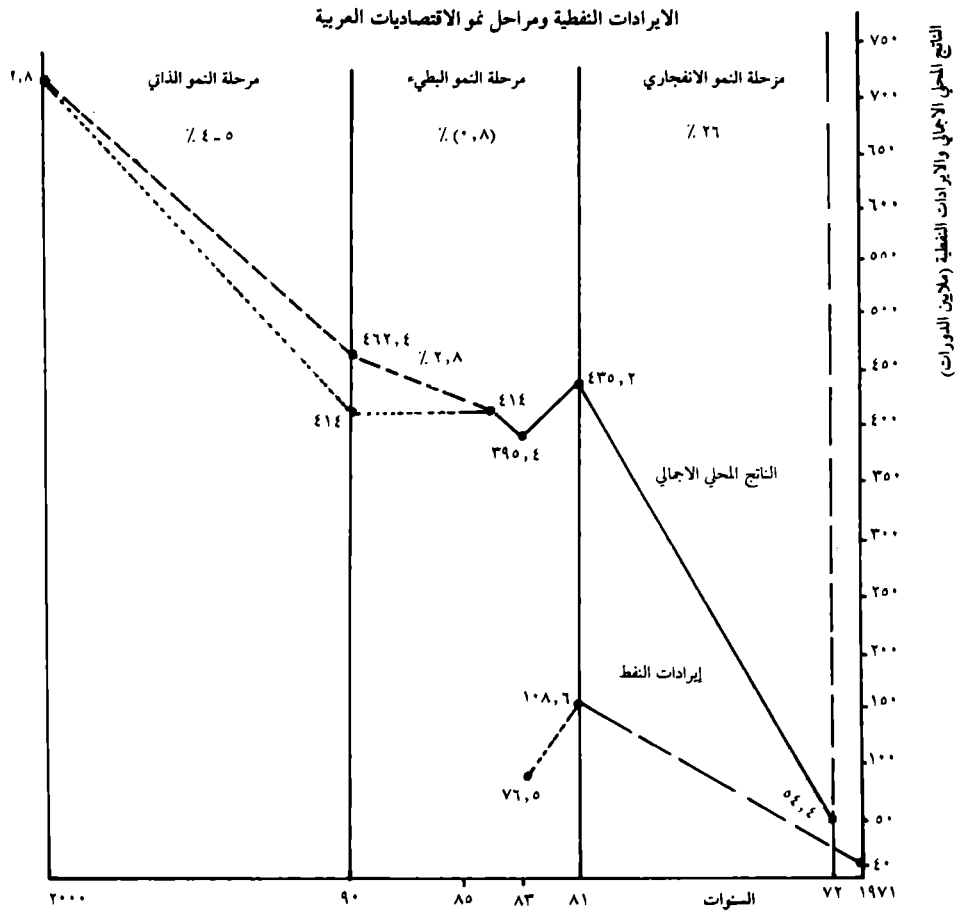
الايرادات النفطية ومراحل نمو الاقتصاديات العربية
مرحلة النمو الذاتي
٥ ـ ٤ ٪
مرحلة النمو البطيء
(٠,٨) ٪
مرحلة النمو الانفجاري
٢٦ ٪
٢,٨
٤٦٢,٤
٢,٨ ٪
٤١٤
٤١٤
٣٩٥,٤
٤٣٥,٢
الناتج المحلي الاجمالي
إيرادات النفط
١٠٨,٦
٧٦,٥
٥٤,٤
٢٠٠٠
٩٠
٨٥
٨٣
٨١
السنوات
٧٢
١٩٧١
الناتج المحلي الاجمالي والايرادات النفطية (بلايين الدولارات)
٧٥٠
٧٠٠
٦٥٠
٦٠٠
٥٥٠
٥٠٠
٤٥٠
٤٠٠
٣٥٠
٣٠٠
٢٥٠
٢٠٠
١٥٠
١٠٠
٥٠
٤٠

الترشيد الاستثماري والاستهلاكي الداخلي، تقضي الظروف الراهنة أكثر من أي وقت مضى بضرورة توجه حكومات الدول العربية نحو مزيد من التعاون لبناء قاعدة عريضة ومتينة وعميقة من التكامل الإنتاجي والاستهلاكي العربي. وذلك مع إعطاء أهمية خاصة لتعميق الاعتماد الزراعي على الذات وتسهيل تركز التصنيع في الدول العربية واتخاذ الاجراءات اللازمة للسماح بالتوسع في إقامة المشروعات المشتركة وتسهيل تدفق رؤوس الأموال والخبرات والمنتجات الزراعية والصناعية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية، وتطوير أسواق مالية عربية.

وفي هذا الصدد يتعين على الدول العربية النفطية ذات الفوائض المالية المستثمرة حالياً في الخارج رسم برنامج لاستدعاء هذه الأموال وتوظيفها في داخل هذه الدول نفسها في مشروعات مجدية حماية لهذه الفوائض من المخاطر الخارجية وتنشيطاً لعجلة التنمية الاقتصادية المحلية والعربية. ومن المحتمل أن يعود توظيف هذه الأموال محلياً وعربياً بعائد أفضل على الدول صاحبة هذه الأموال بالإضافة إلى جو الثقة التي يخلقها توظيف مثل هذه الأموال في نفوس المستثمرين المحليين والأجانب. وللوصول إلى هذه النتائج لا بد من مبادرة الدول العربية لخلق الظروف القانونية والمؤسسية التي تجعل ذلك ممكناً. وفي هذا الصدد أدعو الدول العربية التي لم تصادق على اتفاقيتي تسهيل التبادل التجاري وحماية وتشجيع الاستثمارات إلى المصادقة عليها بسرعة.

ب ـ **جهود القطاع الخاص والقطاع المصرفي**: يتعين على القطاع الخاص في الدول العربية تكثيف جهوده الاستثمارية تعويضاً عن النقص الكبير الذي طرأ على الانفاق الحكومي نتيجة للإنخفاض الهائل في الايرادات النفطية وبسبب انتهاء العمل في بناء أهم التجهيزات الأساسية اللازمة لانطلاقة جهود القطاع الخاص نحو التنمية. وفي هذا الصدد فإن قطاع التمويل والاستثمار العربي يجب أن يلعب دوراً جوهرياً في مساندة وتنشيط استثمارات القطاع الخاص في الدول العربية وتوفير الخبرات المالية اللازمة لاختيار وتنفيذ المشروعات على أسس إقتصادية سليمة. كذلك، فإن قطاع التمويل والاستثمار مطالب باستقطاب وجذب الفوائض المالية العربية من الخارج لتوظيفها في إقامة مشروعات إنتاجية جديدة بالدول العربية. وفي الحقيقة، إن هذا القطاع مطالب في هذه المرحلة بالذات بالعمل على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية لتمويل المشروعات العربية وتوسعتها وتطويرها وتسهيل تدفق منتجاتها بين الدول العربية ذاتها وللأسواق الخارجية. كما ينبغي على هذا القطاع أن يضطلع بدور فاعل

في ربط الأسواق المالية العربية بعضها ببعض وتشجيع انسياب الاستثمارات بين البلدان العربية.

وعلى القطاع الخاص في الدول العربية عموماً أن يدرك ضرورة التضحية ببعض الأرباح الآنية في الاستثمارات الداخلية في الوقت الراهن مقابل تحقيق أرباح عالية على المدى البعيد في البلاد العربية في حالة توفر الجو القانوني والمؤسسي والهياكل الأساسية اللازمة لتشجيعه.

ج ـ جهود حكومات الدول الصديقة: يتعين على الدول الشريكة تجارياً للدول العربية الاعتراف بمبدأ الاعتماد المتبادل بين هذه الدول والدول العربية، وأن الحماية الوطنية للتجارة مضرة بنمو الاقتصاد العالمي على المدى الطويل. ويعني الاعتماد المتبادل ضرورة الانفتاح التجاري المتبادل بين الدول العربية من جهة وبين هذه البلاد الصناعية من جهة أخرى لتتمكن الصناعات التصديرية العربية الناجحة من الاستفادة من أسواق هذه الدول كما استفادت هي من انفتاح أسواق الدول العربية لمنتجاتها. كذلك يتعين على الدول الصناعية الصديقة إدراك أن أي هبوط حاد في الأسعار العالمية الحالية للنفط سوف يلحق ضرراً بالغاً بالاقتصاد العالمي وفي مقدمته اقتصاديات هذه الدول نفسها. كما يجب على هذه الدول تقدير جهود الدول العربية في العمل على استقرار أسعار النفط وانتهاج سياسات مسؤولة للمحافظة على استقرار إقتصاديات هذه الدول في السنوات الماضية بما في ذلك توجيه جزء كبير من فائض أموالها لإنعاش اقتصاديات هذه الدول ولمساعدة الدول النامية في تمويل وارداتها من أسواق هذه الدول.

الخلاصة والنتائج

إهتم هذا البحث باستقصاء النتائج الاقتصادية لتقلبات الايرادات النفطية على مسيرة التنمية الشاملة للدول العربية ولا سيما التنمية الزراعية والصناعية وذلك في ضوء البيانات والمعلومات المتاحة عن تطورات الايرادات النفطية في العقد الماضي واتجاهاتها في المستقبل حتى نهاية القرن الحالي وانعكاساتها التاريخية والمستقبلية على جهود التنمية في العالم العربي. وقد انتهى البحث إلى عدد من النتائج من أبرزها النقاط الرئيسية التالية:

١ ـ إن الزيادة الهائلة في الايرادات النفطية للدول العربية في عقد السبعينات كانت نتيجة للارتفاع في الأسعار العالمية للنفط مع تصاعد حاد في كميات النفط المنتجة بصرف النظر عن الاحتياجات الفعلية لتنمية الدول العربية المعنية على أسس إقتصادية سليمة. ومع هذا استغلت هذه الايرادات في تعجيل بناء قاعدة عريضة من التجهيزات الأساسية وتطوير قاعدة إنتاجية في المجالات الزراعية والصناعية، هذا بالإضافة إلى استخدام جزء منها في تقديم مساعدات التنمية الميسرة للدول العربية الشقيقة والدول الصديقة.

٢ ـ أدى الارتفاع الحاد في الايرادات النفطية إلى إحداث نمو إنفجاري في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية ولا سيما النفطية منها بلغت معدلاته نحو ٢٦ في المائة في السنة خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨١ وذلك على أساس الأسعار الجارية، حيث قفز الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية إلى ٤٣٥,٢ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٨١ بعد أن كان لا يتجاوز ٥٤,٤ بليون دولار في عام ١٩٧١م. وقد انعكست هذه الزيادة في الايرادات على الناتج الزراعي العربي الذي استطاع أن يحقق معدل نمو سنوي مركب بلغ أكثر من ١٤ في المائة خلال تلك الفترة، بينما تمكن قطاع الصناعات التحويلية من النمو بمعدل ٢١,٨ في المائة في السنة خلال الفترة نفسها.

٣ ـ إنعكس الهبوط الحاد في الايرادات النفطية للدول العربية على اقتصاديات هذه الدول بشكل ملموس، حيث تلاشت فوائض الميزانيات العامة وفوائض الحساب الجاري في موازين المدفوعات وتحولت هذه الفوائض إلى عجوزات في عام ١٩٨٣. وانكمشت السيولة النقدية وانخفضت هوامش الربح وظهرت الاتجاهات الاندماجية على بعض مؤسسات الأعمال، كالمؤسسات المصرفية في بعض الدول العربية الإمارات مثلاً). كما تراجعت قدرة الدول النفطية على تقديم مساعدات التنمية الميسرة. وقد كانت النتيجة أن تحولت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية مجتمعة إلى معدلات سالبة خلال الفترة ٨١ ـ ١٩٨٣. غير أن تأثر الناتج الزراعي والصناعي العربي بهبوط الايرادات النفطية كان في حدود ضيقة جداً هذا مع ملاحظة عدم مضي وقت كاف لانعكاس آثار هبوط إيرادات النفط على مسيرة التنمية الزراعية والصناعية العربية.

٤ ـ يؤكد تحليل العوامل الرئيسية المحددة للإيرادات النفطية العربية أن الاحتمال المرجح هو عدم حدوث أي هبوط حاد عن المستويات الحالية لهذه الايرادات

في المستقبل، بل إن الخبراء الاقتصاديين يكاد ينعقد إجماعهم على توقع تحسن هذه الايرادات بشكل طفيف خلال السنوات المتبقية من العقد الحالي وبشكل ملموس إعتباراً من بداية العقد القادم.

٥ ـ يمكن في ضوء تأثر الاقتصاديات العربية بالايرادات النفطية تقسيم مراحل نمو الاقتصاد العربي إلى ثلاث مراحل رئيسية هي: مرحلة النمو الانفجاري ومرحلة النمو المتلكىء أو البطيء، ومرحلة النمو الذاتي أو الطبيعي. وقد مر الاقتصاد العربي بالمرحلة الأولى حيث امتدت نحو ثماني سنوات بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨١ وهو الآن يمر بالمرحلة الثانية وينتظر أن يخرج منها مع نهاية العقد الحالي لينتقل إلى مرحلة النمو الذاتي والقابل للإستمرار على المدى الطويل.

٦ ـ إن مرحلة النمو المتلكىء التي خلقها الهبوط الحاد في الايرادات النفطية رغم سلبياتها لم تخل من عدد من الايجابيات الهامة منها أنها أعادت الاعتبار لمبدأ ترشيد القرارات الاستهلاكية والاستثمارية، وأثبتت أن كفاءة الأداء الاقتصادي والاهتمام بالإنتاجية والنوعية ضرورة قصوى لضمان النجاح وخلقت فرصة جيدة لاستيعاب وامتصاص منجزات المرحلة السابقة والتخلص من سلبياتها الاجتماعية والاقتصادية.

٧ ـ طالما أن انخفاض الايرادات النفطية مقرون بانخفاض كميات النفط المنتجة، فيمكن القول بأن تخفيض إنتاج النفط يمكن إعتباره في حد ذاته قراراً ضمنياً بالاستثمار في احتياطيات النفط.

٨ ـ خلال مرحلة النمو الانفجاري شهد التعاون الاقتصادي العربي مرحلة نمو المشروعات العربية المشتركة وعقد القمة الاقتصادية العربية وإقرار عدد من الاتفاقيات التي تعالج القضايا الاقتصادية مثل اتفاقيتي تسهيل التبادل التجاري وتشجيع وحماية استثمار رأس المال. كما تم إقرار ميثاق العمل الاقتصادي العربي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، إلا أن انخفاض العائدات النفطية سيسحب ظلاله على مسيرة العمل الاقتصادي المشترك.

٩ ـ إن المرحلة الحالية لانخفاض الايرادات النفطية مؤقتة وإن الوطن العربي قادر على تجاوز مصاعبها لا سيما إذا تضافرت جهود عدد من الجهات وفي مقدمتها حكومات الدول العربية والقطاع الخاص والقطاع المصرفي بالدول العربية وحكومات الدول الصديقة. فحكومات الدول العربية مدعوة لمزيد من التعاون لبناء قاعدة

عريضة ومتينة وعميقة من التكامل الإنتاجي والاستهلاكي العربي كما أنها مطالبة بإيجاد الإطار القانوني والبنى الأساسية اللازمة لخلق مناخ يسمح بانسياب رؤوس الأموال بين الدول العربية ويشجعها. والقطاع الخاص مطالب بالاستثمار بالقطاعات الإنتاجية بالدول العربية رغم طول المدة اللازمة لجني نتائج هذا الاستثمار إلا أنه يظل أجدى عائداً وأضمن من الاستثمار خارج الدول العربية إذا وُفرت له الضمانات اللازمة ضد المخاطر غير التجارية. والقطاع التمويلي والاستثماري مطالب بتسهيل انسياب الاستثمارات بين الدول العربية واجتذاب الأموال للوطن العربي من مصادر أجنبية. وحكومات الدول الصديقة مطالبة بضرورة الاعتراف بأهمية الانفتاح التجاري المتبادل بينها وبين الدول العربية وتقدير جهود الدول العربية النفطية في استقرار اقتصادياتها خلال العقد الماضي والاقتناع بأن أي هبوط حاد في الأسعار العالمية الحالية للنفط في المستقبل ينذر بانهيار شديد في الاقتصاد العالمي.

الهوامش

(١) أخيراً هبط هذا الرقم ليصل سعر البرميل في وقت انعقاد الندوة إلى نحو ٢٨ دولاراً أمريكياً.

(٢) (يقدر معهد البترول الفرنسي أن المستوى الاستهلاكي العلمي للنفط إنخفض في الوقت الراهن بمعدل ١٤ ٪ عن مستواه في عام ١٩٧٩ «نقطة التحول الاقتصادي في الثمانينات والتعاون الدولي في مجال الطاقة»، بير ديبريريه (ص ٣) معهد البترول الفرنسي/ فرنسا، مؤتمر الطاقة العربي الثالث/ الجزائر ٤ ـ ٩/٥/٨٥).

(٣) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٤**، ص ٣٤٧.

(٤) أنظر مثلاً منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، «تقرير الأمين العام السنوي العاشر ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م»، ص ٤٦ ـ ٤٨.

(٥) تقدر كلفة الاستكشاف والإنتاج بنحو ١٥ ـ ٢٠ دولاراً مقابل ٥ ـ ١٠ دولارات في حقول الشرق الأوسط (أنظر معهد البترول الفرنسي ـ مرجع سابق، ص ١٢).

(٦) مصدر سابق.

(٧) **المصدر السابق**، ص ٦.

تعقيب على بحث الدكتور عبدالله القويز

الدكتورة سعاد الصباح

يختلف هـذا البحث عن البحث السابق للدكتـور برهـان دجـاني في نقـطتـين أساسيتين:

النقطة الأولى وتتمثل في هدف البحث حيث يركز الدكتور دجاني عـلى مرحلة التراجع في الفورة ويتناول مؤشـراتها، إلا أن بحث د. عبـدالله القويـز يتناول تـأثير الدورة النفطية في مراحلها الارتفاعية والانخفاضية، فيركز على التقلبـات كموضـوع بحد ذاته.

أما النقطة الثانية وتتمثل في أسلوب تحليل التأثير النفطي على اقتصاديات الدول العربية. وهنا نجد أن ورقة د. دجاني تعتمد كما ذكرت سابقاً على التشخيص المبدئي وتعدد مؤشرات التراجع دون التعرض لتحليل النتائج، بينما ورقة د. القويز تتعـدى مرحلة التشخيص المبدئي وتعطي مقدمة تحليلية للنتائج، وفي ذلك تركز على التـأثير القطاعي للقاعدة الإنتاجية في شكل التأثير على القطاعين الصناعي والزراعي.

إلا أن الورقتين تتفقان في المنهج العام، إذ ابتعدتـا عن محاولـة التقييم الكمي لتأثير القطاع النفطي على اقتصاديات الدول العربية، كما لم يذكر أحد منهما التأثيرات الكلية للتغير في الأهميـة النسبية للنفط عـلى المؤسسات الاقتصـادية ومـدى ملاءمتهـا للظروف المتغيرة.

ينقسم بحث الدكتور القويز إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول: يتعرض لمرحلة الفورة النفطية وتأثيرها ونتائجها على اقتصاديات الدول العربية.

القسم الثاني: يتناول مرحلة التنبؤ بمستقبل الإيرادات النفطية، على ضوء العوامل المحددة للطلب عليه والظروف المتوقعة في السوق النفطية.

القسم الثالث: يتعرض للتأثير الفعلي للإنخفاض في الإيرادات النفطية في بداية الثمانينات، وتأثير التغيرات المتوقعة في الايرادات النفطية في المستقبل على اقتصاديات الدول العربية.

ويختتم د. القويز البحث بعرض موجز للغاية عن الجهود والسياسات التي يجب أن تقوم بها المؤسسات المتعددة لمواجهة التقلبات النفطية.

وقبل أن أعلق على هذه الأقسام، لي ملاحظة أساسية فيما يتعلق بالهدف الذي حدده د. القويز لبحثه. ففي ص ٢٢٢ يحدد الأستاذ الباحث هدفه «باستقصاء النتائج الاقتصادية لتقلبات الإيرادات النفطية على مسيرة التنمية الشاملة للدول العربية». وهو في ذلك يعطي انطباعاً بمعالجة موضوع إقتصادي كلاسيكي. ويتمثل في تأثير التقلبات الدورية، وغير الدورية في أسعار المواد الأولية والطلب عليها، على اقتصاديات الدول المنتجة لمثل هذه المواد الأولية. ووفقاً لذلك فإن من المتوقع أن تكون المعالجة في هذا الإطار، أي «التحليل الكلاسيكي» بهدف محاولة تخفيف حدة هذه التقلبات على اقتصاديات الدول المنتجة، وذلك باتباع مبدأ التنويع في تكوين البنية الاقتصادية. لكن البحث يخلو من هذا الهدف. بل اتبع نفس الأسلوب الاستاتيكي للتحليل الجزئي لكل مرحلة على حدة وإهمال عنصر التقلبات، كعنصر له أهمية في حد ذاته، بل إن الباحث لم يتعرض مطلقاً سواء بالأسلوب الاستاتيكي المقارن أو الديناميكي **لموضوع التوازن في هيكل البنية الاقتصادية في الدول العربية النفطية منها أو غير النفطية**، حتى يمكن تقييم السياسات التي اتبعت خلال فترة الفورة النفطية، والتراجع النفطي في عام ١٩٧٣ حتى الآن. وتأثير ذلك على درجة التنويع في الهيكل الاقتصادي لمواجهة التقلبات في الايرادات النفطية.

القسم الأول

يلخص د. الباحث تأثير الفورة النفطية على اقتصاديات الدول العربية. بأن الايرادات النفطية المتزايدة استغلت في ص ٢٢٢ ومن مواقع أخرى «استغلالاً جيداً في تعجيل بناء قاعدة عريضة من التجهيزات الأساسية، وتطوير قاعدة إنتاجية أصيلة في المجالات الزراعية والصناعية، هذا بالإضافة إلى استخدام فوائضها في تقديم

مساعدات التنمية الميسرة للدول العربية الشقيقة، والدول الصديقة». ويدلل على ذلك بمعدلات النمو المرتفعة (٢٦ ٪) سنوياً في الناتج الاجمالي للدول العربية في الفترة ٧٢ ـ ٨١. ومعدل سنوي مركب (١٤ ٪) في الناتج الزراعي و(٢١,٨ ٪) في الصناعات التحويلية. وهنا لدي ثلاث ملاحظات:

أولاً: إن هذه المعدلات تبدو مرتفعة ومضللة للقارىء العادي لأنها تعد مؤشرات غير حقيقية. فهي تمثل معدلات بالأسعار الجارية وليست بالأسعار الحقيقية. ومن ثم لا تمثل زيادة إنتاجية كلية بل إن الجزء الأكبر منها يمثل زيادة تضخمية، فمعدل التضخم خلال هذه الفترة كان مرتفعاً سواء في الدول العربية أو في الأسواق العالمية. فإذا أخذنا في الاعتبار معدل التضخم وهو في المتوسط خلال هذه الفترة كان ما بين ١٥ و ١٧ ٪ لظهر واضحاً أن معدلات النمو الحقيقية كانت منخفضة للغاية بل سالبة بالنسبة للإنتاج الزراعي. ومن ناحية أخرى فإن تقييم هذه المعدلات لا بد أن يأخذ في الاعتبار معدل النمو السكاني حتى يمكن تقدير مدى التغير في مستوى المعيشة بالنسبة للفرد في الدول العربية، وكلنا يعلم أن معدلات النمو السكاني في بعض الدول العربية كمصر تعد من أعلى معدلات النمو في العالم، بالإضافة إلى ذلك فإن المعدلات التي ذكرها الباحث تمثل المتوسط وهي كأي معدل متوسط تهمل المكونات، فإذا نظرنا إلى معدلات النمو في الدول العربية النفطية، وشبه النفطية، والدول العربية الأخرى لوجدنا أن تأثير الفورة النفطية الحقيقي على الدول العربية غير النفطية كان سالباً.

ثانياً: إن المعيار العلمي لتقييم تأثير الفورة النفطية، لا يجب أن يعتمد على التحليل الجزئي بالنظر إلى معدلات النمو في قطاعات مختلفة ومحسوبة بأسلوب معين، وإنما يقوم على المقارنة التفصيلية للهيكل الاقتصادي ما بين عامي (١٩٧١ ـ ١٩٨١) ومدى توازن هذا الهيكل الاقتصادي ومدى مناعته في مواجهة التقلبات الاقتصادية الخارجية. فإذا طبقنا هذا المعيار على اقتصاديات الدول العربية النفطية، وغير النفطية نجد أن ما سُمي بالاستغلال الجيد لا يعدو أن يكون سراباً. فاقتصاديات الدول النفطية أصبحت أكثر اعتماداً على الخارج وأكثر اختلالاً في التوازن. إذ أن نصيب القطاع الداخلي غير النفطي من الناتج الكلي قد انخفض نسبياً في الفترة ما بين عامي (١٩٧١ ـ ١٩٨١). فبعد أن كان القطاع الداخلي يمثل نقطة في بحر، أصبح بعد الفورة النفطية يمثل نقطة في محيط، لأن معدل الزيادة في الايرادات النفطية فاق بكثير معدل الزيادة في إنتاج القطاع الداخلي غير النفطي، ومعدل التراكم الاستثماري في

الخارج فاق بكثير معدل التراكم الاستثماري في القطاع الداخلي غير النفطي. النتيجة المنطقية هي ازدياد الاختلال في التوازن. ولقد نجحت الدول النفطية في تنويع مالكي القرار في الخارج فقط، ليصبح مشترو النفط المقرر الرئيسي للإيرادات النفطية والبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية هي صاحبة القرار الرئيسي في إيراداتنا من الاستثمارات الخارجية. أما بالنسبة للدول العربية غير النفطية فإن اقتصادياتها كانت ضعيفة في نهاية الستينات وبداية السبعينات لكنها كانت تحاول جاهدة تنمية قاعدتها الإنتاجية. ولكن بعد الفورة النفطية أصبح هناك دول عربية تواجه احتمال الانهيار الاقتصادي، ولأول مرة تظهر المجاعات. فاقتصاديات السودان ومصر وتونس والمغرب واليمن تواجه أزمات إقتصادية حقيقية متتالية وحادة. والدول العربية تواجه الآن ظروفاً إقتصادية أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل الفورة النفطية.. فأين هو الاستغلال الجيد والقاعدة العريضة والقاعدة الإنتاجية الأصلية التي ذكرها الأستاذ الباحث؟ فإذا كان يقصد المجهودات التي بذلت في بناء الهياكل الأساسية في الدول النفطية فقط، فهي مجهودات ملموسة، ولكنها نظرة جزئية واستاتيكية، فهي جزئية لأنها تهمل الدول العربية غير النفطية. كما أنها استاتيكية إذ أنها تهمل عامل الكلفة الذي اتسم بالاسراف والعشوائية. كما تهمل النفقات الباهظة التي ستترتب على صيانتها والمحافظة عليها في ظل ظروف الانخفاض الكبير في الايرادات النفطية.

ثالثاً: يشير الباحث إلى الاستغلال الجيد للفوائض النفطية «في تقديم المساعدات السخية والقروض الميسرة للدول العربية الشقيقة والدول الإسلامية، والدول الأخرى الصديقة..» ص ٢٢٥ على الرغم من أن الاحصائيات المرفقة بالبحث ليست كافية للإستدلال على نسبة المساعدات السخية والقروض الميسرة للدول العربية غير النفطية إلى الناتج المحلي للدول النفطية إلا أنه يمكن الحكم بأن هذه المساعدات والقروض الميسرة ليست سخية. إذ أن مجموعها للدول العربية غير النفطية جميعاً خلال اثني عشر عاماً لم تزد عن ٤٠ ملياراً موزعة على أربع عشرة دولة تمثل ما يزيد عن ٨٠ ٪ من سكان الأمة العربية. أي لا يزيد نصيب الدولة الواحدة في المتوسط عن ٢٣٨ مليون دولار سنوياً. وتمثل مجموع هذه القروض الميسرة السخية على مدى الاثني عشر عاماً حوالى ١٥ ٪ من الناتج المحلي للدول النفطية في عام واحد فقط وهو عام ١٩٨١. في الوقت الذي ازداد تراكم الفوائض المالية في البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية وبمعدلات ربحية حقيقية سالبة لا تغطي معدلات التضخم، بالإضافة إلى تعرض هذه الفوائض العربية للمخاطر السياسية في الدول الأجنبية نظراً لوجودها

خارج سلطة أصحاب القرار.

وأكبر دليل على عدم كفاية استثمارات الدول النفطية في اقتصاديات الدول العربية، أن السودان مثلاً وهو يعتبر الركن الأساسي للأمن الغذائي العربي، يواجه مجاعة لعدم توفر الاستثمارات اللازمة لتنمية القطاع الزراعي. ومهما قيل عن عدم الاستقرار السياسي، فإن المحرك الرئيسي للسياسة هو الاقتصاد، فمتى حلت المشاكل الاقتصادية استقرت الأوضاع السياسية، والدليل الآخر هو قبول مصر لشروط أمريكا السياسية وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد لحاجتها المالية الماسة للمعونة الأمريكية في غياب الدعم العربي الكافي.

القسم الثاني

يؤكد الباحث في محاولته للتنبؤ بالتوقعات المستقبلية للإيرادات النفطية في ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦ وفي مواقع أخرى: «إن الاحتمال المرجح هو عدم حدوث أي هبوط حاد عن المستويات الحالية لهذه الايرادات في المستقبل، بل إن الخبراء الاقتصاديين.. الخ».

ويصل إلى هذه النتيجة عن طريق تحليل ما سماه بالعوامل الرئيسية المحددة للإيرادات النفطية، وهي في رأيه معدلات توسع الاقتصاد العالمي، كثافة ونتائج المجهود المكثف لتخفيض استهلاك النفط، ونتائج استكشاف مصادر نفطية جديدة، ومدى توفر مصادر بديلة. ويخلص من تحليله لهذه العوامل مجتمعة إلى أن الايرادات النفطية العربية لن تتعرض للإنخفاض خلال الخمسة عشر عاماً القادمة ص ٢٣٧ ولي ملاحظات على هذه النتيجة التي توصل لها الباحث.

أولاً: إن الباحث أهمل أهم العوامل المؤثرة على الايرادات النفطية وهو سعر النفط، فلم يذكر لنا أي توقعات عن مسار سعر النفط، والذي على أساسه يمكن تحديد توقعات للطلب العالمي على النفط، والمعروض منه من مصادر غير الأوبك ليتحدد المتوقع من الفجوة، أي الطلب على نفط الأوبك. ولم يعط تفسيراً لإهمال هذا العامل ورغم أن هناك شبه اتفاق على أن سعر النفط سيستمر في الانخفاض.

ثانياً: يرجع الباحث زيادة الطلب إلى احتمال توسع الاقتصاد العالمي مهملاً في ذلك النتائج العديدة المتوفرة التي تؤكد ضعف أو انفصام العلاقة بين النشاط الاقتصادي والطلب على النفط وذلك للتقدم التكنولوجي والسياسات الداخلية للترشيد. حتى إذا سلمنا بصحة هذه العلاقة فإن أكثر التوقعات السائدة تؤكد احتمال

إنخفاض معدل النمو للإقتصاد العالمي مقارنة بعام ١٩٨٣ ـ ٨٤ بحيث لن يزيد عن ٣ ٪ سنوياً، وأن زيادة معدل النمو إلى ٤ ٪ يمكن تحقيقه عن طريق السيناريو الجديد المقترح (المقالة الرئيسية في مجلة «**الإيكونومست**» في تاريخ ٨٥/٦/١٥). الذي يتبنى تخفيض سعر النفط بحوالى ٢٠ ٪ وتخفيض سعر الدولار، أي أن تحقيق النمو العالمي سيتم على حساب اقتصاديات الدولة النفطية.

ثالثاً: يتوقع الباحث أن تحدث زيادة في الطلب على نفط الأوبك، ومع اتفاقي بأن هذا الأمر سيكون جائزاً في التسعينات مع إفتراض استمرار سعر النفط في الانخفاض في الثمانينات، إلا أن كل التقديرات تتفق على احتمال استمرار انخفاض الطلب على نفط الأوبك في الثمانينات كردة فعل لارتفاع الأسعار في السبعينات على أساس أن مرونة الطلب في الأجل الطويل كبيرة نسبياً.

رابعاً: يرى الباحث أن «ليس هناك ما يدعو للقلق على مستقبل الايرادات النفطية طالما أن انخفاضها مقرون بانخفاض كميات النفط المنتجة حيث أن تخفيض إنتاج النفط يمكن اعتباره في حد ذاته قراراً ضمنياً بالاستثمار في احتياطيات النفط» (ص ٢٤٦).

هذا الرأي لا يأخذ في الاعتبار الظروف الواقعية السائدة، التي تتمثل في الانخفاض الكبير في إنتاج الدول الخليجية حيث وصل إنتاج المملكة العربية السعودية إلى مستوى يقل عن إنتاج بريطانيا، وحيث تلجأ المملكة العربية السعودية إلى السحب من أرصدتها في الخارج لسد العجز بمعدل مليار دولار شهرياً حسب أحدث التقديرات. كما أن رأي الباحث الذي يقول بأن الاحتياطيات النفطية هي بمثابة قرار للإستثمار الضمني إنما يقوم على افتراض عدم حدوث أي تغيرات تكنولوجية في الطاقة البديلة، وهو يهمل عامل الزمن، وهو أمر يصعب التنبؤ به في عالم يعيش ثورة تكنولوجية، وفي ظروف تمكنت فيها الدول المستوردة للنفط من تخفيض الطلب على نفط الأوبك من ٣٢ مليون برميل يومياً إلى حوالى ١٥ ـ ١٦ مليون برميل يومياً وفي أقل من خمس سنوات.

القسم الثالث

يتناول هذا القسم الآثار الفعلية للإنخفاض في الايرادات النفطية في الثلاث سنوات الأخيرة، والآثار المتوقعة للتغيرات النفطية على مستقبل اقتصاديات الدول العربية. فأنا متفقة مع الأستاذ الباحث في تشخيصه للآثار الفعلية المتمثلة في انخفاض

الناتج القومي، واختفاء فوائض الميزانيات واختفاء الفوائض في الميزان الجاري، وتحول هذه الفوائض إلى عجز في عام ١٩٨٣، وانخفاض السيولة النقدية.. الخ ولكن لا بد من التوضيح بأن حجم التأثير الكلي للإنخفاض الفعلي في الإيرادات النفطية لا يمكن تقييمه الآن، إذ إن التأثير في الأجل الطويل يتطلب فترة زمنية تلعب فيها القوى الاقتصادية دورها في التأثير على الحوافز، والتأقلم مع ردود الفعل على مستوى الدولة والاقليم والمستوى الدولي.

أما فيما يتعلق بتأثير التغييرات المتوقعة في الايرادات النفطية على مستقبل إقتصاديات الدول العربية، فإنني أختلف مع الأستاذ الباحث في الغرض الرئيسي للتحليل حيث يتوقع بقاء الايرادات النفطية على مستوياتها المنخفضة (ص ٢٣٧)، بينما أتوقع أن تستمر الايرادات النفطية في الانخفاض دون مستوياتها الحالية على أساس توقع انخفاض سعر النفط، وانخفاض الطلب على نفط الأوبك، وانخفاض سعر الدولار في السنوات القادمة.

لو وافقت جدلاً على صحة افتراض الأستاذ الباحث فإن تأثير ذلك الافتراض على التنمية يثير تساؤلات عديدة. فتسمية «النمو الانفجاري» تسمية لا تعني المضمون، فالفترة ما بين (٧٣ ـ ٨١) تميزت بالإسراف في الإنفاق وازدياد حدة اختلال التوازن في الهياكل الاقتصادية لغالبية الدول العربية، وازدياد الاعتماد على الخارج، وزيادة السيولة النقدية لم تكن زيادة مصاحبة لبرامج استثمارية حقيقية بل أدت إلى التضخم وإلى أزمات مالية حادة في بعض الدول الخليجية: أزمة المناخ في الكويت، أزمة البنوك في الامارات..

أما تسمية الباحث لمرحلة النمو المتلكىء فليس واضحاً إذا كان هذا النمط في النمو هو نمط مرغوب فيه، أم أنه نمط متوقع الحدوث. ففي رأيي إن هذا النمط في مواجهة الظروف الحالية والمستقبلية نمط غير مرغوب فيه، فالمطلوب هو الاسراع في التنمية، وذلك لتعويض تأثير الانخفاض في الايرادات النفطية، ولمواجهة أخطار انخفاض الأهمية النسبية للنفط. فهدف بناء قطاع غير نفطي داخلي أصبح هو الهدف الرئيسي لتعويض الانخفاض في الايرادات النفطية، ولبناء هيكل إقتصادي متوازن.

أما عن إيجابيات هذه المرحلة كما سماها الأستاذ الباحث والتي تتمثل في «إعادة الاعتبار لمبدأ ترشيد القرارات الاستهلاكية والاستثمارية (ص ٢٣٨) وإثبات كفاءة الأداء الاقتصادي والاهتمام بالإنتاجية والنوعية» (ص ٢٣٩)، فإن هذه الايجابيات

هي إيجابيات نظرية لم تنفذ حتى الآن. وكلي أمل أن تعاد صياغة القرارات لبناء اقتصاد عربي متوازن.

أما مرحلة النمو الطبيعي أو طويل الأجل بعد عام ١٩٩٠، فإن الأستاذ الباحث يتوقع «أن يأخذ الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية مساره في النمو الذاتي بمعدل سنوي مركب أعلى قليلاً من المعدل المتوقع لنمو الاقتصاد العالمي خلال العقد الأخير من القرن الحالي وهو ٣٪ سنوياً ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠. والباحث لم يوضح لنا العوامل التي استند إليها للوصول إلى هذه النتيجة وخاصة أنه في فترة انخفاض الايرادات النفطية منذ عام ٨١ حتى الآن نجد أن معدلات النمو في الدول المصدرة للنفط كانت سالبة، بينما كان معدل النمو في العالم في المتوسط ٢,٥٪ كما هو موضح في الجدول ٥، ص ٢٣٦.

بصراحة لا بد من الاعتراف بأن اقتصاديات الدول العربية تواجه مرحلة حرجة للغاية سواء النفطية منها أم غير النفطية، وأن المستقبل يخبىء مفاجآت في عالم يعيش ثورة تكنولوجية ضخمة قد تغير مفاهيم كثيرة، ولن يكون النفط والطاقة في معزل عنها. إن المسؤولية الآن تقع على الدول النفطية وبمفهوم متفتح وجريء، فأي كارثة تحل بأي اقتصاد، هي كارثة ستلحق آثارها بكل الدول العربية. إن أجراس الخطر تقرع في كل من مصر والسودان وتونس والمغرب واليمن. ولا بد من تقديم بوليصة تأمين حقيقية لإنقاذ العالم العربي من انهيار اقتصادي متوقع.

التوصيات والمقترحات

أعدت التوصيات والمقترحات على ضوء الملاحظات التي قدمتها لجنة الصياغة التي شكلت برئاسة الدكتور لبيب شقير وعضوية كل من الدكتور حسن نافعة، والدكتور وليد خدوري، والدكتور حسين سريه.

كما تضمنت التوجهات والمقترحات العامة التي وردت في الأبحاث المقدمة من بعض المشاركين.

- المقدمة
- القسم الأول: نظرة عامة على أبحاث ومناقشات الندوة.
- القسم الثاني: الآثار والنتائج المتوقعة.
- القسم الثالث: توجهات ومقترحات عامة لبعض المشاركين
- القسم الرابع: نظرة مستقبلية.

مقدمة

عقد مركز الدراسات العربية في لندن ندوته التاسعة بمقر المركز في لندن عن **«عرب بلا نفط، نظرة مستقبلية لآثار هبوط العوائد النفطية»**، وقد شارك في أعمالها عدد كبير من رجال الفكر والسياسة ومن الأكاديميين والباحثين والخبراء من العرب والأجانب، وقد حضر الندوة عدد من السفراء ورجال الإعلام.

وقد استمرت أعمال الندوة يومين كاملين عقدت خلالها ثماني جلسات بواقع أربع جلسات يومياً، عرض ونوقش خلالها إثنا عشر بحثاً تناولت كافة جوانب القضية موضوع الندوة.

وقد جرت هذه العروض والمناقشات في جو إتسم بالصراحة والوضوح حتى وإن تفاوتت الآراء وتباينت الاتجاهات.

وقد تعرض السيد عبدالمجيد فريد، رئيس المركز، في الجلسة الافتتاحية للأسباب التي أدت إلى التفكير في عقد مثل هذه الندوة فذكر أنه لم يقصد بطرح هذه القضية تحت ذلك العنوان «عرب بلا نفط.. نظرة مستقبلية لآثار هبوط العوائد النفطية» الإثارة أو تعمد المبالغة، وإنما الموضوع كما هو واضح يمثل قضية حيوية وهامة تتطلب نوعاً من الدراسة العلمية الشاملة كما أنه يتطلب أيضاً نوعاً من الأمانة الفكرية سواء في الطرح أو المعالجة، فالوطن العربي يواجه الآن موقفاً جديداً يتمثل في هبوط العوائد النفطية العربية هبوطاً كبيراً ومن المتوقع أن يستمر ذلك حتى بداية أو منتصف التسعينات. وهذا الوضع يمثل تحدياً من نوع خاص وعلى جانب كبير من الأهمية بالنظر لما سيترتب عليه من آثار في إطارات متعددة إقتصادية وسياسية واجتماعية ونفسية وهي آثار لن تقتصر نتائجها على الدول المنتجة للنفط في الوطن العربي فقط ولكن سوف تتجاوزها أيضاً إلى الدول غير النفطية العربية.

من هنا كان من الأهمية بمكان ضرورة التنويه إلى أن القضية المطروحة هي قضية الوطن العربي ككل وليست قضية الدول النفطية وحدها، بل وربما كانت أهميتها بالنسبة للدول غير النفطية تفوق أهميتها بالنسبة للدول النفطية ذاتها. ولا يمكن مواجهة هذا الموقف ومجابهة التحدي إلا بناء على التحليل العلمي الرصين الهادف وإلى وضع الحقائق كاملة أمام صناع القرار العربي.

وفي هذا الاطار تكمن الأهمية القصوى لعقد مثل هذه الندوة وفي هذا الوقت بالذات.

وقد أجمع الحاضرون على أهمية الموضوع وضرورة مناقشته في إطار أن النفط لا يمثل فقط مصدراً هاماً ورئيسياً من مصادر الطاقة وإنما يعد أيضاً المادة الخام الأساسية للصناعات البتروكيماوية. كما أجمعوا على أن هذا الموضوع يمثل أهمية خاصة في إطار الاستراتيجيات العالمية والاقليمية، ذلك أن المنطقة العربية لأسباب عديدة يعتبر النفط إحداها، أصبحت عاملاً هاماً في هذه الاستراتيجيات مؤثراً فيها. وهي أهمية يجسدها ما يدور الآن من صراع حول منطقة الخليج العربي وفي قلبها.

وقد وضح منذ اللحظة الأولى للنقاش أنه يجب النظر إلى الموضوع نظرة كلية

شاملة وأن أية دولة عربية تحاول أن تبحث مشاكلها المترتبة على انخفاض عوائدها النفطية من خلال نظرة قطرية أو إقليمية ضيقة، لن تتمكن من الإحاطة بجذور وامتدادات وآثار هذه المشاكل ومن ثم فسوف تعجز عن ابتكار الحلول الناجمة. . ذلك أن مشاكل المنطقة العربية وخصوصاً تلك المتعلقة منها بانخفاض العوائد النفطية هي مشاكل شديدة التداخل، ومن ثم لا يمكن مواجهتها إلا عن طريق التخطيط أو التنسيق الجماعي والتنفيذ المتكامل من خلال النظرة الكلية الشاملة.

وقد حاول المؤتمرون قدر استطاعتهم، وفي حدود المعلومات المتاحة، تشخيص القضية محل البحث وتحليل ما تم من ممارسات على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية في فترة تفجر وتعاظم الثروة النفطية وما ترتب على تلك الممارسات من آثار. ولقد كان لهذه الفترة آثار إيجابية وأخرى سلبية. وكما كان للإيجابيات مزايا سياسية واقتصادية واجتماعية، فقد تركت السلبيات بصماتها بوضوح على جوانب متعددة.

وقد سعى المشتركون بالندوة في فحص النتائج المتوقعة لهبوط العوائد النفطية في المرحلة الحالية على مختلف المجالات، ثم حاولوا بعد ذلك استشراف المستقبل من خلال بحث التوجهات والمقترحات البناءة بهدف الاستفادة بها عند وضع خطط المستقبل لوطننا العربي.

القسم الأول: نظرة عامة على أبحاث ومناقشات الندوة

١ ـ أجمعت الأبحاث المقدمة للندوة وكذلك الآراء التي برزت في أثناء النقاش على أن النفط العربي لا يواجه مخاطر حقيقية تتمثل في نضوبه المادي. فعلى الرغم من أن بعض الأقطار العربية مهددة باستنفاد احتياطياتها من النفط خلال فترة وجيزة لا تتجاوز عقداً واحداً من الزمان، إلا أن الاحتياطيات النفطية على مستوى الوطن العربي ككل هي احتياطيات كبيرة تكفي لعقود عديدة قادمة تصل في بعض الأقطار إلى أكثر من قرنين من الزمان. ومن ثم فإن جوهر الأزمة الحالية يكمن أساساً في انخفاض العائدات المالية للنفط العربي. ويعود هذا الانخفاض إلى نقص الطلب على النفط بشكل عام، وعلى النفط العربي بشكل خاص، وإلى انخفاض السعر أيضاً.

ويرجع انخفاض الطلب على النفط أساساً إلى الاجراءات الاقتصادية والسياسية التي اتبعتها الأقطار الصناعية من خلال «وكالة الطاقة الدولية» في مجال

ترشيد الاستهلاك والمحافظة على الطاقة وإحلال البدائل وتكثيف الاستثمارات الحالية وجهود البحث والاستكشاف خارج منطقة الأوبك.

وقد أدت كل هذه العوامل إلى تقليص نصيب النفط في الطلب العالمي على الطاقة. ولكن الآثار التي أصابت النفط العربي نتيجة لهذا النقص في الطلب كانت أكبر من غيرها نسبياً. فقد تعمدت هذه السياسات العالمية التركيز على إنتاج النفط خارج «دول الأوبك» بشكل عام وخارج الدول العربية بشكل خاص. ويلاحظ مثلاً أن الأقطار خارج منظمة الأوبك تنتج بكامل طاقتها الإنتاجية بينما لا تنتج دول الأوبك إلا ما يوازي ثلثي طاقتها الإنتاجية، والأقطار العربية ثلث طاقتها الإنتاجية فقط.

وقد توقعت بعض الدراسات استمرار المرحلة الحالية، المتمثلة في نقص الطلب على النفط وانخفاض أسعاره، حتى أوائل التسعينات. بعدها تنتهي مرحلة الركود الحالية هذه لتبدأ مرحلة جديدة يتجه فيها الطلب على النفط إلى الزيادة، ويرجع ذلك إلى التحسن المتوقع في النمو الاقتصادي العالمي وما يصاحبه من زيادة الطلب على مصادر الطاقة وبالذات النفط. ومن ناحية أخرى يتوقع هذا الاتجاه إزدياد الطلب على النفط العربي خصوصاً، والنفط المنتج في دول الأوبك عموماً، لأن السياسة الحالية للأقطار المنتجة للنفط خارج دول الأوبك، والقائمة على الإنتاج بالطاقة القصوى لإمكاناتها البترولية، ستؤدي في التسعينات إلى تقليص قدرة هذه الدول على الإنتاج والتصدير، كما ستزداد التكلفة الرأسمالية المستقبلية لاستكشاف النفط في المناطق الحدية وكذلك تكلفة بدائل النفط باستخدام أساليب تقنية باهظة التكاليف. ومن شأن هذا كله أن يقلل من فرص الاعتماد على احتياطيات نفطية كافية خارج دول الأوبك. وفي هذا الاطار سوف يصبح للنفط العربي، باحتياطياته المتوفرة وتكاليف استخراجه المنخفضة نسبياً مكان متميز في تجارة النفط العالمية في التسعينات، وهي الفترة التي ستشهد ارتفاعاً في أسعار النفط نتيجة لمحدودية العرض على الصعيد العالمي.

غير أنه برزت وجهة نظر أخرى تعتقد أنه ليس من الضروري أن يزداد الطلب على النفط العربي في التسعينات، لأن عمليات البحث والتنقيب النفطية العالمية جارية ومستمرة دون انقطاع رغم انخفاضها مؤخراً، كما أن النشاطات الرامية إلى إحلال الطاقة النووية والفحم محل النفط في القطاعات الأساسية تسير بشكلٍ مضطرد

مع التركيز على البحوث الرامية إلى إيجاد مصادر بديلة ورخيصة للطاقة، فضلا عن أن الأقطار الصناعية تتجه بشكل واضح نحو التوسع في الصناعات الالكترونية والخدمات التي تستهلك كميات أقل بكثير من النفط الخام. من شأن هذه العوامل وغيرها أن تبقي على انحسار الطلب على النفط بشكل عام، وعلى النفط العربي بشكل خاص، مع استمرار وجود الدافع السياسي الغربي لتقليل الاعتماد على النفط العربي.

وقد برز ما يشبه الإجماع على أن أحد جذور الأزمة الحالية يعود إلى حقيقة أن الدول العربية تصرفت على أساس أن عائدات الثروة النفطية سوف تستمر في الازدياد إلى فترة طويلة، وبنت خططها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على هذا الأساس. وقد أوضحت الدراسات المقدمة أن السياسات الاقتصادية للدول العربية على الصعيد الداخلي والاقليمي والدولي قد اتسمت بما يلي:

أ ـ على الصعيد الداخلي

إتسم الانفاق الحكومي والفردي بالطابع المغالى فيه وذلك على حساب الادخار والاستثمار في القطاعات الإنتاجية. كما اتسمت إقتصاديات الدول العربية بالاعتماد المتزايد على الدخل النفطي ولم تتم الاستفادة القصوى من هذا الدخل في بناء قاعدة إقتصادية منتجة واسعة ومتنوعة المصادر والموارد تكون بديلاً أو مكملاً لقطاع النفط.

بعبارة أخرى، فقد كان هناك شبه اتفاق على أنه، وبدون التقليل من أهمية التطور الذي حدث في بناء الهياكل الأساسية وفي تطوير عدد من الأنشطة الزراعية والصناعية، والقفزة الكبيرة في قطاعي الخدمات والتشييد، إلا أن فترة تفجر الثروة النفطية قد أحدثت خللاً متزايداً في الهياكل الاقتصادية العربية ولم تؤد إلى تنمية متوازنة.

ب ـ على الصعيد الاقليمي

تزايد اعتماد الأقطار العربية غير النفطية على تحويلات العمالة المهاجرة إلى الأقطار النفطية فضلاً عن بعض المساعدات الاقتصادية المقدمة إليها من هذه الأقطار. وعلى الرغم من أن ذلك قد أدى إلى زيادة كثافة التفاعلات الاقتصادية العربية إلا أن هذه التفاعلات نمت بشكل عشوائي وكانت لها آثارها السلبية العديدة على خطط التنمية سواء في الدول النفطية أو الدول غير النفطية.

وقد تراجع العمل العربي المشترك والجهود الاقليمية الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي نظراً لسيادة منطق المصالح القطرية الذي زاد من حدته إنقسام العالم العربي إلى مجموعتين متميزتين من الدول بحسب توفر المال لدى كل منها. وأدى هذا إلى تضييع الفرص أمام قيام مشاريع مشتركة ناجحة ذات فائدة قومية وإضعاف إمكانات استغلال الموارد المتنوعة على صعيد الوطن العربي من خلال سياسات إقتصادية متكاملة. فإذا أضفنا إلى ذلك ما حدث من تزايد الصراعات الداخلية والاقليمية في هذه الفترة في الوطن العربي، فإنه يمكن أن نستخلص من ذلك أن الفترة المذكورة قد شهدت استنفاداً للطاقات البشرية والقطرية والاقتصادية من إمكانات الأمة العربية في مجالات غير منتجة. وقد استفادت إسرائيل من ذلك الوضع بدرجة كبيرة.

جـ ـ على الصعيد الدولي

١ ـ إتضح أن السياسات الإنتاجية البترولية التي اتبعت قد راعت إحتياجات سوق النفط العالمي على حساب المتطلبات الاقتصادية المحلية. وقد نتج عن هذا تراكم فوائض مالية هائلة لدى الدول ذات الاحتياطيات البترولية الكبيرة وظفتها خارج الوطن العربي وبالذات في الدول الصناعية الغربية. أما الأقطار ذات الاحتياطيات البترولية المحدودة فقد حاولت تغطية العجز في ميزان مدفوعاتها عن طريق رفع طاقتها الإنتاجية النفطية على حساب مخزونها منه.

وبشكل عام، فهناك اتفاق على أن الحقبة النفطية قد أدت إلى مزيد من توجه الاقتصاديات العربية والسوق العربية بشكل متزايد نحو السوق الرأسمالية العالمية.

٢ ـ وقد لاحظ المؤتمرون أن فترة تفجر الثروة النفطية شهدت تفاقماً متزايداً للمشاكل والصراعات العربية، كما أنها هي ذات الحقبة التي شهدت خروج مصر على الاجماع العربي وإبرام إتفاقيات صلح مع العدو الاسرائيلي، وبالتالي إبتعادها عن ممارسة مسؤوليتها القومية. في الوقت نفسه مكنت الثروة النفطية الدول العربية من الحصول على أحدث الأسلحة إلا أن الأمر يتطلب ضرورة وضع خطة أمنية شاملة.

٣ ـ لاحظ المؤتمرون أن الدول العربية قامت بجهد لا يمكن إنكاره نحو تحويل جانب من الثروة النفطية المكتسبة لمساعدة الدول النامية، إلا أن هذا الجهد ما يزال محدوداً فضلاً عن أن استخدامه السياسي لم يرتبط بتصور عربي شامل لعلاقة الوطن

العربي بدول العالم الثالث ولا بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه العلاقة في حوار الشمال والجنوب وفي دعم القضايا العربية على نحو أفضل. بل إن اشتداد الخلافات العربية قد وضع دول العالم الثالث أحياناً في مواقف شديدة الحرج.

٤ ـ إتفق المؤتمرون على أن التزايد الضخم من الاعتماد على العمالة الأجنبية أساساً في تسيير مرافق الدولة وتأدية الخدمات الأساسية وانصراف المواطنين في عدد من الدول إلى الأعمال المدرة للكسب السريع. أدى هذا إلى سيادة قيم إجتماعية جديدة.

وقد أدى الاعتماد على العمالة الأجنبية غير العربية إلى ظهور احتمالات خطيرة حذر البعض منها وهي احتمالات تهدد بعض الدول العربية الصغيرة بفقدان هويتها وسيادتها على المدى البعيد.

٥ ـ إتجه المشاركون إلى أن الاعتماد المتزايد من جانب الدول غير النفطية على التحويلات النقدية للعمال المهاجرين في الحصول على مواردها من النقد الأجنبي قد مكنها من الالتفاف حول مشاكل التنمية الحقيقية، في الوقت الذي فتح فيه أمام الأفراد فرصة الحلول الفردية على حساب الحلول المجتمعية.

القسم الثاني: الآثار والنتائج المتوقعة

يرى الاتجاه الرئيسي في هذه الندوة أن جوهر القضية لا يكمن في فقدان العرب لجزء من هذه العوائد والتي ما تزال تمثل زيادة هامة بالقياس إلى ما كانت عليه عام ١٩٧٢، وإنما يكمن أساساً في الهزة النفسية المتمثلة في احتمال عدم إمكان سيطرة العرب على الأسعار وبالتالي فقدان السيطرة على قدرات ثروتهم النفطية. وكما أن العرب لم يكونوا مؤهلين نفسياً للتعامل مع ارتفاع الأسعار عام ١٩٧٤/٧٣، فيبدو أنهم ليسوا مؤهلين نفسياً أيضاً للتعامل مع انخفاضها بعد عام ١٩٨٢.

وعلى أية حال فسوف يترتب على انخفاض هذه العوائد آثار إقتصادية وسياسية واجتماعية بعيدة المدى. فقد تزايد سحب الدول النفطية من احتياطياتها المالية بسبب انخفاض العوائد الجارية وبسبب ما يحدثه ذلك من عجز في الميزانيات العامة لها. ومن المتوقع أن يؤدي التناقص التدريجي للإحتياطيات المالية إلى جعل هذه الدول غير قادرة على مقاومة الضغوط الرامية لزيادة إنتاج النفط بهدف إجبارها على خفض الأسعار، وبذلك تدخل الدول العربية في دوامة حلقة مفرغة.

من ناحية أخرى أبدى عدد كبير تشككه في مدى إمكان الدول العربية سحب أرصدتها المالية بالخارج بالكمية التي تراها أو استخدامها على النحو الذي تراه، إذ تواجه الدول العربية قيوداً سياسية واقتصادية عديدة في هذا المجال. وفي جميع الأحوال يبدو أنه لا مناص أمام الدول العربية من تقليص حجم نشاطها الاقتصادي الحالي وترشيد نفقاتها وخفض استثماراتها في كافة القطاعات. ولن يكون ذلك بدون حدوث آثار سياسية واجتماعية.

وقد رأى البعض أن هذا الوضع قد يؤثر على الأوضاع السياسية ببعض الدول العربية، وبالتالي إلى احتمال حدوث تغيير في التوازنات القائمة حالياً، غير أنه يصعب التكهن بما يمكن أن يحدث في المستقبل، إذ سيتوقف ذلك على ما سوف يحدث داخل كل دولة على حدة واتجاهات التغيير الاجتماعي بها.

ويرى الاتجاه الغالب أن انخفاض الأهمية النسبية للنفط العربي وتقلص العوائد النفطية لن يؤديا إلى إضعاف التنافس بين الشرق والغرب على مناطق النفوذ في الوطن العربي، وإن كان من المحتمل أن يؤديا إلى تغيير بعض قواعد اللعبة الحالية التي تحكم حدود هذا التنافس، لكن مرة أخرى سوف يتوقف الأمر على التطورات السياسية والاجتماعية داخل دول المنطقة العربية.

أما فيما يتعلق بالتطورات الداخلية فهناك إجماع في الندوة على أن انخفاض عوائد النفط سوف يتطلب حتماً ترشيد السياسات الاقتصادية والمالية لتتلاءم مع الواقع الجديد. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الأعباء على الطبقات الوسطى والطبقات الدنيا. . وهو ما سيترتب عليه آثار إجتماعية قد تكون بعيدة المدى.

وهناك إجماع في الندوة أيضاً على أن الدول النفطية سوف تضطر إلى إعادة جزء كبير من القوى العاملة الأجنبية إلى أوطانها. ولن يتم ذلك بدون مشاكل سواء في الدول المستقبلية أو المصدرة للعمالة. وإذا كان من السهل نسبياً على الدول النفطية ترحيل العمالة الأجنبية المنتمية إلى دول بعينها، فهناك صعوبة كبيرة في ترحيل الفلسطينيين العاملين في دول النفط لأن السؤال الذي لن يستطيع أحد الاجابة عليه هو: إلى أين؟

من ناحية أخرى، فسوف يؤدي فقدان الدول المصدرة للعمالة لجزء كبير من دخولها المتمثلة في تحويلات العاملين بالخارج إلى تفاقم المشكلة الاقتصادية بجميع

أبعادها. وبالذات فيما يتعلق بالحصول على احتياجاتها من النقد الأجنبي في ضوء مديونياتها المتراكمة والمتفاقمة. كما أنها ستواجه بمشكلة إعادة توطين هؤلاء المهاجرين وضرورة خلق فرص عمل داخلية لهم.

وقد رأى البعض أن هذا قد لا يمثل معضلة حقيقية بل قد يكون له آثاره الايجابية إذا أدى إلى إجبار هذه الدول على إعادة ترشيد سياساتها الاقتصادية ومواجهة المشكلات الحقيقية وإعادة التوازن إلى القطاعات التي عانت من نقص العمالة الفنية بسبب الهجرة. لكن سوف يتوقف هذا بالطبع على قدرة النظم السياسية على التأقلم مع هذا الوضع الجديد.

القسم الثالث: توجهات ومقترحات عامة لبعض المشاركين

الجانب الاقتصادي

الدكتور محمد محمود الإمام:

١ ـ ضرورة وضع استراتيجية بعيدة المدى للتنمية.. فإنه إذا كان لنا أن نبحث في سبل استخدام عوائد النفط في حالة وجوده فإنه في غيبة النفط أو على الأقل بدون عوائد مرتفعة منه فلا بد أن نبحث بشكل جدي في ضرورة وضع استراتيجية بعيدة المدى للتنمية في كافة القطاعات المختلفة... في الزراعة والصناعة وقطاع التجارة ومعالجة مشاكل النقل وكذلك في الاستفادة من مياه البحار والأنهار وتدبير الموارد المائية الإضافية لمواجهة احتياجات الزراعة وتزايد عدد السكان بالإضافة إلى دعم حركة السياحة بإقامة ما يمكن تسميته بصناعة السياحة.

٢ ـ كذلك يستلزم الأمر مضاعفة الامدادات في قطاع الطاقة بالاستفادة من الطاقة الشمسية التي تلائم ظروف منطقتنا وهذا يتطلب القيام بتطويرها، وهي مهمة أكبر من أن تتولاها دولة أو عدد من الدول.. إنها تحتاج إلى عمل مشترك وجاد.

٣ ـ لا مناص من توحيد الصفوف ومن التخلي عن قصر النظر الذي أدى إلى صم الآذان حتى عن الدعوات المتواضعة للعمل المشترك. إن الوحدة العربية ليست مجرد حلم جميل أو كابوس ثقيل. إنما هي المخرج الوحيد من المآزق العديدة التي تترقب خطواتنا المقبلة.

الدكتور برهان الدجاني:

١ ـ تستطيع البلاد النفطية بقدر معقول من ترشيد الإنفاق العام، وأن تحافظ على موازنة تجارتها الخارجية دون أن تتأثر إنفاقاتها الاقتصادية المجدية، بشرط أن تتجنب هذه الدول الانفاقات التكرارية والانفاقات الترفيهية، وبذلك ستجد بين يديها قدراً وافياً من الأموال لجميع الانفاقات المفيدة. ويمكن التوصل إلى هذا الترشيد من خلال الدراسات الأدق لجدوى المشاريع وعائداتها الاجتماعية وللربحية الحقيقية لها.

٢ ـ على هذه الدول أن تعيد النظر في تسعير نفط وغاز الاستهلاك المحلي، مع إعادة النظر في سياسات الدعم لبعض السلع بما يؤدي إلى مزيد من الترشيد للطلب وتخفيف الضغط على الموارد، وفي إمكانها بعد ذلك أن تلجأ إلى فرض الضرائب والرسوم على المستويات المألوفة في المنطقة.

٣ ـ بالنسبة للدول غير النفطية فإن معالجة مشاكل الانكماش والبطالة وهبوط مستويات التجارة الخارجية وهبوط مستويات الدخول والأجور تحتاج إلى قدر عال من الشعور بالمسؤولية لدى الحكومات ومن الانضباط والشعور بالخطر والحاجة إلى التضحية والجد لدى الشعوب... تلك أمور لا بد من التنبيه إليها من الآن.

٤ ـ ستشهد الفترة القادمة تغيراً في أنماط الحياة والسلوك الاقتصادية في البلاد العربية بوجه عام. وينعكس هذا التغير في الحاجة إلى الانتقال من الاستهلاك إلى الاستثمار، ومن الاسترخاء إلى التقشف ومن الاعتماد على التجارة الخارجية إلى الاعتماد على الإنتاج المحلي، ومن الاسترسال إلى التنمية. إن هذا التغيير يتطلب مراجعة لكامل نطاق السياسة الاقتصادية والأهداف والمنشآت والأقنية والوسائل.

٥ ـ إن المشاريع المشتركة ذات العائد الربحي يجب أن تشكل عنصراً أساسياً في النظام التعاوني العربي وفي الرؤية الاقتصادية القطرية والقومية.

٦ ـ آن الأوان للأقطار العربية أن تستغني عن كل ما تستورده من البتروكيماويات والمنتجات المتصلة بها، على أن تنتج هذه المنتجات محلياً ومن خلال نظام للتعاون بين البلاد النفطية وغير النفطية.. بعبارة أخرى فإن التعاون الذي كان في السابق قائماً على الأسس المالية والعمالية يجب أن يأخذ الآن أشكالاً إنتاجية واستثمارية. ويمكن أن يتم ذلك في ثلاثة مجالات، هي:

ـ الفجوة الغذائية التي أخلت بالأمن الغذائي العربي.
ـ التنمية الصناعية على أساس استبدال المستوردات.
ـ القفزة التكنولوجية نحو إنتاج المكائن وآلات الإنتاج.

٧ ـ من المهم جداً أن يكون للقطاع الخاص في المرحلة القادمة دورٌ أساسيٌ في هذه المجالات الانمائية والتكاملية.

الدكتور عبدالله القويز:

أولاً: مقترحات بالنسبة لحكومات الدول العربية

١ ـ ضرورة توجه حكومات الدول العربية نحو مزيد من التعاون لبناء قاعدة عريضة ومتينة وعميقة من التكامل الإنتاجي والاستهلاكي العربي.

٢ ـ يجب إعطاء أهمية خاصة لتعميق الاعتماد الزراعي على الخبرات العربية.

٣ ـ من المهم إتخاذ الاجراءات اللازمة للتوسع في إقامة المشروعات المشتركة وتسهيل تدفق رؤوس الأموال والخبرات والمنتجات الزراعية والصناعية بين الدول الأعضاء وفي الجامعة العربية.

٤ ـ على الدول العربية النفطية ذات الفوائض المالية الضخمة المستثمرة حالياً في الخارج رسم برنامج لاستدعاء هذه الأموال وتوظيفها داخل هذه الدول نفسها وفي الدول العربية الأخرى في مشروعات مجدية.

ثانياً: مقترحات بالنسبة للقطاع الخاص والقطاع المصرفي

١ ـ على القطاع الخاص في الدول العربية أن يكثف جهوده الاستثمارية تعويضاً عن النقص الكبير الذي طرأ على الانفاق الحكومي نتيجة للإنخفاض الهائل في الايرادات النفطية.

٢ ـ على قطاع التمويل والاستثمار العربي أن يلعب دوراً جوهرياً في مساندة وتنشيط استثمارات القطاع الخاص في الدول العربية مع توفير الخبرات المالية اللازمة لاختيار وتنفيذ المشروعات على أسس إقتصادية سليمة.

٣ ـ في هذا الصدد يقترح إنشاء شركة تمويلية مصرفية مشتركة بين مصارف

الدول العربيـة وصناديق التمـويل والانمـاء العربيـة بالإضـافة إلى مشـاركة مصـرفية أوروبية.

٤ ـ على القطاع الخاص في الدول العربية عموماً أن يـدرك ضرورة التضحيـة ببعض الأرباح الآنية في الاستثمارات الداخلية في الوقت الراهن مقابل تحقيق أرباح عالية على المدى البعيد في البلاد العربية.

ثالثاً: مقترحات بالنسبة لحكومات الدول الصديقة

إن هذه الحكومات الصديقة مطالبة بضرورة الاعتراف بأهمية الانفتاح التجاري المتبادل بينها وبين الدول العربية مع الاقتناع بأن أي هبوط حـاد في الأسعار العـالمية الحالية للنفط في المستقبل سوف يكون مضراً ضرراً بالغاً بالاقتصاد العالمي وفي مقدمته اقتصاديات هذه الدول نفسها.

العلاقات مع دول العالم الثالث

الدكتور مصعب الدجيلي:

١ ـ يجب أن تبنى استراتيجية الدول العربية إزاء العالم الثالث على أسـاس أن دوله تمثل سوقاً هاماً للنفط العربي في الأعوام القادمة. في نفس الوقت على دول العالم الثالث أن تدرك أن الدول العربية تعتبر سوقاً هاماً لمنتجاتها. في إطـار هذه المصـالح المشتركة على الدول العربية أن تتوسع في السوق النفطي للعالم الثالث، وأن تزيد من العلاقات التجارية والتعاون الفني بين الدول العربية وبلدان العالم الثالث من أجل أن تتوفر لديها القدرات المالية لتسديد مطالبها النفطية.

٢ ـ يجب الاهتمام باستمرار بتقديم المعونات المالية العربية لدول العالم الثالث وذلك من أجل معاونتها على تنفيذ وتطوير برامج التنمية الخاصـة بها ولـرفع قـدراتها الإنتاجية وتصديرها للأسواق العربية.

بوجه عام، يجب أن يؤدي هبوط العـوائد النفـطية العـربية إلى نتـائج إيجـابية بالنسبة للعلاقة بين الدول العربية والعالم الثالث.. وبالتالي سيشهد المستقبل المـزيد من تطور العلاقات والتعاون بينهما في كافة المجالات.

الأمن القومي

السيد أمين هويدي:

لا شك أن النفط العربي وعوائده له آثار مباشرة على خطط الأمن القومي، ولذلك يجب دراسة تلك الآثار دراسة مستمرة ومستفيضة في إطار الأسس التالية:

١ ـ لقد أصبحت منابع النفط مرتبطة تمام الارتباط بخطوط مواصلات نقله من المنبع إلى المصب، وبذلك فإن ما يتردد عن تأمين منابع النفط دون تأمين خطوط المواصلات التي يمر بها أمر غير عملي. . إذ من الضروري النظر إلى منابع النفط وخطوط مواصلاته كوحدة استراتيجية. وعلى هذا الأساس فمن المهم من وجهة الأمن القومي أن يتم الربط بين منطقتي الخليج العربي والبحر الأحمر في منطقة أمن واحدة.

٢ ـ لا شك أن ما يجري في الوقت الحاضر من تعدد مخارج النفط عن طريق أساليب تبادلية مثل خطوط الأنابيب الذي يجري تنفيذها في أكثر من مكان في الوقت الحاضر سيقلل من التهديدات المحتملة لمرور النفط عبر المضايق البحرية، إلا أن ذلك يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الدول المنتجة والدول غير النفطية التي تمر بها تلك الأنابيب، كما أنه من الضروري القيام بدراسات استراتيجية مسبقة قبل تحديد خطوط سيرها.

٣ ـ لقد ساهمت عائدات النفط بشكل مباشر في توفير معدات الدفاع اللازمة للقوات المسلحة ببعض الدول العربية، كما ساهمت أيضاً في كسر احتكار السلاح على أساس التعامل مع أسواق جديدة، إلا أنه يجب إعادة النظر في خطط التسليح ومصادره في إطار خطة أمن عربية شاملة وليس من خلال خطط قطرية، كما يجب توحيد الجهود لتطوير الصناعات الحربية العربية مع تطوير بنياتنا الأساسية وذلك استكمالاً لمتطلبات خطة الأمن القومي.

عن استراتيجية بدائل الطاقة

تعتبر «الكهرونووية» من بدائل المستقبل للطاقة، ولذلك يجب أن تبذل الدول العربية من الآن إهتماماً خاصاً بأبحاث الطاقة وخاماتها وطرق استخدامها. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا في إطار تعاون عربي مشترك مع الدول الصناعية مع مراعاة النقاط التالية:

ـ المبادرة باستخدام خام اليورانيوم من مصادره المؤكدة حالياً بالوطن العربي،

ولو أن البعض يقترح إبقاء مصادرنا من اليورانيوم كاحتياطي والعمل على استيراد احتياجاتنا الحالية من هذا الخام من السوق العالمي، والعمل في الوقت نفسه على تشجيع كافة الجهود للتنقيب عن خام اليورانيوم في البلاد العربية. ويقترح في هذا الصدد تكوين شركات عربية متخصصة في الوقود النووي معتمدة على تمويل عربي وذلك من أجل القيام بأعمال التنقيب عن اليورانيوم في الأراضي العربية مع السعي لتنمية التكنولوجيا العربية في هذا المجال.

ـ الاهتمام باستغلال اليورانيوم كناتج ثانوي من حامض الفوسفوريك المصنع من خام الفوسفات الموجود بكثرة في الأراضي العربية. . وعلى هذا الأساس يجب أن نعامل خام الفوسفات كمادة استراتيجية فيما يخص ترشيد تصديره إلى الخارج.

القسم الرابع : نظرة مستقبلية

١ ـ أجمعت الآراء على أن قدرة الدول العربية على مواجهة مقتضيات المرحلة الحالية تتوقف على قدرتها على النظر إلى المنطقة العربية نظرة شاملة والتخلي عن منطق المصالح القطرية الضيقة والتي تهدد هذه المصالح ذاتها على المدى البعيد. ولقد تأكد للمجتمعين في هذه الندوة أن دراسة عملية تفجر الثروة النفطية في المنطقة العربية في حقبة السبعينات بإيجابياتها وسلبياتها ثم تضاؤل أهمية النفط النسبية في حقبة الثمانينات تضيف أبعاداً جديدة إلى قضايا الأمن القومي والتكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي وتعزز مقولة أن أية دولة عربية لا تستطيع منفردة أن تحقق أمنها الوطني أو إزدهارها الاقتصادي أو الاجتماعي أو استقرارها السياسي بمعزل عن أمن المنطقة العربية ككل وازدهارها الاقتصادي والاجتماعي واستقرارها السياسي.

٢ ـ لقد أصبحت منابع النفط مرتبطة تمام الارتباط بخطوط مواصلات نقله من المنبع إلى المصب، ومن ثم فقد توزع مركز الثقل في المنطقة العربية بين منابع النفط على الخليج وخطوط نقله العديدة وخصوصاً منطقة البحر الأحمر، ولا بد من ربط المنطقتين في منطقة أمن واحدة. وقد أكد الحاضرون على أهمية الاعتماد على الجهود الذاتية لوضع وتنفيذ خطة أمن تضع في اعتبارها مناطق الإنتاج والنقل والتخزين والتوزيع وهي من هذا المنطلق لا يمكن إلا أن تكون خطة شاملة لكل هذه العناصر.

٣ ـ في الوقت نفسه فقد أكدت الصعوبات التي تواجهها الصناعات البتروكيماوية العربية أن التكامل الاقتصادي ضرورة حتمية وأن أية صناعة أو زراعة

عربية مكثفة لا يمكن أن تنجح إلا إذا توجهت أساساً إلى السوق العربي.

٤ ـ أكد الحاضرون على أن بناء دولة المؤسسات وإرساء قواعد ديمقراطية حقيقية قد أصبح ضرورة حتمية في المرحلة القادمة إذ أنه الوضع الطبيعي الوحيد الذي يضمن الاستقرار والأمن الاجتماعيين.

٥ ـ حث الحاضرون على ضرورة البحث عن نموذج للتنمية يتمشى مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي ويؤدي إلى نقل المعرفة الفنية وتطويعها بما يتناسب مع احتياجات البيئة المحلية ويمكّن من امتلاك القدرة التكنولوجية دون فقدان الهوية أو الشخصية المستقلة.

* * *

وإذا كانت الندوة قد ألقت الضوء على قضايا عديدة إنبثقت من القضية الرئيسية موضوع الدراسة فإنها استشعرت في ثنايا مناقشتها مدى الحاجة إلى القيام بمزيد من الدراسات المستفيضة حول القضايا التالية:

أ ـ طبيعة العلاقات العربية في المرحلة القادمة وكيف يمكن استلهام أسس سياسة عربية مشتركة تتبنى الأهداف القومية دون أن تغفل مشكلات الواقع المعاش.

ب ـ علاقة العرب بالعالم الثالث وما هي الأسس التي يجب أن ينبني عليها هذا التعامل وكيف يمكن استخدام التجارة النفطية والمعونات الاقتصادية في توجيه هذه العلاقة في إطار عملية تنموية متكاملة وارتباط ذلك بسياسة عدم الانحياز.

ج ـ علاقة العرب بالعالم الصناعي المتقدم وكيف يمكن وضع الخطط الرشيدة لمواجهة مخططات الدول الصناعية الرامية إلى إلحاق الضرر بالأوضاع النفطية العربية وتقليص أهمية النفط العربي كمصدر للطاقة، بالإضافة إلى بحث أنسب الطرق لتأكيد الذات العربية في مواجهة القوتين العظميين.

ملحق أ

إحصائيات إقتصادية ونفطية للدول العربية

المحتويات

- الجدول ١ : إحتياطي النفط والغاز عالمياً وعربياً.
- الجدول ٢ : الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في البلدان العربية.
- الجدول ٣ : إحتياطي الغاز الطبيعي في البلدان العربية.
- الجدول ٤ : إنتاج النفط الخام في دول الأوبك.
- الجدول ٥ : إنتاج النفط الخام في البلدان العربية.
- الجدول ٦ : إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في البلدان العربية.
- الجدول ٧ : العوائد النفطية للبلدان العربية الأعضاء في الأوبك.
- الجدول ٨ : قيمة الصادرات البترولية في البلدان العربية.
- الجدول ٩ : مستوردات البلدان العربية من العالم.

المصادر :

- الجداول ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٨، ٩:

Economics Dept. OAPEC. *Selected Basic Economic and Energy indications for Arab Countries and World,* Kuwait, 1985.

- الجدولان ٤، ٧:

OPEC. *Annual Statistical Bulletin, 1983,* Vienna, 1984.

الجدول ١
إحتياطي النفط والغاز عالمياً وعربياً

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣
	الاحتياطي المؤكد من النفط الخام (مليون برميل)				
عالمياً	٦١١٣٩٨	٦٥٨٦٨٦	٦٤٨٥٢٥	٦٨٨١٨٩	٦٩١٣٠٠
عربياً	٣٢٢٤٨٣	٣٣٥٠١٧	٣٣٩٦٤٢	٣٧٠٨٢٢	٣٧٦٣٩١
٪ من العالم	٥٢,٩	٥٠,٩	٥٢,٤	٥٣,٩	٥٤,٤
	إحتياطي الغاز الطبيعي (بليون قدم مكعب)				
عالمياً	١٥٨٨٣٩٠	٢٢٣٢١٢٢	٢٦٣٨٦٠٩	٣٣٥٢٧	٣٢٩١٢٣٤
عربياً	٢٨٢٥١٦	٣٦٦٣٩٢	٤٣٠٦٩٥	٤٣٠٧٣٠	٥٢٧٩٠٨
٪ من العالم	١٧,٨	١١٦,٤	١٦,٣	١٤,٢	١٦,٠

الجدول ٢
الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في البلدان العربية

(مليون برميل)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣
الأردن	-	-	-	-	-
الامارات العربية	١٩٠٠٠,٠	٣٢٢٠٠,٠	٣٠٤١٠,٠	٣٢٣٥٤,٠	٣٢٢٤٠,٠
البحرين	٦٣٤,٠	٣١٢,٠	٢٢٥,٠	١٩٧,٠	١٨٥,٠
تونس	٥٥٠,٠	١٠٦٥,٠	١٦٥٢,٠	١٨٦٠,٠	١٨٢٠,٠
الجزائر	٨٠٩٨,٠	٧٣٧٠,٠	٨٢٠٠,٠	٩٤٤٠,٠	٩٢٢٠,٠
جيبوتي	-	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-	-
السعودية	١٤١٣٥٠,٠	١٤٤٥٨٠,٠	١٦٧٥٦٠,٠	١٦٨٣٢٠,٠	١٦٨٨٤٨,٠
سوريا	١٢٠٠,٠	٢٢٤٠,٠	١٩٤٠,٠	١٥٢١,٠	١٤٩٠,٠
الصومال	-	-	-	-	-
العراق	٣٢٠٠٠,٠	٣٤٣٠٠,٠	٣٠٠٠٠,٠	٥٩٠٠٠,٠	٦٥٠٠٠,٠
عُمان	١٧٠٠,٠	٥٩٠٠,٠	٢٣٤٠,٠	٢٧٣٠,٠	٢٧٩٠,٠
قطر	٤٣٠٠,٠	٥٨٥٠,٠	٣٥٨٥,٠	٣٤٢٥,٠	٣٣٣٠,٠
الكويت	٧٩٩٥٠,٠	٧١٢٠٠,٠	٦٧٩٣٠,٠	٦٧١٥٠,٠	٦٦٧٤٧,٥
لبنان	-	-	-	-	-
الجماهيرية الليبية	٢٩٢٠٠,٠	٢٦١٠٠,٠	٢٣٠٠٠,٠	٢١٥٠٠,٠	٢١٢٧٠,٠
مصر	٤٥٠٠,٠	٣٩٠٠,٠	٢٩٠٠,٠	٣٣٢٥,٠	٣٤٥٠,٠
المغرب	٠,٩	٠,٢	٠,١	٠,٣	٠,٢
موريتانيا	-	-	-	-	-
اليمن الشمالي	-	-	-	-	-
اليمن الجنوبي	-	-	-	-	-
البلدان العربية	٣٢٢٤٨٢,٩	٣٣٥٠١٧,٢	٣٣٩٦٤٢,١	٣٧٠٨٢٢,٣	٣٧٦٣٩٠,٧

الجدول ٣

إحتياطي الغاز الطبيعي في البلدان العربية

(بليون قدم مكعب)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣
الأردن	-	-	-	-	-
الامارات العربية المتحدة	١٠٢٥٠	٢٢٩٥٠	٢٠٧٧٥	٢٨٥٨٠	٣٠٨٢٠
البحرين	٥٠٠٠	٥٥٠٠	٩٠٠٠	٧٨٩٠	٧٤٠٠
تونس	١٠٠٠	١٤٨٠	٥٦٠٠	٤٣٠٠	٤١٥٠
الجزائر	١٠٦٥٠٠	١٢٦٠٠٠	١٣١٥٠٠	١١١٢٥٠	١١٠١٨٠
جيبوتي	-	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-	-
السعودية	٥٣٥٠٠	١٠٦٧٥٠	١١٢٤٠٠	١٢١١٩٠	١٢٥١٥٤
سوريا	٧٥٠	١٢٤٠	١٥٠٠	١٢٦٠	١٢٩٠
الصومال	-	-	-	-	-
العراق	١٨٥٠٠	٢٧١٠٠	٢٧٤٥٠	٢٨٨٠٠	٣٢٥٠٠
عُمان	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٢٦٩٠	٢٨١٠
قطر	٨٠٠٠	٧٥٠٠	٦٠٠٠٠	٦٢٠٠٠	١٥٠٠٠٠
الكويت	٤٢٠٠٠	٣٥٥٥٠	٣٣٢٠٠	٣٤٠٩٠	٣٥١٥٤
لبنان	-	-	-	-	-
الجماهيرية الليبية	٣٠٠٠٠	٢٦٣٠٠	٢٣٨٠٠	٢١٥٠٠	٢١٣٥٠
مصر	٥٠٠٠	٤٠٠٠	٢٩٧٠	٧١٨٠	٧١٠٠
المغرب	١٦	٢٢	-	-	-
موريتانيا	-	-	-	-	-
اليمن الشمالي	-	-	-	-	-
اليمن الجنوبي	-	-	-	-	-
البلدان العربية	**٢٨٢٥١٦**	**٣٦٦٣٩٢**	**٤٣٠٦٩٥**	**٤٣٠٧٣٠**	**٥٢٧٩٠٨**

الجدول ٤

إنتاج النفط الخام في بلدان الأوبك (ملايين البراميل يومياً)

	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الاكوادور	٦,٨	٧,٦	٧,٨	٧,٣	٦,٢	٥,٠	٤,٤
الامارات العربية المتحدة	٤٢,٢	١٨٦,٨	٢٨٢,٢	٣٦٠,٠	٣٨٢,١	٤٩٦,٦	٦٢٧,٨
أندونيسيا	٤٤٤,٠	٤٥٦,٦	٤٨٠,٦	٤٦٤,٦	٥٠٥,٤	٦٠٠,٧	٧٤٢,٣
إيران	١٤٩١,٣	١٧١٠,٧	١٩٠٨,٣	٢١٣١,٨	٢٦٠٣,٢	٢٨٣٩,٨	٣٣٧٥,٨
الجزائر[1]	٥٠٤,٣	٥٥٧,٨	٥٥٨,٧	٧١٨,٧	٨٢٥,٧	٩٠٤,٢	٩٤٦,٤
السعودية	١٧٤٦,٠	١٨٩٦,٥	٢٢٠٥,٣	٢٦٠١,٨	٢٨٠٥,٠	٣٠٤٢,٩	٣٢١٦,٢
الغابون	١٧,٧	٢١,٠	٢٤,٩	٢٨,٦	٦٩,٠	٩١,٩	٩٩,٨
العراق	١١٦١,٩	١٢٥٥,٢	١٣١٢,٦	١٣٩,٢	١٢٢٨,١	١٥٠٣,٣	١٥٢١,٢
فنزويلا	٣٢٤٧,٩	٣٣٩٢,٨	٣٤٧٢,٩	٣٣٧١,١	٣٥٤٢,١	٣٦٠٤,٨	٣٥٩٤,١
قطر	١٩١,٥	٢١٥,٣	٢٣٢,٦	٢٩١,٣	٣٢٣,٦	٣٣٩,٥	٣٥٥,٥
الكويت	٢٠٩٦,٣	٢٣٠١,٠	٢٣٦٠,٣	٢٤٨٤,١	٢٤٩٩,٨	٢٦١٣,٥	٢٧٧٣,٤
الجماهيرية الليبية	٤٤١,٨	٨٦٢,٤	١٢١٨,٨	١٥٠١,١	١٧٤٠,٥	٢٦٠٢,١	٣١٠٩,١
نيجيريا	٧٦,٥	١٢٠,٢	٢٧٤,٢	٤١٧,٦	٣١٩,١	١٤١,٣	٥٤٠,٣
إجمالي الأوبك	١١٥١٤,٢	١٢٩٨٣,٩	١٤٣٣٩,٢	١٥٧٧٠,٢	١٦٨٤٩,٨	١٨٧٨٥,٦	٢٠٩٠٦,٣

تابع الجدول ٤

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الأكوادور	٤,١	٣,٧	٧٨,١	٢٠٨,٨	١٧٧,٠	١٦٠,٩	١٨٧,٨
الامارات العربية المتحدة	٧٧٩,٦	١٠٥٩,٥	١٢٠٢,٧	١٥٣٢,٦	١٦٧٨,٦	١٦٦٣,٨	١٩٣٦,٤
أندونيسيا	٨٥٣,٦	٨٩٢,١	١٠٨٠,٨	١٣٣٨,٥	١٣٧٤,٥	١٣٠٦,٥	١٥٠٣,٦
إيران	٣٨٢٩,٠	٤٥٣٩,٥	٥٠٢٣,١	٥٨٦٠,٩	٦٠٢١,٦	٥٣٥٠,١	٥٨٨٢,٩
الجزائر[١]	١٠٢٩,١	٧٨٥,٤	١٠٦٢,٣	١٠٩٧,٣	١٠٠٨,٦	٩٨٢,٦	١٠٧٥,١
السعودية	٣٧٩٩,١	٤٧٦٨,٩	٦٠١٦,٣	٧٥٩٦,٢	٨٤٧٩,٧	٧٠٧٥,٤	٨٥٧٧,٢
الغابون	١٠٨,٨	١١٤,٦	١٢٥,٢	١٥٠,٢	٢٠١,٥	٢٢٣,٠	٢٢٢,٠
العراق	١٥٤٨,٦	١٦٩٤,١	١٤٦٥,٥	٢٠١٨,١	١٩٧٠,٦	٢٢٦١,٧	٢٤١٥,٤
فنزويلا	٣٧٠٨,٠	٣٥٤٩,١	٣٢١٩,٩	٣٣٦٦,٠	٢٩٧٦,٣	٢٣٤٦,٢	٢٢٩٤,٤
قطر	٣٦٢,٤	٤٣٠,٧	٤٨٢,٤	٥٧٠,٣	٥١٨,٤	٤٣٧,٦	٤٩٧,٣
الكويت	٢٩٨٩,٦	٣١٩٦,٧	٣٢٨٣,٠	٣٠٢٠,٤	٢٥٤٦,١	٢٠٨٤,٢	٢١٤٥,٤
الجماهيرية الليبية	٣٣١٨,٠	٢٧٦٠,٨	٢٢٣٩,٤	٢١٧٤,٩	١٥٢١,٣	١٤٧٩,٨	١٩٣٢,٦
نيجيريا	١٠٨٣,١	١٥٣١,٢	١٨١٥,٧	٢٠٥٤,٣	٢٢٥٥,٠	١٧٨٣,٢	٢٠٦٦,٨
إجمالي الأوبك	٢٣٤١٣,٠	٢٥٣٢٦,٣	٢٧٠٩٤,٤	٣٠٩٨٨,٥	٣٠٧٢٩,٢	٢٧١٥٥,٠	٣٠٧٣٧,٧

تابع الجدول ٤

	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الأكوادور	١٨٣,٤	٢٠١,٨	٢١٤,٢	٢٠٤,١	٢١١,١	٢١٠,٣	٢٣٧,٥
الامارات العربية المتحدة	١٩٩٨,٧	١٨٣٠,٥	١٨٣٠,٧	١٧٠١,٩	١٥٠٢,٣	١٢٤٨,٨	١١٤٩,٠
أندونيسيا	١٦٨٦,١	١٦٣٥,٢	١٥٩٠,٨	١٥٧٥,٧	١٦٠٤,٢	١٣٢٤,٨	١٢٤٥,٣
إيران	٥٦٦٢,٨	٥٢٤١,٧	٣١٦٧,٩	١٤٦٧,٣	١٣١٥,٩	٢٣١٩,٣	٢٤٤١,٧
الجزائر[1]	١١٥٢,٣	١١٦١,٢	١١٥٣,٨	١٠١٩,٩	٧٩٧,٨	٧٠٤,٥	٦٦٠,٩
السعودية	٩١٩٩,٩	٨٣٠١,١	٩٥٣٢,٦	٩٩٠٠,٥	٩٨٠٨,٠	٦٤٨٣,٠	٤٥٣٩,٤
الغابون	٢٢٢,٠	٢٠٨,٧	٢٠٣,٤	١٧٤,٥	١٥١,٤	١٥٥,١	١٥١,٨
العراق	٢٣٤٨,٢	٢٥٦٢,٠	٣٤٧٦,٩	٢٦٤٦,٤	٨٩٧,٤	١٠١٢,١	١٠٩٨,٩
فنزويلا	٢٢٣٧,٩	٢١٦٥,٥	٢٣٥٦,٤	٢١٦٥,٠	٢١٠٨,٦	١٨٩٥,٠	١٨٠٠,٨
قطر	٤٤٤,٦	٤٨٦,٧	٥٠٨,١	٤٧١,٤	٤١٥,٢	٣٣٢,٠	٢٦٩,٠
الكويت	١٩٦٩,٠	٢١٣١,٤	٢٥٠٠,٣	١٦٦٣,٧	١١٢٩,٧	٨٢٤,٣	١٠٥٤,١
الجماهيرية الليبية	٢٠٦٣,٤	١٩٨٢,٥	٢٠٩١,٧	١٨٣٠,٠	١٢١٧,٨	١١٣٦,٠	١١٠٤,٩
نيجيريا	٢٠٨٥,١	١٨٩٧,٠	٢٣٠٢,٠	٢٠٥٨,٠	١٤٣٩,٦	١٢٨٧,٠	١٢٣٥,٥
إجمالي الأوبك	٣١٢٥٣,٤	٢٩٨٠٥,٣	٣٠٩٢٨,٨	٢٦٨٧٨,٤	٢٢٥٩٨,٧	١٩٠٠٤,٢	١٦٩٨٨,٧

(١) قبل ١٩٧٨ بما في ذلك.

المصدر - *Direct* Communications to the Secretariat, De Golyer and MacNaughton Twentieth Century Petroleum Statistics, *Petroleum Intelligence Weekly*.

الجدول ٥

إنتاج النفط الخام في البلدان العربية

(ألف برميل يومياً)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣
الأردن	-	-	-	-	-
الامارات العربية المتحدة	٧٢٨,٠	١٦٩٦,١	١٧٠٩,٥	١٢٧٠,٧	١٢٢٥,٣
البحرين	٧٦,٦	٦١,١	٤٨,٤	٤٤,٠	٤١,٨
تونس	٩٤,٠	٩٤,٧	١١٣,٠	١٠٣,٠	١١٠,٨
الجزائر	١٠٢٩,٠	١٠٢٠,٠	١٠١٩,٩	٧٠٤,٥	٦٦٠,٩
جيبوتي	-	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-	-
السعودية	٣٧٩٩,١	٧٠٧٥,٤	٩٩٠٠,٤	٦٤٨٣,٣	*٥٠٨٤,٩
سوريا	٨١,٠	١٨٣,٣	١٥٨,٥	١٥٥,٣	١٦١,٣
الصومال	-	-	-	-	-
العراق	١٥٤٨,٠	٢٢٧١,٠	٢٦٤٦,٤	*١٠١٢,١	*١٠٩٨,٨
عُمان	٣٣٢,٠	٣٤١,٠	٢٨٢,٠	٣٣٦,٠	٣٨٩,٠
قطر	٣٦٣,٠	٤٣٧,٠	٤٧٣,٣	٣٢٨,٠	٢٩٤,٠
الكويت	٢٩٨٩,٠	٢٠٨٥,٠	١٦٦٣,٠	٨٢٢,٠	١٠٥٢,٠
لبنان	-	-	-	-	-
الجماهيرية الليبية	٣٣١٨,٠	١٤٧٩,٨	١٨٣١,٦	١١٣٦,٠	١٢٣٠,٠
مصر	٣٢٨,١	٢٣٤,٧	٥٨٨,١	٦٥٧,٨	٧١٩,١
المغرب	٠,٩	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٤
موريتانيا	-	-	-	-	-
اليمن الشمالي	-	-	-	-	-
اليمن الجنوبي	-	-	-	-	-
البلدان العربية	١٤٦٨٦,٧	١٦٩٧٩,٥	٢٠٤٣٤,٤	١٣٠٥٣,٠	١٢٠٦٨,٣

الجدول ٦

إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في البلدان العربية

(ألف برميل مكافىء نفط يومياً)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣
الأردن	-	-	-	-	-
الامارات العربيةالمتحدة	١٢٧,٨	٢١٠,٢	٢٥١,٩	٢٠١,١	١٥٧,٧
البحرين	٢٠,٨	٤٨,٧	٥٩,٢	٦٢,٦	٦٦,٩
تونس	٠,١	٤,٦	٧,٨	٨,٥	٨,٧
الجزائر	١٦٨,٠	٣٥٥,١	٧٣٦,١	١٣٩٠,٩	١٥٢٣,٠
جيبوتي	-	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-	-
السعودية	٣٤٩,٦	٦٤٠,٩	٩٠٢,٩	٥٦٨,٩	٤٤٦,٠*
سوريا	١,٦	٦,٤	٦,٩	٧,٠	٨,٠
الصومال	-	-	-	-	-
العراق	١٠٣,٩	١٧٩,٢	٢٥٠,٩	٧١,٢*	٦٨,٠*
عُمان	-	-	٢٨,٠	٤٥,٨	٥٤,١
قطر	٦٣,٢	٦٧,٦	١٠٥,٦	١٠١,١	٩٥,٤
الكويت	٢٧٣,٨	١٨٢,٩	١٤٨,٨	٧٨,١	٩٢,١
لبنان	-	-	-	-	-
الجماهيرية الليبية	٣٢٣,١	٢٣١,٠	٣٠٩,٥	٢٠٦,٧	٢٣١,٢
مصر	١,٤	٠,٨	٣٥,٨	٤٠,٥	٤٧,٥
المغرب	٠,٧	١,٢	١,٢	١,٣	١,٤
موريتانيا	-	-	-	-	-
اليمن الشمالي	-	-	-	-	-
اليمن الجنوبي	-	-	-	-	-
البلدان العربية	١٤٣٤,٠	١٩٢٨,٦	٢٨٤٤,٦	٢٧٨٣,٧	٢٨٠٠,٠

الجدول ٧

العوائد النفطية للبلدان العربية الأعضاء في منظمة الأوبك

(مليون دولار أمريكي)

	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الجزائر	٢٧٢	٩٨٨	٣٧٠٠	٧٥١٣	١٢٥٠٠	١٠٧٠٠	٨٥٠٠	*٧٤٠٠	غ . م
العراق	٥٢١	١٨٤٣	٨٥٠٠	٢١٢٩١	٢٦١٠٠	١٠٤٠٠	٩٧٠٠	٨٣٦٠	غ . م
الكويت	٨٢١	١٧٣٥	٦٨٦٩	١٦٨٦٣	١٧٩٠٠	١٣٨٠٠	٧٥٠٠	٨٧٠٠	غ . م
الجماهيرية الليبية	١٣٥١	٢٢٢٣	٧٥٠٠	١٥٢٢٣	٢٢٦٠٠	١٥٣٠٠	١٣٩٠٠	١٠٩٠٠	غ . م
قطر	١٢٢	٤٦٣	٢٠٩٢	٣٤٧١	٤٩١٤	٤٥٩١	٣٨٨٢	٢٣٦١	غ . م
المملكة السعودية	١٢١٤	٤٣٤٠	٣٠٧٥٥	٥٧٥٢٢	١٠٢٢١٢	١١٣٢٠٠	٧٦٠٠٠	٤٧٦٠٠	غ . م
الامارات العربية المتحدة	٢٣٣	٩٠٠	٧٠٠٠	١٢٨٦٢	١٩٥٠٠	١٨٧٠٠	١٥٥٠٠	١١٧٠٠	غ . م
الإجمالي:	٤٥٣٤	١٢٤٩٢	٦٦٤١٦	١٣٤٧٤٦	٢٠٥٧٢٦	١٨٦٦٩١	١٣٤٩٨٢	٩٧٠٢١	*٩٧٥٠٠

* تقديراتنا

المصدر: *OPEC Annual Statistical Bulletin.*

الجدول ٨

قيمة الصادرات البترولية في البلدان العربية

(مليون دولار أمريكي)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣
الأردن	-	٠,٩	١,٧	-	-
الامارات العربية	٤٨٥,٠	٦٧٦٠,٠	٢٠٠٣٣,٠	١٥٩٦٣,٠	١٢٥٧٧,٠
البحرين	١٦٥,٠	٩٩١,٠	٣٢٠١,٠	٣١٤٥,٠	٢٥٨٦,٠
تونس	٥١,٠	٣٤٨,٠	١١١٧,٠	٨٣٥,٠	٧٩٠,٠
الجزائر	٦٨١,٠	٤١٥٩,٠	١٣٤٣٤,٠	١١٠٩٩,٠	٩٧٦٥,٠
جيبوتي	-	-	-	-	-
السودان	٢,٣	١٤,٨	٣٢,٧	١٨,٢	١٢,٢
السعودية	٢٠٨٣,٠	٢٧١٨٥,٠	١٠٠٦١٦,٠	٧٢٩٣٥,٠	٤٣٦٠٦,٠
سوريا	٣٣,٠	٦٤٢,٠	١٣٣٤,٠	١٠٤٠,٠	٩٩٠,٠
الصومال	-	-	-	-	-
العراق	١٠١٦,٠	٨١٨٠,٠	٢٦١٣٦,٠	١٠١٠٠,٠	٩٦٥٠,٠
عُمان	١٠٦,٥	١٤١٣,٠	٣٦٠٣,٤	٤٠٨١,٠	٣٨٩٩,٠
قطر	٢٢٨,٣	١٧٦٣,٦	٥٣٧٢,٠	٤٢١٤,٠	٢٩٩٣,٠
الكويت	١٩٧٤,٠	٨٢٧٣,٠	١٨٩١٤,٠	٧٥٨٤,٠	٨٧٢٠,٠
لبنان	-	-	-	-	-
الجماهيرية الليبية	٢٣٩٠,٠	٦٤١٢,٠	٢١٩١٩,٠	١٣٩٤٤,٠	١١٠٨٠,٠
مصر	٧٩,٠	٣٠٩,٠	٣٠٦٤,٠	٣٢٠٣,٠	٢٩٩٤,٠
المغرب	-	-	-	-	-
موريتانيا	-	-	-	-	-
اليمن الشمالي	-	-	-	-	-
اليمن الجنوبي	-	-	-	-	-
البلدان العربية	٩٢٩٤,١	٦٦٤٥١,٣	٢١٨٧٧٧,٨	١٤٨١٦١,٢	١٠٩٦٦٢,٢

* القيمة «فوب».

الجدول ٩
مستوردات* البلدان العربية من العالم (فوب)**
(مليون دولار أمريكي)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣
الأردن	١٦٣,٨	٦٤٨,٦	٢١٣٦,١	٢٨٧٨,٦	٢٧٠٠,١
الامارات العربية	٢٧١,٠	٢٦٦٨,٠	٨٦٣١,٠	٩٢٦٢,٠	٨٩٣٢,٠
البحرين	٢٢٠,٧	١٠٩٠,٠	٣٠٢٠,٨	٣٢٥٢,٧	٣٠٠٨,٠
تونس	٢٩٤,٠	١٢٣٨,٠	٢٨٧٧,٠	٢٩١٧,٠	٢٦٩٣,٠
الجزائر	١٠٧٨,٠	٥٤٥٢,٠	٩٥٩٦,٠	٩٨٨٩,٠	٩٥١٦,٠
جيبوتي	٣٥,٠	١٠٥,٠	٢٦١,٠	٣٠٢,٠	٢٩٢,٠
السودان	٢٦٨,٢	٧٤٣,٢	١١٢٧,٤	٧٥٠,٣	٧٠٣,٢
السعودية	٨٢٩,٠	٦٠٠٤,٠	٢٨٢٣٨,٠	٣٤٤٥٢,٠	٣٢٧٢٦,٠
سوريا	٣٣٢,٠	١٤٢٥,٠	٤٠١٠,٠	٣٧٠٣,٠	٤١٥٢,٠
الصومال	٤٠,٤	١٤١,١	٤٠١,٥	٤٧١,٤	٣٦٢,١
العراق	٤٥٩,٠	٤١٦٢,٠	١٣٧٥٩,٠	٢١٥٧٧,٠	١٢٠٤٠,٠
عُمان	٣٦,٥	٧٦٥,٢	١٧٣٢,٠	٢٦٨٢,٤	٢٤٩٢,٥
قطر	٦٤,٣	٤٥٨,٠	١٤٤٦,٥	١٩٤٧,٣	١٤٥٥,٨
الكويت	٦٣٦,٤	٢٤٠٠,٠	٦٧٥٦,٠	٧٧٦٦,٠	٦٩٨٢,٠
لبنان	٥٣٥,٠	٢٢١٢,٠	٣٨٠٦,٠	٣٤٨٠,٠	٣٦٥٩,٠
الجماهيرية الليبية	٦٧٤,٠	٤٤٢٤,٠	١٠٣٤٨,٠	١١٠١٣,٠	٩٢١٠,٠
مصر	١٠٨٤,٠	٣٩٤١,٠	٦٨١٤,٠	٧٧٣٣,٠	٧٥١٥,٠
المغرب	٦٢٤,٠	٢٢٦٦,٠	٣٧٥٤,٠	٣٧٩٧,٠	٣٢٦٠,٠
موريتانيا	٧٢,٠	٢٠٨,١	٣٢١,٣	٤٢٦,٦	٣٧٨,٢
اليمن الشمالي	٣٢,٠	٢٤٥,٦	١٨٨٧,٧	١٩٢٤,٠	١٧٦٢,٠
اليمن الجنوبي	١١٣,٧	١٧١,١	٥٩٨,١	٧٧٦,٢	٧٦٨,١
البلدان العربية	٧٨٦٣,٠	٤٠٧٦٧,٩	١١١٥٢١,٤	١٣١٠٠٠,٥	١١٤٦٠٧,٠

* بضائع فقط.

** أخذت المستوردات بالقيمة (فوب) باعتبارها أحد بنود الحساب الجاري.

ملحق ب

د. وليد خدوري

أبرزت الدراسات التي قدمت إلى مؤتمر الطاقة العربي الثالث والذي انعقد في الجزائر من ٤ ـ ٩ (أيار) مايو سنة ١٩٨٥ الأمور التالية:

١ ـ إنحسرت الاكتشافات النفطية في الأقطار العربية بشكل ملحوظ منذ أواخر الستينات، ولم يتم اكتشاف حقول عملاقة جديدة، كما وأن الكميات المكتشفة كانت محدودة واقتصرت على بعض الأقطار فقط. وتبين أن ٨٨ ٪ من الاكتشافات النفطية العربية، قد تمت قبل عام ١٩٦٦، وقد انخفضت نسبياً المسوحات السيزمية والاستكشافات وعمليات التنقيب عن النفط في المنطقة العربية مقارنة بمناطق أخرى في العالم. ولكن رغم هذا الإنتاج المتزايد من النفط العربي في السبعينات، فقد ارتفعت الاحتياطيات النفطية العربية بحوالى ٢٢ ٪ من ٣٤٤,٣ مليار برميل في عام ١٩٧٤ إلى ٣٧٦,٤ مليار برميل في عام ١٩٨٣. وتشير التقديرات إلى إمكانية اكتشاف ١٩١ مليار برميل إضافي في المشرق العربي و١٨ مليار برميل اضافي في شمال أفريقيا حتى عام ٢٠٠٠. وتبلغ كلفة الاستكشافات والتنقيب عن هذه البراميل الإضافية حوالى ٧٠ مليار دولار عام ١٩٨٢.

٢ ـ تغير استهلاك الطاقة العربي خلال الثمانينات عنه في العقد المنصرم وذلك نتيجة للانخفاض المستمر في الناتج المحلي الاجمالي والارتفاع المتزايد للأسعار المحلية للطاقة. ويتوقع أن يبلغ إجمالي الاستهلاك العربي من الطاقة في عام ٢٠٠٠ ما يقارب ٦,٨ مليون برميل مكافىء نفط يومياً أي أنه سيزيد عن مستواه في عام ١٩٨٢ بنحو ضعف ونصف. وهذا يعني أن معدل نمو استهلاك الطاقة سيكون ٤,٨ ٪ و٦ ٪

للفترتين ١٩٨٢ ـ ١٩٩٠ و ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠ على التوالي. كما سيطرأ تغير نسبي في حصص مصادر الطاقة المختلفة من مجموع الاستهلاك، حيث يتوقع حدوث انخفاض بسيط في نسبة استهلاك المنتجات البترولية وارتفاع مقابل في نسبة استهلاك الغاز وستشكل نسبتهما معاً نحو ٩٤,٢٪، وذلك في حين أن حصة الطاقة المائية ستكون بحدود ٢,٤٪، والفحم أقل من ١٪، كما ستشكل الطاقتان الشمسية والنووية ما نسبته ٢,٥٪.

٣ ـ تؤدي معالجة الأسعار المحلية للطاقة بمعزل عن بقية الاقتصاد الوطني إلى آثار سلبية إجتماعية/ سياسية بالإضافة إلى آثار عكسية على الإنتاج وتكاليف إقتصادية باهظة من حيث نقص بعض المنتجات البترولية وتباين الدخل الفردي لدى فئات من المواطنين واختلال التوظيف الرأسمالي المطلوب لقطاعات محددة في هذه الصناعة. وتمت الدعوة إلى تبني استراتيجية طاقوية/ إقتصادية شاملة يكون تعديل الأسعار المحلية فيها للأعلى لتبلغ مستوى الأسعار العالمية عنصراً واحداً من جملة عناصر أخرى.

٤ ـ إزداد الطلب على الطاقة الكهربائية في الوطن العربي بسرعة وبشكل مضطرد خلال الفترة الماضية إذ بلغ معدل النمو حوالى ٣ إلى ٤ أضعاف معدلات النمو العالمية. وفاق الاستثمار في هذا القطاع جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى وتجاوز ١٠ ٪ من تكوين رأس المال الثابت في كثير من الأقطار العربية. وقد بلغ إنتاج الطاقة الكهربائية في الوطن العربي عام ١٩٨٣ حوالى ١٣٩ تيراوات ساعة، مما يعني نمواً خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣ بنسبة ١٥٪، بينما كانت نسبة النمو في العالم للفترة ذاتها حوالى ٤,٥ ٪. وتعزى نسبة كبيرة من هذا الطلب إلى انخفاض سعر بيع الطاقة الكهربائية مما أدى إلى الابتذال والاسراف في استعمالها. وقد وصل النمو في الطلب ذروته عام ١٩٧٧ إذ بلغ ١٨,٢ ٪ ولكنه أخذ بالانخفاض منذ ذلك الحين، ويتوقع أن يصل الطلب العربي على الطاقة الكهربائية في عام ٢٠٠٠ إلى حدود ٤٠٠ تيراوات ـ ساعة. وستكون الاستطاعة التوليدية المطلوبة لمواجهة هذا الطلب في حدود ١٢٥ ألف ميغاوات، والاستثمارات اللازمة في هذا المجال تقدر بحوالى ١٠٧ مليار دولار (دولار ١٩٨٥).

٥ ـ بلغ استهلاك الفرد العربي من الطاقة الكهربائية في عام ١٩٨٤ حوالى ٩٥٠ كيلوات ساعة، وهو أقل من المعدل العالمي وذلك على الرغم من ارتفاع الإنتاج

والطاقة الإنتاجية الكهربائية خلال الفترة المنصرمة. وبلغت الاستطاعة التوليدية في عام ١٩٨٤ حوالى ٤٤٥٩٥ ميغاوات، وكان ١١ ٪ منها طاقة كهرومائية والبقية طاقة حرارية. ويقدر نمو الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة ٧ ٪ ـ ٨ ٪ سنوياً حتى عام ٢٠٠٠. ويتوقع أن ترتفع الاستطاعة التوليدية إلى ١٢٤٩٠٣ ميغاوات. وستبلغ كلفة الاستثمارات لتلبية هذه الاحتياجات حوالى ١٠٩,٧ مليار دولار بمعدل سنوي مقداره ٧,٣ مليار دولار. وتقدر قيمة العملة الأجنبية من هذا المبلغ ٦٦,٧ مليار دولار. ومن إجمالي الكلفة يقدر أن يخصص ١٤,٧ مليار دولار لمحطات الطاقة الكهربائية، و ١١,٣ مليار دولار لمحطات الطاقة النووية و ٨٣,٧ مليار دولار للمحطات الحرارية.

٦ ـ أشارت التوقعات إلى استمرار تذبذب وضعف سوق النفط حتى التسعينات وبقاء أسعار النفط الخام دون ارتفاع حتى عام ١٩٩٢، ترتفع بعدها إلى حوالى ٤٠ دولاراً ـ ٤٥ دولاراً (٢٩ دولاراً ١٩٨٥). كما أشارت الدراسات إلى أن الايرادات النفطية العربية ستنخفض من أعلى مستوى لها وهو ٢٠٥ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٨٨,٨ مليار دولار في عام ١٩٨٨ وتعود إلى الارتفاع إلى ١٠١ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وإلى ١٠٢,٨ مليار دولار في ١٩٩٢، و ٢٢٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. ودعت هذه الدراسات الحكومات العربية إلى اليقظة والحذر وأخذ العبر من أوضاع السوق المتذبذبة وتحديد أهداف وسياسات إقتصادية رشيدة على ضوء التطورات الأخيرة.

٧ ـ إرتفعت الطاقة التكريرية العربية من ٩٣,٠٠٠ ب/ي في ١٩٥٨ إلى ١,٩ م ب/ي في ١٩٧٠ وإلى ٥ م ب/ي في ١٩٨٥. وتكوّن الطاقة الحالية حوالى ٦,٦ ٪ من طاقة التكرير العالمية رغم أن الإنتاج العربي الحالي من النفط الخام يعادل ٢١ ٪ من الإنتاج العالمي. ويتوقع أن ترتفع طاقة التكرير العربية في عام ٢٠٠٠ إلى ٧ م ب/ي. وستحدث اختلالات من عدم التوازن في إنتاج بعض المنتجات البترولية على الصعيدين الاقليمي والقطري بما يستوجب التعاون المشترك في هذا المجال.

٨ ـ تصاعدت الاستثمارات في القطاع النفطي في الأقطار العربية المصدرة للبترول من ٢,٤ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٧,١ مليار دولار في عام ١٩٨٢ وارتفع نصيبها من إجمالي الانفاق الاستثماري على المشاريع في هذه الأقطار من حوالى ٦ ٪ إلى ١٦ ٪ في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ على التوالي. وقد حدث تراجع في الحجم

والنسبة في عام ١٩٨٣ إذ بلغت ٢,٥ مليار دولار مثلت نسبة ٨,٥ ٪ إلى إجمالي الانفاق الاستثماري على المشاريع في ذلك العام. ويقدر أن يبلغ إجمالي الاستثمارات المطلوبة خلال الفترة من عامي ١٩٨٥ وحتى عام ٢٠٠٠ حوالى ١٢٠ مليار دولار (بأسعار ١٩٨٤) أو معدل استثمار سنوياً مقداره ٧,٥ مليار دولار. كما يتوقع أن تمثل أنشطة الاستكشاف والاستخلاص المعزز للنفط الخام نسبة عالية من هذه الاستثمارات قد تصل إلى حوالى ثلثي إجمالي هذه الاحتياجات. وأشارت الدراسات إلى أن تقديرات الاستثمار المطلوبة سنوياً لقطاع النفط والغاز والصناعات ـ اللاحقة في الوطن العربي خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٠ منسجمة مع ما وجه إلى هذا القطاع من استثمارات خلال السنوات القليلة الماضية، كما تمثل هذه الاستثمارات السنوية حوالى ٨,٥ ٪ من العوائد السنوية المقدرة لتصدير النفط خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٠ بأسعار ١٩٨٤، وتعد هذه النسبة معقولة ومقبولة على مستوى الوطن العربي ككل وإن كانت هناك حاجة لتعاون عربي أوسع لتحقيق تنمية القطاع النفطي على مستوى مختلف الأقطار العربية.

من منشورات مؤسسة الأبحاث العربية

عبدالمجيد فريد

من محاضر اجتماعات عبدالناصر العربية والدولية، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠

الطبعة الثانية

يضم الكتاب محاضر مطولة لأهم الاجتماعات التي عقدها جمال عبدالناصر مع الزعماء العرب والأجانب منذ الأيام الأولى التي أعقبت حرب عام ١٩٦٧ حتى وفاته في ختام مؤتمر القمة العربي في القاهرة في أيلول، سبتمبر ١٩٧٠. وكان عبدالمجيد فريد الذي شغل منصب أمين عام رئاسة الجمهورية في مصر ما بين ١٩٥٩ ـ ١٩٧٠، قد حضر جميع اجتماعات عبدالناصر على المستويين العربي والدولي، ودوّن محاضرها بخط يده آنذاك، وهو يقدمها في هذا الكتاب حرفياً دون أي تدخل شخصي.

يتميز هذا الكتاب بقيمة تاريخية وسياسية نادرة. ذلك أن محاضر الاجتماعات التي يتضمنها تقدم سجلاً حياً دقيقاً للأحداث الكبرى التي حفلت بها فترة السنوات الثلاث ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ وهي سنوات ما زالت مجهولة بقدر ما كانت مصيرية، لم يكشف النقاب بعد إلا عن جزء ضئيل من أحداثها وخباياها. ومن هنا الأهمية الخاصة لهذا الكتاب، كونه يشكل مرجعاً هو الأهم حتى الآن، وربما الوحيد، في كشف أحداث تلك المرحلة ومواقف الأطراف المختلفة منها، ومن قضاياها: آراء ومناقشات الزعماء العرب في الاجتماعات الثنائية والجماعية، آراء ومشاريع القوى الدولية على الجانبين الأميركي والسوفياتي، السياسات الإسرائيلية، مناقشات القيادة السياسية المصرية حول الثغرات التي أظهرتها حرب ١٩٦٧ في النظام السياسي القائم الخ . . .

٣٠٨ صفحات.

* * *

اطلب هذا الكتاب وقائمة المطبوعات من:

■ مؤسسة الأبحاث العربية، ص. ب ٥٠٥٧ ـ ١٣ (شوران) بيروت ـ لبنان، هاتف ٨١٠٠٥٥، تلكس ٢٠٦٣٩ دلتا ـ لبنان.

■ IAR (RAWAFID) Ltd., P. O. Box 7047, Tel. 452670, TLx. 5223 RAWAFID - Cy.

عرب بلا نفط

أعمال الندوة الدولية التاسعة التي نظمها مركز الدراسات العربية في لندن.

إرتبطت الثروة في الوطن العربي بالنفط وحده، فهو المصدر الاقتصادي الأساسي في البلدان العربية. وتشمل أهميته اقتصاديات البلدان المنتجة وغير المنتجة، على حد سواء.

تتهدد هذه الثروة اليوم متغيرات وأخطار متعددة منها: نضوب الاحتياطيات، وانتشار بدائل الطاقة، والضغوط السياسية الدولية، وتصدع الأوبك ومعها هيكل الأسعار، وتراجع العوائد.

وقد أدى انهيار هيكل الأسعار إلى هبوط العوائد النفطية بشكل شديد وخلق تأثيرات مركبة تتفاعل كل يوم وتهدد بكارثة إقتصادية حقيقية تضرب الأقطار العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

الأبحاث المنشورة في هذا الكتاب تعالج المتغيرات والأخطار المذكورة ونتائجها الفعلية والمحتملة، وتتلمس مخارج الأزمة. وتشمل العناوين: مصادر الطاقة غير التقليدية، آثار هبوط العوائد على العلاقات بين الوطن العربي وبين الدول الصناعية ودول العالم الثالث، والآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية على المجتمعات العربية وعلى برامج التنمية فيها.

وقد شارك في تقديم الأبحاث ومناقشتها خبراء في السياسة والنفط، عربٌ وغربيون وسوفيات. وتشمل الوثائق تسعة جداول أساسية خاصة بإنتاج واحتياطيات النفط والغاز الطبيعي والصادرات البترولية.

مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م.
ص.ب: ٥٠٥٧-١٣ (شوران) بيروت - لبنان